



جامعة وهران 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم
في العلوم السياسية

التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
2015-2002

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: طيبي محمد

أهم لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
فاصلة بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 02	رئيسا
طاشمة بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مقررا ومشرفا
ناجي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مناقشا
بن سادات نصر الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران 02	مناقشا
زيدان جمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مناقشا
برابح محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران 02	مناقشا

السنة: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سبحانه وتعالى

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ ۗ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا ۗ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ

الْغُيُوبِ﴾ صدق الله العظيم . سورة المائدة الآية 109

قال الإمام الشافعي

إذا أردت الدنيا فعليك بالعلم، وإذا أردت الآخرة فعليك بالعلم وإذا أردتهما معاً
فعليك بالعلم، والعلم لا يعطيك بعضه إلا إذا أعطيته كلك، فإذا أعطيته بعضك لم
يعطيك شيئاً.

ويقول الدكتور محمد راتب النابلسي: يظل المرء عالماً ما طلب العلم، فإذا ظن أنه
قد علم فقد جهل، طالب العلم يُؤثر الآخرة على الدنيا فيربحهما معاً، والجاهل يؤثر
الدنيا على الآخرة فيخسرهما معاً، وأزمة أهل النار في النار هي العلم
فقط لقوله تعالى:

﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾

صدق الله العظيم . سورة الملك الآية 10

أولاً : الموضوع

مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول محورية في تاريخ العلاقات الدولية والنظام الدولي المعاصر ، حيث ثار حوار محتدم حول طبيعة النظام العالمي الجديد منذ ذلك الوقت كما تعددت بشأنه الكتابات ، فمن قائل بأنه نظام يقوم على قطبية أحادية إلى من يقول بأنه نظام يتصف بالتعددية القطبية في حين يؤكد رأي ثالث على أنه مزال في مرحلة سيولة وتحول ولم تتحدد معالمه بعد .

وكان من بين التحولات الرئيسية في بنية النظام الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة صعود قوى دولية ، حققت نموا اقتصاديا منتظما ، فضلا عن امتلاكها من المقومات و الإمكانيات المادية والثقافية والتاريخية ما يمكنها من الإسهام في وضع القواعد الحاكمة للتفاعلات الدولية وممارسة أدوار فاعلة على المستوى الدولي ، وإن كانت تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد القوة العسكرية الأولى في العالم ، كما أنها لا تمتلك في الوقت نفسه القوة الاقتصادية التي تجعلها مهيمنة ويشار إلى هذه البلدان والقوى ذات الدور المتزايد في مجال الاقتصاد والسياسة منذ نهاية نظام القطبية الثنائية من خلال أوصاف عدة من قبيل القوى الإقليمية¹ .

و يمكن القول أن مفهوم القوى الإقليمية في إطار "الدراسات الإقليمية"² يعد من الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية ، حيث ظهرت في ستينات القرن الماضي وتطورت في السبعينات وعرفت أوج تطورها

1- عبد المنعم المشاط ، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، أكتوبر 2009 ، ص 15 .

2- نشأت في مواجهة الفكرة العالمية حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين مقابل دعوة أصحاب المدرسة العالمية إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب ، ومع تنامي ظاهرة العولمة طورت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم أنموذجا جديدا يقوم على بحث التفاعلات داخل النظام الإقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خصائص مشتركة وهذا ما عرف بالإقليمية الجديدة التي وضعت أطرا جديدة للتعاون الإقليمي ويمثل التعاون الأمني جزءا هاما في هذه الظاهرة الشاملة ، حيث تعدت الإقليمية الجديدة إطار إعادة هيكلة النظام الاقتصادي إلى اعتناق الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية كما سعت إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون و الثقة لذلك تعد الإقليمية الجديدة عملية أفقية تلعب فيها الدول ضمن الأقاليم دورا رائدا .

للإضافة أنظر كل من : ناصف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص54.

Michelle pace, the politics of regional identity : meddling with mediterranean, london & new york , rontledge, 2006,p64.

مع ظهور الدراسة الرائدة للأستاذين لويس كانتوري Kantory وستيفن شبيغل Cheppigal والمعونة بـ "السياسة الدولية في الأقاليم" والتي أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بتحليل العلاقات الإقليمية ، فتحويلات بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد ظهور الإقليمية الجديدة جاءت سببا في زيادة التركيز على دراسة وتحليل النظم الإقليمية .

والموضوع المتناول في هذه المذكرة يحلل تنافس القوى الإقليمية والمتمثلة في تركيا وإيران على مستوى النظام الإقليمي الشرق أوسطي، و الذي يعتبر أكثر النظم الإقليمية حساسية لتلك التفاعلات التي تنجر عن القوى الفاعلة فيه، و هو الإقليم الذي نجد فيه العلاقات بين الدول أكثر إشكالا مما هو عليه الحال في المناطق الأخرى حيث نجد أن العداوات والتحالفات تجتمع لتخلق مزيجا من العلاقات الهلامية وعليه فإن العلاقات التركية الإيرانية تكتسي أهمية مضاعفة لدى دوائر المختصين والباحثين وصناع القرار في منطقة الشرق الأوسط عامة والدول العربية خاصة بسبب تضافر جملة من المعطيات والعوامل، يأتي في مقدمتها أن البلدين يكونان بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط ويحيطان بها جغرافيا من الشرق والشمال ويتداخلان معها بوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة على نحو قلما توافر في مناطق جغرافية أخرى، فضلا عن ذلك فايران وتركيا ليستا دولتين اعتياديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية بل قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما ، والتفاعلات القائمة بينهما تؤثر تأثيرا مباشرا على منطقة الشرق الأوسط .

كما يمكن العودة إلى كتاب: أليسون ج ك بيلز، أندروكوتي، ترجمة: مركز الوحدة العربية ، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين ، معهد استكهولم لأبحاث السلام ،

ثانياً: أهمية الموضوع

لقد غيرت أحداث 11 سبتمبر 2001 جذريا من نظرتنا للعالم ، فسياسات القوى تحدث الآن داخل سياقات إقليمية تضعف من فرضية كون النظام الدولي فوضى كاملة ، كما أن السياسات الاقتصادية الوطنية أصبحت متموضعة أكثر في السياق الإقليمي الذي تشكل من خلال عمليات متنوعة ، فبالنسبة للسؤال حول كيف يمكن النظر إلى السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، يرى كثير من الباحثين أنه "من المعقول أن يجيب المرء " كعالم أقاليم."

فمن الناحية النظرية تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تحليل العلاقات الإقليمية تحت عنوان كبير "الدراسات الإقليمية" ومن ثم تسهيل وتنظيم طريقة البحث وفهم عمق الظاهرة السياسية ، وإعطاء تخصص العلاقات الدولية بعدا آخر يساهم في تبسيط الظاهرة والقدرة على استيعابها .

إضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى التركيز على مفهوم القوة الإقليمية وهو مفهوم اختلفت الدراسات حول تحديد مضمونه ، فالدراسة وان كانت لا تسعى إلى وضع تعريف شامل للمفهوم إلا أنها تتعرض لأحد الجدليات الأساسية المتصلة بالمفهوم ، والتي تتعلق كذلك بمدى تطبيقه على القوى الإقليمية الصاعدة عموما وتركيا وإيران خصوصا .

كما تتبع أهمية الدراسة على المستوى النظري من النقص الواضح في الدراسات النظرية باللغة العربية حول موضوع القوى الإقليمية بصفة عامة ، فمراجعة الدراسات حول موضوع القوى الإقليمية تؤكد أن تعريف المفهوم ومؤشرات قياسه ومعايير تصنيف الدول التي تندرج في إطاره ، وكذلك مشكلات تطبيقه قد احتلت أجندة العديد من المؤتمرات الدولية ، وأصبحت موضوعا للعديد من الكتابات والتحليلات على مستوى العالم ، وهو الأمر الذي لم تشهده الساحة الأكاديمية العربية بنفس الدرجة .

تكمن الأهمية النظرية الرابعة للدراسة في الاهتمام الذي توليه لتحليل مصادر القوة التي تمتلكها بعض القوى الإقليمية وتقييم هذه المصادر مع الاعتراف بصعوبة قياس مؤشرات القوة سواء المادية أو المعنوية للدول، ومدى تأثيرها في مجالها الحيوي .

أما من ناحية الأهمية العملية فيدرج الموضوع في جزء كبير من حيثياته إلى أثر دول الجوار في المنطقة العربية (خصوصا إذا سلمنا بأن أكثر من 60 % من الدول المكونة للنظام الشرق الأوسط هي دول عربية)، حيث برز في العقدين الأخيرين دور كل من تركيا و إيران في التعاطي مع المشكلات التي شهدتها المنطقة بحكم التجاور الجغرافي المباشر ، ورغم تكرار ظاهرة اجتماعات دول الجوار في معظم الأزمات والمشكلات الإقليمية إلا أنها لم تسفر عن نتائج إيجابية كبيرة فضلا عن انزلاق دولها أحيانا كأطراف في المشكلات التي تعج بالمنطقة .

كما تحاول الدراسة فهم السلوك الإيراني الذي يتميز في المرحلة الراهنة بما يبدو وكأنها تمارس حقوقا لها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى حسب حدود علم الباحث فإن سلوكها يتميز بالذكاء ودقة التخطيط وسرعة الحركة، فقد حافظت بمهارة على علاقاتها مع سوريا ونفوذها في لبنان وطرحت نفسها رصيда محتملا أو ممكنا للمقاومة الفلسطينية في حال فشل مسار المفاوضات .

أما بالنسبة لتركيا فقد حدث تطور مماثل، فبعد أعوام طويلة لسياسة خارجية تتجاهل العرب بالتعالي عليهم أو التحالف ضدهم وبعد أعوام طويلة من التركيز السياسي على أوروبا الغربية وحلف الأطلسي بهدف كسب الهوية الأوروبية عادت تركيا تتطلع إلى جنوبها العربي دون أن تترك عينها الأخرى تغفل عن أوروبا وبدأت المشاركة بأنشطة إسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ثم تطورت حتى صارت تمثل اختراقا جديدا للمنطقة العربية برز من خلال التخطيط منذ مدة لمشروعات المياه الإقليمية وغيرها من المشاريع ، هذا الانفتاح على المنطقة خلق توترا رهيبا وعقد العلاقات البيئية أو الدولية بسبب تضارب

المصالح وفي غياب نظام إقليمي عربي فعال يحاول بناء توازن إقليمي مع هذه الفواعل التي تستمد شرعيتها من الإرث التاريخي المشترك في المنطقة .

كما تسعى الدراسة لفهم دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من تحليل الدوافع السيكولوجية والمتمثلة في أثر التجربة التاريخية على صانع القرار وتضارب الهويات ودوره في تأجيج التنافس، مع التأكيد على الدوافع السياسية والمتمثلة في أثر العوامل الخارجية في زيادة عنصر التنافس ووجود مشاريع وتصورات متضاربة لكيفية تسيير المنطقة وذلك بهدف تحقيق دور المهيمن على المنطقة، والتعرض للدوافع الجيوبوليتيكية لكلا البلدين في التواجد في العراق وسوريا، على اعتبار أن هذه الدول هي امتداد للمجال الحيوي لكلا البلدين ونقاط تقاطع الدوائر الجيوبوليتيكية لهما، وأثر هذا التنافس على الأمن الإقليمي للمنطقة الشرق الأوسط .

تحاول الدراسة لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الجزائر بالدراسات الإقليمية والدعوة إلى تضافر الجهود لإنشاء مركز لهذه الدراسات ضمن قسم العلوم السياسية في جامعات الجزائر، ولفت انتباه صانع القرار الجزائري للدور التركي والإيراني والقدرات التركية والإيرانية ومدى تأثير التنافس بينهما على النظام الإقليمي العربي و إمكانية التنسيق معهما في المجال الاقتصادي أو السياسي...

ثالثا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتمثل في :

- رصد مصادر قوة كل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط .
- بيان مدى تفاعل أدوار كل من تركيا وإيران وتأثيرها على المنطقة .
- دراسة تأثير التنافس التركي الإيراني على النظام الإقليمي العربي .
- تحليل دوافع التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط .

رابعا : إشكالية الدراسة

في خضم التحولات المفصلية التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط لاحت في أفقها نذر "التنافس"، استقت

بنيته من تاريخ الحرب والسلام بين مشروعين أو أنموذجين أولهما إيراني يسوق لنظام حكم ثيوقراطي

وآخر تركي يسوق لنموذج تحديثي يستند على ثالث الجيش والإدارة والاعتدال الإسلامي، ولقد بدت

ملامح التنافس بين المشروعين واضحة في غير موضع بدءا من بلاد الشام والعراق ودول مجلس

التعاون الخليجي إلى الشرق الأوسط عامة، فإلى أي مدى يمكن للتنافس التركي الإيراني أن يؤثر في

منطقة الشرق الأوسط ؟

خامسا : تساؤلات الدراسة

وتحل الإشكالية إلى مجموعة تساؤلات فرعية أجملت في :

- فيما تتحدد مصادر القوى الإقليمية لتركيا وإيران ؟
- ما هي دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ؟
- ما هي درجة تأثير التنافس بين المشروعين التركي (مشروع العثمانية الجديدة) والإيراني (مشروع الشرق الأوسط الإسلامي) في منطقة الشرق الأوسط ؟

- ما هي طبيعة مستقبل العلاقات بين تركيا وإيران والعرب ؟

سادسا : فيضيات الدراسة :

اتساقا مع الإشكالية السابقة والتساؤلات المنبثقة عنها، فإن الدراسة تستوجب منا فحص واختبار

الفرضيات التالية :

- ترتبط فعالية القوى الإقليمية التركية والإيرانية بمدى امتلاكها لمصادر القوة الإقليمية .
- يرتبط التنافس التركي الإيراني بمدى وجود مجموعة دوافع تزيد من حدة التنافس .
- يرتبط تأثير التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط بمدى وجود مصالح متضاربة في المنطقة

سابعا : النطاق الموضوعي والزمني للدراسة

تقوم الدراسة ببحث قضية التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط متخذة الدراسات الإقليمية

كحقل معرفي لها والتي تعتبر فرع في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة، و من خلال تحليل ودراسة

التنافس بين الأدوار الإقليمية لكلا البلدين ومدى تأثير ذلك على المنطقة .

أ- النطاق الزمني للدراسة : يغطي الفترة من 2002-2015 ، ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب

التالية :

- شهدت الدراسات الإقليمية تطورا ملحوظا خصوصا بعد نجاح التجربة الأوربية وأحداث 11

سبتمبر 2001 و التطورات السياسية في العالم الإسلامي وتبنت أوساط عديدة من الباحثين هذا

الحقل ، وطفا إلى السطح مجددا النقاش الدائر بين الإقليمية والعالمية والعولمة ، ومن ايجابيات

هذا الفرع المعرفي أنه يتيح للباحث التركيز على الإقليم كوحدة تحليل أساسية وبالتالي التعمق في

المنطقة من كل الجوانب وذلك بهدف توضيح مكانتها ودورها ومدى تأثيرها .

- من السمات المهمة في منطقة الشرق الأوسط في هذه الفترة هو أن القوى الإقليمية لم تعد معظمها تستند لقوى دولية بشكل واضح كما كانت قبل الحرب الباردة فقد استندت إيران وتركيا إلى سند غربي بشكل واضح بينما نجد في الوقت الحالي أن إيران تسعى لمركز الدولة الإقليمي دون سند دولي واضح وبدأت تركيا تسعى لذلك دون الاستناد للقوى الغربية على غرار الفترات السابقة .
- من بين المحطات المهمة في الفترة والتي أثرت على الدراسة هو وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم وهو أول حزب محافظ بأصول يرى كثيرون أنها إسلامية و يحتل السلطة طول فترة الدراسة، وبالتالي محاولة معرفة صانع القرار ذو التوجهات الإسلامية اتجاه إيران التي تدرج ضمن الدول الثيوقراطية .
- وصول ملف النووي الإيراني إلى حل يرضي دول (5 + 1) في 2 أبريل 2015 وتم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول الخطوط الرئيسية، فكان ذلك أكبر انجاز للدبلوماسية الإيرانية أعطاهها نفسا جديدا مكنها من فرض وجودها في المنطقة .
- يلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 2002-2015 شهدت محاولات كبيرة لكل من تركيا و إيران في لعب دور مهم في المنطقة وذلك بتوظيف القدرات المتوفرة لها المادية والمعنوية التي امتلكتها في هذه الفترة انطلاقا من الطفرة الاقتصادية التي شهدتها تركيا والتطور الذي حدث في الملف النووي الإيراني وتداعياته على المنطقة مع إحياء للإرث التاريخي لكلا البلدين في المنطقة، وشهدت المنطقة في نفس الفترة توترات كبيرة وخطيرة تمثلت في نزاعات طائفية تجلت في العراق ولبنان وسوريا وأحداث الحراك الذي شهدته الدول العربية انطلاقا من تونس و أصبح الشارع يتكلم على المد السني برعاية تركية والمد الشيعي برعاية إيرانية وكأن التاريخ يريد إعادة مرحلة معركة تشالدران بين كل من الدولة العثمانية و الصفوية في أراضي عربية .

ثامنا : منهجية الدراسة

يسعى الباحث إلى تحقيق الهدف المنشود الذي يصبوا إليه وهو الوصول إلى النتيجة النهائية من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة، ولا يتم ذلك إلا من خلال توظيف المنهج الذي له القدرة على المساعدة في الفهم بالمعنى الواسع، وهو في الوقت نفسه المسلك الذي يتخذه الباحث ويختاره لمعالجة مشكلة البحث¹.

وتعتمد هذه الدراسة بصفة أساسية علي التعددية المنهجية بدلا من الأحادية المنهجية من خلال الموازنة بين المناهج وتحديد أيها أكثر مناسبة لكل مرحلة بحثية من الدراسة، دون الانغلاق في منهج محدد قد لا يتناسب في دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها، وبالتالي فإن هذا التعدد لا يقوم فقط إلى التعرف على كافة أبعاد الظاهرة وإنما يساعد أيضا علي فهمها في تطوراتها وتفاعلاتها عبر مراحلها التاريخية مما يسهم به من تقليص للعنصر الذاتي في التحليل إلى أدنى درجاته، و تمثلت أهم المناهج المستعملة في :

اعتمدنا على المنهج التاريخي باعتباره مركز تحليل المضمون السياسي لفهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الراهن وبوصلنا أيضا لتنبؤ المستقبل عند دراستنا لبعض المشكلات السياسية بصفة خاصة، فلقد سيطر المنهج على الدراسات السياسية لفترات زمنية متعاقبة في زمانها ومكانها استنادا إلى خطوات هذا المنهج الذي يعتمد على المصادر التاريخية، فدراسة التحولات التي تتميز بها الظاهرة تلتزم معرفة التاريخ الذي حدثت فيه الظاهرة والبيئة المحيطة بالظاهرة وعناصرها².

1- المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة للإضافة أنظر: طاشمة بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، الاقترايات، الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع، 2011، ص 06.

2- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، د دن، 1997، ص 57.

وتجلى توظيف المنهج في دراسة تاريخ الدولة العثمانية والصفوية وأهم المحطات التاريخية المشتركة بين الإمبراطوريتين من بينها معركة تشالدران التي كانت معركة حاسمة في العلاقات العثمانية الصفوية، فالتجربة التاريخية كانت أحد العناوين المهمة لتفسير دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط .

ونظرا لطبيعة الموضوع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، حاولنا إتباع طريقة الوصف والتحليل التي تعتبر أسلوب من أساليب التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم للظاهرة المدروسة ووصفها وجمع المعلومات وتحديد المشكلة، وتقويم الظاهرة والقيام بمقارنة العلاقة بين طرفي التنافس.

كما استخدمنا في دراستنا هذه المنهج المقارن والذي ساهم بدرجة عالية في استنباط الفرق بين العلاقة التي تجمع كل من تركيا وإيران سواء عند دراسة مصادر القوة الإقليمية لكل منهما أو عند دراسة العلاقة بين كل من تركيا وإيران وعلاقتهما الخارجية بدول الكبرى مما سهل عملية فهم التنافس ودوافعه .

كما تم توظيف المنهج الإقليمي¹، حيث يستخدم الباحث هذا المنهج لأهميته في البحث حول السياسة الخارجية التركية و الإيرانية حيث يركز المنهج على الدولة أو الإقليم السياسي من خلال جملة من العناصر الجغرافية حيث لهذه الأخيرة دلالاتها الايجابية في تكوين الوزن السياسي للدولة انطلاقا من موقعها ومناخها ومواردها ويركز المنهج على نمط التفاعل بين هذه العناصر .

ومن المناهج المهمة في هذا الإطار اعتمادنا على منهج المصلحة الوطنية حيث يقوم المنهج على مقولة مفادها أن المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والمستمر للسياسة الخارجية لدولة ما والقوة

1- يقوم المنهج الإقليمي على دراسة الأقاليم المختلفة طبقا لأسلوب التحليل الجيوسياسي الذي يبرز التفاعل بين عناصر الأقاليم الطبيعية والبشرية في محاولة لدراسة الحاسة السياسية المكانية لتلك العناصر، فالأقاليم هي مساحة تتكرر ضمنها ملامح مشتركة، فالجغرافية السياسية طبقا للمنهج الإقليمي تدرس الوحدات السياسية مباشرة من وجهة نظرها أي من حيث العناصر التي تتشكل منها وتكوينها كالحجم والشكل والمناخ والموارد والسكان .

للإضافة في هذا السياق يمكن الرجوع إلى: محمد عبد الغي السعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، بيروت، 1971، ص07.

المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول¹، ومن مزايا هذا المنهج أنه يوضح جانب الاستمرار في السياسة الخارجية للدول في إطار عامل محدد هو المصلحة الوطنية بغض النظر عن التبدل والتغير في الزعامات السياسية كما يجرّد سلوك الدول من التبريرات المثالية وما تضيفه على سلوكها للتمويه على الرأي العام الداخلي والخارجي .

وانطلاقاً مما سبق، سيستخدم الباحث هذا المنهج لملائمته مع موضوع الدراسة، خصوصاً بعد تصادم المصالح التركية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما لاحظناه مثلاً في الأزمة السورية أو العراقية مما زاد من تأجيج التنافس بين الطرفين، واهتمام كلا الطرفين بمصالحهما الوطنية مما استدعى تقارباً تركيا روسيا رغم حدة الصراع الذي نشب بين الطرفين، وتقارباً إيرانياً غربياً بعد محاولة إيجاد حل للملف النووي الإيراني، فالبعد البراغماتي له دور كبير إن لم نقل هو جوهر العلاقات التعاونية بين طرفي التنافس التركي والإيراني .

تاسعا : مقاربات الدراسة

تتعدد الاقتربات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية، والمعرفية، والفلسفية لكل واحد منها، وبسبب تعقد الظاهرة السياسية يستحسن أن تتكامل الاقتربات التي تستخدم في الدراسة، حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها، إن السعي إلى إدراك الظاهرة وفهمها، يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتنا بطبيعة الظاهرة السياسية فوصف الظاهرة بأنها ظاهرة قانونية لا يمنعنا من الوصول إليها عن طريق المسلك النفسي أو السلوكي².

1- أحمد يوسف أحمد ومحمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1989، ص 42 .

2- محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، 1997، ص 116 .

وفي محاولة للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة يستعين الباحث بالمقولات العامة لاقترب الدور سعياً للاستفادة من قدرة هذا المفهوم على الربط بين المستويات التحليلية المختلفة، سواء فيما يتعلق بتوضيح العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية، أو إظهار التفاعل بين عناصر الإدراك والقدرات والسلوك، بما يجسد التفاعل بين البيئتين الإقليمية والمحلية مع توظيف مفهوم الدور وشبكة المفاهيم المرتبطة به كإطار تحليلي في دراسة السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه قضايا الشرق الأوسط في الفترة موضع الدراسة.

كما تم توظيف المقرب الواقعي بشقيه التقليدي والجديد ، و الذي يركز في تحليله على سلوكيات الدول سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ويعتمد على مفردات مركزية تتمثل في الصراع والتنافس والقوة وفوضى النظام والمصلحة الوطنية، وهي مصطلحات تشكل معالم هذا المقرب وقد تم توظيفه لتحليل مصادرة القوة التركية والإيرانية وكذلك لفهم دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مع التأكيد على تضارب المصلحة الوطنية لكل من تركيا وإيران مما ساهم في تأجيج التنافس .

كما تم توظيف المقرب الليبرالي والذي يرى أنه رغم الفوضى التي تميز النظام الدولي إلا أنه يمكن للدول أن تتعاون لتحقيق مصالح نسبية وهذا ما حاول الباحث تأكيده في الفصل الأخير حينما تطرق إلى سيناريوهات العلاقات التركية الإيرانية مع التركيز على البعد الأمني والاقتصادي لبناء سيناريو تعاوني .

كما تم الاعتماد على النظرية البنائية والتي كانت محصلة لفشل كل من الواقعية والليبرالية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ، وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية تركز البنائية على عنصر الهوية إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، و لقد وظفها الباحث في الفصل الثالث حينما عالج أثر الهوية واختلافاتها في تأجيج التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد أن تطرق لكل من الهوية التركية والإيرانية .

عاشرا : الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

كالآتي :

أولا - الدراسات الأجنبية التي اهتمت بالشرق الأوسط بشكل عام والتنافس التركي الإيراني في

المنطقة بشكل خاص و على سبيل المثال لا الحصر نشير إلى :

- Barbara Ann Kieffer¹ : حيث اهتمت هذه الدراسة بتحليل السياسة الخارجية الإيرانية على

أساس مرجعيتها الدينية ، وخلصت إلى أن إيران تستخدم مبادئ الثورة الإسلامية ومرجعيتها

الدينية بدافع تحقيق مصالحها القومية ، وتم توظيف علاقاتها المتينة مع كل من حزب الله

اللبنانية وحركة حماس الفلسطينية والتي كانت مبنية على عنصر عقائدي لتحقيق دور إقليمي لها

وتحقيق مصالحها ويدعم موقفها في التعامل مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

ومقارنة مع الدراسة التي بين أيدينا فنلاحظ أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسة حينما عالج

الدور الإقليمي لإيران في المنطقة وخلفيات العلاقات الإيرانية مع حركات المقاومة كحركة حماس

الفلسطينية ، إلا أن دراستنا كانت أوسع بكثير .

- Heinz Kramer² : تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية التركية، حيث ظلت تربطها أزمات

كثيرة مع دول الجوار منها إيران وسوريا والعراق واليونان، وجاء في الكتاب موقف تركيا من

العديد من القضايا التي تسببت في الخلاف والتوتر في علاقاتها بإيران مثل اتهام تركيا الحكومة

الإيرانية بدعم الحركات الإسلامية في تركيا ومحاولات إيران التدخل في النظام العلماني التركي

ودعم حزب العمال الكردستاني في بعض المراحل وأخيرا حول مشروع النووي الإيراني .

1 - Barbara Ann Kieffer , Understanding Iranian Foreign Policy as a Two level , Gaman central , Washingtgon University , 2007

2 - Heinz Kramer, Changing Turkey : The challenge to Europe and the United States, brookings institution Washington DC,2000.

لقد كانت الدراسة جد مهمة بالنسبة لنا كباحثين وساهمت في فهم بعض الجزئيات المتعلقة بالعلاقات التركية الإيرانية، إلا أن دراستنا حاولت البحث في دوافع التنافس وأثر ذلك على منطقة الشرق الأوسط

- Robert Olson¹: عالجت هذه الدراسة مسألة الأكراد في العلاقات التركية الإيرانية وتطرت لسياق التاريخي للمسألة الكردية والبروتوكولات الأمنية بين تركيا وإيران لمواجهة الأكراد ومنع قيام دولة لهم كما رصدت الدور الإسرائيلي في مسألة الأكراد وأثر العلاقات الإسرائيلية على العلاقات التركية الإيرانية

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة خاصة حينما تطرق لموضوع أثر العوامل الخارجية في تأجيج التنافس التركي الإيراني، إلا أنها كانت عبارة عن جزئية من موضوع أوسع يبحث في مصادر القوة لكل من تركيا وإيران وخلفيات التنافس وأثره في منطقة الشرق الأوسط .

ثانيا : الدراسات العربية التي اهتمت بموضوع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

- رسالة دكتوراه للأستاذ علي مطر تحمل عنوان السياسية الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية 1989-2005² ، حيث اهتمت بتحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر وركزت على السياسة الخارجية الإيرانية ذاتها وذلك من خلال رصد أهدافها التي نص عليها الدستور الإيراني إلى جانب رصد المبادئ والأسس التي ترتكز عليها هذه السياسة الخارجية، كما اهتم الباحث بتوضيح عملية صنع القرار في المؤسسات الإيرانية المعنية بوضع السياسة الخارجية وجاءت الدراسة لتعطي رسدا مفصلا لمحددات السياسة الخارجية الإيرانية سواء الداخلية أو الخارجية .

1 - Robert Olson, The Kurdesh Question and Turkisk-Iranian Relation : from world war to 1998, Kurdesh Studies Series,No 15, 2000.

2 - علي مطر ، السياسية الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية 1989-2005 ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 2009.

- أما دراستنا فكانت أوسع من هذه المذكرة حيث أنها تطرقت إلى الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط عامة وفي فترة زمنية جديدة اشتركت مع هذه الدراسة في الفترة ما بين 2002-2005، كما أنها حاولت تفسير خلفيات التنافس التركي الإيرانية في الشرق الأوسط .
- دراسة الأستاذة باكينام الشرقاوي¹ ، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه تتخذ من إيران وتركيا دراسات حالة للمقارنة بين أداء النموذجين الإيراني والتركي في سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوضح الدراسة أن الدولتين اشتركتا في استمرار العديد من المشاكل بدون حلول جذرية وأغلبها مشاكل متعلقة بالأبعاد الاجتماعية مثل التضخم وعدم وجود العدالة التوزيعية -بل تفاقمت- كما لم يظهر نمو اقتصادي وفائض قومي بالحجم الذي توقعه مروجو هذه البرامج الإصلاحية .
- دراسة الأستاذ أيمن الدسوقي 2001 عن السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990/1997²، و التي درس فيها تأثير تغيرات النظام الدولي على السياسة الخارجية التركية خلال التسعينيات تجاه الشرق الأوسط بشكل عام مع التركيز على سياسة تركيا إزاء حرب الخليج الثانية وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي خلال فترة الدراسة وجمعت الدراسة بين التحليلين الكيفي والكمي للسلوك التركي تجاه القضايا العربية بما جعلها متميزة عن الدراسات الأخرى التي تناولت ذات الموضوعات كما رصدت الدراسة التطور التاريخي لسلوك سياسة تركيا الخارجية وكيفية تطبيقه في دراسة الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة في أبعاده العامة على مستوى تحليل تصورات الدور وقدرات الدول .

1- باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للتحليلين التركي والإيرانية ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2000.

2- أيمن إبراهيم الدسوقي ،"السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-1997" رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 .

حاول الباحث الاستفادة من هذه الدراسة على اعتبارها ركزت على الطرف التركي ومحاولة قراءة السياق التاريخي لما قبل الدراسة الخاصة بنا ، وجوهر الخلاف يكمن في الفترة الزمنية مع إضافة قوة إقليمية ودراسة أثر هذه الأخيرة على منطقة الشرق الأوسط عامة .

- دراسة عن الدور الإقليمي الإيراني وأثره على الأمن القومي العربي¹ ، إن هذه الدراسة من الدراسات المحورية في الشأن الإيراني حيث إن الباحث من خلالها استطاع رصد وتحليل طبيعة الدور الإقليمي الإيراني من حيث رصد محددات هذا الدور سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية كذلك ركز الباحث في الجزء الثاني من الرسالة على ملامح هذا الدور الإيراني تجاه عدد من القضايا العربية وعلى رأسها الاحتلال الأمريكي للعراق إلى جانب القضية الفلسطينية ومسألة أمن الخليج العربي ومن الجدير بالذكر أن الدراسة أكدت على تنامي الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مشيرة إلى أن هذا التنامي يقابل بتراجع في بعض الدول العربية مما يعتبر أحد مصادر التهديد الاستراتيجي للأمن القومي العربي وقد دعت هذه الدراسة إلى فتح المجال لمزيد من الدراسات لتحليل وتفسير الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة .

ركزت الدراسة التي بين أيدينا على الدور الإيراني في الشرق الأوسط ولكنها أهملت طرف أكثر أهمية حاولنا إشارة لدوره في دراستنا والمتمثل في الدور التركي مع التركيز على تنافس هذين الطرفين في المنطقة .

- دراسة الأستاذة باكينام الشرفاوي² ، المشهدان التركي والإيراني وأزمة العراق، إن هذا الكتاب تناول الاحتلال الأمريكي للعراق على اعتبار أنه الحدث الإقليمي الذي ترك تداعيات على جميع دول المنطقة ، ويعتبر حدا فاصلا في تاريخ الشرق الأوسط ، وما يمكن الاستفادة منه من

1- ولاء سعيد خطاب ، الدور الإقليمي الإيراني وأثره على الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 .

2- باكينام الشرفاوي ، المشهدان التركي والإيراني وأزمة العراق ، من كتاب العدوان على العراق خريطة أزمة ...ومستقبل أمة ، تحرير حسن نافعة ونادية مصطفى ، القاهرة : مركز

البحوث والدراسات السياسية ، 2003

دراسات ومقالات هذا الكتاب هو الدراسة التي توضح الموقفين الإيراني والتركي من الاحتلال الأمريكي للعراق وهذا من خلال مقارنة الموقفين وتوضيح التداخيات الإقليمية للاحتلال على هذه الدول .

ركزت هذه الدراسة على التواجد التركي الإيراني في العراق وأهملت دوره في المنطقة الشرق الأوسط وهذا ما حاولنا إبرازه مع التركيز على دوافع التنافس التركي الإيراني وأثر هذا التنافس على منطقة الشرق الأوسط .

- دراسة الأستاذ نازلي معوض تحت عنوان تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية- مقارنة تحليلية¹، تتناول هذه المقالة تحليل السياستين التركية والإيرانية إزاء حرب الخليج الثانية وفق تحليل منطلقات الموقف والسلوك التركي الإيراني من الأزمة بتداعياتها وتوضيح مجريات السلوك التركي والسلوك الإيراني إزاء الأزمة وتطوراتها وركزت المقالة على المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها كل من الدولتين من خلال التوظيف الماهر من جانب كل من أنقرة وطهران للأزمة بمختلف جوانبها وآثارها .

- دراسة الأستاذ حسين معلوم عن الصراع التركي الإيراني وتداخياته على المنطقة العربية²، ترى أن الصراع يتمحور حول العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي تدفع بهذا الصراع إلى أن يأخذ منحى خطير في المنطقة ، وخاصة أثر هذا الصراع على المنطقة العربية .

نتفق مع الباحث في خطورة هذا الصراع على المنطقة العربية ونحاول من خلال دراستنا أن نعرف دوافع التنافس الذي قد يؤدي إلى صراع مرير ورصد مصادر القوة لكلا البلدين لمعرفة حجم الخسائر التي يتركها الصراع في حالة تطور إلى حرب .

1- نازلي معوض أحمد ، تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية- مقارنة تحليلية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت : مجلس النشر العلمي ، العدد 2 ، 1991 .

2- حسين معلوم ، الصراع التركي الإيراني وتداخياته على المنطقة العربية ، السياسة الدولية ، العدد 29 ، 1993 .

أحد عشر : تقسيم الدراسة

في إطار دراسة إشكالية موضوعنا ، حاولنا تقسيم هذا العمل بنيويا إلي أربعة فصول تسبقهم مقدمة تتضمن الإطار المفاهيمي العام وتعقبهم خاتمة تتضمن أهم نتائج الدراسة .

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري لتنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي وتضمن ثلاثة مباحث حيث جاء المبحث الأول ليعالج جزئية مهمة في الدراسة والمتمثلة في الإطار المفاهيمي لتنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي وترتب عليه دراسة لمفهوم القوى الإقليمية ومفهوم التنافس ومفهوم المجال الحيوي الشرق الأوسطي أما المبحث الثاني فكان حول مصادر القوى الإقليمية في مجالها الحيوي وتم تصنيف مصادر القوى الإقليمية إلى صنفين مهمين هما المصادر الصلبة للقوى الإقليمية والمصادر الناعمة للقوى الإقليمية، ولقد جاء المبحث الثالث ليستكشف دوافع تنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي وتطرق الباحث في سياقها إلى الدوافع السيكولوجية للتنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي والدوافع السياسية والدوافع الجيوبوليتيكية ، وكآخر جزئية مهمة في الإطار النظري حاولنا تتبع أثر تنافس القوى الإقليمية على الأمن الإقليمي انطلاقا من معالجة موضوع الأمن الإقليمي ثم التطرق إلى نظرية التوازن الإقليمي وأثر التفاعلات الإقليمية فيها .

و الفصل الثاني تطرقنا إلى مصادر القوة الإقليمية لتركيا وإيران ، حيث تفصينا في المبحث الأول مصادر القوة الإقليمية لتركيا انطلاقا من المصادر الناعمة والمتمثلة في توظيف الإعلام وفعالية الدبلوماسية التركية ودور التجربة التاريخية واستدعاءها في كثير من المحطات ثم تعرضنا للمصادر الصلبة لتركيا والتي تمثلت في الموقع الاستراتيجي وعدد السكان والمؤشرات الاقتصادية والمؤشرات العسكرية وبنفس التصور المنهجي تتبعنا مصادر القوة الإيرانية في المبحث الأول انطلاقا من المصادر الصلبة إلى المصادر الناعمة لنخص في المبحث الأخير إلى عملية تقييمية لهذه المصادر.

أما الفصل الثالث فحمل عنوان دوافع تنافس التركي الإيراني وتم عرضه في ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول ليستتق الدوافع السيكولوجية لتنافس التركي الإيراني كأحد العناصر المهمة في تأجيج التنافس ، أما المبحث الثاني فتمثل في الدوافع السياسية للتنافس التركي الإيراني وذلك بالمبحث عن أثر العوامل الخارجية في تأجيج التنافس من جهة ومن جهة أخرى بالتطرق إلى أهم المشاريع المطروحة لكلا الدوليتين لتحقيق ما سمي بالدور المهيمن في النظرية الدور الإقليمي، والمبحث الثالث كان تحت عنوان الدوافع الجيوبوليتيكية للتنافس التركي الإيراني حيث تطرق إلى نقاط التقاطع في دوائر المجال الحيوي لكل من تركيا وإيران وحملت هذه النقاط إحدائيات الدول التالية العراق وسوريا والخليج العربي لتساهم هذه النقاط في زيادة التفاعلات التنافسية .

و في الفصل الأخير تتبعنا أثر التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط من خلال التطرق في المبحث الأول إلى أثر التنافس التركي الإيراني على الصراع العربي الإسرائيلي وجاء ضمن هذا المبحث دور كل من تركيا وإيران في الصراع العربي الإسرائيلي وماذا قدما الطرفين لهذا الصراع المزمع ؟ وهل أثر التنافس على القضية الفلسطينية عموما ؟ ، أما المبحث الثاني فتم معالجة أثر التنافس التركي الإيراني في الحراك العربي وتم التركيز على الأزمة السورية وتم الإجابة عن السؤال المباشر لماذا سوريا ؟ ، و في المبحث الثالث مستقبل التنافس التركي الإيراني انطلاقا من بناء سيناريوهين مهمين تمثلا في السيناريو التعاوني والمؤشرات الكبرى المساعدة في بناءه ثم السيناريو الصراعى وأهم التحديات التي يمكن أن تساهم في تحقيق بيئة مواتية لاندلاعه .

اثني عشر : صعوبات الدراسة

من اللافت للانتباه أنه رغم تزايد الدراسات والتحليلات العربية المهمة بمتابعة الشؤون التركية أو الشؤون الإيرانية ، فإن ثمة ميلاً نحو محدودية الرجوع إلى المصادر الأولية (باللغتين التركية والفارسية والإنجليزية)، والنزوع نحو تكرار أو إعادة إنتاج التحليلات العربية السائدة عن تركيا وإيران بالرجوع إلى المصادر الثانوية (العربية بالأساس والإنجليزية بدرجة أقل) ، كما أنه ثمة إشكالية أخرى تتمثل في عائق اللغة واتجاهات الترجمة العربية إلى التركية وإلى الفارسية ، ويرجع ذلك إلى عزوف الباحثين العرب ممن يجيدون اللغة التركية أو الفارسية عن تعيين وترجمة المصادر الأولية "المرتبطة بالتطورات الراهنة " التي تفيد في تقديم فهم أفضل وأكثر مباشرة للسياسة الخارجية التركية أو الإيرانية ، مقابل الميل إلى الانشغال بترجمة بعض المصادر الثانوية والتحليلات الواردة في الصحف التركية والإيرانية بشكل أساسي، وذلك رغم توافر إصدارات إنجليزية من ذات الصحف.

كذلك صعوبة قياس درجة تأثير التنافس التركي الإيراني خصوصا إذا سلمنا أنه ثمة قوى أخرى بالمنطقة لها تأثير قد يتجاوز تأثير التنافس التركي الإيراني كإسرائيل مثلا ، مع تأكيد على صعوبة قياس مصادر القوة لكل من تركيا وإيران على اعتبار أن مصادر القوة لكلا البلدين تتكون من مصادر مادية ومصادر معنوية يصعب ضبطها .

ضف إلي ذلك سيطرة النظرة السلبية تجاه تركيا في عقلية النخبة العربية وبالخصوص المثقفين في المشرق العربي، وقد يرجع ذلك ربما إلى الرصيد التاريخي الذي جمع الأتراك و المشاركة والمليء بالجروح حسب المشاركة، فلزال لحد الآن ينظر إلى تركيا على أنها تلك الإمبراطورية التي استعمرت البلاد العربية ولا يوجد فرق بين الدخول العثماني والفرنسي في المنطقة بل يعتبر البعض الأخير فتح ومساهمة في تطوير الثقافة العربية في حين الأول هو عبارة عن زيادة في التخلف والانغلاق عن العالم، لذا كانت

النظرة لتركيا حاليا مغلقة بهذا التاريخ والإيديولوجية مما نتج عنها الحذر و عدم الاطمئنان وبالتالي قلة التحليلات النزيهة والبعيدة عن الخلفيات ، ونفس الشيء بالنسبة لإيران فجل التحليلات تجدها ممزوجة بالبعد العاطفي وغلبة النظرة الدينية على التحليلات السياسية .

وفي الأخير....فلقد شق علي هذا البحث بقدر ما شاقني، كما أني جهدت بقدر ما اجتهدت فإذا كنت قد أصبت شيئا من التوفيق فيما أقدمت بشأنه، فهذا فضل من الله ونعمة، أما ما شابه من نقص أو ثغرات فهو مني وتبعاته تقع علي عاتقي وحدي، وعذري في ذلك أنه ما من باحث يندب نفسه لدراسة قضية ما، ويكف الحديث عنها ذات يوم ردد ما قاله "العماد الأصفهاني من قبل: " ... إنني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر على استيلاء النقص علي جملة البشر ... ". فالكمال لله وحده، وللمرء جهد المقل، إن أخطأ بقي له شرف المحاولة، وإن أصاب كفاه أجر المجتهد

والله ولي التوفيق

الفصل الأول: الإطار النظري للتنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي

اهتمت الدراسات الإقليمية بتحليل التفاعلات الناشئة بين الوحدات المكونة على مستوى الإقليم،

هذا الأخير يعتبر المجال الحيوي الذي قد تحاول هذه الوحدات لعب دور فيه وفرض تصوراتها الإستراتيجية انطلاقاً من القدرات التي تمتلكها مما ينشأ لنا تنافس على من له القدرة في ريادة هذا الإقليم وحق اكتساب لقب القوة الإقليمية، من هنا جاء هذا الفصل ليحلل هذا التفاعل وتأصيلاته النظرية وتم تقسيمه إلى مجموعة مباحث :

تمثل المبحث الأول في الإطار المفاهيمي للدراسة، وتضمن معالجة مفهوم التنافس، ثم تطرقنا لمفهوم القوة الإقليمية انطلاقاً من السياقات الأكاديمية الأولى لظهور المفهوم و السياقات العملية، وُختم المبحث بتحليل مفهوم المجال الحيوي الشرق أوسطي.

أما المبحث الثاني فاستكشفنا من خلاله مصادر بناء القوة الإقليمية وتم استخلاصها في المصادر الناعمة و تمثلت في الجانب الإعلامي والثقافي والقيم السياسية للدولة، أما المصادر الصلبة فتمثلت في الموقع الجغرافي والقوة البشرية والقوة الاقتصادية والعسكرية، ليُختم المبحث بالتطرق للتحديات التي تعترى مسألة قياس القوة والجدال الدائر في هذا الإطار .

وفي المبحث الثالث تم استنتاج دوافع تنافس القوى الإقليمية انطلاقاً من الدوافع السيكلوجية ، ثم الدوافع السياسية ، وأخيراً تم الحديث عن الدوافع الجيوبوليتيكية للتنافس القوى الإقليمية .

ليُختم الفصل بمبحث رابع جاء فيه أثر تنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي، وتم ذلك انطلاقاً من الحديث عن موضوع الأمن الإقليمي ثم نظرية التوازن الاستراتيجي الإقليمي وكيف يتم التأثير في المجال الحيوي من خلال التفاعلات الإقليمية والصراعات الكبرى التي تهدد الأمن الإقليمي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتنافس القوى الإقليمية في المجال الحيوي

تمثل مفاهيم الدراسة جزءا رئيسيا ومفصليا في الدراسات الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، فأى دراسة علمية ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم التي تستخدمها أثناء تتبع الظاهرة التي يود الباحث تحليل حيثياتها ومن ثم كان لزاما أن نتناول هذا المبحث و نحاول تفكيكه إلى أهم المفاهيم التي يحتويها انطلاقا من مفهوم التنافس و مفهوم القوى الإقليمية ثم المجال الحيوي، و نحاول إعادة قراءة هذه المفاهيم خصوصا بعد الثورة العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية خلال العشرين عاما الأخيرة، وشملت المناهج والمواضيع والأطر المرجعية والنظرية وأدرجت ضمن ثورة العلوم السلوكية¹ التي تسعى إلى تحديد السلوك الفردي والجماعي وتحاول الوصول إلى أنماط عامة ومتكررة لهذا السلوك .

المطلب الأول : تعريف مصطلح التنافس

إن ظاهرة التنافس هي حقيقة أو طبيعة إنسانية مرتبطة بنشاط الإنسان و وجوده، فهي أحد السمات المكونة للمجتمع الإنساني، والتعدد والتنوع أحد الروافد التي تغذي التنافس بين البشر، وتطور المفهوم بتطور البشرية فكان التنافس على مستوى الأفراد ثم على مستوى الجماعات ثم على مستوى المؤسسات الحديثة إلى أن وصل إلى مستوى تنافس بين الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

1- تعود الأصول التاريخية للاتجاه السلوكي في العلاقات الدولية خصوصا وفي العلوم السياسية عموما إلى عام 1908 على يد المفكر السياسي غراهام ولاس Graham Wallace الذي ألف كتابا لهذا الغرض بعنوان الطبيعة البشرية في مجال السياسة ، حيث كشف النقاب على النقااص التي تعاني منها الدراسات السياسية في علاقتها بالطبيعة البشرية وغتهم كثيرا بالتحليل النمطي الذي يسلم بنبات طبيعة الإنسان، كما اعتبر كتاب المفكر الأمريكي آرثر بنتلي Arthur F.Bently بعنوان عملية الحكم من أهم الأدبيات السياسية التي منحت للدراسات السياسية السلوكية مكانتها الجديرة بها وقد اعتمد في ذلك على كيفية إدارة وتسيير شؤون الحكم وفق التفاعل البيئي للمتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية للوحدة القرارية وليس بدافع الأفكار والمؤسسات الدستورية بمفردها. لقد تكونت معالم المدرسة والتي نصب اهتمامها أولا على دراسة السلوك السياسي للأفراد والمؤسسات بوصفه استجابة لمثيرات خارجية وليس نتاجا لعملية تنشئة أو لمنظومة أخلاقية وهي ثانيا تستخدم المقرب الإمبريقي عند تحليلها لهذا السلوك وبدأ أصحابها يطالبون باعتماد أداة التحليل الكمي كأداة بحث وتحليل رئيسية في مجال دراسة الظواهر السياسية التي يمكن تحويل متغيراتها إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

للإضافة انظر كل من : عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص275.

وانظر: علاء عبد العزيز أبو زيد، محاضرات في النظرية السياسية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008، ص 03.

أولاً: تعريف التنافس

كلمة التنافس في اللغة العربية مأخوذة من مادة نفس والفعل الماضي منها هو نافس ، نفاسا ومنافسة فلان في الأمر أي فآخره وباراه فيه ، وتنافس القوة في الأمر أي بالغوا فيه وزايدوا ، كأن كل واحد منهم يريد أن يظهر قوة نفسه¹ .

وفي القرآن الكريم يقول المولى عز وجل ﴿وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾ سورة المطففين،

الآية 26. جاء عن الطبري في تفسير الآية الكريمة بأن التنافس مأخوذ من الشيء النفيس الذي يحرص عليه الناس، وتشتهيهِ وتطلبه نفوسهم والمعنى فليستبقوا في طلب النعيم ولتحرص عليه نفوسهم² .

في اللغة الانجليزية كلمة "competition" مأخوذة من الفعل "compete" ويعنى الكفاح أو النضال بوعي أو بدون وعي حول هدف معين ، ويطلق أيضا على محاولة طرف أن يكون أفضل من طرف آخر أو أن يحصل على شيء ما يريده الآخرون³ .

ونظريا هو نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء والالحاق بهم، ويقال تنافس القوم في الأمر أي تسابقوا فيه دون أن يلحق بعضهم الضرر بالآخرين، وبالتالي هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المصالح الذاتية دون الإضرار بمصالح الآخرين وعادة ما تكون المنافسة على عكس الصراع محكومة بمجموعة من القواعد والمعايير المشتركة⁴ .

1- دار المشرق ، المنجد في اللغة والأعلام ، بيروت: دار المشرق ، الطبعة الحادية والثلاثين ، 1991 ، ص 828 .

2- الشيخ محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، ج 3 ، القاهرة : دار الصابوني ، الطبعة التاسعة ، ص 534 .

3- سامي السيد أحمد محمد، التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة السودان، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية، 2008، ص

30 .

4- محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي ، التنافس الأمريكي الأوربي على المنطقة العربية خلال الفترة من 1945/2000، أطروحة دكتوراه ، جامعة الخرطوم : كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية ، 2007، ص 25.

وفي علم السياسة هو عملية معقدة تنطوي على رغبات الأطراف بالحصول على شيء في النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي، مما لا تعده الأطراف الأخرى صراعا معها ، فهو يُكيف في إطار المسموح والمتاح من قبل كل الأطراف المتفاعلة ومثاله التنافس على الأصوات والتنافس في ميدان تطوير التكنولوجيا والتنافس في ميدان الطاقة البديلة والمتجددة¹ .

وفي العلاقات الدولية يفيد بأن أطراف العلاقات يتفاعلون في مناطق لا تسبب لهما الصراع لحظة التفاعل، إذ لا يتولد الشعور بأن هناك صراع بينهما وإنما هناك ما يمكن تسميته بالفراغ الممكن وله إمكانية التحول في مدة زمنية لاحقة إلى صراع إن حصل تنازع في الإرادات بشأنه² .

وفي علم الاقتصاد يقصد بها التزاحم بين البائعين أو بين المنتجين، وقد تتم المنافسة بين سلع مختلفة تتنافس على القدرة الشرائية للأفراد، كما يمكن أن تتم المنافسة عن طريق تحسين النوعية، وتقديم الخدمات التي يعرضها المنتجون أو البائعون أو عن طريق الترويج أو غير ذلك من الوسائل³ .

وتنقق مع الباحثين في أن التنافس هو حالة ناتجة عن سعي دولتين أو أكثر بشكل منفرد نحو حماية وتعزيز مصالحهما في منطقة أو دولة معينة دون لجوء الطرفين أو أحدهما إلى إلحاق الضرر بمصالح بعضهما البعض، وقد تكون المصالح متشابهة ولكن يختلف الاقتراب الذي يتبعه كل طرف لحماية وتعظيم مصالحه .

1- هايل عبد المولى طشوش، المقدمة في العلاقات الدولية ، عمان ، 2010، ص 15 .

2- نفس المرجع ، ص 17 .

3- وزارة التخطيط ، دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية ، بغداد: معهد القومي للتخطيط ، 1988، ص 95 .

ثانيا : مفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

قد تبدو بعض المفاهيم عند دراستها بديلة أو مصاحبة أو مرادفة لمفهوم التنافس نذكر على سبيل المثال مفهوم النزاع ، مفهوم الصراع، الأزمة ، فثمة دائرة مشتركة وبالأخص بين مصطلحي الصراع والتنافس و هي التي جعلت العديد من الباحثين يخلطون بينهما .

1- تعريف الصراع

يعرف كوينسي رايت Quincy Wright أحد علماء المؤسسين لحقل الدراسات الصراع والسلام أن الصراع هو في بعض الأحيان يستخدم للإشارة إلى التضارب أو التناقض في المبادئ أو المفاهيم أو العواطف أو الأهداف أو المطالبة بالكيانات أو الهوية وأحيانا تستخدم للإشارة إلى عملية تسوية هذه التناقضات ، و يشير إلى أن أصل كلمة صراع بالانجليزي conflict مصدره من كلمة لاتينية هي configure والتي تعني التصادم معا strike to gather¹ .

كما يستخدم الصراع² عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر -

1- سامي إبراهيم الخزندار ، إدارة الصراع وفض المنازعات إطار نظري ، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014 ، ص 61 .
2- إضافة للتعريف السابق يمكن الإشارة هنا إلى خصائص التي تميز الصراع و نوردتها فيما يلي: 1- أن الصراع عملية تاريخية طويلة قد تحدث بين الشعوب أو القوميات أو الأديان أو المذاهب أو الدول، ولا ينتهي الصراع بوقف القتال الذي هو أحد أشكال ممارسة الصراع فحسب، فالسلام والصراع ليسا نقيضين لأن نقيض السلام هو الحرب والتي هي بدورها الصيغة العنيفة للصراع، ولكن الصراع لا يتطلب العنف بالضرورة ولا يتحتم أن يؤدي إلى الحرب وهناك صراعات أساسية في السياسة الدولية لا يمكن حلها بالقوة أو الحرب 2- إن السيطرة على الصراع لا تتم عن طريق المحاولات الدائمة لتهدئة أو الحد منه، بل يجب خلق فرص تقرب درجة من التعاون بين هذه الدول. 3- إن أدبيات دراسة الصراع تشير إلي أنه ظاهرة اجتماعية تشمل أفرادا و مجتمعات ودولا، ومن ثم فهو جزء من تفاعلات اجتماعية غير منفصلة ولا يمكن أن يوجد دون مساهمة بطرفين أو أكثر وليس أدل على ذلك من الحروب الأهلية داخل الدولة و صراعات الحدود و اجتياح دولة أخرى . 4- إن الصراع يشمل أهدافا مشتركة غير مستقرة بين أطرافه، وذلك سواء كانت أفرادا أو منظمات أو جماعات اجتماعية، وهذه الأهداف تقع ما بين أهداف اجتماعية وهيكل اجتماعي مما يجعل كثيرا من مواقف الصراع تشمل ظروف الندرة أو القيم نادرة الامتلاك، وهذا يعني أنه كلما زادت الملائمة في آراء ومصالح الأطراف المتصارعة كلما كانت صراعاتهم بسيطة في حجمها، ولكن الصراعات المدمرة تتزايد في حجمها من خلال إدراك كل طرف أن مصالحه هامة جدا عن مصالح الطرف الآخر. 5- إن عملية التفاعل بين الأطراف المتصارعة ينتج عنها سوء فهم ومشاعر سلبية، ومن ثم فإن كثيرا من الدراسات التجريبية في مجالات التعاون و الصراع ترى أن السلوك الصرعي يتسم بعدم الثقة والشكوك و العداءات خاصة وأن نوايا كل طرف تجاه الآخر تكون غير واضحة .

تتخبط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك¹ .

ورغم تعدد الاتجاهات في تعريف الصراع إلا أن هناك اتفاقا شبه عام علي أن الصراع يشير إلي موقف، حيث يتواجد طرفان أو أكثر لديهم الرغبة في تحقيق أهداف يدركونها ويتوقعون الحصول عليها، ويرى كل طرف أن الطرف الآخر مانع له من الوصول إلي أهدافه باستخدام أساليب مختلفة مثل التهديد و القسر و العنف² .

و يعتبر عالم الاجتماع لويس كوسر Lewis Coser بأن الصراع هو تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم ويرى أن³ :

- الصراع درجة أعلى من التنافس فالأفراد قد يتنافسون على شيء نادر دون أن يدركوا أنهم يتنافسون فيما بينهم على ذلك الشيء أو يتنافسون دون أن يسعى احدهم إلى منع الآخر من تحقيق أهدافه .
- التنافس يرقى ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم .
- الصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف بالمعنى المادي للعنف وقد يكون مستمرا أو متقطعا أو يمكن التحكم فيه أو خارج عن نطاق السيطرة وقد يكون قابل للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف .

للإضافة أنظر: سيليفيو بروكان ، ترجمة: جمال السيد، تحليل القوة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 31 ، ابريل 1978، ص71 .

وانظر أيضا : علي الدين هلال ، "المواجهة العربية - الإسرائيلية بعد مبادرة السلام : من أين وإلى أين ؟" ، السياسة الدولية، العدد 52، ابريل 1978 ، ص 10 .

1 - جيمس دورتي ، ترجمة وليد عبد الحي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، كازمة لنشر والتوزيع ، ص 140

2- أولفت فرج سيد عبد الشافي ، " العوامل المؤثرة في السلوك التفاوضي مع التطبيق على السلوك التفاوضي المصري تجاه إسرائيل نوفمبر 1977 - سبتمبر 1978 " ، رسالة

ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1999 ، ص 136 .

3- جيمس دورتي ، ترجمة وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

وحسب دراسة سامي السيد أحمد محمد يمكن التأكيد على النقاط التالية التي توصل لها¹: هناك من

يري أن الصراع أضيق من التنافس فالتنافس بمعناه الواسع يوجد عندما تكون المواقف المحتملة لأي طرفين متعارضة ويعتبر لاسويل أول المدافعين عن هذا الرأي وأيده فيما بعد كينيث بوليندج ووفقا لهذا المعنى الواسع فإن كل حالات الصراع في داخلها تنافس وليس كل حالات التنافس في داخلها صراع .

- ركز البعض على أي مدى يكون سلوك الأطراف منظما وفي هذا الإطار أكد كلينتون فينك أن التنافس يتضمن قواعد ومبادئ مؤسسية تحدد وتقيّد سلوك المتنافسين إزاء بعضهم البعض أثناء كفاحهم من أجل الوصول إلى أهدافهم عكس الصراع الذي يحمل في داخله سلوكا غير منظما ويقوم في بعض الأحيان بانتهاك القواعد والقوانين .

- ويرى آخرون أن المفهومين عبارة عن ظاهرتين متميزتين والاختلاف بين المفهومين من وجهة نظرهم يشبه الاختلاف بين المشتركين في السباق أو في القتال ويمتاز التنافس بأن الأطراف المتنافسة لا تفعل شيئا لعرقلة جهود بعضها البعض بينما العكس في الصراع² .

1- سامي السيد أحمد محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30-32 .

2- يمكن الإشارة هنا إلى دوافع تسوية الصراع بحكم أنه أحد التفاعلات الخطيرة في النظام دولي حيث تعددت فيها الدراسات والتحليلات كما اختلفت أهمية هذه الدوافع من دراسة لأخرى ومن تحليل لآخر ومن بين هذه الدراسات: دراسات تري أن العامل الاقتصادي كدافع لتسوية الصراع هو من أقل العوامل أهمية بالمقارنة بعوامل أخرى مثل الموقف الخاص بأطراف الصراع والذي يمثل أحد دوافع التسوية ، وهناك اتجاه آخر يرى أن الميل للتغير لدى الشخصية قد يدفعها لتسوية الصراع ، وهناك اتجاه ثالث يرى أن من دوافع تسوية الصراع هو رغبة الرأي العام الداخلي في تلك التسوية، حيث يهتم بدوره بموضوعات النزاع السياسية وما يرتبط بها من نفقات الدفاع ، وهناك اتجاه أخير يرى غياب دور الطرف الثالث قد يعوق أطراف الصراع عن تسوية نزاعاتهم .

أنظر كل من :

-Sternberg, J. Robert & soriano , lowerence. J. "styles of conflict resolution" , journal of personalty & social psychology vol . 47 , oct -dec . 1984 , p.p. 124-125.

- Bowett. D.w, the search for peace , London : yale uni press. 1972 , p .77.

2- تعريف النزاع

تشير المعاجم اللغوية العربية إلى جذور كلمة النزاع تفيد الإخلاف وتنازع القوم أي اختلفوا وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه وتشير المراجع اللغوية إلى أن كلمة (اختلف الشيطان: لم يتفقا ولم يتساويا وكذلك تخالفا: تضادا، هذه المعاني اللغوية تفيد بأن النزاع عبارة عن اختلاف وليس تصارعا أو صراعا، ويشمل حالة من عدم التطابق بين طرفين حول شيء واحد قد ينعكس اختلافا أو يصبح خلافا وتجادبا بين طرفين لشيء واحد، وهو ما يعني أن النزاع مرحلة ابتدائية قد تتطور إلى الصراع وقد تبقى تنوعا وتمايزا¹.

و يحدث النزاع نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره².

و يرى آخرون أن النزاع Conflict هو متابعة لأهداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السلمية أو القوة المسلحة، كما يميزون بين النزاع بمعنى Dispute حول مصالح يمكن التفاوض حولها وتسويتها بعقد صفقة محددة ونزاعات متأصلة (Deep – Seated) يدور محورها حول تلبية الحاجيات الإنسانية والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسية التي أدت لظهورها³.

ويرى روبرت نورث Robert North أن ما تقوم به بعض الدول من سياسات دفاعية و أفعال و تحركات لحماية أمنها السياسي والاقتصادي... تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديد لأمنها، وكرد فعل منها تقوم هي الأخرى باتخاذ إجراءات مماثلة لحماية أمنها و هو ما يثير حفيظة الدول الأولى فتتخذ

1- هارون عبد السلام، المعجم الوسيط، القاهرة: مطبعة مصر، 1960، ص 230 .

2- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 293 .

3- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ج1، 2003، ص 237.

تدابير وقائية إضافية وترد الثانية عليها بالمثل وهكذا في سلسلة من الفعل ورد الفعل ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه¹.

ويشير البعض إلى أن مفهوم النزاع هو سبب أكثر المشكلات التي يمكن إدارتها ضمن نظام قائم من خلال المساومة أو بطرق أخرى وهو يتعلق أكثر بالمشكلات المجتمعية مثل الخلافات العالمية وتسوية الخلاف هنا يستند إلى الاتفاقيات التي تستند إلى قوانين ومعايير تحدد عملية تسوية هذه الخلافات . وعند المقارنة بين معنى الصراع و النزاع نجد أن هناك من يستخدم مفهوم النزاع كأحد المصطلحات المرادفة لمصطلح الصراع إلا أن أغلب الباحثين يعتبرون مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع فالأخير هو مستوى من مستويات أو مراحل الصراع² .

ثالثا : تعريف الأزمة

تشتمل الأزمة في اللغة على أكثر من معنى فهي وفقا لتعريف مختار الصحاح الشدة والضيق ، والفعل منها أزم بمعنى اشتد الأمر وضاق . أما عن أصل الكلمة فتشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح الأزمة crisis يعود إلى جذور يونانية حيث اشتقت من الكلمة الإغريقية krino التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم ، كما تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق³ .

1- نفس المراجع السابق، ص 12..

2- سامي إبراهيم الخزندار ، الصراعات العربية الداخلية : رؤية في الأسباب والدوافع ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد الأول ، 2004 ، ص 145 .

3- موفق أسعد عسكر وآخرون ، معجم اليرموك ، بغداد : الدار الوطنية للتوزيع والإعلام ، 1987 ، ص 225.

ويحدد قاموس وابستر Webster الأزمة بأنها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم أو خلل وظيفي¹ .

ولقد تعددت تعريفات الأزمة ، فاختلقت في بعض الجوانب واتفقت في جوانب أخرى ومنها²:

- أن الأزمة هي حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء .
- وحسب ستيف البارتن Steve Albert هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة .
- كما تعرف بأنها تهديد خطير أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار .

كما يُعتبر تشارلز هيرمان Herman Charles من أوائل من قدم مفهوما للأزمة حيث يرى أن الأزمة هي عبارة عن وضع يتم فيه تهديد الأهداف ذات الأولوية الكبرى لصناع القرار و محدودية الوقت المتوفر لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع، كما تتميز بمفاجأتها لصناع القرار بوقوع الحدث . أما هولستي Holsti فيرى أن الأزمة هي مرحلة من مراحل الصراع ، تشتمل على تصعيد مفاجئ وشامل لأحداث غير متوقعة ناتجة عن الصراع³ .

و يرجع الاختلاف حول تحديد معنى مصطلح أزمة إلى الاختلاف في المستويات التي تحدث فيها الأزمة، حيث يستخدم المصطلح بشكل واسع في مسائل عديدة فنقول أزمة اقتصادية أو أزمة نقدية أو

1- سيتي هيو ، إدارة الأزمات ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 79 ، 1996 ، ص 10 .

2- محمود جاد الله ، إدارة الأزمات ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 09

3- للمزيد من الإضافة حول مفهوم الأزمة أنظر : أحمد مختار الجمال ، المفاوضات وإدارة الأزمات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 2005، 16 ، ص 238 .

كذلك : دفيد جارنم ، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة ، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، 1999 ، ص 27 .

وانظر : محمد شهود ماجد ، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة ، دمشق : الأوائل للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 12 .

أزمة نفسية أو أزمة غذائية... الخ ، وعليه فإن الأزمة يمكن أن تحدث في أية جهة من الجهات وفي أي مكان أو زمان ، ويمكن بشكل من الأشكال منع وقوع بعض الأزمات ، في حين أن البعض الآخر لا يمكن معالجتها أو السيطرة المطلقة عليها وبالتالي لا يمكن احتوائها أو منعها من الظهور أو تحولها إلى نزاع مسلح خصوصا الأزمات التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد وتتطوي على تهديد للقيم والمصالح العليا لأطراف الأزمة¹ .

وفيما يتعلق بالأزمة الدولية فقد تباينت وجهات النظر (وإن كان مفهوم الأزمة الدولية ينبثق من مفهوم الأزمة) إلا أنه أعتبر مفهوم الأزمة الدولية الصورة الأكثر دراماتيكية والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي والتي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة، وتؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها إلى تنشيط احتمال الحرب، بحيث يغدو عاملا مركزيا في تصور أطرافها بما لذلك من تأثير قوي ومباشر على مسلكهم منها. ويعرف مايكل بريتشر الأزمة الدولية بأنها تدهور خطير في العلاقات بين دولتين أو أكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف المشاركين في الأزمة، هذا التدهور يولد لدى صناع القرار إدراكا بوجود تهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية ويزيد من إدراكهم لاحتمالات الدخول في مواجهة عسكرية كما يزيد إدراكهم ووعيهم لضغوط الوقت المحدد اللازم لاستجابة لذلك التهديد والرد عليه² .

المطلب الثاني : مفهوم القوة الإقليمية

يتشكل مفهوم القوة الإقليمية من متغيرين أساسيان ، يشكلان أحد المفاهيم التي أثارت تباين بين الباحثين في تحديد تعريف لها ومثلت إشكالات كبيرة في حقل العلاقات الدولية لهذا وجب تفكيك

1- حسن النياز ، إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2001، ص 13 .

2- سامي ابراهيم الخزندار ، إدارة الصراع وفض المنازعات إطار نظري ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

المصطلح حتى يمكن الغوص في أعماقه وإعادة تحليله تحليلًا منطقيًا يسهل لنا ضبط مفهوم القوى الإقليمية .

أولاً : تعريف الإقليم

برز التوجه الإقليمي بعد الجدل الذي دار حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية¹ وأي المنهجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي لحفظ السلم بين الدول فأنصار التوجه العالمي رأوا بأن إقامة تنظيم عالمي يشمل جميع الدول ، أحسن طريقة لتحقيق السلم والأمن الدوليين في حين أكد أنصار التوجه الإقليمي على أهمية إنشاء تنظيمات إقليمية لتحقيق ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية كما أنها قد تكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية ويعد ونستون تشرشل من أهم مؤيدي إقامة المنظمات الإقليمية أو المجالس الإقليمية بزعامة القوى الكبرى ومن هنا نشأت نظريات السلام الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية² .

ومع نهاية الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة طورت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم نموذجاً جديداً يقوم على بحث التفاعلات داخل النظام الإقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خصائص مشتركة وهذا ما عرف بالإقليمية الجديدة التي وضعت أطراً جديدة للتعاون الإقليمي ، ويمثل التعاون الأمني جزءاً مهماً في هذه الظاهرة الشاملة حيث تعدت الإقليمية الجديدة إطار إعادة هيكلة النظام الاقتصادي إلى اعتناق

1- الإقليمية هي ظاهرة ليست جديدة فتاريخياً وجدت العديد من التكتلات مثل الكومنولث ، اتحادات جمعيات لكن غالبيتها أسست لأغراض دفاعية ولم تكن كلها قائمة على الموافقة الطوعية أما مبادرات التكامل الإقليمي الطوعي فقد برزت في القرن 19 ، فالتنظيم الدولي الحديث بدأ أصلاً إقليمياً مثل اللجنة الأوربية للدانوب في أواخر القرن 19 ومشاريع التكامل الأوربي إذ دعا الكونت بول دوليس Paul de leusse لتأسيس اتحاد جمركي في الزراعة بين ألمانيا وفرنسا وبعدها تطورت فكرة التكامل الإقليمي بشكل بارز في القرن 20 خاصة في أوروبا . للإضافة انظر : صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122، 1995 ، ص 12 . وانظر كذلك :

Walter Mttli, The logic of regional integration-Europe and beyond, cambridge university press , 2003, p30 .

انظر : أحمد الراشدي ، ناصف حتى ، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 181 .

2- جميل مطر وعلى الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 23 .

الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية كما سعت إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة لذلك تعد الإقليمية الجديدة عملية أفقية تلعب فيها الدول ضمن الأقاليم دورا رائدا¹ .

وثمة عدة مدارس حاولت تعريف الإقليم انطلاقا من مجموعة تصورات برز بينها ثلاث اتجاهات

رئيسية هي² :

- 1- اتجاه يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي .
- 2- اتجاه يركز على وجود عناصر التماسك الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول .
- 3- اتجاه يركز على عنصر التفاعل ويعتبر هذا الاتجاه أن النظام الإقليمي يقوم على وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين دول قد لا تكون متجاورة او متشابهة .

إلا أن العامل الجغرافي يعتبر الأقرب في تحديد مفهوم الإقليم فهذا الأخير يعبر عن وحدة جغرافية تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول والتي تشكل نظاما فرعيا في النظام الدولي الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه وهذا سواء أكان التفاعل تنافسي أو صراعي أو تعاوني³ .

و يري العديد من الباحثين أن الدافع من ظهور النظام الإقليمي جزء منه هو حاجة الدول للأمن خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب وعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا على الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم ، كذلك جزء منه الدافع الاقتصادي والسياسي ورغبة قادة الدول في انجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم والجزء الآخر هو سعى الدول المتوسطة لعب ادوار أكثر في السياسة الدولية .

1 -Barry Buzan, "New Patterns of global security". *International Affairs* (Royal Institute ofInternational Affairs 1944-), vol.67.n°3 (jul.1991)p.439.

2- ناصف يوسف حتى ، مرجع سبق ذكره، ص 85

3- هاني إلياس الحديثي ، سياسة باكستان الإقليمية 1994/1971 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998، ص 19 .

ويرى كل من الأستاذين كانتوري Kantory وشبيغل Cheppigal أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الدولية، تتمثل في مساهمته في تعميق دراسة العلاقات الدولية فهو مستوى تحليل وسطي بين مستوى الدولة والمستوى العالمي، و يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن ما يؤدي لتغييب عوامل هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي، كما يساعد أخصائي المناطق بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم ، وله القدرة على القيام بالدراسات المقارنة لسياسة دولة على المستوى الإقليمي ، كما يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي¹.

ويتشكل النظام الإقليم بصفة عامة من ثلاثة أنماط من الدول تشكل قلبه النابض وهي² :

1- المهيم الإقليمي أو المتطلع والطامح للهيمنة: تشير إلى دولة أو دول تمتلك مقومات قوة وطنية شاملة بشكل يجعلها تفرض سيطرتها وهيمنتها على النظام الإقليمي الواقعة في إطاره ويتفاوت وضع ودور المهيم الإقليمي وفقا لاعتبارين رئيسيين أما الأول فيتعلق بسمات وخصائص النظام الإقليمي المنتمية إليه بينما يكمن الثاني في سمات وخصائص القوة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة ويوجد العديد من الصفات الواصفة لطبيعة دوره أو ما يعرف بأنماط دور المهيم الإقليمي ومنها القائد الإقليمي، المقاتل الإقليمي، الحامي/الراعي للمصالح الإقليمية، الوسيط، قائد التكامل الإقليمي، المدافع الإقليمي وغيرها .

2- المساوم : ويشير إلى تلك الدولة أو الدول التي تمتلك من عناصر ومقدرات القوة الوطنية ما يمكنها من ممارسة المساومة حيال المهيم الإقليمي أو الطامح للهيمنة فهذه الدول قد تؤثر بالسلب أو الإيجاب

1- ناصف يوسف حتى ، مرجع سبق ذكره ،ص 56 .

2- محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001ص 30 .

على قدرة المهيمن الإقليمي على الاضطلاع بدوره في النظام الإقليمي وقد يشمل النظام الإقليمي على دولة مساوم أو أكثر والتي تتفاوت فيما بينها وفقا لقدراتها التساومية .

3 - الموازن : ويشير إلى دولة أو دول فاعلة في إطار النظام الإقليمي وتقع في مكان وسط بين المهيمن

الإقليمي أو الطامح للهيمنة من جهة والمساوم الإقليمي من جهة أخرى وتضطلع بدور الموازنة بين الطرفين وعادة ما يتم الرجوع إليها للقيام بمهام التسوية السياسية السلمية للقضايا والأزمات الإقليمية .

ويحدث داخل النظام الإقليمي أنماط تفاعلية مختلفة قد تكون ناتجة عن اثر التغيير في قوة الدولة

على الاستقرار السياسي داخل النظام وهنا افترض اورجانسكي Organski من خلال نظريته تحول القوة

أربعة أنماط يتوقف على تفاعلها استقرار النظام من عدمه وهي دولة قوية وراضية، دولة قوية وغير راضية، دولة ضعيفة وراضية، دولة ضعيفة وغير راضية¹ .

إذن مفهوم النظام الإقليمي لا يعكس دائما العلاقات التعاونية فقد يحمل في طياته علاقات تنافسية أو

علاقات صراعية وهذا عكس التكتل الإقليمي والذي يعكس علاقات تعاونية بصورة واضحة .

ثانيا : القوة الشاملة

يعد مفهوم القوة من المفاهيم الجوهرية والجدلية في آن واحد، وهذا ما زاد من تعقيد مفهوم القوة

الإقليمية فعلى الرغم من قدم مفهوم القوة وتعدد تناوله على مدى عصور مختلفة من تاريخ الإنسانية على

أيدي فلاسفة وعلماء ومفكرين شتى إلا أن ذلك لم يحقق اتفاقا أو إجماعا بشأن تعريف القوة كمفهوم،

ويمكن القول أن الاختلافات القائمة بين العلماء والمفكرين لم تكن جوهرية بالقدر الكبير وذلك من الناحية

1- عيد المنعم سعيد ، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995، ص 23 .

العملية على الأقل، فالمفهوم جوهر العلوم الإنسانية انطلاقاً من الفلسفة إلى علم الاجتماع إلى علم النفس و علم السياسة ويكاد مدلوله يكون واحد في كل هذه العلوم فهو يدور في إطار القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف ويمتد ليشمل التأثير والنفوذ والسلطة .

ولقد نظرت مدارس العلوم السياسية انطلاقاً من المدرسة التقليدية إلى الواقعية ثم السلوكية إلى القوة من زوايا مختلفة وأشارت إلى عدة تعريفات بشأنها وهو ما قد يشكل فائدة لا يمكن الاستغناء عنها في رسم الفواصل بين المفاهيم المتقاربة والمتداخلة بشأن إدراك معنى القوة على الرغم من تضمن كل مفهوم بعضاً من عناصر المفاهيم الأخرى، و ما يمكن استخلاصه هو أن القوة تشمل الأمور التالية¹:

1- منافسة أو نزاع بين مصالح وقيم طرفين أو أكثر، و تهديد طرف لطرف آخر بتلقي العقاب إذا لم يمتثل لآراء الأول .

2- يدرك الطرف الضعيف نتائج التهديد التي يحاول تجنبها وتجنب خسائرها و التي تكون عادة من خلال استعمال القوة الفعلية .

3- التأثير والذي يختلف عن الجزئية السابقة وذلك لأن أ يتمتع بنفوذ عند ب فيتجاوب سلوك ب مع رغبات أ ليس بسبب توقع الحرمان والعقاب من استخدام القوة الفعلية من جانب أ بل لأن ب يتجاوب لأنه يرى أغراض مغرية ولذا فإن أ يعرض مكاسب تقنع ب فتدفعه إلى الامتثال ، أما السلطة فهي الحالة التي تجد ب أن التركيب الكلي لأفعال وقيم أ ما يدفعه إلى الامتثال إلى أوامره ليس خشية العقاب أو طمعا بالنفع بل لاقتناعه بشرعيتها .

1- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991 ، ص 163 .

القوة إذن حسب جوزيف ناي هي امتلاك القدرات على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على نتائج التي يتوخاها المرء وهناك طرق عديدة للتأثير في سلوك الآخرين فلن تستطيع إرغامهم بالتهديدات لكن تستطيع أن تغريهم بالمال أو أن تجتذبهم وتقنعهم بأن يريدوا ما تريد¹ .

ثالثا : إعادة تركيب مفهوم القوة الإقليمية

لقد عرف الكونسترتيوم الأوربي للبحث السياسي القوة الإقليمية بأنها دولة تنتمي لإقليم جغرافي محدد وتهيمن عليه اقتصاديا وعسكريا ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيم في الإقليم ونفوذ معتبر على المستوى الدولي كما يكون لديها الرغبة في استخدام مصادر القوة ويقر جيرانها بها كقائد للإقليم. أما المعهد الألماني للدراسات الإقليمية والعالمية فقد عرفها بأنها جزء من إقليم محدد ولها ذاتية خاصة وتعتقد بأنها قوة إقليمية وتمارس نفوذا واضحا في كل الإقليم استنادا لمنظورها الإيديولوجي وتتمتع بتفوق عسكري وسكاني وإيديولوجي على غيرها ، وهي التي تحدد الأمن الإقليمي بدرجة كبيرة وتقر لها الدول الكبرى وبقية دول الإقليم بهذا الدور² .

1- السياقات الأكاديمية الأولى لظهور مفهوم القوى الإقليمية

تؤكد بعض الدراسات أن زيادة وتنوع الوحدات الدولية لم يكن هو الطابع الوحيد المميز للنظام الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين بل كان هناك تطورا نوعيا جديدا شهده النظام والمتمثل في تزايد تأثير مجموعة من الدول غير الأوربية في آسيا وأمريكا الجنوبية فضلا عن بروز دور بعض الدول الصغيرة والمتوسطة والتي استفادت من الأوضاع السائدة في النظام الدولي خلال تلك الحقبة حيث تمكنت

1- جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية ، القاهرة : العبيكان ، 2007 ، ص 21 .

2- وليد عبد الحى ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف ، 2010 ، ص 13 .

بعض هذه الدول في ظل نظام الثنائية والتنافس الذي دار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق من أن تمارس تأثيرها على القوى الكبرى كما أتاح هذا الوضع أمامها هامشا كبيرا للحركة ولو نسبيا¹ .

والعالم يتجه عند بعض المراقبين نحو اللا قطبية ويسميه بعضهم "عالم مجموعة الصفر" للقول أنه بعد سيطرة مجموعة السبع حتى منتصف التسعينات على الاقتصاد العالمي لم يعد يوجد أحد في هذا الموقع حاليا أي أنه لن تكون هناك قوة على رأس هرم من القوى في العالم وبالتالي غياب نظام ذو شكل هرمي بل ربما يتجه العالم على الأقل في المرحلة الراهنة التي مازالت مرحلة تحولات أساسية إلى ما يصفه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبيرفديرين بالاشتباك المتعدد الأقطاب موضحا أن نمو الأقطاب الدولية يجرى في سياق تنافس حاد ومستفحل وأحيانا في سياق صدامات مباشرة أو غير مباشرة و أن هناك حالة من الفوضى تتسم بها عملية بروز الأقطاب ومن ثم استقرارها² .

ورغم ذلك أكدت الدراسات التي تقع ضمن هذا المنظور على أن ما يحدث للدول الصغيرة والإقليمية ما هو إلا مرآة أو انعكاس لإرادات الدول الكبرى بل إن جميع تصرفاتها ما هي إلا رد فعل لما تتبعه الدول الكبرى من سياسات خارجية ، و وفقا لهذا المنظور فأن الدول الصغيرة والإقليمية تقل قدرتها على لعب دور في النظام الدولي نحو القطبية الأحادية أما في ظل بنية متعددة الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة والصراع بين الوحدات الكبرى في النظام الدولي تزداد قدرة الدول الإقليمية والصغيرة على التأثير والتحرك السياسي المستقل في النظام الدولي³ .

2- السياقات العملية الأولى لظهور مفهوم القوى الإقليمية

1- محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة : دار الفجر ، ط3 ، 2008 ، ص ص11-12 .

2- ناصف حتي ، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي ، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2011، ص 68 .

3- حسين توفيق ، النظام العالمي الجديد كقضايا وتساؤلات ، القاهرة : مركز بن خلدون ، 1992 ، ص ص 20- 21

يعد المفهوم حديثاً نسبياً من حيث الاستخدام في الكتابات الأكاديمية حيث تم توظيفه على نطاق واسع بعد الحرب الباردة وذلك في مطلع التسعينات من القرن العشرين وهذا راجع إلى التغيرات التي شهدتها هيكل النظام الدولي والتي تطرقنا لها في السياقات الأكاديمية ، حيث تم إعطاء مجال أمام بعض الدول على المستوى الإقليمي للاضطلاع بأدوار في إقليمها ، بيد أن هذا لا يعنى أن المصطلح لم يستخدم من قبل بل استعمل في نطاق ضيق، وكان مصطلح القوى المتوسطة الأكثر رواجاً حيث يعود توظيفه إلى توماس الاكوينى Thomas Aquinas الذي قام بتصنيف الدول حسب قوتها ويرجع بعض الباحثين أصل المفهوم إلى بداية نظام الدولة القومية في أوربا عندما قام عمدة ميلانو جيوفاني بوتيرو Giovanni Botero في القرن الخامس عشر بتقسيم العالم إلى ثلاثة أنواع هي الإمبراطوريات والقوى المتوسطة والقوى الصغرى¹ ، أما حديثاً فيرجعه البعض إلى عام 1918 عندما أصدر جان سمتس Jan Smuts كتابه بعنوان "عصبة الأمم :اقتراح عملي"² .

و لقد أوضح اندرو هوريل Andrew Hurrell أن القوى الإقليمية أضحت تلعب دوراً محورياً في النظام الدولي حيث يصعب التعامل مع قضايا التغيير المناخي والعولمة الاقتصادية ونزع السلاح النووي بدون مؤسسات توجد في عضويتها مثلاً الصين أو البرازيل أو الهند³ .

ويري داني فلامب danie Flames أن المفهوم مر بمحطات مهمة ساهمت في بلورته على الشكل

الحالي تمثلت في¹:

1 - Giovanni Botero, *the reason of state*, New Haven : Yale University Press, 1956, p26.

2 - Jan Smuts, *the league of Nations :a practical suggestion*. (London:hordder and Stoughton,p32,1918) .

3 - andrew hurrell , *paths to power – foreign policy strategies of intermediate states* .(Washington,DC ; latin American program, Woodrow Wilson international center 2000) .p41.

المرحلة الأولى : تبلورت مع استخدام وايت wight لمصطلح القوى الإقليمية العظمى في كتابه الصادر عام 1978 حيث ميز بين مفهوم القوي المتوسطة والقوى الإقليمية وأكد أن القوى الإقليمية تكون مقيدة بالنطاق الجغرافي المنتمية له وان يكون لديها مصالح خاصة في الإقليم محدد و حركتها محدودة فلا تستطيع أن تنفرد بالقرار ، كما أن لها القدرة على الترسخ لتلعب دور القوى المتوسطة .

المرحلة الثانية : وتتمثل في استخدام المفهوم من قبل اوستيرود Osterud في عام 1992، حيث وضع عدة معايير لتحديد مفهوم القوى الإقليمية العظمى والتي تتمثل في أن هذه القوى يجب أن تكون جزءا من منطقة أو إقليم محدد جغرافيا و تكون قادرة على التأثير في الأوضاع والشؤون الإقليمية، وأن تكون قادرة على مواجهة أي تحالف من قبل الدول الأخرى الواقعة في إطار الإقليم ، كما تكون مرشحة إلى أن تلعب دور القوى العظمى أو تكون من ضمنها عكس القوى المتوسطة .

3- السمات والشروط التي تتوفر في القوى الإقليمية :²

تتسم القوى الإقليمية بمواصفات الدولة باعتبارها جزءا من جهة أو إقليم محدد جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وايدولوجيا، وتتطلع وتطمح إلى دور قيادي في الجهة أو الإقليم الذي تقع فيه، كما تؤثر في رسم الملامح الجيوبوليتيكية والايديولوجية للإقليم و تستعرض ما لديها من موارد مادية وتنظيمية وايدولوجية لازمة لبروزها كقوة إقليمية ، ويجمعها بالإقليم تداخل اقتصادي وسياسي وثقافي، و لها تأثير قوى على مجريات القضايا الإقليمية كما تؤثر في تحديد أجندة الإقليم الأمنية، ومعتزف بها كدولة قائد أو على الأقل تحظى باحترام الدول الأخرى داخل وخارج الإقليم، و عنصر مندمج عبر المستويين الإقليمي والدولي وفي المؤسسات التي تمارس فيها دورا ولو بشكل أولي كمثل ناطق باسم المصالح الإقليمية .

1 - danie Flames.conceptualizing regional power in international relation : lessons from the south african case , GIGA Working papers (hamburg : german institute of global and area studies , No.53 , june 2007) pp:9-10 .

2 - Detlef Nolte , How to compare Regional Powers Analytical concepts and Research Topics , paper presented at the ECPR joint sessions of Workshops (Helsinki , May 7-12 , 2007) , P21 .

ويرى ديتليف نولت Detlef Nolte أن القوى الإقليمية حتى تقوم بتحمل مسؤوليتها الخاصة بالحفاظ على النظام والأمن الإقليمي فلا بد من توافر مجموعة من الشروط تتمثل في أن تبدي الدولة رغبتها على لعب دور قائد إقليمي محقق الاستقرار و إذا لم تكن حافظ للسلام فعلى الأقل صانعة له، وأن تمتلك عناصر القدرة التي تؤهلها للعب هذا الدور، و أن يحظى الدور الذي تقوم به هذه الدول بالقبول من جانب جيرانها الإقليميين، كما قد يكون القبول والاعتراف بهذا الدور من قبل دول من خارج الإقليم الجغرافي أمراً ضروريا ولكن ليس كافيا حتى وإن نبع هذا الاعتراف من بعض القوى الكبرى في العالم¹.

وفي الأخير سيتبنى الباحث تعريف نولت Nolte الذي نراه كان تعريفا شاملا تطرق فيه إلى:²

1- أن تكون القوة الإقليمية جزءا من إقليم محدد جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وأن يكون لها هوية مستقلة ذاتية خاصة بها، و أن يكون لها تصور ذاتي لأن تصبح قوة إقليمية على المستوى الإقليمي الفرعي .

2- أن تمارس تأثيرا حاسما فيما يتعلق بالتكوين الإيديولوجي الإقليمي فضلا عن ترسيم الحدود الجيوسياسية للإقليم .

3- أن تسيطر على الموارد المادية العسكرية والاقتصادية و الديموغرافية والموارد التنظيمية السياسية والموارد الإيديولوجية التي تمكنها من ممارسة القوة.

4- أن تكون متداخلة ومتكاملة بشكل جيد في إطار الإقليم الواقعة في إطاره بالأساس فيما يتعلق بالتكامل الثقافي والسياسي والاقتصادي، و أن تمارس تأثيرا كبيرا على الأوضاع والمشكلات الإقليمية من خلال هياكل الإدارة الإقليمية و أن تضع أولوية لأجندة الأمن الإقليمي .

1 - *ibid* , pp 20-19

2 - Detlef Nolte , How to compare Regional Powers Analytical concepts and Research Topics , *op.cit*,p22.

5- أن تتمتع بالقبول كقوة إقليمية من قبل القوى الأخرى سواء من داخل الإقليم أو من خارجه خاصة من قبل القوى الإقليمية الأخرى، و أن تكون على تواصل جيد مع المحافل الدولية والإقليمية وهو ما يعكس عدم التركيز على مصالحها الذاتية الضيقة فحسب بل اضطلاعها بدور داعم للمصالح الإقليمية والقارية .

4 - مفهوم القوة الإقليمية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

من بين أهم المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم القوى الإقليمية مفهوم القوى المتوسطة والذي كان له سبق الظهور في الساحة الأكاديمية فما هو تعريف القوى المتوسطة و ما هي مساحات الالتقاء والتنافر بين المفهومين ؟

يستعمل مصطلح القوى المتوسطة في مجال العلاقات الدولية لوصف الدول التي ليست بالقوى العظمى أو الكبرى وليست من الدول الضعيفة كذلك ، ولكنها الدول التي تمتلك أسباب التأثير الدولي، فضلا عن أن مكانة القوى المتوسطة تتحدد بناء على قبول واعتراف الأطراف الأخرى بهذه المكانة، فالدولة لا تعد قوة كبرى أو متوسطة اعتمادا على الموارد التي تمتلكها أو السلوك والطريقة التي تستخدم بها هذه الموارد فحسب وإنما أيضا بالتعامل معها من جانب الدول الأخرى باعتبارها قوة كبرى أو متوسطة .¹

وتصنف القوى المتوسطة إلى صنفين قوى متوسطة تقليدية وقوى متوسطة صاعدة² :

- القوى المتوسطة التقليدية تعرف أساسا بالدور الذي تلعبه في السياسات الدولية و هذا الدور الذي أنتج بعد الحرب الباردة ومزال متوصلا خاصة في مجالات الأمن الإنساني والمكافحة انتشار النووي، (وتعد

1- مايكل شيفر ، ترجمة : علي حسن باكير ، الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2009 ، ص 10 .

2 - Maxi schoeman , South Africa as an emerging Middle power , *African security review*, Vol.9, No3 , 2000, pp1-13 .

كندا ونيوزلندا وأستراليا وهولندا إحدى الأمثلة عن ذلك بل الأصل في التسمية صاغه باحثين كنديين وأستراليين لتصنيف كندا وأستراليا ودورها بعد الحرب العالمية الثانية) ، و إن كان الجديد في استراتيجيات القوى المتوسطة التقليدية هو أن التحالفات والائتلافات التي تقوم بتشكيلها ضمت إلى جانب القوى المتوسطة مجموعة من الدول الصغيرة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

- أما القوى المتوسطة الصاعدة كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا... فهي بالأساس قوى إقليمية وقوى متوسطة في نفس الوقت انطلاقاً من المقدار الذي تمتلكه من القوة على المستوى الدولي . و تنتمي إلى دول الجنوب وتتسم بالقوة السياسية والاقتصادية في إطار أقاليم جغرافية محددة إذ أنها تكون الأقوى في إطار إقليمها كما أنها تتخرب في إطار التعاون والتكامل الإقليمي وذلك من خلال أن يكون لها تأثير في إطار المنظمات والهياكل الإقليمية وقد ظهرت هذه القوى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهي بالأساس دول شبه هامشية وتمتلك ديمقراطيات وليدة مع وجود بعض التجاوزات منها كحزب وحيد مهيم كماليزيا والتوزيع غير العادل لثروات كالبرازيل .

كما يرى الباحث نولت Nolte على سبيل المثال أن بعض الدول تستطيع أن تلعب دور القوى الإقليمية والقوى المتوسطة الصاعدة كالهند والبرازيل والمكسيك ونيجيريا وجنوب إفريقيا، بينما يرى كل من فولير Fuller و أكيولا Arquilla أن ذات القوى بأنها إقليمية فقط¹ .

ويرى البعض أن التمييز بين المفهومين يكمن في التفرقة بين مفهومي القوة القائدة والقيادة أي القدرة على القيادة، فبينما يجمع دور القوة الإقليمية بين المفهومين، فإن القوى المتوسطة التقليدية يركز دورها في النظام الدولي على الحلول التوافقية وبناء التحالفات أي أنه دور قائم على الشراكة بين مجموعة من الدول ذات التفكير والمصالح المشتركة، ومن ثم فهي لا تدعى قيادة تلك الدول، وربما تصبح القوة

1 - Andrew MorneMarx, Increasing Soft Power :A case Study of South Africa bid to host the fifa 2010 world cup , Master thesis , university of stellenbosch , april 2004,p25.

الإقليمية من القوى المتوسطة في النظام الدولي وذلك عكس القوى المتوسطة التي تصنف وفقا لمقدار قوتها مقارنة بالقوى الكبرى ، كما أن القوى الإقليمية بخلاف المتوسطة عليها أن تتحمل التزامات خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على النظام والأمن الإقليميين¹ .

كما تستطيع القوى الإقليمية بواسطة قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أن تعرقل صعود القوى الصاعدة بعدم منحها القدر الكافي من الاعتراف بالشرعية ، إذ ولا اعتبارات مختلفة تقوم كل من الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا مثلا بتفويض مكانة البرازيل كقوة إقليمية، وكذلك تعارض باكستان زعامة الهند، كما ترفض نيجيريا وغيرها من الدول الإفريقية إتباع جنوب إفريقيا، لذا فعلى القوى الإقليمية أن تأخذ آراء القوى الصاعدة مأخذ الجد قبل الإقدام على أي عمل دبلوماسي أو عسكري² .

إن ليس هناك خط فاصل بين القوى الإقليمية والقوى المتوسطة، فالكثير من القوى المتوسطة الصاعدة هي أيضا قوى إقليمية مثل البرازيل، الهند، المكسيك، نيجيريا، جنوب إفريقيا، كما تعتمد القوى الإقليمية على ذات الاستراتيجيات التي تتبناها القوى المتوسطة التقليدية وتقوم بنفس أدوار الأخيرة ، هذا بالإضافة إلى وجود عنصر مشترك آخر بين المفهومين ألا وهو إدراك الدور وهنا برز مفهوم القوى المتوسطة الإقليمية ، كما أن الأولى تقيم شبكة من التحالفات والاتلافات مع القوى المتوسطة الأخرى داخل وخارج إقليمها الجغرافي³ .

1- سعاد محمود أبو ليلي ، القوى المتوسطة: دور الدول المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 189، يوليو 2012، ص 15 .

2- دانيال فلمس ، الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد ، في محمد عبد العاطي (محررا) ، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية ، بيروت : الدار العربية للعلوم، 2010، ص 101

3- صدفة محمد محمود محمد ، دور القوى المتوسطة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة: البرازيل أنموذجاً 2002/2010، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2015، ص 48.

المطلب الثالث: المجال الحيوي الشرق أوسطى

لفهم مضمون مصطلحي المجال الحيوي والشرق الأوسط وجب علينا تتبع التأسيسات النظرية التي كتبت عنهما والعودة لجذور كلا المصطلحين والتطورات التي انجرت عنهما .

أولاً : مفهوم المجال الحيوي

عرفها قاموس المفردات الدبلوماسية بأنها نظرية سياسية ظهرت في ألمانيا، ونتيح للدول الكثيفة بالسكان والمتقدمة أن تحتل رقعة إضافية من الأرض وتستثمر مواردها فيها¹. أما القاموس السياسي فعرفها بأنها نظرية سياسية يعزى ابتداعها إلى الفقهاء الألمان، ولهذا كثيرا ما ترد في المراجع الأجنبية بلفظها الألماني Lebensraum والمقصود بذلك المجال الإقليمي الذي يعد ضروريا لبقاء دولة كثيفة السكان وذات نشاط اقتصادي واجتماعي كبير².

وكلمة ليبنزاوم Lebensraum : هي كلمة صكها فريديريك راتزل Friedrich Ratzel وتعني حرفيا مكان للعيش، والتي فسرت مشكلات ألمانيا على أنها ترجع إلى فرض حدود قاصرة وغير عادلة عليها وكان الحل هو التوسع، ولعل هذا ما يفسر سر التقارب الذي وقع بين تلك الجيوبوليتكا وساسة الحزب النازي قبل وبعد قيام الرايخ الثالث³.

وترجع السياقات التاريخية الأولى للمصطلح إلى كتابات أرسطو والذي قال أن الدولة القوية هي التي يزداد عدد سكانها والمساحة المثلى هي التي توفر الاكتفاء الذاتي و أن الحجم المثالي للدول هو الذي يساعد على الدفاع عنها ويسهل عملية انتقال الجند من مكان لآخر ومن إقليم لآخر...من جهة امن

1- كمال حبيب وأحمد عودي ، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، بيروت : المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2005،ص 337 .

2- أحمد عطية الله ، القاموس السياسي، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968،ص 115 .

3- بيتر تابلور وكولن فلنت ، ترجمة: عبد السلام رضوان ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، مجلة عالم المعرفة ، العدد282، 2002، ص 104-105 .

الدولة، الأفضل أن يكون للدولة ومواطنيها موقع بحري إن كانت جريئة طامعة التوسع وبحريتها مناسبة لمشروعاتها، أما أفلاطون فهو الآخر قد نادى بضرورة توسيع المجال الحيوي للدول في كتابه جمهورية أفلاطون عندما تحدث عن المساحة اللازمة للدولة إشارة إلى أن مساحتها يجب أن تزيد طالما كان ذلك متوافقاً مع بقاء وحدتها¹ .

فيما يعد الفيلسوف الألماني عمانويل كانت Emmanuel Kant (توفى 1804) أول من صاغ مفهوم المجال بدلالة المكان عبر تأملاته الفلسفية² ، كما أشار بن خلدون في موضوع عوامل قيام الدولة ونهضتها وسقوطها على خطورة اتساع المجال الحيوي على وحدة الدولة بالقول أن الدولة تتوسع شيئاً فشيئاً إلى أن تشق الهوامش وأطراف العصا عليها فتبدأ بالتفكك³ .

كما استعمل الكاتب تروتسكي Léon Trotski عبارة المجال، حيث ادعى أن الدولة هي القوة والأمن بفكرة التوسع عن طريق الحرب واقتبس من ميكيايلي فكرة عدم الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية إذا ما وجدت الدولة لديها القوة في ذلك تماشياً مع مصالحها الخاصة التي تتناقض مع مصالح الدول الأخرى⁴ .

ثانياً: نظرية المجال الحيوي

ارتبطت فكرة المجال الحيوي التي اعتنقتها وطبقتها ألمانيا النازية وكانت السبب وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية بنظرية فريدريك راتزل Friedrich Ratzel نظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية القابلة للحركة والتغيير إذ قادت السياسة الجرمانية التي تمتاز بأنها مادية وأسطورية بالوقت نفسه قادت هذه

1- قاسم الدويكات ، العلاقة بين الجغرافيا والاستراتيجيات العسكرية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، العدد 19 ، 1999 ، ص 27 .

2- خليل إبراهيم السامرائي ، دراسات في تاريخ الفكر العربي ، الموصل ، 1761 ، ص 50 .

3- بيبير رينوفان وجان بانيسست وودزيل ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، بيروت : منشورات عويدات ، ط2 ، 1982 ، ص 13.

4- عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، بغداد : اسعد ، ط1 ، 1976 نص 32 .

العقيدة راتزل إلى بناء مذهبه كأسلوب للعمل السياسي القومي ومن هنا نشأت نظرية المجال الحيوي الخطيرة¹ .

لقد كان راتزل أول من سعى إلى فهم ما يربط الشعب بالأرض التي يقيم فوقها وسبب تغير المكان الذي يقطنه السكان أنفسهم، وقاده ذلك إلى الاهتمام بالدولة ويرى أن لها القدرة على توفير الترابط بين شعب حي وأرض ثابتة مما يعزز عملية الذوبان بينهما ويشكلان شكلا واحداً، وشدة الترابط لا يمكن قياسها وتقوم على عناصر شعورية وأخرى عقلانية، وأن القدرة على الاحتفاظ بالمكان لدي أي شعب لا ترتبط بحتمية بيولوجية بل يؤكد أن هذه القدرة ترتبط بالتغيرات النفسية أو العقلية الناشئة عن سياق تاريخي أو ثقافي ، وإن كان يري نقاد راتزل هذه الأفكار بمنظور محاولته شرعنة التمدد وسياسة القوة، كما حاول راتزل أن يوظف العامل الاجتماعي ودوره في الارتباط بالمكان وهو راجع إلى العقلية الريفية في مجتمع مصنع يخشى من فقدان الأرض القابلة للزراعة وهو خوف ضاعفته من دون شك الألام الأزمة الغذائية التي عاناها الألمان² .

لقد قدم نظريته هذه بعد إتمام الوحدة الألمانية سنة 1870 وأهم ما جاء فيها هي فكرة الدولة كائن حي، وكانت نواة لما عرف بالجيوبوليتكا العضوية هذه التي تُبرز الصراع والتوسع في إطار مقولة البقاء للأقوى، وتتمثل الخطوط العريضة للنظرية في الورقة البحثية الموسومة بقوانين النمو المساحي نشرت عام 1896 في مجلة peter manns mitteilunqen وتتمثل القوانين السبعة التي وضعها لهذا النمو في³:

1- أن رقعة الدولة تنمو بنمو الثقافة فكما تنتشر السكان وحملوا معهم طابعا خاصا للثقافة فإن الأراضي الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد في مساحة الدولة .

1- إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 235.

2- الأميرال سيلبريه، ترجمة: أحمد عبد الكريم ، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية ، دمشق: الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 46-47 .

3- محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك ، مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 3014، ص 46 .

2- إن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف مظاهر نمو سكانها - ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة في التوسع - فهو يسلم بصحة نظرية أن العلم يتبع التوسع التجاري والنشاط التبشيري .

3- أن نمو الدولة يستمر حتى تصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها وأن التربة ومن عليها من السكان يجب أن يمتزجا بعضها البعض إذا ما أريد إتمام عملية الضم .

4- إن حدود أية دولة هو العضو الحي المغلف لها وأن الحدود لا تعني مدى ضمان سلامة الدولة فحسب بل أنها تعني أيضا مدى نموها .

5- إن الدولة في نموها تسعى إلى امتصاص الأقسام ذات القيمة السياسية وهذه الأقسام ذات القيمة تكون سهولا أو انهارا أو مناطق ساحلية أو مناطق غنية بثرواتها المعدنية أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء .

6- إن الدافع الأول للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج ومعنى هذا أن الدول الكبرى ذات الثقافة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها إلى زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة التي التوسع .

7- أن الميل العام للتوسع الضم ينتقل من دولة إلى دولة ثم يتزايد ويشند فتاريخ التوسع يدل على إن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام .

وأصبحت هذه النظرية تمثل خطرا بإعطاء حجج وذرائع علمية مشروعة لكل محاولة حربية توسعية إذ حدد راتزل ديناميات التوسع وبرره باعتباره عملية تتم تحت دوافع النمو الاقتصادي للدولة وبحث سكانها عن مجالات أخرى لاستثماراتهم وبضرورة تحركهم نحو هذه المجالات إذ إن أي توقف في الحركة يعنى أن الدولة فقدت القدرة على المنافسة وتحولت من التوسع إلى الانكماش ومن الهجوم إلى الدفاع ، حيث إن الدائرة حتما ستدور عليها ، وستبدأ حدود دولة أخرى أكثر قدرة منها في الاقتراب منها ثم التهامها بعد

ذلك ، فالقانون الأساس عند راتزل هو البقاء للأقوى و الأكثر قدرة على التمدد والنمو ومع ذلك لم تكون
أراء راتزل تستهدف الإشارة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الثوابت في الجيوسياسية وتحديد السياسات
الخارجية لدى صانعي القرار السياسي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وتتعلق من
هذه الثوابت السياسية الواقعية التي ترتبط بأن تضمن للشعب الأرض التي يحتاجها من أجل أن يتطور¹ .

ثالثا : مفهوم الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من إحدى الساحات الرئيسية للتنافس بين الحضارات والديانات والدول
الاستعمارية الكبرى عبر كل الحقب والعصور ، فالتاريخ يؤكد أنها شهدت أحداث مثيرة كما أنها منطقة
ضاربة في عمق القدم، و ضمت أراضيها ثروات هائلة كانت عنصر جذب للطامعين والغزاة ولا تزال
عناصر الإغراء تجذب العديد حتى اليوم ولم يعد خافيا على احد أن المنطقة ذات موقع استراتيجي
ومنطقة حيوية² .

فمصطلح الشرق الأوسط نشأ في ظل المركزية الأوروبية المرتبطة بالنشاط الاستعماري الذي كان
سائدا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في إطار تقسيم الجغرافيين والمؤرخين في
أوروبا الشرق إلى ثلاث مناطق، وقد وصفت المنطقة البعيدة عن أوروبا و التي تمتد من الهند غربا حتى
شواطئ المحيط الهادي بالشرق الأقصى، أما المناطق القريبة من أوروبا في شرق المتوسط الممتدة حسب
دائرة المعارف البريطانية – من البحر المتوسط حتى الخليج العربي، فإنها سميت بالشرق الأدنى وأطلق

1- عمر الفاروق سيد رجب ، قوة الدولة : دراسة جيواستراتيجية ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1992 ، ص 92-93 .

2- انظر : عزت السيد احمد ، هل بدأ عصر الهيمنة الأمريكية ، مجلة الوحدة ، العدد 98 ، المجلس القومي للثقافة العربية ، دت ، دمشق ، ص 102

وانظر: بدر عبد المحسن المقحم ، اثر المشروع الشرق أوسطي على التنظيم الإقليمي العربي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003 ، ص 05

تعبير الشرق الأوسط على المنطقة التي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى وهي المنطقة الواقعة بين الخليج العربي وجنوبي آسيا¹ .

وإذا ما تم تتبع البدايات الأولى للمصطلح على الصعيدين السياسي والأكاديمي، فسلاحظ أن المصطلح ظهر أولاً في كتابات تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية، إذ كتب في عام 1897 في يومياته قائلاً: يجب قيام كومونولث شرق أوسطي يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية². ولقد استخدم المصطلح من طرف ضابط المخابرات البريطانية توماس غورت عام 1900 في سياق تنبيهه بريطانيا من الخطر الروسي على مصالحها الهندية³، ثم جاء بعده ضابط البحرية البريطانية الفرد ماهان ليبرز مصطلح الشرق الأوسط في مقال كتبه في مستهل أيلول عام 1902 في مجلة National Review بعنوان: The persian Gulf and International Relations وحدده بالمنطقة الممتدة بين الخليج العربي والهند وكان الاهتمام متعلق ليس بهذه المنطقة لذاتها إنما متعلق بكيفية حماية الهند⁴، وكان ذلك لدى مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة التحرك الروسي في إيران ومخطط ألمانيا في إنشاء خط للسكك الحديدية وقتذاك يربط برلين وبغداد العثمانية حيث شمل المصطلح تركيا وإيران وبلدان الخليج العربي، ثم استخدمه الفلتاين شيروول مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول عام 1902 و1903 في سلسلة مقالات تحت عنوان المسألة الشرق أوسطية، ثم صدر عام 1907 في لندن تقرير كامبل بنرمان وزير المستعمرات

1- فاضل عبد القادر احمد الشخلي، النظام الشرق أوسطي: قواعد قديمة للعبة جديدة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع 30، 1996، ص 79-80

2- غازي موسى، سقوط دولة اليهود 2020، الأهرام: دراسات إستراتيجية، 2012، ص 14 .

3- انظر: احمد النابلسي، أوام مشروع الشرق الأوسط الكبير، دمشق: دار الفكر العربي، 2007، ص 18 .

4- بيرش بيربيروجلة، ترجمة: فخري لبيب، اضطراب في الشرق الأوسط والحرب وعدم الاستقرار، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص 28.

آنذاك، والذي وضعه في أعقاب مؤتمر عقده مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد بمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين وتناول الوضع في المنطقة العربية¹.

وقد استخدم الجيوسياسي أفراد ماهان المصطلح لوصف المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والهند والتي تحمل أهمية كبيرة بالنسبة للإستراتيجية البحرية ، واكتسب المصطلح انتشارا واسعا بعدما استخدم في عبارة قيادة الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى كصفة إستراتيجية كذلك².

وبعد الحرب العالمية الثانية أدت عوامل سياسية واقتصادية إلى تشكيل ملامح شرق أوسطية جديدة دفعت إلى إعادة تعريف للإقليم، فقد ظهرت إسرائيل وجامعة الدول العربية وظهور حدود جديدة للشرق الأوسط تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلنطي وقد استخدم تعبير مركب أحيانا للإشارة إلى تلك المنطقة هو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،وأصبح النفط عامل دمج بينهما خاصة بعد عام 1973 و الذي تصاعدت فيه أهمية هذا العامل وكان جوهر ضم شمال إفريقيا إلى المصطلح العام الشرق الأوسط³.

ولقد حدد معهد الشرق الأوسط بواشنطن مكونات الشرق الأوسط بأنها تلك الدول التي تتطابق مع العالم الإسلامي، أما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية بأنها المنطقة التي تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وتعرفها الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية في مجلدها السنوي الذي يصدر تحت اسم سجل الشرق الأوسط بواسطة معهد شيلوح للأبحاث

1- على وهب ، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط والتأمر الأمريكي الصهيوني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص24.

2- احمد النابلسي ، مرجع سبق ذكره، ، ص 18 .

3- للإضافة أنظر: جورج قرم ، تاريخ الشرق الأوسط من الأزمنة القديمة إلى اليوم، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012 .

وانظر أيضا: إبراهيم شريف ، الشرق الأوسط، بغداد: مكتبة دار الجمهورية، 1965، ص 15 .

بأنها المنطقة التي تمتد من تركيا شمالا إلى أثيوبيا جنوبا فيها السودان والصومال ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا¹ .

أما على مستوى الجغرافيا السياسية فلقد حاول الباحث الأمريكي كارل براون المتخصص بدراسات الشرق الأوسط تحديد الموقع بدقة على الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية وقد استند براون في تحديده للموقع إلى السياسة والدبلوماسية الأوربية المميزة لما كان يعرف بالمسألة الشرقية حيث شمل الشرق الأوسط المعرف بهذه الطريقة كافة المنطقة الأفرو- آسيوية التي شكلت في أحد الأوقات جزءا من العالم السياسي العثماني بتنوعها وتغيراتها وهي² :

1- المناطق التي كانت تدار مباشرة من اسطنبول، وتلك المناطق التي كانت اسما جزءا من الإمبراطورية ولكنها تتمتع بحكم ذاتي فعلى كالجزائر حتى عام 1830 وطرابلس حتى عام 1835 وتونس حتى عام 1881 ومصر حتى عام 1882، والمناطق التي خسرتها في أوقات متباينة لصالح السيطرة الأجنبية ولكنها لم تتنازل عنها شرعيا تونس الجزائر مصر السودان المصري -الانجليزي ليبيا. 2- المناطق الخاضعة لحماية أوربية مثل لبنان منذ أربعينات القرن التاسع عشر . 3- المناطق التي لم تذب فعليا في الإمبراطورية ولكنها موجودة ضمن العالم السياسي العثماني معظم شبه الجزيرة العربية . أما الباحثان سريجي و كانتوري فقد قاما بتقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى منطقتين الأولى مركز المنطقة وتشمل مصر العراق لبنان السودان الأردن سوريا شبه الجزيرة العربية والثانية حدود خارجية للمنطقة وتشمل إسرائيل، تركيا، إيران، أفغانستان³ .

1- جميل مطر ، وعلى الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

2- كارل براون ، ترجمة : عبد الهادي حسين جواد ، السياسة الدولية والشرق الأوسط : قواعد قديمة ولعبة خطيرة ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1 ، 1987 ، ص 15 .

3- المرجع نفسه ، ص 16 .

إذن تقع منطقة الشرق الأوسط جغرافيا في قلب العالم فهي تتوسط القارات الثلاث أوربا، إفريقيا، آسيا وهي أهم القارات في العالم من حيث الموارد وكثرة التفاعلات والأبعاد الحضارية، إذا ما استثنينا القارتين الأمريكيتين وهذا التوسط جعل المنطقة وفقا لنظرية ماكندر¹، ونظرية ماهان² منطقة تقع في قلب التفاعلات العالمية، ومنطقة تؤثر في العالم، وهي بهذه الأهمية مجال مهم لبروز قوى ترغب أن تكون مؤثرة في النظام الدولي والسيطرة على المنطقة تعد الوسيلة الأهم للنمو كقوة عالمية، لهذا يجب أن تتمكن القوى البحرية العالمية من فرض جانب من سيطرتها على هذه المنطقة الجغرافية .

ورغم انتقاد البعض للمصطلح باعتباره مصطلحا استعماري النشأة وسياسي الاستخدام إلا أنه أصبح اصطلاحا يدرس في كثير من مواد الجامعات وذاع صيته في المؤتمرات العلمية وتجرى عليه الدراسات في كثير من مراكز البحوث الإستراتيجية في العالم ذلك لأنه تعبير يتميز بعدم انحيازه لأي قومية في المنطقة كما أنه يتميز بعدم انحيازه السياسي لأي قوى فاعلة من داخله .

1- ماكندر هو أحد الجيوبوليتيكيين البريطانيين (1861-1947) ، تعرف نظريته باسم النظرية المركزية أو نظرية القلب ماكندر ، فهو شخصية علمية بارزة في صياغة الإستراتيجيات التي أثرت في دولته ودول أخرى في حقبة تاريخية اتسمت بالأحداث الجسيمة والحروب المتسعة النطاق ، ولقد درس ماكندر الاقتصاد والتاريخ والجغرافيا في جامعة أكسفورد ثم عُين مديرا لمعهد العلوم الاقتصادية في لندن وفي عام 1910 انتُخب عضوا في مجلس العموم وبقي فيه حتى عام 1922، كما كان أستاذا للجغرافية في جامعة لندن ونائبا لرئيس الجمعية الجغرافية الملكية فضلا عن تعيينه موفدا رسميا من قبل حكومته إلى روسيا بين عامي 1919-1920. انظر كل من معيد حداد، الجيوبوليتكا وقضايا الهوية والانتماء بين الجغرافية والسياسة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص 50-51. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، بغداد: وكالة المطبوعات، ص 150. أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1976، ص 293.

2- نظرية ماهان ، أو ما تسمى (نظرية القوى البحرية) التي جاء بها ألفرد ماهان والذي يعد من أوائل الجيوبوليتيكيين المتخصصين بالقوة البحرية وإستراتيجيتها ، تخرج الفرد ماهان (1840-1914) من الأكاديمية البحرية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859، وأضحى مؤرخا وباحثا مهما في القوة البحرية إذ كان يحاضر في التاريخ البحري والإستراتيجية البحرية في الكلية الحربية البحرية في نيويورك ومن ثم أصبح مديرا للكلية نفسها عام 1886 وبعد ذلك تمت ترقيته في عام 1906 إلى رتبة نائب لقائد الأسطول . أمين محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 305 .

المبحث الثاني : مصادر بناء القوة الإقليمية

حاول دافيد بلاودين David Baldwin في عام 2002 أن يقدم أبعاداً مختلفة لمفهوم القوة ليخلص منها لمسألة مصادر القوة الإقليمية، وأشار إلى أن هذه المصادر تتمثل: في المجال، النطاق، الوزن، التكلفة و الوسائل، فالمجال هو الذي يحدد القضية أو القضايا التي تستطيع الدولة أن تمارس التأثير أو القوة في إطارها فكلما توسع المجال اتسعت معه آفاق الدولة، أما النطاق فهو الذي يتعلق بالمساحة التي تمارس في إطارها قوة الدولة، بينما الوزن فيتعلق بمدى إمكانية أو قدرة الدولة على فرض إرادتها على الآخرين¹.

ويرى وليد عبد الحي أن مصادر القوة الإقليمية والذي يحدد ميزان القوي في المنطقة يخضع إلى ثلاثة أبعاد هي² : أولاً القدرات المادية للدولة وتتمثل في عدد سكانها، مساحتها، قوتها الاقتصادية والعلمية وقدراتها العسكرية. ثانياً: القدرات المعنوية للمجتمع وتتمثل هذه القدرات في درجة التماسك والتجانس الاجتماعي، مستوى وعي المجتمع و الروح المعنوية للمجتمع ، نمط الثقافة أو الايدولوجيا السائدة ، الانفتاح الفكري ، رضا المجتمع عن السلطة. ثالثاً: فن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية وتعنى الرشد السياسي في كيفية توظيف المتغيرات المادية أو المعنوية المتاحة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب أو أقل قدر من الخسائر سواء عبر المفاوضات أو بناء التحالفات أو استخدام متغيرات القوة المباشرة أو غيرها .

1 - David Baldwin, power and International Relation , in Walter carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (Eds), Handbook of International Relations, (London, Thousand Oaks, New delhi : sage publication, 2005), pp :178-179

2 - وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

كما يرى الدكتور ناصف يوسف حتى في أن مصادر القوة تتمثل في: الموارد الطبيعية، الموقع، المساحة الجغرافية، درجة التطور التكنولوجي، عدد السكان، العقيدة الوطنية، ونوع القيادة¹.

وصنف أحمد داود أغلو مصادر القوة إلى مصادر ثابتة و المتمثلة في: التاريخ والجغرافيا وعدد السكان والثقافة، وهي عبارة عن العناصر التي لا يمكن لإرادة الدولة أن تغيرها على المدين المتوسط والبعيد ضمن المقاييس الموجودة، لكنه بطبيعة الحال لا يعني أن ثقل هذه العناصر ثابت لا يتغير في معادلة القوة للدولة بل إن الوضع الدولي المتغير يفتح المجال أمام تغير الثقل النوعي للعناصر الثابتة المذكورة ضمن توازنات القوى لأية دولة².

أما المصادر المتغيرة والمتمثلة في: الاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة العسكرية، فهي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط، وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، وتعتبر كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية والتراكم العسكري لديها، عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة، ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية الى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية، وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال، تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية³.

1- ناصف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 119.

2- أحمد داود أغلو، ترجمة: محمد جابر تلجي و طارق عبد الجليل، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص35-36.

3- المرجع نفسه، ص 43.

وقدم تشويمان في 2003 مجموعة مقومات رئيسية لقيادة الإقليمية و التي يتعين توافرها في الدولة

حتى يتسنى لها أن تصل لمكانة القوى الإقليمية وتتمثل فيما يلي¹ :

1- الآليات و الديناميكيات الداخلية و يدرج تحتها قوة النظام السياسي والاقتصاد الذي يسمح لها بممارسة الدور القيادي في إطار الإقليم .

2- الرغبة : فالقوى الإقليمية يتعين أن تضطلع بدور القائد الإقليمي والمحافظ على التوازن الإقليمي وان لم تقم بدور حفظ السلم فيتعين أن تضطلع بدور صانع السلام .

3- القدرة : أي القدرة على الزعامة والقيادة الإقليمية .

4- القبول : يجب أن تحظى بالقبول من قبل دول الجوار الإقليمي كقائد مسئول عن الأمن الإقليمي وحتى خارج الإقليم .

فالقوى الإقليمية تمتلك مجموعة من الموارد المادية والفكرية التي تمكنها من القيام بدور قيادي في نطاق الإقليم الواقعة في إطاره ، وتمارس تأثيرا كبيرا على الأوضاع والمشكلات الإقليمية من خلال هياكل الإدارة الإقليمية، وتحظى أنشطتها بالقبول من قبل الفاعلين الإقليميين والدوليين² .

و انطلاقا مما سبق ، ومما طرحه جوزيف ناي Joseph Nye في كتاباته بشأن مصادر القوة³ ، يمكن إجمال مصادر القوى الإقليمية والتي تؤهلها للاستمرار في قيادة الإقليم إلى صنفين تتمثل في مصادر ناعمة و مصادر صلبة .

1 - Anastasai Koutri, Turkish Foreign Policy and Turkey's Role as Middle power,(Master Thesis, Istanbul : Institute of Social Science,2011),p14.

2 - Babette Never,Regional power shift and climate knowledge systems : South Africa as a climate power ?, Giga Working papers(Hamburg : GIGA German Institute of Global and Area Studies,No.March2010),p07.

3- جوزيف س ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، ط 1 ، السعودية : العبيكان لنشر ، 2007 .

المطلب الأول : مصادر ناعمة

يرجع صعود الاهتمام بالأبعاد غير الملموسة من مكونات القوة وخاصة الثقافة إلى نهاية الحرب الباردة كأحد أبعاد الظاهرة الدولية، واعتبرت الثقافة أداة من أدوات تنفيذ سياسات الدول وإضفاء الشرعية عليها واعتبرت أيضا محركا للعلاقات الدولية انطلاقا من تفسير الصراعات في مصادرها بالرجوع إلى الثقافة والاختلافات الثقافية وصراع الحضارات¹.

وبأتى البعد الثقافي وفي داخله الجانب الديني كبعد متزايد الاهتمام في هذه الفترة ، حيث شهد العالم تحول كبير في الاتجاه من الصراعات الدولية إلى الصراعات الداخلية و تحولت الصراعات الإيديولوجية إلى صراعات الهوية سواء بين الأديان أو الطوائف داخل الديانة الواحدة ، لذلك قامت النظرية البنائية بالأساس على أن هويات الدول ومصالحها جزء مهم في السياسات العالمية ، وأن الأفكار هي التي تتحكم بالصراعات الدولية².

والمقصود إجمالاً بالبعد الحضاري الثقافي عند أ.د. نادية مصطفى في أنها تلك الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وكذلك على اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وتلك الأبعاد ذات تأثير على مستويات عدة: أسس تقسيم العالم ، محركات التفاعلات الدولية، محدد لحالة النظام الدولي ونمطه وأداة من أدوات السياسة وموضوع لها ومحدد لخطاب النخب والقاعدة، وعنصر تفسيري أو تيريري للتحالفات ، ومكون للقوة³.

1- أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007، ص 202.

2- إكرام بركان ، تحليل الصراعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير ، باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 ، ص 50 .

3- نادية محمود مصطفى ، تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية و القيمة : رؤية إسلامية ، مجلة مستقبل الإسلام ، دمشق : دار الفكر ، 2004، ص 40 .

ثم اعتبرت الثقافة بعد ذلك أداة لقياس قوة الدولية ولتحقيق أهدافها في الخارج وليس فقط كمحرك للصراعات الدولية بل كطاقة ايجابية تعتمد على الإقناع والجذب والتأثير على معتقدات الآخرين وذلك دون اللجوء إلى القوة الصلبة والإكراه أو للضغوطات الاقتصادية والعقوبات وغيرها .

و يُعتبر جوزيف ناي¹ Joseph Nye ، أول من استخدم مصطلح "القوة الناعمة"، علمًا بأنه كان قد صاغ لبنات هذا المصطلح في كتابه "وثبة نحو القيادة" الذي أصدره بداية التسعينيات من القرن الماضي، ثم أعاد استخدامه في كتابه "مفارقة القوة الأميركية"² عام 2002، حيث وضعه كعنوان فرعي صغير شمل عددًا محدودًا من الصفحات بلغ عددها أربع صفحات، وإن كان قد استخدم المصطلح في أكثر من مكان في كتابه هذا ، ثم توسع ناي فيما بعد في مفهوم "القوة الناعمة"؛ فوضع كتابًا عام 2004 بعنوان "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية". ويعرّف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة على صياغة خيارات الآخرين، والحصول على ما تريد عبر الجاذبية أو السحر بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري، كما يذكر جوزيف ناي أن ثمة ثلاثة مصادر للقوة الناعمة³ :

1- جوزيف ناي (ولد عام 1937)، أستاذ في جامعة هارفارد، عضو الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، مدير سابق لمعهد بحوث مشاكل الأمن الدولي، كان رئيساً للمعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية، مثل الولايات المتحدة الأميركية في لجنة قضايا نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة . ، شغل مناصب رسمية عليا، فقد كان بين عامي (1977 - 1979) مساعداً لناناب وزير الخارجية لقضايا الأمن والعلوم والتكنولوجيا، ورئيساً لفريق الأمن القومي لقضايا نزع السلاح النووي. وبين عامي (1993 - 1994) رئيساً للمجلس القومي للمخابرات، كما شغل بين عامي (1994 - 1995) منصب مساعد وزير الدفاع لقضايا الأمن الدولي. أصبح عمل «ناي» السياسي والدبلوماسي وخبرته العملية معينا لا ينضب لكتابات النظرية حول قضايا السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأميركية والعلاقات الدولية، والتي تنشر على صفحات The Washington Post و New York Times و International Herald Tribune وهو عضو هيئة تحرير عدة مجلات متخصصة في السياسة الخارجية، منها Foreign Policy و International Security كما أن القنوات التلفزيونية الأميركية CNN CBS, ABC وغيرها، تقوم غالباً بأجراء مقابلات معه حول القضايا الدولية الملحة، في عام 2005 تم اختياره كواحد من أفضل عشرة مفكرين في العالم في مجال العلاقات الدولية. ويمكن القول أن ناي هو المنظر الرئيسي للقوة الناعمة. أنظر : جودت هوشيار، جوزيف ناي ونظرية القوة الناعمة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4157، تاريخ الدخول 2014/10/12، متاح على :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369043>

2- للإضافة أنظر : جوزيف ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مفارقة القوة الأميركية، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003 .

3 - للإضافة انظر كتاب : جوزيف س ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره .

1- الثقافة (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين): فهي عنصر جذب كبير تتمثل في مجموعة القيم والممارسات في دولة ما وتتجلى في الأدب والفن والتعليم...، وعندما ترتبط ثقافة دولة ما بقيم عالمية ومصالح مشتركة يزيد ذلك من إمكانية تحقيق النتائج المرغوبة بقوة الجاذبية و الاقتناع.

2- القيم السياسية (عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج): حيث يتم الدفاع عنها بأشكال متعددة سواء بسلوكها الداخلي مثل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أو في المؤسسات الدولية بالعمل مع الآخرين أو في السياسات الخارجية بتشجيع السلام وحقوق الإنسان .

3- السياسة الحكومية للدولة (عندما يرى الآخرون أنها شرعية وأن لها سلطة معنوية أخلاقية): فالسياسات الداخلية والخارجية التي تقوم وفق أسس وطنية ضيقة مع عدم مراعاة مصالح الآخرين تقوض أسس القيم الناعمة .

وتأتي القوة الناعمة في إطار مراجعة الدول لسياستها الخارجية اعتمادا على القوة العسكرية ودورها في تحقيق الأمن التقليدي، فلقد ارتبط مفهوم القوة الناعمة لدى جوزيف ناي بإطار مراجعة القوة الأمريكية بعد حربي العراق وأفغانستان والتهديدات الكثيرة التي تواجهها، حيث انتقد ناي اتجاهات الواقعيين الذين أشاروا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قوية بما فيه الكفاية لصد أي تهديدات خارجية ولا تحتاج إلى حلفاء أو مؤسسات لدعمها ، ولكن ناي انتقد ذلك متحدثا عن أهمية سياسة كسب العقول والقلوب للشعوب الأخرى¹

1- المرجع نفسه ، ص 18 .

أما اليكسندر فوفينغ تحدث عن مكونات القوة الناعمة في احد مقالاته وذكر ثلاث مكونات تتمثل في

:¹

1- اللعان وهي أن تكون الدولة متقدمة علميا وتكنولوجيا ولديها ثروات اقتصادية وقوة عسكرية

ونجاحات اقتصادية وقادرة على حل المشاكل وتقديم نفسها كأنموذج ناجح .

2- اللطف : يقصد به كيفية تفاعل وتعامل فاعل دولي ما مع الآخرين بطريقة جيدة ومساعدة الآخرين

ودعمهم وتقديم الحماية لهم ويتحول ذلك إلى قوة في حالة احترام الآخرين لذلك الفاعل وبالتالي كسب

موافقته على تحركاته وسياسياته في المنطقة .

3- الجمال : ويقصد به في العلوم السياسية كيف تكون الفواعل الدولية متقاربة إلى بعضها البعض

ومتشاركة في نماذجها وقيمها مما يعطي انطباع بالأمن والتواصل مما يشجع الآخرين على الثقة والتعاون

ويأتي ذلك في إطار تصرف دولة ما على أنها حامي للقيم والمعايير ومن هنا تأتي المصادقية والشرعية

والسلطة الأخلاقية .

ولنجاح أثر القوة الناعمة ثمة ثلاث شروط تتمثل في² : أولا تسويق الأفكار فكما هو الحال في تسويق

المنتجات في الأسواق الاقتصادية فإن تسويق الأفكار في مجال العلاقات الدولية يحتاج إلى منافسة من

أجل تسويق السياسات والأفكار والقيم والثقافات وفي حالة فشل الحكومات في القيام بذلك التسويق في

الخارج فإنه لا بد من وجود خطوات للتغلب على ذلك . ثانيا: تغيير الاتجاهات و التفضيلات: من أجل

التأثير على هدف معين فإن الدولة صاحبة الرسالة لابد وأن تحدث تغييرا في تفضيلات و اتجاهات

الآخرين اعتمادا على ثلاثة عوامل وهي : مصدر الرسالة، محتوى الرسالة، مستقبل الرسالة . ثالثا:

1 - Alexander L.vuving ,How Soft Power Works, Paper presented at the panel soft power and smart power , american political science association annual meeting toronto , september ,3,2009,pp9.11.

2 -Matthew Kroenig and Mellisa MC adam and steven weber , taking soft power seriously, comparative strategy, Vol : 29,2010,p416.

الاتجاهات والتفضيلات وربطها بمخرجات السياسة الخارجية : لا يتوقف نجاح القوة الناعمة عند تسويق الأفكار وإحداث تغيير في التوجهات والاتجاهات إلا إذا صب ذلك في تحسين وتحقيق مخرجات مطلوبة للسياسة الخارجية للدول القائمة بهذه العملية الاتصالية مع غيرها من الدول، وأن تكون تلك العملية الاتصالية موجهة للشعوب ولصانعي القرار في السياسة الخارجية لتلك الدول المستهدفة ، وهي تختلف من دولة إلى أخرى فهناك دول تكون للنخبة فقط فيها الدور المؤثر في عملية صنع القرار، ودول أخرى يكون للمواطنين التأثير الأكبر، وبجانب ما سبق يجب مراعاة مصالح و تفضيلات الدول المستهدفة و إلا فلن يكون للعملية الاتصالية نجاح.

كما لا يمكن إهمال البعد الداخلي في موارد القوة الناعمة، حيث أن له دورا حيويا في زيادة رصيد الدولة من تلك القوة الناعمة سواء في جانب القيم والثقافة والتماسك القومي الداخلي وكذلك ما يسمى القدرة السياسية المحلية التي تتمثل في كفاءة أجهزة صنع القرار والحريات العامة ووجود مساندة شعبية لتحركات الدول في الخارج مع وجود إستراتيجية واضحة وتفاعل جماهيري وكفاءة في السياسات الحكومية¹ .

و أخيرا يجب الإشارة إلى أهم المعوقات والقيود التي تعتري استخدام مصادر القوة الناعمة² :

1- هناك إجماع عام عن صعوبة قياس نتائج استخدامها وتطبيقاتها على أرض الواقع، كما وصل الأمر إلى التشكيك في مدى اعتباره قوة أصلا واعتبر مجرد أدوات لنشر قيم ، وتداخله مع بعض المفاهيم القديمة مثل الدبلوماسية والحرب النفسية والغزو الثقافي .

1- مسفر بن ظافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعزيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه، الرياض :

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010، ص 74.

2- على جلال معوض ، مراجعة مفهوم القوة الناعمة : خصوصية السياق الشرق أوسطي ،أعمال المؤتمر التركي الأول : الثقافة وسياسات الشرق الأوسط ، المجلد الأول ، فبراير

2012 ، ص 35 .

2- في إطار علاقة القوة الناعمة بالقوة الصلبة، فإنه لا يمكن القول أن القوة الناعمة تعمل وحدها في كل الأحوال بعيدا عن القوة الصلبة، كما أنها ليست بديلا لهذه القوة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، وهنا يثار التساؤل إلى أي مدى تعمل القوة الناعمة على جعل الدولة الممارسة لها ذات قوة فعلية في تحركاتها الخارجية ومدى علاقتها في إطار ذلك بالقوة الصلبة .

3- أحد العوامل المهمة في قياس القوة الناعمة هو وجود درجة من القيم المشتركة والمصالح بين الفواعل ، وهو يتطلب نوع من التفاعل في إطار مؤسسي ما، فتوافر الإقناع والجدب في مجتمع ما لا بد وأن يتوافر فيه تلك المصالح والقيم المشتركة من أجل أن تعمل القوة الناعمة ، فحتى في بعض الأطر المؤسسية كالأمم المتحدة وغيرها يوجد فيها اختلاف حول عدد من القيم والمصالح المتضاربة وان وجد في بعض المؤسسات مثل الاتحاد الأوربي إلا أن ذلك من الصعب تحقيقه في ظل النظام العالمي الفوضوي¹ .

ولكن ذلك لا يعني إنكار أهمية القوة الناعمة في ظل ثورة المعلومات التي أوجدت لنا أسرا افتراضية وشبكات عابرة للحدود القومية ، وفي ظل تزايد أدوار الفاعلين من غير الدول وقوتهم الناعمة ، بحيث تصبح السياسة هي التنافس على الجاذبية والشرعية والمصداقية ، وتصبح القدرة على تقاسم المعلومات وعلى كسب تصديق الآخرين موردا مهما من موارد الجذب ، وتصبح الدول أكثر جذبا في عصر المعلومات في ظل ما تملكه من قنوات اتصال متعدد لتساعد على تأطير القضايا ، وتكون ثقافتها أقرب إلى الأعراف العالمية² .

المطلب الثاني : مصادر صلابة

1 -David W.kearn, The Hard Truth About Soft power, *journal of political power*, Vol :04, No :1, April 2011, p68.

2- جوزيف ناي، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

يقصد بالقوة الصلبة أو الخشنة قدرة الدولة على التأثير لكن عبر أدوات الإكراه والإكراه المتأنتية من

قاعدة الإمكانيات الوطنية والإقليمية والتي تشمل :

1- الموقع الجغرافي : يعتبر أحد العوامل المؤثرة في قوة الدولة ، حيث يحدد اتجاهات وميول وحضارة

السكان ويؤثر على توجهات وسلوك النظام السياسي للدولة وكذا على علاقاتها بغيرها من الدول في

النسق الإقليمي والدولي، وينصرف الموقع الجغرافي إلى أربعة أبعاد رئيسية هي: الموقع الفلكي ، الموقع

بالنسبة للبحار والمحيطات الموقع الاستراتيجي ، وأخيرا الموقع بالنسبة للدول المجاورة¹ .

2- القوة الاقتصادية : هي قيمة موارد الثروة الاقتصادية للدولة ومدى تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد

وكيفية استغلالها لصالح تحقيق المصلحة الوطنية والإقليمية² .

3- القوة العسكرية: تنقسم إلى قوة تقليدية وهي إجمالي حجم القوة البشرية والأسلحة والمعدات والذخائر

التي يمكن تعبئتها لإدارة صراع مسلح، كما تتكون من القوة النووية وهي إجمالي الذخائر النووية ووسائل

نقلها وإطلاقها، كما أضافت التكنولوجيا أبعاد أخرى للقوة العسكرية مثل الهجمات الالكترونية، ويتحدث

الخبراء الآن على أن الفواصل بين المدني والعسكري بدأت تتلاشى بالفعل، وأصبحت الحروب في عصرنا

هذا ليست حروبا تقليدية تستهدف دولة معينة وإقليم معين، ولكن أصبحت حروبا تركز على مجتمعات

العدو وإراداتها السياسية ، وأصبحت الحروب الآن بين الشعوب وليس بين قوات نظامية³ .

كما يمكن تصنيفها إلى: أولا مصادر القوة الطبيعية وتتمثل في: الجغرافيا، الموارد الطبيعية، عدد

السكان ثانيا: مصادر القوة الملموسة وتتمثل في التطور الصناعي، مستوى البنية التحتية، الخصائص

1 - مصطفى كامل محمد ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، ط1 ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، 1995 ، ص 25 .

2 - مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

3 - joseph Nye , Is Military Power Becoming Obsolete , The Korea Times , january 13,2010

العسكرية¹ . وهناك من اختزل عناصر القوة المادية الملموسة وسماها القوة الصلبة وتمثلت في القوة العسكرية- الإجمار، الإرغام، التهديد، الإكراه والقوة الاقتصادية بشكلها الصلب الذي يتضمن الحصار الاقتصادي وكل ما يشمل العلاقات المادية² . أما حسب كلاين فإن عناصر القوة المادية و التي أطلق عليها اسم القوة الثابتة تتمثل في: عدد السكان، الموقع الجغرافي، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية³ .

علاقة مصادر القوة الصلبة بمصادر القوة الناعمة :

وعن علاقة القوة الناعمة في السياسات الدولية بالقوة الصلبة، فإنها تثير العديد من التساؤلات حول كون هناك فواصل جامدة بين القوتين في مصادرهم ومخرجاتهم من عدمه، وهل استخدام أي منهما يمكن دون الرجوع للقوة الأخرى، وهل القوة الناعمة منفصلة في مصادرها عن القوة الصلبة، وماذا عن علاقة موارد ومصادر القوة الصلبة بالنسبة لعملية الجذب والإقناع من القوة الناعمة؟ هناك اتجاهان في ذلك :
الاتجاه الأول: ومن أنصار هذا الاتجاه جوزيف ناي الذي يرى أن أنواع المصادر المرتبطة بالقوة الصلبة مصادر ملموسة مثل القوة العسكرية والمال بينما مصادر غير ملموسة والمرتبطة بالقوة الناعمة مثل الأفكار والقيم والثقافة ، لكن الحدود ليست فاصلة بين موارد كلا القوتين ففي بعض الأحيان تؤثر بعض المصادر غير الملموسة مثل الوطنية والأخلاق والشرعية في مقدرات القوة العسكرية والقدرة القتالية، كما أن التهديدات التي تؤدي إلى استخدام القوة الصلبة في كثير من الأحيان هي تهديدات غير مرئية وغير ملموسة⁴ .

1- كارين أ. منغست وايفان م . أريغون، ترجمة: حسام الدين خضور، مبادئ العلاقات الدولية، مشق: دار الفرقد، 2013، ص 192.

2- انظر كل من : جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص24-28 . وانظر :

Joseph S.Nye, The future of power, new York : The perseus Books Group, 2011, p123.

3- محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية الحديثة، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر ، 1993 ، ص ص34-35 .

4- للإضافة أنظر : جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص53-56 .

كما نبه ناي إلى أن القوة الصلبة والناعمة تتصادمان أحيانا، لكنهما تستطيعان أيضا أن تعززا بعضهما بعضا، فمن الاستخدامات الجيدة للقوة الناعمة التي قام بها البنتاغون في حرب الخليج الثانية بشكل صحيح ما سُمي بتسليح المراسلين أو الإعلاميين، فاصطحاب المراسلين في وحدات عسكرية متقدمة أحبط إستراتيجية الرئيس العراقي آنذاك التي كانت تعتمد على إثارة غضب دولي بزعم أن القوات الأمريكية كانت تتعمد قتل المدنيين، واستطاع المراسلون تشكيل صورة إنسانية مزرية لما عاشه الكويتيون بعد احتلال الجيش العراقي، فصور المستشفيات الملققة والطيور التي غمرها النفط بسبب تفجير آبار النفط مازالت حاضرة في صفحات التاريخ¹.

ويرى جوزيف ناي أنه لا بد من التفرقة بين مصادر القوة power resources من ناحية ومن سلوك القوة power behavior من ناحية أخرى، لأن ذلك يجعلنا ندرك أن المصادر المرتبطة بسلوك القوة الصلبة ممكن أيضا أن ينتج سلوك قوة ناعمة وذلك اعتمادا على السياق الذي يتم استخدام تلك المصادر فيه وكيفية استخدامها، فمصادر القوة الصلبة قد تخلق قوة ناعمة، وكذلك السلوك التعاوني قد يستخدم لخلق مصادر للقوة الصلبة في شكل تحالفات عسكرية ومساعدات اقتصادية، والمصادر الملموسة مثل الوحدة العسكرية ممكن أن تخلق سلوك إجباري عن طريق الفوز بالحرب أو سلوك تعاوني بالاجذب والإقناع، ويعتمد ذلك على كيفية استخدام تلك المصادر، وبما أن الجذب يعتمد على عقول المستقبلين أنفسهم فإن الإدراك يلعب دورا في تحديد ما إذا كانت المصادر المستخدمة تنتج قوة ناعمة أم صلبة².

الاتجاه الثاني: و من أنصار هذا الاتجاه قون لبي Geun Lee، الذي تحدث عن نظرية للقوة الناعمة تعتمد على مصادر غير ملموسة، فالموارد الملموسة ليست بمصادر للقوة الناعمة، كما انتقد فكرة جوزيف ناي في أن طبيعة القوة الناعمة هي قوة تعاونية وغير إكراهية بغض النظر عن المصادر المستخدمة،

1- جوستان فاييس، ترجمة: قاسم مقداد، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الحروب عن بُعد، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2001، ص 17.

2- jouseph Nye, power and foreign policy, *journal of political power*, Vol:45, issue:1, 2011, p19.

لكن لي lee يرى أنه أحيانا الموارد الناعمة تستخدم لخلق إكراه وقهر والموارد الصلبة قد تستخدم لجذب الآخرين¹ .

ويُعرف القوة سواء الناعمة أو الصلبة تبعا لمصادر القوة المستخدمة فلو كانت مصادر غير ملموسة فإنها تؤدي لقوة ناعمة ولو كانت مصادر ملموسة فإنها تؤدي لقوة صلبة ، وفي الحالتين القوة الناعمة قد تكون تعاونية أو إجبارية ، واعتبر أن هذا التعريف هام جدا حيث إن حيازة مصادر القوة الناعمة لا يعنى مطلقا امتلاك القوة الناعمة² .

مسألة قياس مصادر القوة:

يمكن الإشارة إلى مسألة قياس مصادر القوة والجدال الدائر في هذا الإطار ، حيث ظهرت ثلاث

اتجاهات تحاول التنظير لهذا الموضوع تمثلت في³ :

الاتجاه الأول: هو دراسة العلاقات الدولية التقليدية التي اعتمدت على عناصر القوة المادية الملموسة دون المعنوية (القوة العسكرية، القوة الاقتصادية) وهي العناصر المنظورة التي يمكن قياسها بصورة مباشرة، و هناك من أدخل عنصر السكان واكتفى بالدخل القومي كمؤشر للقدرة الاقتصادية كمحصلة، واعتبر أن النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة مؤشرا لقدرة العسكرية

الاتجاه الثاني: حاول الجمع بين القوة المادية والقوة غير مادية معا في معادلة شاملة لقياس القوة، ومن خلال هذا الاتجاه ثمة من جمع عناصر القوة المادية على حدة في معادلة منفصلة، وكذلك العناصر غير المادية ومن ثم جمع محصلة القوتين كلتيهما .

1 - Geun lee, A theory of soft power and Korea's soft power strategy, *Korean journal of Defense Analysis*, Vol :21, No :02, June 2009, p212.

2 - Ibid, p225.

3- سيف الهرمزي، مقتريات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص

وعلى سبيل المثال دراسة جيرمان الذي اعتمد فيها على أربعة عوامل لها بالغ الأثر حسب رأيه في قوة الدولة، وهذه العوامل هي: الاقتصاد القومي، المساحة، السكان، القوة العسكرية، أما الجوانب المعنوية فلم يغفل عنها مثل رغبة السكان وطموحهم في التقدم والتطور ولكنه اعتمد على التقدير الذاتي عند حساب هذا العامل في دراسته¹.

الاتجاه الثالث: بزغ منظور أدق يسعى إلى قياس القوة من خلال ممارسة القوة التي تتكون من ثلاثة عناصر: الثروة وسيطرة الدولة على البيئة الدولية، والمكانة في الإطار الأول وهي ما أطلق عليها سجو سدويت اسم عناصر المناورة والقدرة على تعبئة القوة، ولعل أهم محاولة لقياس القوة هي تلك التي أضافت منظورا جديدا في مجال تحليل ظواهر العلاقات الدولية والعناصر الداخلية في تفاعلاتها وتفسيرها، وهو يسمى قانون كلان نسبة إلى رأي كلاين الذي قام بحساب القوة الشاملة للدولة على النحو التالي²:

القوة الشاملة = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) × (الإستراتيجية القومية + الإرادة الوطنية) . (انظر الشكل رقم 01) .

أما برايان بري Brian Berry فقد اعتبر درجة التقدم الاقتصادي أحسن الأدلة لقياس قوة الدولة واعتمد في ذلك على عدد من الخصائص التي تشير إلى درجة التطور باستخدام طرق إحصائية كمية ولأكثر من 90 دولة في العالم، واختار أكثر من 40 مقياسا لقياس التطور الاقتصادي معظمها ذات مساس مباشر بالسكان تقريبا أهمها حجم السكان وكثافتهم ومعدلات الولادات والوفيات والنمو العام ونسبة التحضر وعدد الأطباء بالنسبة للسكان ونصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الكلي³.

1- حسين عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص235.

2- محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1989، ص598.

3- حسين عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص238.

كما ركز فوكس Fucks على حصيلة متغيرين فقط هما الموارد والسكان والعلاقة بينهما ، وقد صاغ

ذلك وفق المعادلة التالية: القوة = السكان \times الإنتاج $\sqrt[3]{}$ ، واعتمد لقياس الإنتاج على إنتاج الطاقة

(مقاسا بالكيلوات)+ إنتاج الصلب (مقاسا بالطن)، والحقيقة أن حجم السكان وحده لا يمكن أن يعكس قوة

الدولة ، لأن لا قيمة له دون معرفة خصائصه النوعية الأخرى، فقد تكون الدولة ذات حجم سكاني كبير

ولكنها تعاني من مشكلات الفقر والجهل ومشكلات إثنية وغيرها والعكس صحيح¹ .

و لا زالت حسابات القوة النسبية للدولة تمثل مشكلة ملحة تؤرق العاملين في العلاقات الدولية

والجغرافيا السياسية تحديدا ، ذلك لأنه لا يمكن في أي حال قياس القوة بالمسطرة والقلم² ، لهذا لجأ

الباحثون الى منحى آخر وهو التعرف على بعض الخصائص البارزة في الدول المختلفة التي تبني قوة

الدولة ، فكان المعيار التاريخي الأول للقوة هو المقياس العسكري الذي ساد سابقا ، أما اليوم فقد تغير

تأثير هذا المعيار وإن لم يختف ذلك أن القطاع العسكري قد يستنزف طاقات البلد على حساب الاستثمار

في القطاعات المنية المهمة للبقاء الدول³ .

وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة إلى قياس القوة وتأثيراتها في⁴ :

1- أن الوحدات الدولية (الدول) لا تمتلك دائما القدرة على استخدام الموارد، كما يصعب عليها تحديد

أنواع الثروات والموارد التي يمكن تضمينها في مقياس عام للقوة و لا يمكن التعرف إليها إلا من خلال

استخدامها فعليا .

1- وليد عبد الحى، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القوى الدولية، السياسة الدولية، القاهرة مركز الأهرام، العدد126، ص08.

2- بيتر تايلور ، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الكويت: المجلس الوطني لثقافة والفنون، 2002، ص69 .

3- غسان العزي، مستقبل الدول الكبرى والنظام الدولي، بيروت: مجلة الدفاع الوطني، بتاريخ:13-10-2012، على الموقع الالكتروني للمجلة

<https://www.lebarmy.gov>.

4- حبيب إبراهيم ، قوة الدولة وإمكانية قياسها ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 33 ، 2008 ، ص 24 .

2- أن معيار قياس القوة يتجاهل الازدواجية في استخدام القوة الشاملة في ظل الأحلاف والاتفاقات في العلاقات الدولية ، إذ إن ما يستخدم مع دولة أ من معيار أو شكل من أشكال القوة لا يستخدم من الدولة ب الصديقة أو الحليفة .

3- إذا ما اتفقنا على وجود القدرة على قياس القوة المادية للدولة إلى حد ما فيصعب في المقابل قياس القوة غير الملموسة لأن دلالاتها العامة تلفها ضبابية كثيرة .

4- فجوة المعلومات والتي ترتبط لمدى ونوع الإمكانيات المتوافرة لدى الدولة وأجهزة جمع المعلومات ومدى الكفاءة التي تعمل بها ، ذلك لأن التقويم الدقيق للمتغيرات ودور كل متغير في إضفاء الفاعلية على قوة الدولة الوطنية التي تعطي حركة في إدارة صانع القرار في البيئة الدولية يجب أن يبنى على أساس قوي من الحقائق والمعلومات الموثقة والمصنفة لأن عوامل القوة هي في حالة من الدينامية والتغيير المستمر .

المبحث الثالث: الدوافع المحركة لتنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي

سيحاول الباحث من خلال هذه الجزئية استنتاج بعض المقاربات والنظريات التي يرى أن لها القدرة على تفسير دوافع القوى الإقليمية، حيث سيركز على الدوافع السيكولوجية انطلاقاً من أثر التجربة التاريخية في تفسير التنافس وكذلك مسألة الهوية واختلافاتها بين طرفي التنافس وكيف تساهم في تأجيج التنافس، كما سيتم التطرق إلى الدوافع السياسية وسيتم مراجعة أدبيات نظرية الدور الإقليمي وكيف تأثر في التنافس القوى الإقليمية على اعتبار أن كل طرف يريد فرض هيمنته على المنطقة، مع تتبع أثر العوامل الخارجية في زيادة التنافس، أما الدافع الثالث فيتمثل في الطرح الجيوبوليتيكي والبحث عن توسعات جغرافية انطلاقاً من نظرية المجال الحيوي مما سيساهم في تأجيج التنافس .

المطلب الأول : الدوافع السيكولوجية

تعتبر المتغيرات البيئية الداخلية من بين المؤثرات على السلوك الخارجي للدول، حيث حاول من خلالها الدارسون إبراز الوزن النسبي لهذه المتغيرات، وحجم تأثيرها الكبير على السلوك الخارجي بما يفوق أحيانا كثيرة تأثير المتغيرات النسقية، ما جعل البعض يرى إن سلوك الدول اتجاه بعضها البعض هو امتداد مباشر لمعطيات السياسة الداخلية ، ومن بين هذه المتغيرات التجربة التاريخية والهوية الاجتماعية¹ .

1- للإضافة أنظر: ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت : دار الكتاب العربي، 1985، ص 179.

أولاً : التجربة التاريخية

يجب أن ننويه بداية إلى أن التاريخ يعد معمل للعلوم الاجتماعية، ينمي معرفة الباحث ويثري أفكاره ويعطيه عمقا في البحث والدراسة¹، كما أن لدراسة التاريخ أهمية أخرى لدى منظري العلاقات الدولية وخاصة المدرسة النظامية التي تتبنى عليها دراسة تطور وتعاقب النظم الدولية تاريخيا، وكل هذا من أجل تعميق فهم الأوضاع الراهنة من خلال اكتشاف ما تمثله من اتصال أو انقطاع مع أنماط تاريخية من التفاعلات الدولية².

يقول بولين يونج: إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية³.

فالتجربة التاريخية لشعب هي جملة المشاكل التي كان عليه أن يواجهها والمعارك التي كان عليه أن يتابعها والإخفاقات التي يحتفظ بذكرها والانتصارات التي أحرزها⁴، فهي الذاكرة المخزونة في عقول الشعوب وصناع القرار على شكل الصورة النمطية التي يحتفظ بها العقل البشري ويحاول وأن يساير الحياة الاجتماعية من خلالها بقصد أو غير قصد، كما هي تلك المحطات الحاسمة في علاقات الدول والشعوب والتي تترك أثرا في تاريخها وتراثها.

1- طاشمة بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص 74 .

2- نادية محمود مصطفى ، مدخل منهجي لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي ، القاهرة : المركز العالمي للفكر الإسلامي ، 1996 ، ص 5 .

3- محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 56 .

4- ياسين حافظ ، التجربة التاريخية الفيتنامية ، دمشق : دار الحصاد للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 5 .

كما أن التجربة التاريخية تعتبر جزء مهم وأصيل ضمن تكوين الشخصية الوطنية التي تدرج ضمن المتغيرات البيئية الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية ، بحيث يفترض الدارسون أن هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، و خاصة التي تتمتع بالتكامل و الاستقرار، لأن معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن مجتمعات أخرى، و تتبلور خلال التنشئة الاجتماعية تدريجيا شخصية وطنية محددة للمجتمع يكون لها تأثير متفاوت على سلوك متخذي القرار الخارجي، و كذلك على توجهات الدولة نحو التعاون أو الصراع مع دول أخرى¹ .

كما أن الدول التي نجحت في تكوين شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة²، و القومية هي شعورا بالولاء يشترك فيه الشعب نحو الأمة ويتمثل التلاحم بعامل التجربة التاريخية المشتركة والتجاوز الطبيعي وغيرها من العوامل المهمة في توطيد هذا التلاحم³ .

إن التجربة التاريخية على مستوى العلاقات الدولية المعاصرة تساهم في فهم الظروف والمؤثرات التاريخية بل والتعمق في حيثياتها، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد في تقدير المنهج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول، وتساهم في فهم دوافع اتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية وفهم طبيعة التنافس بين الدول⁴ .

فقرار الحرب لا يخلو من تأثير العوامل التي تسهم في بناء شخصية الزعيم السياسي أو الوحدة القرارية وتحديد مدركاتهم انطلاقا من التجربة التاريخية⁵ .

1 - لويد جونسن، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 53-54.

2- المرجع نفسه، ص 61-62.

3- غراهام ايفانز و جيفري نوبنهايم ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص 312.

4- إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

5- عبد القادر محمد فهمي ، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، ب د ن ، ص 105 .

ثانيا : الهوية الاجتماعية

لا شك أن اختلاف الهويات على مستوى الداخلي للدول أو خارجها يشكل أحد القضايا الأساسية التي تكون دافعا للتنافس والصراع ، فنظرية الهوية الاجتماعية ترتبط بطريقة تفسير الفرد أو عضو الجماعة لوجوده ضمن الجماعة أو الكيان المجتمعي، ومن ثم فإن التمييز بين "نحن" و"هم" أو الآخر على أساس هذه الهوية الاجتماعية، أي هذا التفسير يخلق التنافس والتمييز أو التعاون مع دائرة الجماعات أو الكيانات المجتمعية الأخرى أو المختلفة عنها¹ .

والهوية في المحصلة هي مجموعة علاقات مشتركة مع الآخرين ومع الجغرافيا (إقليم جغرافي) وجوهرها الثقافة الذاتية لتخلق " أنا مختلف عن الآخر " ، وحول أهم مكونات تحديد الجماعات العرقية أو الهويات الإثنية أو العرقية للجماعات أو الطوائف تشير بعض الدراسات إلى أن أهم هذه المؤشرات ما يأتي²:

- 1 - اللغة وهي مؤشر أساسي على الهوية القومية أو العرقية .
- 2 - الديانة ويغذي كثير من المكونات الثقافية للطوائف والجماعات .
- 3 - الإقليم الجغرافي ويشكل البيئة الحيوية للقومية وأرضها الأصلية وهو موقع للحياة السياسية والاقتصادية الخاصة لأصحاب هذه الهوية .
- 4 - التنظيم الاجتماعي ويشكل حدود الهوية للجماعة ضمن إطار " نحن و هم " إي من داخل هذه الهوية ومن خارجها كما يشير إلى شبكة العلاقات والمؤسسات التي توفر الاستمرارية لهوية الجماعة .

1- للإضافة فيما يخص نظرية الهوية الاجتماعية أنظر : كيلي م. هانوم، ترجمة: خالد بن عبد الرحمن العوضي، الهوية الاجتماعية ومعرفة الذات وقيادة الآخرين، الرياض: مكتبة العبيكان، 2009.

2- سامي إبراهيم الخزندار ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

5 - العرق يشير إلى نواحي بيولوجية مثل اللون والشكل العام للفرد كما يشير إلى مزايا اجتماعية ونفسية.

إن العلاقة بين الهوية والتنافس ينتج عن جوهرها إما عدم قبول الآخر (على مستوى الخارجي وطبيعة علاقة الدول مع بعضها البعض) أو عدم الاعتراف به وبخصائصه (على مستوى الداخلي للدول والنزاعات القائمة بين الهويات المتعددة) أو النظرة المتفردة للذات "نزعة العنصرية" أو تصنيف الآخر وبالتالي بناء فن الكراهة للآخر، والواقع أن كثيرا من النزاعات والأعمال الوحشية في العالم، تتغذى على وهم هوية متفردة لا اختيار فيها، وفن بناء الكراهة يأخذ شكل إثارة القوى السحرية لهوية مزعومة السيادة والهيمنة، تحجب كل الانتماءات الأخرى، وعندما تعطي هذه الهوية شكلا ملائما ميالا للقتال، يمكن أن تهزم أي تعاطف إنساني أو مشاعر شفقة قد تكون موجودة في نفوسنا بشكل طبيعي، والحقيقة أن من أهم مصادر الصراعات الكامنة في العالم المعاصر، الزعم بأن الناس يمكن تصنيفهم تصنيفا متفردا مؤسسا على الدين والثقافة¹.

وتضيف بعض الدراسات مجموعة من عوامل الصراع ذات طبيعة ثقافية وعرقية و هوياتية تلعب دورا هاما أو تشكل مصدرا أساسيا للعنف والصراع، في بعض الدول والأقاليم أو على الأقل تشكل بيئة بنيوية لحدوث العنف منها²:

1- "غربة" السلطة السياسية أو النظام السياسي الحاكم ثقافيا وسياسيا عن محيطه أو قواعده الشعبية، والجهل الديني وبالتاريخ السياسي للمجتمع العرقي.

2- غياب علاقة تعاقدية واضحة والعدالة بين الدولة وطوائفها المختلفة.

1- أمارتينا صن، ترجمة: توفيق سحر، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 2008، 352، ص 11-

12.

2- سامي ابراهيم الخزندار، الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع، مجلة اليرموك، العدد الأول، 2004، ص 151.

3- التكوين القسري للدولة القطرية: حيث لم يتم في غالب الأحيان جعل الحدود السياسية للدولة القطرية متجانسة مع الحدود الثقافية والاجتماعية أو العرقية ، كذلك الدور السلبي للنخبة في النظام السياسي والأقليات.

إن أحد الأسباب الهامة لعدم الكفاءة في النظرية الإستراتيجية والذهنية الإستراتيجية هو وجود تناقضات في موضوعي الهوية والوعي التاريخي باعتبارهما عاملين أساسيين في ضعف الاستعداد النفسي، فالكتاب الذي ألفه لاينغ تحت عنوان الشخصية المنفصمة والذي أصبح من كلاسيكات علم النفس يمكن أن يكون أول من سلط الضوء على هذه القضية حيث يتناول الأزمات النفسية الناجمة عن الشخصيات المنفصمة والذي يمكن الاستفادة منه خارج إطار علم النفس لاستنتاج أدوات مفاهيمية ومنهجية هامة تحدد مواضع أزمات مختلفة، إن العلاقة التي بناها لاينغ بين الأمن الوجودي والشخصية الإنسانية والفرق المهم الذي وضحه بين الشخصية المتجسدة المنعكسة للخارج والشخصية غير المتجسدة قد سهل فهم عدة مواضيع تقع في مقدمتها المواضيع السياسية، يشر لاينغ غالى أن مصدر الأزمات النفسية ناتج عن انقطاع الرابط بين جسد الإنسان وشخصيته ولا بد أن يؤدي هذا إلى انفصام الشخصية إن الشخص الذي يتغرب عن جسده يفقد عناصر استمرارية شخصيته مع مرور الزمن ويحاول إدراك ذاته بشخصية مزورة وتزداد مشاكله كلما ازدادت الهوية بين شخصيته الداخلية وشخصيته المنعكسة خارجيا ليدخل في أزمة مع نفسه ومحيطه¹ .

1- لتفاصيل أكثر أنظر : احمد داود أغلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 83- 86 .

المطلب الثاني : الدوافع السياسية لتنافس القوى الإقليمية

والمقصود بالدوافع السياسية في هذا البند هو بعدين رئيسيين ، يتمثل الأول في أثر المتغيرات الخارجية في تأجيج التنافس وتبني أحد القوى الإقليمية لتوجهات القوى الدولية فتصبح اليد الضاربة لها في النظام الإقليمي، أما البعد الثاني فيتمثل في أثر تبني إستراتيجية لعب دور إقليمي على مستوى النظم الإقليمية وتضارب الأدوار بين هذه القوى الإقليمية فما المقصود نظريا بهذين البعدين ؟

أولا : أثر العوامل الخارجية في تنافس القوى الإقليمية

تلعب القوى الخارجية أو ما يسميه كانتوري Kantory وشيغل Cheppigal بنظام التغلغل دورا فاعلا ومؤثرا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية من خلال المشاركة السياسية وغير السياسية المتكررة أو المتواصلة في العلاقات الدولية الإقليمية، هذا يعنى أن شؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليست حكرا على الدول ذات العضوية المباشرة فيها، فهناك دول من خارج الإقليم لها نفوذ الدولة الإقليمية المهيمنة أو الساعية للهيمنة داخل الإقليم¹ .

و قد حدد ريجنز Wriggins ثلاثة مداخل تفسر دوافع تدخل القوى الخارجية، و هي أن تكون لديها مصالح حيوية في الإقليم أو تربطها علاقة مع أحد أطرافه أو دوافع تنافسية أو تلبية لرغبة أحد أطراف الإقليم في التدخل لموازنة قوة داخلية تسعى للسيطرة و التدخل في الشؤون الداخلية².

هذه المسالك الثلاث تنتج تأثيرات وتفاعلات مختلفة داخل النظم الإقليمية، كما أن هذه التأثيرات تختلف من نظام إقليمي لآخر باختلاف الخصائص والظروف بين النظم الإقليمية وأيا كانت المحصلة فهي فاعلة وجوهرية، إذ يصعب تصور وجود نظام إقليمي خال من تأثير القوى الخارجية خاصة الدولتين

1- ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2- جصاص لبني، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

العظميين وبالذات في سنوات الحرب الباردة لحرصهما على اختراق النظم الإقليمية وتوسيع مناطق نفوذهما في أقاليم عديدة من العالم، وفي بعض الحالات لم يقتصر دور القوتين العظميين على مجرد التأثير في شؤون بعض النظم الإقليمية بل كان هذا الدور منشأً لعدد من هذه النظم كما أشرنا لذلك في مفهوم القوى الإقليمية ، على غرار الدور الأمريكي في إنشاء تحالف الأطلسي وفي إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي استندت في البداية إلى مشروع مارشال الأمريكي وكذلك الدور الأمريكي في إنشاء النظام الإقليمي لشرق الأوسط كذلك دور الاتحاد السوفيتي في إنشاء حلف وارسو في شرق أوروبا¹ .

ومن بين المدارس التي عنت بهذا الموضوع المدرسة العالمية، حيث تتبنى هذه المدرسة الاتجاه القائم على علاقة التبعية والخضوع بين القوى الإقليمية والقوى الكبرى، وهؤلاء ممن اهتموا بدراسة هيكل النظام الدولي كمدخل لتحقيق الأمن الدولي، ويفترض هذا الاتجاه وجود محور أو محورين مهيمنين من العلاقات التعاونية و الصراعية مع تحرك باقي مكونات النظام الدولي بما في ذلك النظم الإقليمية في إطار ذلك المحور بحيث تكون سياساتها امتدادا وانعكاسا لسياسات القوى القائمة في النظام الدولي، و وجد هذا الطرح قدرا من المصداقية فيما سمي بالحرب بالوكالة التي كان لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دور فاعل في إشعالها كحرب الفيتنام².

وقد تسعى القوى المتغلغلة إلى التأثير في تمايز النظام الإقليمي بل وفي وجوده من خلال تبني سياسات تهدف إلى تأكيد تبعيته لها أو إدماجه في نظم إقليمية أخرى تخدم مصالحها الخاصة بصورة أفضل بما يعنيه ذلك من انتفاء وجود النظام المتغلغل فيه أو أنها قد تسعى إلى تفكيكه إلى نظم أصغر أو تشجيع نزوع وحداته للتحرك الفردي بعيدا عما هو موجود من منظمات إقليمية ودون استشارة أية وحدة

1 - محمد السعيد إدريس ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

2- على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 43 .

من الوحدات الأخرى عن طريق إذكاء التنافس السياسي بينها من خلال إستراتيجية إعادة توزيع الأدوار¹

فالأصل في العلاقة بين القوى الإقليمية و القوى الكبرى أنها علاقة تبعية من هنا كانت مسميات النظم الإقليمية بالنظم التابعة أحيانا والنظم الفرعية أحيانا أخرى تعبيراً عن هذا المعنى لكن التبعية كإطار لهذه العلاقة لا تعنى انعدام الاستقلالية بالنسبة للنظم الإقليمية سواء في تفاعلاتها أو في علاقاتها مع النظام العالمي كما تزعم مقولات المدرسة الواقعية وكما توحى فرضيات مدرسة التبعية، فواقع العلاقة عموماً بين النظم الإقليمية والنظام العالمي أكثر تعقيداً من أن تكون مجرد علاقة ذات اتجاه واحد أو خضوع كامل².

ثانياً : أثر الدور الإقليمي في تنافس القوى الإقليمية

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي استخدمتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم قرارات وسلوكيات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين، واحتمالات الاستمرار والتغير في هذه السياسة، وتشارك هذه الأدبيات في افتراض أن أفعال غالبية الوحدات الدولية تحكمها توقعات وتصورات معينة حول ضرورة قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار في النظامين الإقليمي والعالمي³.

1- نشأة نظرية الدور

من بين تعاريف الدور لغة هو الأداء المطلوب من ممثل في فيلم أو مسرحية، أو الوظيفة التي ينبغي أن ينهض بها الشخص في موقف معين، كما ترجع أصول الكلمة إلى اللفظ الفرنسي Roll بمعنى

1- هاني إلياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2- محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 85.

3- محمد السيد سليم، مفهوم الدور الإقليمي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس والعشرين " للبحوث السياسية بعنوان "التطورات المعاصرة في دور مصر الإقليمي" الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر سنة 2008، ص30.

لغافة الورق التي كان الممثل المسرحي يقرأ منها دوره¹. ثم انتقل مفهوم الدور من سياقه الدرامي المسرحي إلى التحليلات النفسية والاجتماعية في العقود الأولى من القرن العشرين²، للإشارة إلى " السلوك المتوقع المرتبط بمكانة اجتماعية معينة" أو كـ " منظومة ديناميكية من السلوكيات المتكررة والمتوقعة في سياق اجتماعي معين، ومن بين العلماء الذين ركزوا على البعد الاجتماعي والانثروبولوجي في تعريف الدور بيدل Biddle الذي يرى في الدور " قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير و التوصيفات و القيم و التصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية³.

و على مستوى العلوم السياسية⁴، ظهرت محاولات متعددة لتوظيف المفهوم في دراسة الظواهر السياسية وتفاعلات النظم السياسية وسلوك الفاعلين السياسيين، حيث استخدم العديد من الباحثين الاقتراب ومفاهيمه لتحليل عملية التنشئة السياسية، أو دراسة الدور السياسي لإحدى وحدات النظام أو مؤسساته الرسمية أو غير الرسمية من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، أو أحد الفاعلين السياسيين ممن

1- فنظرية الدور في صورتها العامة تعد امتدادا لإحدى الحجج القديمة المستمرة حول مضاهاة الحياة بالمرسح و إن كان ثمة اختلاف جزئي في التاريخ لظهور مفهوم الدور في العلوم الاجتماعية فالبعض يبدأ هذا التاريخ بدراسة لـ "بارك" بعنوان "ما وراء القناع" صدرت عام 1926 أشار فيها إلى أن "كل فرد يضطلع بشكل واع ودائم، وفي كل مكان بدور... وفي هذه الأدوار نعرف بعضنا، وفيها أيضا نعرف أنفسنا. ويذهب آخرون إلى أن فكرة المضاهاة المسرحية كانت حاضرة على الدوام في العديد من النصوص الأدبية والفلسفية والدينية في فترات سابقة على هذا التاريخ في إطار تشبيه الحياة بالمسرحية الكبيرة أو الملهاة التي يلعب فيها الأفراد أدوارا متعددة. للإضافة أنظر كل من : بشير سعيد محمد أبو القرايا، الدور السياسي للمسجد، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 55. و محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2- وانتشر المفهوم إذن في المدرسة الاجتماعية وأفرعها المختلفة في بداية عقدي الثلاثينيات والأربعينيات كما استفادت نظرية الدور من إسهامات سابقة لدوركايم وسمنر وجيمس وبالدوين وغيرهم ممن تناولوا مفاهيم الاعتياد والمكانة والتفاعل والقوي الاجتماعي. لإضافة أنظر: حمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 03

3- عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، رسالة ماجستير، كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص 27.

4- مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، عرف علم السياسة عموما و فرع العلاقات الدولية خصوصا تطورات ملحوظة، خاصة في الجوانب المنهجية والعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية و التحليلية في بقية العلوم الطبيعية منها و الاجتماعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج و المفاهيم من العلوم الأخرى و تطبيقها في الدراسات السياسية، و من هذه المفاهيم المستعارة من فروع علمية أخرى و المطبقة في فرع العلاقات الدولية مفهوم الدور، الذي شهد بداياته الأولى في ظل دراسات علماء الاجتماع و علماء النفس و الأنثروبولوجيا، و عرف طريقه إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محاولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية، و استعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول. عبد القادر دندن، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يتمتعون بالقوة السياسية نتيجة سلطتهم ومناصبهم الرسمية مثل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء والوزراء أو أعضاء البرلمان، أو نتيجة مصادر أخرى للقوة والنفوذ كرجال الأعمال ورجال الدين والمتقنين وغيرهم¹.

و بشكل عام يستخدم تعبير "نظرية الدور" للإشارة إلى مجموعة من النظريات أو الاقتربات التي يجمع بينها السعي لتفسير كيفية تنظيم السلوك الاجتماعي وإضفاء المعنى على الفاعلين المختلفين، أفراداً وجماعات، بالاعتماد على مفاهيم الدور².

وتمثل دراسة هولستي Holsti (1970) علامة فارقة في "تصورات الدور القومي ودراسة السياسة الخارجية" إذ دشنت محاولات التوظيف المنهجي لاقترباب الدور في دراسة العلاقات الدولية باستيراد مفاهيم ونظريات الدور من علم الاجتماع والحقول المعرفية الأخرى، مع ربطها بأدبيات العلاقات الدولية القائمة، وما تطرحه من تصنيفات للأدوار. فطرح هولستي إطاراً كلياً لتوظيف اقترباب الدور في العلاقات الدولية حيث نظر إلى قرارات الدولة وأفعالها كأدوار فعلية أو محققة تعبر عن أداء أدوار السياسة الخارجية كما تحددها التصورات أو الإدراكات الذاتية لصناع القرار لما ينبغي أن تكون عليه أدوار دولهم، وتوصيفات الآخرين للدور ومصادرها، ومكانة الدولة المبنية على قدراتها النسبية، كبديل لمفهوم المركز الاجتماعي³ (أنظر الشكل رقم 02) .

فامتلاك الدولة لإرادة في القيادة و لعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم أو في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى هولستي بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، و

1- Ronald G. Landes The Use of Role Theory in Political Socialization Research. *International Journal of Comparative Sociology* .17 .P.59

2- ميرفت عبد العزيز، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في صنع القرار في مصر في الفترة من 1970 إلى 1981، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 30 .

3 - اشترك هولستي نموذجاً لتوضيح المحددات الداخلية الذاتية والخارجية المرتبطة بمكانة الدولة Status في النسق الدولي بالتركيز على الموضع الاجتماعي بالنسبة للفرد، وكذلك توصيفات الفاعلين الدوليين الآخرين للدور. ومن ثم تتحدد قرارات وسلوكيات السياسة الخارجية بتأثير كل من إدراكات صانعي القرار لأدوار دولهم، وتوصيفات الآخرين، ومكانة الدولة. ميرفت عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

يكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات و إدراكات صناع القرار لما تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة، و طبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، و نوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة، و كنتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية، هي¹:

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي: و يقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ و درجة النفوذ الذي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، و في كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، و تتفاوت تلك الدوافع بين (دوافع تعاونية) و من ذلك دور الوساطة الدولية (، أو دوافع صراعية) و (من ذلك المعادي للاستعمار).

3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، و أدوار أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن .

وقد فتحت دراسة هولستي المجال أمام ظهور دراسات متعددة في السبعينيات والثمانينيات استخدمت نظرية الدور في دراسة السياسة الخارجية وذلك في إطار الاستفادة من قابلية مفاهيم الدور للتوظيف على مستويات متعددة، ومراجعة بعض الافتراضات والمقولات التي طرحها هولستي خاصة ما يتعلق بأولوية تصورات الدور على ما عداها من محددات، فظهرت دراسات سعت لتقديم مستويات جديدة لتحليل

1 - عيد القادر دندن ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

التصورات الداخلية أو الذاتية للدور (من خلال تحليل توقعات الرأي العام ووسائل الإعلام وتوجهات النخب المختلفة مثلا)¹.

2- نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية

لقد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، وبرزت أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة، والواقع كما يقول ديفد مايرز David j.Meyers أن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية، والاتجاه نحو ظهور أقطاب متعددة زاد من التنافس على ريادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية²

ويمكن القول أن مفهوم الدور الإقليمي يثير إشكاليتين بحثيتين: الأولى هي أن حدود الإقليم الذي يمارس فيه الدور كانت واضحة ومحددة في طول حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان مفهوم الإقليمية ذاته واضحا إلى حد كبير . أما الثانية فهي أن الدولة قد تضطلع بدور خارجي في إقليم بعيد

1 - رعدة محمود أحمد حسنين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 ،ص 35 .

2- عبد القادر دندن، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

عنها جغرافيا أي أنها لا تقوم بالدور الإقليمي في الإقليم الذي تقع فيه مباشرة ، كأن تقوم الولايات المتحدة بدور في إقليم الشرق الأوسط وهنا نكون أمام دور عالمي يختلف مع الدور الإقليمي للدولة¹.

و يمكن القول أن الدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسين: الأول هو القدرات الذاتية المادية والمجتمعية التي يركز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة وهو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي والدولي وتبعاً لذلك يتحدد فعلها ومدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى ، ثانياً العلاقة بين الدور الإقليمي و قوة إقليمية ما والقوة الدولية التي تستند إليها ، وفقاً للمصالح المشتركة وفي مثل هذه الحالة فإن القوة الإقليمية وهي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة مضافاً إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي² .

ومن المعلوم أن الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية، ترتبط بأهداف وتوجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي وطبيعة علاقتها بالدول والقوى الإقليمية المجاورة ومن خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة³ .

1- إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت : دار السلاسل ، 1987 ، ص 54 .

2- هاني إلياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3- عبد القادر دندن، مرجع سبق ذكره، ص 40 .

ويمكن أن نميز بين عدة أشكال للأدوار الإقليمية تتمثل في:

أ- الأدوار الصراعية التدخلية : تنصرف تلك الأدوار إلى سعي الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي من خلال الاشتباك مع القوى الإقليمية أو العالمية المسيطرة وتحديها وباستخدام أدوات تتضمن دورا إيجابيا للوحدة الدولية وتشمل تلك الأدوار ما يلي ¹: أولا قاعدة الثورة و طبقا لهذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته واجبا رئيسا في قيادة الحركات الثورية في الإقليم ومدتها بالمعونة المادية والمعنوية وتوفير قواعد للتدريب لها على ارض الدولة بالإضافة إلى التوجه الإيديولوجي ، وعادة ما يأخذ هذا الدور مفهوم تصدير الثورة ، ومن ذلك الدور الكوبي في أمريكا اللاتينية إبان حقبة فيدال كاسترو والدور المصري في العلم العربي في الحقبة الناصرية .

ثانيا: المعادي للإيديولوجية و ينصرف هذا الدور إلى الدخول في علاقات صراعية مع النظم السياسية الواقعة في إقليم معين والتي تدافع عن إيديولوجية معينة بهدف تحطيمها ن وتقديم المساعدات للمنشقين على تلك النظم ومن ذلك الدور السعودي طوال حقبة الحرب الباردة في معاداة الإيديولوجية الاشتراكية في العالم الإسلامي ².

ثالثا: المدافع عن إيديولوجية و في هذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته تدافع عن نظام معين من القيم والعقائد في الإقليم الذي تقع فيه، كحماية الحرية وحماية الشيوعية أو حماية الإسلام وغيرها ومن هذا الضرب الدور التقليدي الذي كانت تلعبه فرنسا في القرن التاسع عشر في المشرق

1- محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

2- المرجع نفسه، ص 12 .

العربي للدفاع عن الكاثوليكية والتبشير ، والدور الذي كانت تلعبه روسيا القيصرية في المنطقة ذاتها في الدفاع عن الكنيسة الأرثوذكسية¹ .

ب- الأدوار الصراعية السلبية : تنصرف إلى سعي الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي من خلال الاشتباك مع القوى الإقليمية أو العالمية المسيطرة ، وتحديها ولكن بدون العمل الايجابي النشط لتحقيق هذا الدور وتفويض مسألة تحقيقه إلى قوة أخرى وتشمل تلك الأدوار دور الحليف لمن يقوم بالأدوار الصراعية التدخلية ، من ذلك دور حليف قاعدة الثورة ، وينصرف إلى تصور الوحدة الدولية أنها مجرد حليف لدولة أخرى تسعى إلى دعم حركات التحرر الوطني وأن دورها ينصرف إلى تأييد تلك الدولة وترك مهمة الدعم المادي لتلك الحركات إلى الدولة الإقليمية القائد² .

ج- الأدوار التعاونية التدخلية : تنصرف تلك الأدوار إلى سعي الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي من خلال التعاون مع القوى الإقليمية أو تثبيت الأوضاع الإقليمية الراهنة والمساهمة في تسوية المنازعات التي قد تؤدي إلى التغيير الصراعي لتلك الأوضاع كما تتضمن هذه الأدوار استخدام أدوات تدخلية نشيطة للوحدة الدولية وتشمل تلك الأدوار ما يلي³ : أولاً قائد التكامل الإقليمي و يعتقد صانع القرار أن لدولته مسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة جديدة ومن أمثلة ذلك الدور الذي لعبته مملكة بيدمونت في تحقيق الوحدة الإيطالية سنة 1860 ودور بروسيا في إنشاء دولة ألمانيا سنة 1871 ودور صربيا قبل تشكيل دولة الصرب والكروات و السلوفين (يوغوسلافيا) فيما بعد سنة 1919 .

1 - المرجع نفسه، ص 13 .

2- المرجع نفسه، ص 15 .

3- جمال على زهران ، تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية ، 1995 ، ص 105 .

ثانيا: الموازن الإقليمي و يعني أن الدولة تضطلع بمسؤولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول بما قد يتضمنه ذلك من الانحياز إلى مجموعة منها في مواجهة مجموعة أخرى لحفظ التوازن وبعكس دور رجل الشرطة ، فإن دور الموازن الدولي لا يرتب أي مسؤولية إلا عندما يتهدد التوازن الدولي فقط ومن أهم أشكال هذا الدور البريطاني في السياسة الأوروبية منذ صلح وستفاليا سنة 1648 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945¹ . ثالثا: الوسيط الإقليمي و ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية على الأقل وتعتبر جامعة الدول العربية من الوحدات الدولية التي تلعب هذا الدور في نطاق النظام العربي² .

رابعا: صانع السلام الإقليمي و يتضمن تصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية محددة في إرساء السلام في إقليم معين ومن ذلك الدور الذي تقوم به جمهورية جنوب إفريقيا في المنازعات التي تنشأ في إفريقيا الجنوبية³ .

خامسا: المستقل النشط و يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني بمعنى أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ في ضوء خدمة المصالح الوطنية وليس لخدمة أي مصالح أخرى مع إتباع برنامج نشيط لتكثيف وتتويج العلاقات الدبلوماسية والتجارية للدولة مع كافة الوحدات الدولية ن وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أخذ هذا الدور مفهوم عدم الانحياز ن ومن ذلك الدور اليوغوسلافي في الفترة التيتوية وبالذات مع مؤتمر بريوني سنة 1956 وحتى وفاة تيتو سنة 1980⁴ .

1- محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2- محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 59.

3- المرجع نفسه، ص 60.

4- ميرفت عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

سادسا: القائد التنموي و تدور الأفكار الرئيسية لهذا الدور حول تصور وجود مسؤولية خاصة لمساعدة

الدول المتخلفة لتحقيق التنمية ومن الأمثلة على هذا الدور النيجري في إفريقيا¹.

د- الأدوار التعاونية السلبية : تتصرف تلك الأدوار إلى سعي الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي

من خلال التعاون مع القوى الإقليمية أو تثبيت الأوضاع الإقليمية الراهنة والمساهمة في تسوية المنازعات

التي قد تؤدي إلى التغيير الصراعي لتلك الأوضاع ولكن بدون العمل الايجابي النشط لتحقيق هذا الدور

وتفويض مسألة تحقيقه إلى قوة أخرى وتشمل تلك الأدوار ما يلي²: أولا الجسر الدولي و ينصرف إلى

أداء وظيفة اتصالية بين الوحدات الدولية في إقليم معين بمعنى نقل الرسائل والمعلومات بين الدول

والشعوب في هذا الإقليم ، وتحقيق التفاهم بينها،ومن ذلك الدور الذي تقوم به باكستان في إقليم آسيا .

ثانيا: الحليف المخلص و يشير هذا الدور إلى التزام محدد للدولة بتأييد سياسات دولة أخرى تأييدا مطلقا

، ومن ذلك دور بلغاريا سنة 1989 أو دور بوتان في العلاقات الدولية ، فالأولى كانت حليفا مخلصا

للاتحاد السوفيتي السابق والثانية مازالت حليفا مخلصا للهند،والدور الذي تقوم به جورجيا في إقليم القوقاز

في عهد الرئيس ساكاشفيلي كحليف مخلص للولايات المتحدة .

ج - الأدوار المحايدة : لا تتضمن تلك الأدوار الاشتباك أو التعاون مع القوى الإقليمية أو العالمية

المسيطرة في الإقليم كما لا تتضمن القيام بدور خارجي نشيط ومن تلك الأدوار ما يلي³ : أولا النموذج و

يؤكد هذا الدور على أهمية اكتساب النفوذ العالمي من خلال إتباع سياسات محلية ، بعبارة أخرى لا

يتضمن هذا الدور أي مسؤوليات خارجية للدولة ولكنه يهدف إلى تحقيق أهداف خارجية من خلال بناء

نموذج داخلي يحتذي به الآخرون ومن هذا الدور السوفيتي في معظم الفترة الستالينية في إطار مفهوم

1- المرجع نفسه، ص 28.

2- محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

3- محمد السعيد ادريس ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

الاشتراكية في بلد واحد ، ثانيا: صانع التنمية الداخلية و يعتقد صانع السياسة الخارجية أن الوظيفية الرئيسية لدولته هي ألا تتغمس في الشؤون السياسية الدولية وان تركز على قضايا التنمية الاقتصادية الداخلية ، ومن ذلك الدور الصيني أثناء الثورة الثقافية الكبرى في الستينات ، ثالثا: المحمية و يشير صانع السياسة الخارجية إلى مسؤوليات الدول الأخرى في الدفاع عن دولته دون أن يشير إلى مسؤولية محددة لدولته هو في تحقيق هذا الهدف ، ومن هذا القبيل الدور البلغاري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة .

المطلب الثالث : دوافع جيوبوليتيكية لتنافس القوى الإقليمية

يشارك الباحث مع باحثين كثر بأن التصور الجيوبوليتيكي¹ له قدرة كبيرة على استيعاب و تفسير خلفية التنافس الإقليمي، والذي تتعدد نظرياته و إن كانت تلتقي معظمها حول محور أساسي واحد يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي أو المجال الحيوي الذي ترى الدول أنه أحد دوائر البقاء والنمو، ولقد عالجتنا فيما سبق نظرية المجال الحيوي وأدبياتها النظرية بإسهاب انطلاقا من أهم رائد لها وهو راتزل الذي يرى أن الدولة تشبه الكائنات الحية وتحاول دائما التوسع والنمو فالحدود بالنسبة له مائعة الثبات فيها، كما يعتبر الأب الأول للفكر الجيوبوليتيكي وهذا ما أكده الجغرافي الفرنسي ديمانجيون A.Demangeon حينما قال أن راتزل أول من أدرك تعقيد حياة الدولة ووظائفها و أعطى لدراستها الطابع

1- الجيوبوليتيكي باللغة الألمانية (Geopolitik) مكونة من مقطعين (Geo) بمعنى الأرض و (Politik) تعني سياسة، أما المعنى العلمي لها هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى، وجاءت العديد من التعريفات للجيوبوليتيكي منها إنها النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض، أو هو العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها ، أو هي الأساس العلمي الذي يقوم عليه العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي، وقد تطور هذا العلم خلال النصف الثاني من القرن 19، ومن الجدير بالذكر أن كلمة أو لفظة جيوبوليتيكي كانت قد وردت للمرة الأولى على لسان المؤرخ والسياسي السويدي رودولف كيلين Rudoolf Kliellen (1864-1922) وعرفها بأنها نظرية الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض . محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص35.

العلمي، وكان أول من تحمل عبئ القيام بأول دراسة أصولية في الجغرافيا السياسية¹. ومن أهم النظريات التي طُرحت في ظل التصور الجيوبوليتيكي نجد:

أولاً: نظرية القوة البحرية

مثل غيرها من أنواع القوة حظيت القوة البحرية بأهمية وتركيز الجيوبوليتيكيين فقد بدأ الاهتمام بها منذ نهاية القرن التاسع عشر واقترن هذا الاهتمام بالقوة البحرية بدور الولايات المتحدة الأمريكية الذي ظهر وتساعد في هذا المجال في السياسة الدولية، ويعد القائد البحري الأمريكي ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan من الرواد الأوائل الذين اهتموا بموضوع القوة البحرية².

فهو يرى أن التحكم بالبحار يعني التحكم بالقواعد البرية التي تتميز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة بالنقل البحري وكذلك القواعد البحرية المحمية بأشكال السواحل من جهة وعمق الخلفية الأرضية من جهة ثانية³، ويقول أن القوة البحرية أساس قوة الدولة، وإن الدولة التي تسيطر على أعالي البحار كما فعلت بريطانيا في ذلك الوقت بإمكانها أن تسيطر على العلاقات الدولية، إلا أن القدرة على تحقيق هذه السيطرة تعتمد على قوات بحرية كبيرة ومسلحة تسليحاً جيداً وعلى وجود شواطئ طويلة وموانئ مناسبة⁴. (أنظر الخريطة رقم 01)

إن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب حسب ماهان ما يلي⁵:

1- عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، بغداد: وكالة المطبوعات، ص 130.

2- محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص 324.

3- عاطف علي، الجغرافية الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1989، ص 361.

4- مارتن غريفيش و تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2001، ص 162.

5- نعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة، الأردن: الباروري للنشر والتوزيع، 2007، ص 26.

أ- الموقع الجغرافي: والمقصود موقع الدولة البحرية فيما إذا كانت تقع على بحر أي أحادية الموقع أو على بحرين أو أكثر، كما يؤخذ بعين الاعتبار صلاحية هذه البحار للعمليات الملاحية وسهولة اتصالها ببعضها وبأعالي المحيطات والنشاط البحري العسكري لأي قطر بحري يرتبط بنوع البحر الذي يطل عليه، فيما إذا كان مفتوحاً أو مغلقاً فالبلدان الواقعة على سواحل البحر البلطيق تتأثر من الناحيتين التجارية والعسكرية إذا ما سيطرت دولة أجنبية على مداخل البحر.

ب- طبيعة سواحل الدولة : بالنظر إلى طولها ونوعيتها الملائمة لإنشاء الموانئ، فكلما كانت السواحل متعرجة تكثرت فيها الخلجان العميقة .

ج- صفات ظهيرة الساحل: هي تلك الأراضي التي تقع خلف خط الساحل للدولة ، فيما إذا كانت واسعة وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجات سكان الوحدة السياسية، فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل بدل من التوجه جغرافياً نحو البحر .

د- مساحة الدولة وعدد سكانها: فماهان يرى أن المساحة الواسعة للدولة التي تطل على أكثر من بحر واحد مع سواحل طويلة وصالحة للملاحة زائد ثروات طبيعية وكثافة سكانية كقوة بشرية تساعد على بناء الأساطيل البحرية وصيانتها

هـ- الخصائص القومية لسكان الدولة : فبناء أية قوة بحرية يتوقف على رغبة السكان وميلهم لركوب البحر وهذا شرط لقيام صرح تجارة بحرية .

و- توجه السلطة الحاكمة: أي رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوة بحرية .

وعلى الرغم من الأهمية التي حظيت بها أفكار ونظرية ماهان إلا أنها تعرضت إلى الانتقادات منها¹:

1- صبري فارس الهبتي ، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012، ص203.

- و حسب وايتن ميلز Watten Millis أن ماهان حاول إعطاء القوة البحرية طابع مستقل وأضفى عليها إمكانية إحداث تأثير أكبر من أي مجال آخر.

- من الصعب السيطرة على البحر بصورة كاملة بعكس ما جاء في مفهوم ماهان .

- أثبتت العديد من الحروب أنه لا يمكن الاعتماد على القوة البحرية فقط ، بل بتراطب القوات البحرية والبرية والجوية لإحراز النصر

- وصرح ماكندر بأن قوة الأسطول البحري البريطاني الذي اتخذه ماهان مقياسا للقوة البحرية يرجع في الأساس إلى موقع الجزر البريطانية بالقرب من كتلة اليابس الأوربي¹.

ثانيا: نظرية القوة البرية/ نظرية قلب العالم

تعد نظرية قلب العالم التي جاء بها ماكندر أول نظرية عامة في الإستراتيجية العالمية، كما أنها إحدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية وقد جاء بهذه النظرية في مقال له تحت عنوان: "محور الارتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ" والذي نشر سنة 1904².

ففي وصفه الحركي للتاريخ في العالم ميز ماكندر بين جزيرة العالم المتكونة من إفريقيا و أوراسيا والتي تكون وضعية الو.أ.م تجاهها هي ذاتها بالنسبة لبريطانيا اتجاه أوربا (من القرب ووجود الخطر) فداخل جزيرة العالم يشير ماكندر إلى نقطة ارتكاز قارية التي هي صعبة الاختراق ومن يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم³.

1- محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص 331.

2- نصري دباب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، الأردن: الجندرية للنشر والتوزيع، 2010، ص52.

3- نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

لقد أعاد ماكيندر طرح نظريته سنة 1919 في كتابه "المثل الديمقراطية والحقيقة"، وكررها مرة أخرى عام 1943 في خضم أحداث الحرب العالمية الثانية، وفي مضمونها أنه لاحظ وجود ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه في حين أن مساحة اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة الكرة الأرضية، ولاحظ اتصال البحار ببعضها فأطلق عليها المحيط العالمي World Océan كما أطلق على اليابسة اسم جزيرة العالم، ، وحسب ماكيندر فإن جزيرة العالم تشغل 16/1 من مساحة العالم واعتبر أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا بمثابة جزر تحيط باليابس تغطي 12/1 من مساحة الكرة الأرضية، وتتكون الجزيرة العالمية من أفرو أوراسيا يتوسطها البحر المتوسط، حيث أشار إلى أن 16/14 من سكان العالم يقطنون هذه الجزيرة، أما الجزر المحيطة فيسكنها 16/1 من سكان العالم، ويسكن الجزر الخارجية (أمريكا الشمالية واللاتينية وأستراليا) نحو 16/1 من سكان العالم¹.

وفي جزيرة العالم تتوسط حسب ماكندر منطقة ارتكاز ثم اصطلح عليها فيما بعد قلب السويداء، وتمتد من نهر الفولقا غربا إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان في الجنوب، ويغلب طابع السهول على المناطق الشمالية والوسطى والغربية، ولا يتخللها سوى جبال الأورال مع انصراف مياه القلب داخليا صوب المحيط المتجمد الشمالي، و تتموقع غالبية منطقة السويداء في روسيا وجزء من غرب الصين ومنغوليا وأفغانستان وإيران عدا مناطقها الساحلية، وقد عدل ماكيندر من منطقة قلب السويداء مضيفا مناطق جديدة، حيث مدها إلى شرق أوربا حتى نهر الألب².

أعاد ماكندر في سنة 1943 صياغة أفكاره عن نظرية قلب العالم، حيث تصور منطقة ارتكاز أخرى و لو أنها حسب رأيه أقل أهمية من سابقتها و سماها القلب الجنوبي و تتكون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن مياه هذا القلب تفيض من الهضاب الداخلية إلى كل من النيجر و الكونغو و الزمبيزي

1- المرجع نفسه، ص 24.

2- المرجع نفسه، ص 21.

و الاولانج و اللمبوبو،و تصلح الأجزاء العليا لهذه الأنهار كلها للملاحة إلى مسافات طويلة، و ثمة وجه شبه بين منطقتي القلب الشمالية و الجنوبية ذلك أن كلا منهما يوجد به غابات و حشائش كثيرة، يتصل القلبان الشمالي و الجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب ،و بلاد العرب في رأي ماكندر هي تلك التي تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، و من سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن جنوبا أي حوالي 1800 ميل، و تمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاث طرق مائية و هي النيل و البحر الأحمر،نهر الفرات و الخليج العربي،كما أن بلاد العرب نفسها تكون طريقا برياً بين القلب الشمالي و القلب الجنوبي¹ .

وإضافة إلى منطقة قلب العالم هناك حسب ماكندر منطقتين أخرتين سماهما منطقة الهلال الداخلي والهلال الخارجي، والهلال الداخلي هو الذي يحيط بقلب العالم ويتضمن أوروبا غرب الأورال وجنوب غرب آسيا خارج الأراضي الإيرانية والهند وجنوب شرق آسيا ومعظم الصين، أما الهلال الخارجي فيضم قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وإفريقيا جنوب الصحراء وبريطانيا واليابان² (أنظر الخريطة رقم 02)

فملخص نظريته هو أن³:

- من يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.
 - من يتحكم في قلب الجزيرة العالمية يتحكم في الجزيرة العالمية.
 - من يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم كله.
- وعلى الرغم من أهمية وتأثير نظرية وأفكار (ماكيندر) إلا أنها تعرضت أيضا إلى انتقادات عديدة منها⁴ :

1- ناصر دباب خاطر ، مرجع سبق ذكره، ص56 .

2- صبري فارس الهيثي، مرجع سبق ذكره،ص 210 .

3- أمين محمود عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 301 ..

- إن الموقع الجغرافي الذي استخدمه (ماكيندر) في تحديد قلب الأرض والهلالين الداخلي والخارجي لا يصلح بمفرده لهذا الغرض، وأن الأفضل منه استخدام المعيار الحضاري المتمثل في درجة التطور الصناعي والتكنولوجي ومستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الرغم من كبر مساحة قلب الأرض (الهارتلاند) وضخامة موارده فإن قدرًا كبيرًا منه لا قيمة حضارية له إلا من حيث الثروة المعدنية والعمق الاستراتيجي، وقد علق (ماكيندر) اهتمامًا كبيرًا على السكك الحديدية في تطوير منطقة (الهارتلاند).
- التطور الحاصل في القوة الجوية عمل على كشف (الهارتلاند) وسلبه منعته وحمايته الطبيعية وعمقه الاستراتيجي، كما جعل حدوده الشمالية والجنوبية قريبة المنال، كما أن التطورات التكنولوجية في مجال الأسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات من حيث مداها وسرعتها وقوة تدميرها ودقة توجيهها وتخطيها للعقبات لتصل إلى غايتها من دون الحاجة إلى تقابل القوات العسكرية، كل ذلك أضعف من قيمة أرض القلب الاستراتيجي ومنعتها وحمايتها الدفاعية.
- في انتقاده (لماكيندر) يرى (فيرجيف) إن اليابس عبارة عن جزيرتين عظيمتين هما جزيرة متوازية الأضلاع تمثل العالم القديم وجزيرة أخرى عبارة عن الأمريكتين وكلتاها تقعان في محيط عظيم أو كبير وينقسم متوازي الأضلاع هذا على قسمين تفصلهما الصحراء أكثر مما يفصلهما البحر.
- كما أن التطور العقائدي قد يغير كثيرًا من أبعاد الصورة التي رسمها (ماكيندر).

ثالثًا: نظرية الإطار لنيكولاس سبيكمان :

يرى نيكولاس ج. سبيكمان¹ بأن دراسة الموقع الجغرافي للدولة له جانب كبير من الأهمية لفهم

سياستها الخارجية، و السلام في رأيه لا يكون مدعما إلا بالقوة لذا برأيه لا تستطيع وضع أسسه سوى الدول الكبرى، وقد كان سبيكمان مدركا لعامل الزمن في الجيوبوليتيك، فمركز الدولة الجيوبوليتيكي يتوقف على موقعها الجغرافي الثابت، وعلى علاقة هذا الموقع بمراكز الثقل في السياسة العالمية و لما كانت مراكز الثقل هذه في تغير فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة أيضا في تغير².

لقد اهتم بدراسة مشكلات القوة وأثرها في العلاقات الدولية، وتأثر إلى حد كبير بنظرية ماكندر ولكن توصل إلى استنتاجات تخالف ما قرر ماكندر³.

وطرح سبيكمان أفكاره ولاسيما تعديله أو انتقاده لفكرة ماكيندر في كتابه (جغرافية السلم The Geography of Peace) الذي طبع بعد وفاته بمدة قصيرة وتحديدًا في عام 1944، وقد اهتم سبيكمان بالقوة ودورها في العلاقات الدولية وبأهمية التحليل الجيوبوليتيكي في تشكيل منهاج يمهد لسيادة السلم العالمي في وقت كانت فيه الحرب العالمية الثانية قد احتلت الصدارة في الشؤون الدولية، لذا رأى سبيكمان بأنه لا يمكن تحقيق السلام أو السلم إلا بإقامة ضمان أمن جماعي بين الدول، وقد يتمثل بإقامة منظمة دولية يكون لها التأثير الكافي لتنجز مهمتها أو قد يكون ذلك من خلال تشكيل نوع من التنظيم الدولي يؤدي إلى توازن القوى ولكنه في الوقت ذاته وجه انتقادات لعصبة الأمم آنذاك، حيث يرى

1- نيكولاس سبيكمان (1893-1934) هو هولندي المولد، الأكاديمي الأمريكي وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيل الأمريكية و صحفيا ومهتم بالشرق الأوسط وآسيا، كما كان يدرس علم السياسة في جامعة كاليفورنيا، وهو المعروف بأنه المنظر للعقيدة الأمريكية الخاصة بالاحتواء (Endiguement) أو (Containment) والتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيقها في مرحلة الحرب الباردة، (إن يعد (نيكولاس سبايكمان) من رواد المدرسة الأمريكية الحديثة في الجيوبوليتيكا وعليه فقد عرف الجيوبوليتيكا أو الجيوبوليتيك بأنها (وضع سياسة السلامة والأمن للدولة على أساس العوامل الجغرافية). للإضافة أنظر: كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، ليبيا: أكاديمية الدراسات العلمية والبحوث الاقتصادية، 2000، ص 49 . وأنظر: موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 2004، ص72.

2- دولة أحمد صادق وآخرون، الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1975، ص 31.

3- صبري فارس، الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص215.

سبيكمان أن ظهور مشكلة الأمن تعود إلى عدم المساواة في توزيع القوة العسكرية بين الدول التي تعيش في مجموعة دولية لكن من دون حكومة دولية، وأن عدم وجود سلطة دولية عليا يتيح للدول حرية في علاقاتها الخارجية وهذا هو أحد أسباب الصراع بين الدول للوصول إلى القوة¹.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق السلام العالمي يرى سبيكمان أن هناك طرائق ثلاثة لذلك وهي²:

- 1) الطريقة الفردية وبموجبها تبذل كل دولة ما في وسعها لتحقيق أمنها القومي.
- 2) طريقة التعاون الثنائية من خلال الاتحادات أو على أساس تقديم المساعدات.
- 3) طريقة الأمن الجماعي القائم على أساس المسؤولية الجماعية التي ذكرناها آنفا.

وفيما يتعلق بآراء سبيكمان و أي نوع من القوة يؤيدها ويفضلها ويتجه إليها نجده يتفق مع ماهان في إستراتيجيته التي تقوم على مناهضة ومعارضة تفوق أو سيادة (الهارتلاند)، ولكنه لا يعني أنه يفضل أو يدعو إلى القوة البحرية بل بقي متأثراً في كل أفكاره ويعمق بأفكار وآراء ماكيندر بكل شيء ما عدا النتائج السياسية³، هذا يعني أن سبيكمان درس وتفحص بدقة آراء ماكيندر فرأى أن قلب العالم - حسب رأي وقول ماكيندر أو الذي حدده- يحتل إقليماً جغرافياً لا يتمتع بأي صفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه ماكيندر، فقد كان- وحسب رأي سبيكمان كان قلباً ميتاً لا ينبض بالحياة، وبطل من الشمال على مياه متجمدة ويقع جزء كبير منه في المنطقة القطبية، ثم منطقة الغابات الصنوبرية، كما يتكون جزء كبير آخر منه من صحاري حارة جرداء⁴، كما أن درجات الحرارة فيه منخفضة ومن ثم ستكون موارده الزراعية ضئيلة، وما موجود من موارد محركة أو معادن كالحديد متركزة في روسيا

1- عيد الرزاق عباس حسين، مرجع سبق ذكره، ص 418.

2- محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص 333.

3- عاطف علي، الجغرافية الاقتصادية والسياسية مع التركيز على مفاهيم الجيوبوليتيكية، بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1969، ص 364..

4- دولة أحمد صادق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الأوروبية وليس في سيبيريا وأن الأخيرة هي منطقة تخلخل سكاني، وبذلك اعتقد أن مركز الاتحاد السوفيتي في وقته سيضعف نسبيا إذا ما تقدمت كل من الهند والصين لاكتناظهما بالسكان ولمجاورتها لمنطقة السويداء أو القلب¹. (أنظر الخريطة رقم 03)

و من هنا تتضح المنطقة التي ركز عليها (سبايكمان) وهي على العكس من تركيز ماكيندر على القلب أو (الهارتيلاند) فقد أوضح سبايكمان أن النطاق الذي اهتم به أطلق عليه ب(الرملانـد Rimland) أي حافة الأرض الأوراس ووجد أنه أكثر أهمية من (الهارتلاند) فقد حدد (الرملانـد) أو عنى بها المناطق الساحلية البرية والبحرية التي تتوسط بين (الهارتلاند) والقلب والبحار الخارجية التي عبر عنها (ماكيندر) بالهلال الداخلي أو الهامشي وتضم بشكل خاص أوربا القارية باستثناء روسيا أو آسيا الصغرى وشبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا وقد عدّ سبايكمان كل المناطق التي يضمها (الرملانـد) مناطق اصطدام أو التحام أو اندماج (Crush Zones) بين قوة البر وقوة البحر في زمن الحرب ومناطق عازلة (في الماضي لعدوان القوى البرية بين القوتين في السلم² .

بشكل عام، يدعو سبايكمان في نظرية الأطراف إلى بناء قوة عسكرية جبارة ذات مفعول كبير في الردع العالمي و كذلك يدعو إلى قيام قواعد عسكرية و تحالفات دفاعية و تكتلات اقتصادية للدول التي تتعاطف مع الحضارة الغربية كدول أوربا الغربية و كندا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ، و أن قيام تلك القواعد و التكتلات يجب أن يتمشى جغرافيا مع مناطق الهلال الخارجي الذي جاء في نظرية ماكندر، أي المناطق الساحلية لأوربا و آسيا و شمال إفريقيا و الجزر المحاذية لها، و إن تحالفات كهذه سوف تضرب طوقا عسكريا دفاعيا تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية و تتواجد قواتها فيه إن دعت الضرورة

1- محمد أزهر سعيد السماك ، مرجع سبق ذكره، ص334.

2- أمين محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص314.

بأنواعها المختلفة و المتطورة كما أن هذه المناطق يجب أن تحض بالتطور و التنمية الاقتصادية لتبعد تفكير سكانها عن الإغراء الذي تدعو إليه المنطقة المركزية الإتحاد السوفيتي و حلفاؤها و إذا ما تمت هاتان المرحلتان، القوة العسكرية الرادعة مع القواعد العسكرية و التطور الاقتصادي لمنطقة الهلال الخارجي عندئذ يتم تحييد قوة المنطقة المركزية و توسعها¹ .

وتجدر الإشارة هنا إلى نظرية الإطار لنيكولا سبيكمان أحد الروافد المهمة في الفكر الجيوبولتيكي، وكانت نتاج تأثره بفكر ماكيندر لكن توصل إلى استنتاجات تخالف ما قرر ماكندر وعدل نظرية ماكندر حيث لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغرافيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه ماكندر ولهذا فإن سبيكمان يرى أن الحافة التي تحيط بالقلب الهلال الهاشمي والتي سماها ماكندر المنطقة المتوسطة والتي تشمل الوطن العربي بمشرقه ومغربه وأوربا عبر اتحاد السوفيتي وإيران و أفغنستان وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا هي أعظم أهمية من القلب نفسه إذ إن منطقة الحافة تعتبر منطقة النقاء القوى البرية الزاحفة من الإتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي بالقوى البحرية والبرية لكثلة المعسكر الرأسمالي سواء في أوربا أو آسيا أو شمالي إفريقيا أو البحار المحيطة بها ، وجاء في دراسته التي قام بها بعد الحرب العالمية الثانية أن من يسيطر على الأراضي الهاشمية يتحكم في اوراسيا ومن يحكم اوراسيا يتحكم في مصائر العالم² .

1- صبري فارس، الهيئي، مرجع سبق ذكره، ص194 .

2-عباس غالي الحديثي ، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 46 .

المبحث الرابع : أثر تنافس القوى الإقليمية في الأمن الإقليمي

تتسابق القوى الإقليمية فيما بينها ويعمل كل منها لكي يكون الأكثر تأثيراً في شؤون المنطقة التي تراها المجال الحيوي لنمو فيها، وتحاول من خلال هذا النمو أن تحقق مصالحها سواء بتنمية قوتها الذاتية أو بالاستقواء بدورها الإقليمي لمواجهة الآخر وجني الأرباح متعددة الجوانب، هذا السلوك هو أحد الأنماط التفاعلية في علاقات القوى الإقليمية فيما بينها ويمتاز بحركة تفاعلية ديناميكية شديدة الحساسية قد تأثر على أمن المنطقة بصورة سريعة، مما ينتج عنه تفاعل آخر أكثر خطورة و هو الصراع الذي يؤدي إلى تآزم الوضع والدخول في حرب مفتوحة الأبواب، فأثر الحركة التفاعلية هذه يؤدي بالضرورة إلى تحقيق خلل في توازن القوى الذي بدوره يربك وضع الأمن الإقليمي¹.

المطلب الأول : ماهية الأمن الإقليمي

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن² بشكل كبير المحيط الإقليمي، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة باري بوزان Barry Buzan الشاملة و باعتبار الأمن ظاهرة علائقية فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.

أولاً : مفهوم الأمن

1- للإضافة في سياق التفاعلات الإقليمية ننصح بالعودة لكتاب: محمد السعيد إدريس ، مرجع سبق ذكره .

2- لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي. فالمفهوم كان يقوم على افتراضين أساسيين هما: I- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى. 2- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية ، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة. للإضافة أنظر كل من : خالد معمري جندي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص20.

وانظر : عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن- برنامج البحث في الأمن المجتمعي، تاريخ الدخول: 2009/08/10، على الموقع :

يجب الإشارة بداية إلى أن هذا المفهوم ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، ويجمع الباحثين أنه مفهوم مانع يحتاج إلى تحديد دقيق لمدلوله وعناصره فقد اتخذ مضامين متعددة وحسب تيري بلزاك Thierry Balzacq هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن خاصة في السنوات الأخيرة وهي على النحو التالي: تراجع مؤشر السيادة الوطنية، وزيادة الغير مسبوقه في كثافة التفاعلات العابرة للحدود، وزيادة عدد وحدة النزاعات على الساحة الدولية¹ .

كما يشير البناء الاتيمولوجي لمصطلح الأمن في أصله اللاتيني إلى تناقض مثير بين جذعين: sin التي تعنى بدون أو غياب و curra التي تعنى عناية أو علاج فيكون المصطلح المركب sincurra والذي يعنى بدون عناية أو غياب علاج ولكنه يشير إلى مضمون مختلف تماما، أما المعجم الانجليزي اكسفورد فهو يمنح للكلمة نوعين من المعاني يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في أمان في حين ينصب الثاني على الوسائل ، و يشرح لسان العرب كلمة امن بصورة مستفيضة جاء فيها أن الأمن يعنى الأمان والأمانة وقد آمنت فانا امن وأمنت غيري من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق وضده التكذيب فيقال امن به قوم وكذب به قوم وأما أمنته فخذ أخفته² .

كما اختلفت التعاريف الاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف الآراء والمفكرين حيث عرف ارنولد وولفرز Arnold Wolfers الأمن على أنه من جانبه موضوعي يعنى "غياب أي تهديدات اتجاه قيم

1- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته التهديدية دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 13 ، 2008 ، ص 9 .

2- بن صايم بونوار ، المشكلة الأمنية في المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015 ، ص 16 .

مكتسبة" و من جانبه ذاتي هو "الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"¹ ، وذهب كوفمان KAUFMAN إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن و إن دل على شيء فإنما يدل عموما على الخوف، ويدعم جوزيف ناي Joseph Nye ذلك بقوله بأن الأمن لا يعنى بالمحصلة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر، ويعرفه باري بوزان Barry Buzan بأنه استمرار الحرية من أي تهديد².

ولقد حاول مجموعة من الباحثين تعريف الأمن انطلاقا من عنصرين مهمين تمثل الأول في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة ثم ضمان مقدرة وحرية الدولة في اتخاذ قرارها السياسي ، حيث عرف روبرت ماكنمارا Robert McNamara الأمن بقوله لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية، أما بينيلوب هارتلاند ثونبرغ Thunberg-Hartland Penelope فعرفته على أنه استطاعة الأمة متابعة مصالحها القومية كما تراها وفي كل مكان في العالم ، أما جياكومولو سياني Giacomo Luciani فيرى أن الأمن القومي هو القدرة على مواجهة كل اعتداء خارجي³ .

ولكن ومع ظهور نظريات أمنية جديدة وتطور البحوث والدراسات التي تتناول شؤون الأمن لم تعد الصعوبة المزعومة في تعريف الأمن مبررا لعدم القيام بالمحاولة ولهذا كانت الخطوة الأولى نحو إعادة تعريف الأمن تقتضي هدم أسطورة صعوبة تعريف الأمن وتأسيس قاعدة مشتركة للتعريف الاصطلاحي،

1- عادل زقاع ، المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمني وصناعة السياسة العامة ، مجلة دفتر السياسة والقانون ، العدد 5 ، 2011 ، ص 110

2- مازن إسماعيل الرمضاني، مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي، في الأمن والجماهير، العدد04، جويلية 1981، ص70. كما يمكن الرجوع للإضافة إلى : اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة5+5، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص14.

3- ممدوح شوقي ، الأمن القومي والأمن الجماعي ، القاهرة : مطابع الهيئة المصرية ، 1995 ، ص 42 .

ومن بين الأمثلة على هذه الخطوة النقدية¹ التي وجهها كين بوث Ken Booth إلى ادعاء باتريك مورغان Patrick Morgan حول صعوبة تعريف وتحليل مصطلح الأمن حيث يرى أن هذا الأخير استعمل الصعوبة المزعومة لتعريف الأمن كذريعة لترك الأشياء على حالها وكتب يقول أن الأمن ليس مصطلحا صعب التعريف في كل حالة بل نقطة البداية يجب أن تبدأ في تجارب وتحليلات ومخاوف أولئك الذين يعيشون انعدام الأمن والمرض أو المنزلة المنخفضة ، كما اعتبر أن الأمن كمفهوم يشمل عناصر رئيسية لا يتم التنافس عليها جوهريا ولكننا فقط تحت تأثير إغراء رؤيته وبسبب هوسنا المبالغ فيه بالحاضر، وبالتالي من الأفضل النظر إليه كمفهوم متنازع عليه عرضيا وليس جوهريا² .

لقد برز التوجه الجديد في الدراسات الأمنية مع مدرسة كوبنهاغن و التي يعد باري بوزان Barry Buzan وأول ويفر Ole Waever وجاب دوويلد Jaap Dewilde من أبرز مفكريها وقد قدموا نموذج بنائي لتحليل الأبعاد العسكرية والغير عسكرية للأمن، وتركز المدرسة في تحليل الأمن على مجتمع الخطر Risk society كإطار جديد لصنع السياسة الأمنية وهو مفهوم صاغه أوريك باخ Ulrich Beck وتشير كلمة الخطر لمجموعة من الإشكالات الأمنية التي تسببها بشكل مقصود وناشط جهة فاعلة أمنية واحدة سواء أكان فرد، دولة ، حلف، حركة دولية وهي أكثر تعبيراً عن ذلك من كلمة تهديد، وتضم التعاريف الحديثة للأمن الإنساني³ أو الشامل¹ أو المتعدد الوظائف عدة أنواع من الخطر الذي لا يشمل العنف

1- بداية التغيير والتفكير النقدي لم تكن ضمن حقل الدراسات الأمنية ، وإنما ضمن تخصص العلاقات الدولية بشكل عام ، وبالتحديد في النظرية الدولية، فقد دخلت الحوارات المنظورية مع بداية الثمانينات منعطفا حاسما في تاريخ نظرية العلاقات الدولية ، حيث دعت الأزمة في النموذجين الواقعي والليبرالي والمقاربة العقلانية بصفة خاصة إلى ضرورة إجراء نظرة جديدة في النظرية الدولية، شمل الإصلاح إعادة النظر في العديد من المباني والفرضيات السائدة فالدول مثلا لم تعد الفواعل الوحيدة و ظهور العديد من الحالات التي تتحدى التفسيرات العقلانية مثل قضايا الهوية والانتماء ... فأستت هذه المقاربات النقدية مع بداية التسعينات حقلًا جديدًا أكثر اتساعا من الحقل التقليدي للدراسات الأمنية عرف تحت اسم الدراسات الأمني النقدية . للإضافي انظر : سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص

14-13

2- المرجع نفسه، ص 15.

3- تعود الجذور الفلسفية لمفهوم الأمن الإنساني إلى عصر التنوير في الاجتهادات المهمة بالحرية والحقوق الذاتية للأفراد أكثر من الأمن المضمون من طرف الدولة، أهمها اجتهادات مونتيسكيو وروسو وكوندروسيه في مقابل آراء كانط وهوبز المركزة على أمن الدولة على حساب الحرية ، بينما ذهب غروسيوس إلى اقتراح ديناميكية دولية معتدلة تقوم على

المسلح أو حيث يتخذ العنف أشكالاً داخلية صرفة في المجتمع مثل حرب العصابات، أو العنف القائم على الجندرة أو الاضطهاد المادي الشديد الذي تمارسه الدولة².

الإسهام الثاني للمدرسة وبوزان على وجه التحديد في الدراسات الأمنية هو تصويره الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة، فبالإضافة إلى القطاع العسكري ركزت مقاربة بوزان التوسعية على قطاعات أساسية أخرى هي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤكداً على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية، فكلها مرتبطة بشكل معقد مكونة شبكة من المعطيات التي لا بد على المحلل الأمني فك ارتباطها لفهم كل قطاع على حدى بهدف رؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات الأخرى، ومع أن هذه المنهجية (الجزء/الكل) معقدة لكنها برأي بوزان جد مهمة لتشكيل فكرة جيدة حول كيفية التعامل مع ما أسماه مشكلة الأمن الوطني³.

ثانياً : مفهوم الأمن الإقليمي

أساس تقوية نظام توازن القوى والعقد الاجتماعي مع المواطنين أين يمكن ضمان أمن الجميع ، وقد أبان ويليام بلاتز في طرحه الفرد كمستوى تحليل للأمن عن أول صياغة لمفهوم الأمن الإنساني . إن مفهوم الأمن الإنساني يركز بشكل أساسي على مسألة الحفاظ على: الكرامة البشرية وتلبية حاجيات الإنسان المادية منها والمعنوية ، فالتهديد قد يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي ونقص المساواة الاجتماعية وعليه فإن تحقيقه يتطلب تحقيق التنمية المستدامة والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية وكلها أبعاد مهمة بالنسبة للسلام العالمي مثلها مثل الأبعاد العسكرية والأمن الإنساني ليس دفاعياً فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية بمعنى الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة . للإضافة أنظر كل من : بن صايام بونوار ، مرجع سبق ذكره، ص 83، وانظر: علايلي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 49.

- 1- مع تصاعد حدة التهديدات بعد الحرب الباردة تطلب إيجاد مفهوم آخر يعبر عنها بصورة جماعية فكان مفهوم الأمن الشامل الذي يشير إلى كل الأبعاد الأمنية ، إذ لا بد من التصدي لكل التهديدات التي من شأنها أن تؤثر على تحرر الإنسان وإعتاقه فهو ذو طبيعة تعاضدية . جصاص لبني، مرجع سبق ذكره، ص 48.
- 2- أليسون ج.ك.بيلز ، عالم من الخطر، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، لبنان: مركز الوحدة العربية، 2007، ص 66.
- 3- قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010، ص 111.

إن المفهوم الإقليمي للأمن قد أخذ يكتسب بعض الوجود من خلال الزيادة في عدد المنظمات الإقليمية التي نشأت في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية في الأربعينيات من القرن الماضي، ثم أوروبا في الخمسينات وإفريقيا وآسيا في الستينات و آسيا الوسطى في التسعينات من القرن نفسه، والتي كانت تختص في مسائل تخص الأمن الإقليمي، لكنها بقيت محصورة نظريا غير عملية بسبب الحرب بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي وترتيباتهما الأمنية، التي جمدت وقلصت قدرة تلك المنظمات الإقليمية على القيام بدورها في معالجة مسائل الأمن الإقليمي وقد لعب قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات، عزز من مكانة مفهوم الأمن الإقليمي وحسن فرض التعاون بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة، إن تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الإقليمية للأمن ساهم في المساعدة على زيادة العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الوطني وتقسيم العالم إلى أقاليم أمنية تعنى بشؤون الأمن في كل إقليم وكمثال على ذلك العلاقة التعاونية بين مجلس الأمن وحلف الناتو كآلية عالمية وآلية توصف بأنها إقليمية للأمن¹.

إنه ذلك النوع من الأمن الذي يصنف بين الأمن الوطني والأمن الدولي ، ويتمثل في مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية في ظل ظروف معينة إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم يسوده الفوضى² .

ويُعرف الأمن الإقليمي على أنه اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها

1- مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 04 ، ابريل 2005 ، ص 32 .

2 - أشرف محمد عبد الحميد كشك ، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 : دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009 ، ص 54 .

، في حين يراه آخرون على أنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم¹ .

ويعتبر مفهوم الأمن الإقليمي من جهة أخرى أحد أشكال نظام الأمن الجماعي² وأحد المستويات المتعددة للأمن، حيث تركز جل تفسيرات أبعاده على التنسيق العسكري لردع أي تهديد للدول الأطراف فيه ، فهو في جوهره يتمثل في العمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودرء التهديدات الخارجية في حالة توافق مصالحها وأهدافها أو تماثل التحديات التي تواجهها عبر اتخاذ تدابير محددة في نطاق إقليمي واحد³ .

ثالثا : أهمية توظيف الأمن الإقليمي

تتمثل أهمية الأمن الإقليمي في⁴ :

أ- يتعامل المدخل الإقليمي مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة ، إذ يركز على منطقة معينة وبالتالي تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم .

ب- نهاية الحرب الباردة، أدت إلى انفجار العديد من الصراعات المسلحة الإقليمية والمحلية، ما أدى لخلق مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تعرف بالحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي .

1- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته وتهديده، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008 ، ص 19.

2- تعرف الموسوعة السياسية الأمن الجماعي بأنه نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحى من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض المنازعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول .انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، ط3 ، بيروت: المؤسسة الوطنية العربية للنشر والدراسات، 1990، ص330.

3- بن صايم بونوار ، مرجع سبق ذكره، ص 69.

4 - محمد عبد السلام ، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11 ، كراسات إستراتيجية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 167 ، 2003 ، ص 08 .

ج- هذا المدخل يراعي اختلاف الأوضاع بين مناطق العالم ، خاصة فيما يتعلق بمشكلات انتشار التسليح.

د- كما أنه يساهم في تحقيق التعاون الأمني الإقليمي، و يتخذ التعاون الأمني الإقليمي صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها¹ :

✓ الدفاع الجماعي : هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل وذلك لردعه.

✓ الأمن المتحد: عبارة عن إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.

✓ الأمن التنسيقي : هو ذلك النوع الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفاً، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصراع بين أطرافه .

✓ الأمن التعاوني: يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المنفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري .

رابعا: مساهمة نظرية مركب الأمن الإقليمي

1- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 09 ، 2008 ، ص 20 .

شهدت قضية الأمن الإقليمي اهتماما ملحوظا من جانب عدد كبير من المفكرين من بينهم باري بوزان، حيث يعد أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي ، ويقصد بالمركب الأمني مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة ، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض¹ .

ومضمون نظرية بوزان هو أن هناك أربع حالات يمكن من خلالها دراسة الأمن الإقليم تتمثل في²:

1- هي الحالة المثالية وهي أشبه بالشكل الوسطالي للدول، حيث يتميز الهيكل الأمني الإقليمي باستقلال الوحدات بشكل شبه كامل، ويتم توزيع القوى بين قوى إقليمية بالأساس، وأجندة القضايا الأمنية عسكرية سياسية، وتكون طبيعة العلاقات تعاونية أو صراعية، وتعد العلاقات بين هذه الوحدات المحدد لمدى اختراق القوى العالمية لهذا النظام من عدمه .

2- وهي الحالة المتمركزة ويقصد بها أنه يكون في النظم الإقليمية يكون أكثر من قطب إقليمي فاعل، لذلك تظل القوى العظمى خارج النظام الإقليمي ، وتبقى الحدود بين الإقليمي والعالمي ، مع بقاء تأثير القوى العالمية في القوى الإقليمية واضحا .

3- هي التعقيد المركب أو الفائق ، بحيث يمكن وصفه بأنه فوق الإقليمي ، وبحيث يصبح التداخل شديدا بين النظم الإقليمية الفرعية والقوى الكبرى على المستوى العالمي .

4- وتتمثل في نظام الأمن الإقليمي الذي تعد القوى الكبرى محورا له ، وأهم مقولات هذا المستوى هو أن التفاعلات الأمنية سواء بين وحدات الإقليم أو بين الفواعل الدولي من شأنها التأثير في حسابات القوى

1 - سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

2- أشرف محمد عبد الحميد كشك ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

الإقليمية وتوازاناتها. كما أنه مادامت القوى الكبرى في المنطقة تتخبط في النظام الأمن الإقليمي فإن هذا من شأنه التأثير في المناطق المجاورة . وانخراط القوى الكبرى في النظم الإقليمية أمر تقرره هذه القوى ذاتها .

ويمكن أن نجد ضمن المركب الإقليمي مركبات فرعية، هذه الأخيرة تتواجد ضمن مركب أممي إقليمي أكبر، وهي تمثل أنماط متميزة من الاعتماد الأمني ، ويمكن ملاحظة ذلك في منطقة الشرق الأوسط حيث نميز في المشرق (مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا) وفي الخليج (إيران، العراق، مجلس التعاون الخليجي) فمن خلال مثل هذه المركبات الفرعية يتم إزالة التداخل بين مركبات الأمن الإقليمي¹.

ويمكن تمييز إحدى عشر نوع من مركبات الأمن الإقليمي في العالم مقسمة إلى ثلاثة فئات قائمة على أساس عدد القوى العظمى المتوقعة داخلهم : ثلاثة منهم تسمى المركبات المركزة ممثلة في شمال أمريكا ، الاتحاد الأوربي، وهي مركبات مشكلة إما من خلال قوة عالمية أو من خلال بعض المؤسسات الجماعية وهذا ما يسمح لمركب الأمن الإقليمي من العمل الجماعي على المستوى الشامل، ومن بين المركبات أيضا مركب القوة العظمى مثل شرق آسيا وسميت كذلك بسبب وجود أكثر من قوة على مستوى عالمي، إذ تتواجد كل من الصين واليابان اللتين يشكلان قلب هذا المركب فهو مركب أمن إقليمي مزدوج، والفئة الثالثة مشكلة من السبع المركبات المتبقية وهي معيارية أو نموذجية ممثلة في جنوب أمريكا وجنوب آسيا، الشرق الأوسط، القرن الإفريقي، غرب إفريقيا، إفريقيا الوسطى، إفريقيا الجنوبية، وتتميز هذه المركبات بغياب لأي قوة عالمية داخل المركب وهو ما يسمح بتشكيل قطبية

1- جصاص لبي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

محلية يمكن تعريفها بصفة استثنائية من خلال قوى إقليمية مثل إيران، السعودية، تركيا، والهند وباكستان¹ .

خامسا : معوقات تحقيق الأمن الإقليمي

هنا مجموعة من العوامل المساعدة وأخرى معيقة لعملية بناء الأمن الإقليمي تتمثل في²:

- 1- حجم الدولة وتوازن القوى: إن المجموعات التي تضم دولا كبرى يصعب عليها أن تكون ذات طابع تكاملي، فالدول الكبرى لا تقبل أن تصدر الأوامر على أراضيها فهي تميل للهيمنة .
- 2- العلاقات ما بين دول الإقليم : يكون التعاون في أسهل صورته ، في حال وجود أقل قدر من التوتر وأكبر قدر من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول المتجاورة .
- 3- التجانس التاريخي والثقافي عامل مساعد للتعاون الأمني .
- 4- التنافس وأحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته .
- 5- تباين درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات .
- 6- وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري .
- 7- غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان .
- 8- طبيعة العلاقة بين دول الإقليم والدول الكبرى وأثرها على شبكة العلاقات بين دول الإقليم .

المطلب الثاني : ماهية نظرية التوازن الإقليمي

1- جصاص ليني، مرجع سبق ذكره، ص 62.

2- أليسون ج ك بيلز واندرو كوتي ، ترجمة : حسن حسن وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 250 .

يتميز التفاعل التنافسي على مستوى النظم الإقليمية بانتشار القوة بين عدد كبير من أطراف النظام ولكن تسيطر الأهداف الخاصة لكل طرف من هذه الأطراف على تفاعلاتها داخل النظام فيسود التنافس بدل التعاون لكن التوازن النسبي للقوة يظل ضمانا لعدم تطور التنافس إلى صراع¹.

أُستخدم "التوازن" كمفهوم من المفاهيم تحليل العلاقات الدولية من جانب أنصار مدرسة تحليل النظم وحاولوا من خلاله قياس مدى قدرة النظم على التكيف مع الظروف البيئية الضاغطة ومدى القدرة على الاستجابة للمشكلات التي تطرأ نتيجة التفاعلات التي تتم بين أطراف النظام².

والتوازن كواحد من أبرز أنماط تفاعلات النظم الإقليمية ليس حالة ساكنة جامدة لتلك التفاعلات ولكنه نقطة تحول في مسار هذه لتفاعلات إما من أنماط التفاعل الصراعية إلى أنماط التفاعل التعاونية أو بالعكس، هو إذن مرحلة تفاعل متحركة شديدة الحساسية تعكس قدرا كبيرا من توافق المصالح والإرادات دون اشتراط توافق موازين القوى، بين دولتين أو أكثر داخل النظام الإقليمي للحفاظ على درجة معينة وشكل معين من التفاعلات المشتركة فيما بينها³.

إذ عرف كولار Colaar بأن التوازن يعني السياسة التي لا يجوز بموجبها أن تمتلك دولة ما قوة تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم بوجهه⁴، أما شوارزنبورغ Shwarenberg يراه بأنه تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت اوضاع ملائمة من تحالف دولي أو من أدوات أخرى⁵

1- محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 79.

2- المرجع نفسه، ص 94.

3 - محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

4- دانيال كولار، ترجمة: خضر خضر، العلاقات الدولية، بيروت: دار الطليعة للنشر، 1977، ص 98.

5- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص 223.

كما أن هانز مورغنتو يراه نظام يهدف إلى الحيلولة دون تحقيق أي عنصر من عناصر التفوق على العناصر الأخرى يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه¹

كما يرى الدكتور مازن إسماعيل رضاني بأنه الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوى و التأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي ونظمه السياسية الدولية الفرعية فقط واثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها وهناك من يركز على مسألة توزيع القوى إذ ينبع توازن القوى من الحالة التي تتميز بتوزيع شبه متساوي للقوة بين الدول أي هو الحالة التي يتم فيها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا بحيث لا يكون لأي دولة القدرة على فرض هيمنتها على غيرها من الدول ومن هنا فإن توازن القوى يتسم بشكل تلقائي دون أن تسعى الدولة لتحقيقه بصورة إرادية فهو يتحقق نتيجة الصراع الدولي².

أي أنه الوضع الذي تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما أو في معرض تحليل أدوار الدول بنظام توازن القوى أورد مورتن كابلان ستة نصائح على أن تتبعها لتبقى على قوتها في حالة توازن مع القوى المنافسة لها وهي³ :

- 1- عدم التردد في زيادة القدرات مع تفضيل التفاوض على الحرب لصد محاولة دولة تريد التغيير .
- 2- على الدولة أن لا تدع فرص زيادة القدرات تمر من غير الاستفادة منها .
- 3- كما ينبغي على الدولة المحافظة على التوازن القائم .
- 4- يجب عليها التصدي لكل محاولة للهيمنة يقوم بها عضو آخر في النظام الدولي.

1- هانز مورغانتو، ترجمة: خيرى حماد، السياسة بين الأمم، بيروت: الدار القومية للنشر، 1964، ص 238..

2- مازن إسماعيل الرضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 259.

3- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 23.

5- إعاقة كل محاولة لإنشاء منظمة عالمية تضم الدول الرئيسية .

6- العمل على إرجاء دولة رئيسية موجودة إلى أدوارها السابقة في النظام وأن يكون التعامل بين الدول بصيغة الشركاء .

إن الغاية الأساسية من توازن القوى هو منع التصادم بين الدول والحاصل نتيجة تغيرات البيئة الدولية المحيطة بها وحالة عدم الثقة مما يدفع بالدول إلى زيادة قوتها كلما شعرت إلى أن هناك تهديد يمس أمنها القومي لذلك كان التوازن يهدف إلى منع التغيير وتبعاً لهذا فقد أريد منه الانطلاق من أساليب وصيغ متعددة لبناء أوضاع وترتيبات دولية مختلفة تقف بالصد مع أهداف دولة أو مجموعة ول تتطلع إلى تغيير بنية الوضع الدولي الراهن¹ .

و يمكن القول أن سياسات التوازن الإقليمي لا تتعدى ثلاث سياسات^{2:1} - وجود هامش من المناورة السياسية للنظام الإقليمي سواء نحو الارتباط داخليا مع بعض أو الارتباط بالقوى الكبرى أو نحو الصراع مع بعض .

2- الرغبة الدائمة بالتغيير حتى تصل القوى الإقليمية إلى أفضل صياغة لنظامها الإقليمي بشكل يضمن مصالحها ويحقق طموحاتها القومية فيكون التنافس والنزاع ظاهرة بارزة فيه علاوة على تدخل القوى الكبرى لضمان معادلة القوة .

3- التوافقات المحددة في ظروف وجود السلاح النووي ومن صور هذه التوافقات القبول بسياسات الترضية وعدم الدخول في صراعات حادة .

أولاً : أبعاد التوازن الإقليمي

1- لبني خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، أطروحة دكتوراه، جامعة النهدين: كلية العلوم السياسية، 2009، ص15.

2- خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان: دار أسامة للنشر، 2010، ص 57 .

تم تحديد الأبعاد الثلاثة للتوازن الإقليمي ، بالبعد البنائي والبعد السلوكي و البعد القيمي ويتمثل مضمونها في¹ :

1- البعد البنائي : ويعتمد على مقدرات الوحدات السياسية في النسق الإقليمي أو الدولي ويقصد بها مقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية وهي عناصر القوة القومية للدولة .

2- البعد السلوكي ويقصد بها مدى مرونة التفاعلات وحركيتها وترابطها بين الوحدات الدولية فلا يمكن تصور حالة توازن أو الميل لها دون توافر إمكانية تحرك التفاعلات للوحدات السياسية من نقطة إلى أخرى سعياً لتحقيق حالة التوازن .

3- ويتعلق بمدي إدراك وحدات النسق الإقليمي أو الدولي للتوازن القائم أو الذي قد ينشأ في ظل متغيرات إقليمية أو دولية وكذا مدى رضاء أو عدم رضاء الوحدات عن هذا التوازن أو ذلك، والإدراك يقصد به إدراك القيادة السياسية لطبيعة التوازن القائم أو الذي سينشأ ومدى تأثير هذا على أهداف الدولة وإدراك عنصر الزمن في تحقيق هذه الأهداف .

ثانياً : أثر التوازن الإقليمي على التوازن الدولي

إن الصراعات الإقليمية ما هي إلا صراعات ممتدة للصراع العام في قمة الهرم ومتى كان الأمر كذلك فإن القوى العظمى خصوصاً في العصر النووي أصبحت تخوض صراعاتها من خلال التوازنات الإقليمية فتغيير ميزان القوى العالمي يتطلب تغيير موازن القوى الإقليمية ، وليتم تأثير التوازن الإقليمي ثمة مجموعة شروط تتمثل في²: 1- أهمية الطرف الإقليمي : أي أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدرته العسكرية والاقتصادية والجغرافية كي يستطيع لعب دور لحساب القطب العالمي وليحقق لنفسه مكاسب

1- مصطفى كامل محمد ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة ، 1995 ، ص 46-50

2 - إبراهيم أبو خزام ، الحروب والتوازن القوى ، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام ، بيروت : دار الكتاب الجديد ، 2009 ، ص 214 .

مهمة على الصعيد الإقليمي . 2- أدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمي : تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية من أجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في توازن القوى العالمي وهي لا تخوض هذا الصراع إلا إذا أدركت أهمية الصراع المحلي ووجدت الطرف الإقليمي المناسب الذي يتوجب دعمه والاستفادة من دوره وعلى الطرف الدولي بناء إستراتيجية واضحة لضمان تفوق الطرف الإقليمي في الصراع . 3- وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي : وهو جد مهم فلا بد من وجود مصالح مشتركة حقيقية بين الطرفين الدولي والإقليمي ، مصالح ذات طابع استراتيجي إما عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية فمن دون وجود هذه المصالح يغدو التحالف بين الطرفين هشاً ومرحلياً وكلما ارتفع مستوى هذه المصالح يكون التحالف متماسكاً وقويماً.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

ومما سبق يمكن أن نستخلص بداية، أن دراسة النظم الإقليمية باعتبارها مستوى تحليلي متوسطي بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول القومية وباعتبارها نظاماً فرعية للنظام الدولي، وأنها لم تلقى اهتماماً كبيراً طيلة عقدي السبعينات والثمانينات، حيث ركز منظرو العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة أساسية، وتعاملوا مع الإقليمية، كما يقول كانتوري وشبيغل كجزء من دراسة المناطق دون مقارنة بعضها ببعض الآخر، **من هذا المنطلق نستشف أن : 1-** مفهوم القوى الإقليمية لم يستخدم في نطاق واسع إلا بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك في مطلع التسعينات من القرن العشرين، مع التركيز على أهم التفاعلات الناتجة عن احتكاك القوى الإقليمية والمتمثلة في التنافس .

2- كما حاول هذا الفصل الكشف عن مصادر القوة الإقليمية أو بتعبير آخر متى يطلق على دولة ما أنها قوة إقليمية ؟ ، خصوصاً أن المصطلح أصبح له رواج كبير في وسائل الإعلام دون معرفة ضوابطه

الأكاديمية، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مصادر القوى الإقليمية تتمثل في مصادر صلبة ومصادر ناعمة ، مع الإقرار بصعوبة قياس هذه المصادر .

3- ولقد خلصت الدراسة إلى دوافع تنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي ، حيث وبعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة تبين للباحث أن ثمة مجموعة دوافع لها تأثير في تأجيج التنافس تتمثل في الدوافع السيكولوجية والدوافع السياسية وأخيرا الدوافع الجيوبوليتيكية .

4- وأخيرا توصل الباحث إلى أن الخطر الذي قد ينشأ من جراء تنافس القوى الإقليمية والمتمثل في تهديد الأمن الإقليمي للمنطقة وإخلال التوازن الاستراتيجي للقوى الإقليمية .

الفصل الثاني : مصادر القوة الإقليمية لكل من تركيا و إيران

تقف منطقة الشرق الأوسط على أعتاب مرحلة جديدة في تاريخها الطويل، بعد انهيار النظام الإقليمي العربي منذ احتلال العراق عام 2003 وظهور موازن قوى إقليمية أكثر قوة مما سبق تتمثل في تركيا وإيران، وعلى اختلاف مصالحهما وأهدافهما فإن هذه القوى تسعى بشكل أو بآخر للحصول على نفوذ في المنطقة، فما هي المصادر التي تعتمد عليها هذه القوى الإقليمية لفرض هيمنتها ؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم معالجة وفق الخطة التالية :

جاء المبحث الأول تحت عنوان مصادر القوى الإقليمية التركية، حيث تم التطرق ضمنه إلى مصادر القوة الناعمة لها والتي أكدنا فيها على استدعاء التجربة التاريخية للدولة العثمانية وتوظيف الإعلام والدبلوماسية في ذلك، أما المطلب الثاني فحمل عنوان مصادر القوة التركية الصلبة والتي تمثلت في مكانة الموقع الجغرافي مع ذكر عدد السكان والموارد الطبيعية التي تساهم في قوة الدولة اقتصاديا وخُتم المبحث باستكشاف القوة العسكرية لتركيا.

أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى مصادر القوة الإقليمية الإيرانية، حيث تمت معالجة الجانب الناعم فيها وذلك باستكشاف: مدى استدعاء التجربة التاريخية لإيران في خطابات الساسة، توظيف البعد الديني والإعلامي، وفعالية الدبلوماسية الإيرانية أما في المطلب الثاني فتم التطرق لمصادر القوة الصلبة لإيران.

وختّم الفصل بمحاولة القيام بدراسة مقارنة بين القوتين انطلاقاً من التقييم الاقتصادي والعسكري والإعلامي لكل من إيران وتركيا وتحليل أي الأنموذجين السياسيين أكثر قبولا، مع الإشارة إلى دراسات أكاديمية لمنظمات دولية تطرقت لمسألة حدود القوة الناعمة لكل من تركيا وإيران.

المبحث الأول : المصادر الإقليمية لتركيا

تشهد تركيا في السنوات الأخيرة جملة من النقاشات تدور حول ماهية القوة الحقيقية الكامنة لتركيا في مجال علاقاتها الدولية و إلى أي مدى تستخدمها في علاقاتها الدبلوماسية وتتراوح هذه النقاشات بين اتجاهين اثنين أحدهما يحاول أن يؤسس لمشروعية فكرة أن تبقى تركيا رهينة السياسات المرتبطة بمراكز القوة المتشكلة خارجها وذلك عن طريق إظهار مستوى القوة الكامنة لتركيا إلى أقل من المستوى الذي يمكن أن يكون عليه من خلال عمليات تقييم جامدة ومرتبطة بأوضاع مرحلية وثانيتها اتجاه يقدم تقديرات متفائلة أكثر من اللازم ، بمراهنته على استطاعة تركيا على تفجير قوتها بشكل جدي وذلك دون أن يقوم بتحليل جديد وديناميكي لعناصر القوة الثابتة والمتغيرة التي تمتلكها تركيا في ظل الوضع الدولي الجديد¹.

المطلب الأول : مصادر القوة الناعمة لتركيا

1- احمد داود أغلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

« تركيا في الأساس دولة زعيمة رائدة بحكم طبيعتها، هي قوة اقتصادية الآن... لكن دورها المستقبلي يتمحور حول نموذجها الثقافي حيث ستمكن من قيادة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط كما فعلت الإمبراطورية العثمانية سابقا... تركيا ستبسط سيطرتها من جديد على الأراضي والدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية مع حلول عام 2040... يمكنكم أن تروا من الآن ملامح هذه الهيمنة التي ستبسطها تركيا على العالم العثماني القديم... فتركيا تضغط بثقلها وتزيد من نفوذها داخل هذه الدول، وهي تتحرك بفاعلية داخل الشرق الأوسط وتطور علاقاتها في البلقان، ومع الألبان والصرب، وعقدت اتفاقا قويا مع القوقاز بين جورجيا وروسيا... أرى أن تركيا ستتحول إلى إمبراطورية في المستقبل... وستكون من ضمن أقوى أربع دول في العالم في غضون عام 2060». جورج فريدمان الرئيس التنفيذي لستراتفور ومؤلف كتاب ال100 عام القادمة توقعات للقرن الواحد والعشرين¹. (انظر الخريطة رقم 04)

أولا : استدعاء التجربة التاريخية في السياسة التركية

يحمل العثمانيون الجدد² ذكريات ومفاخر، بل مواريت تاريخية عثمانية جعلتهم يجترحون بدائل صعبة في معرض شق طريق جديدة في التاريخ، ولعل أفضل ما توارثوه يتمثل في كيفية المزوجة بين القديم والحديث، والشريعة والقانون، واليسار واليمين، والشرق والغرب، العرب والأوروبيين...³ الخ³ وبيذكر أحمد داود أغلو⁴ هذه الجزئية في كتابه العمق الاستراتيجي ويقول: إذا نظرنا من زاوية التراكم التاريخي نرى أن تركيا تمتلك خصائص فريدة على المستوى الإقليمي وغير إقليمي وقد نتج ذلك

1 - على حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، لبنان: دار العلوم للناشرين، 2009، الطبعة الأولى، ص15.

2- للتوضيح أكثر تم معالجة مفهوم العثمانية الجديدة في الفصل الثالث بالمبحث الثاني.

3- سيار الجميل، العثمنة الجديدة والقطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص21.

4- أحد رواد مدرسة العثمانية الجديدة ومنظر السياسة الخارجية التركية للحكومة حزب العدالة والتنمية من خلال العديد من الكتب أبرزها كتابه العمق الإستراتيجي و موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ولد في 26 فبراير 1959، خبير في العلاقات الدولية وسفير ورئيس وزراء تركيا والرئيس الثاني لحزب العدالة والتنمية في الفترة ما بين 2014-2016 خلفاً لأردوغان سابقاً، وقد خلفه بن علي يلدرم في رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة، وعين في الحكومة الستين والواحدة والستين كوزير خارجية من قبل أردوغان و عمل كمستشار في السياسة

عن تلاقى أنواع العلاقات المختلفة التي طبعتها عبر التاريخ مع أنظمة متحكمة في البنية الدولية إذ أن تركيا ليست جزءا من الأنظمة المتحكمة تلك ، كما أنها ليست كذلك من مجموعة الدول التي حولتها هذه المرحلة الامبريالية إلى مستعمرات ليست تركيا كأى دولة قومية ظهرت على الساحة من خلال تطورات الأوضاع السياسية بل هي نتاج لحضارة حاكمة شكلتها منظومة عالمية وميراث وأنظمة تاريخية استمرت قرونا عديدة¹ .

ولفهم هذا التراكم التاريخي يجب العودة إلى السياقات التاريخية النزوع الجيو استراتيجي للأترك خلال الفترة الممتدة بين 7000 ق.م و 2011 م . (أنظر الجدول رقم 01) . فبالإضافة إلى السياق التاريخي السابق ، نلاحظ ما يلي²:

أولا تكرر الجذب الجيو استراتيجي والمقصود به عدد مرات اتجاه الكيانات السياسية التركية عبر مسارها التاريخي خارج أرضها نحو الأقاليم الجغرافية المحيطة بها ، أو عدد مرات تعرضها للغزو من تلك الأقاليم ، حيث استحوذت أوربا ، وخاصة الجزء الشرقي منها على عدد المرات الأكثر في الانجذاب الجيوستراتيجي للأترك حوالي 900 سنة بـ 23 مرة ، كما احتلت منطقة شمال آسيا وتحديدا روسيا المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي إذ بلغ عدد المرات 20 مرة ، واحتلت منطقة جنوب غرب آسيا المرتبة الثالثة بـ 18 مرة ، واحتلت منطقة جنوب آسيا (الهند ، باكستان ، أفغانستان) المرتبة الأخيرة بـ 7 مرات فقط .

الخارجية [لعبد الله غل](#) وأردوغان في الفترة من عام 2003 إلى عام 2009 ، ودخل [البرلمان التركي](#) كقائمه عن [قونية](#) وعضو في [حزب العدالة والتنمية](#) في فترة 2011 و2015 ، واستقال من منصب رئيس الوزراء في 22 مايو 2016 . للإضافة انظر : علي جلال معوض ، العثمانية الجديدة ؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، 2009 .

1- أحمد داوود أغلو ، مرجع سبق ذكره .

2- بكر محمد رشيد البدر ، [المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية](#) ، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشر، 2016 ، ص 47 .

ثانياً: إن الانجذاب نحو منطقة إقليمية معينة يتعلق بطبيعة موازين القوى بين المناطق الثلاثة الأساسية في كل مرحلة تاريخية، فأينما وجدت المناطق الرخوة تتزايد قوة الجذب¹.

يعتبر أوغلو الإرث التاريخي مصدر لتعزيز المكانة المركزية، جنباً إلى جنب مع اعتبارات الجغرافيا حيث تتسم الدولة بالعمق التاريخي متى كانت "في مركز الأحداث التاريخية"، ويحدد أوغلو ثمان إمبراطوريات سابقة تتمتع بهذا العمق، وهي البريطانية والروسية والنمساوية المجرية والفرنسية والألمانية والصينية واليابانية والتركية. ويصل أوغلو بناءً على تحليله المقارن لهذه الإمبراطوريات إلى تشابهها في مشكلات إثنوقومية ونزعات انفصالية وتوجهات معادية للامبريالية، إلا أن الإمبراطورية العثمانية تميزت في هذا الإطار بنجاحها في إيجاد صيغة للتعايش السلمي بين القوميات و الإثنيات المختلفة، ونتيجة لهذه الجاذبية التاريخية والثقافية، اكتسبت تركيا طابعاً من التنوع والحيوية في تركيبها السكاني أثناء عملية بناء الدولة في حقبة ما بعد الإمبراطورية العثمانية، إذ وجدت في الدولة عناصر ثقافية متنوعة من القوقاز والبلقان والشرق الأوسط و التركمان العراقيين والأناضول تجمعها مظلة الدولة التركية، ويزيد التجانس بينها العمق الجغرافي للجمهورية².

لقد حرصت النخب التركية المتعاقبة من العثمانيين الجدد على استدعاء التاريخ بشكل منتظم باعتباره مصدراً للأفكار والهوية والذاكرة الجمعية كما ينظر إليه باعتباره مصدراً للفخر والإلهام وذلك في ظل التأكيد على الخبرة الايجابية للماضي العثماني، ولقد سعت الجمهورية التركية في صياغة تاريخها إلى تركيز الانتباه على فترات الانتصارات والنجاحات التي مرت بها الإمبراطورية العثمانية بدلاً من ربطها

1- وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص20.

2 - Ahmet Davutoglu , "Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007". *Insight Turkey* , 2008 ,10(1), 77-96.

بالحزائم والخسائر التي تعرضت لها على يد الغرب وما ارتبط بذلك من معانات وكروب حيث يعتبر التاريخ المرحلة الأعلى من تكوين الثقافة في المجتمع كما يرتبط بالحضارة حاملة هذه الثقافة¹ .

ويلاحظ أن الموقف من الماضي "العثماني" للجمهورية التركية، يمثل أحد المعايير الأساسية للتمييز بين الرؤى والتصورات التركية المختلفة في مجال السياسة الخارجية، كما أن هذا الموقف يؤثر إلى حد كبير على كيفية إدراك تركيا لمكانتها الراهنة والمستقبلية على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم أن وزير الخارجية التركي السابق يشير إلى اشتراك الأتراك عامة - لاسيما على مستوى الوعي الشعبي - في الحنين إلى الماضي الإمبراطوري للدولة، فإن ذلك لا يمنع وجود تباينات بين القوى السياسية المختلفة في كيفية إدراك هذا الماضي² .

فبينما يعلي أصحاب الرؤية الإسلامية التقليدية من الذات العثمانية الماضية لتركيا ، ويركزون على أهمية هذه الحقبة كرمز لمحورية الدور التركي في خلق رابطة جامعة للأمة الإسلامية، فإن أنصار الرؤى الكمالية والغربية تبنا فكرة الانقطاع عن الماضي الإسلامي للإمبراطورية العثمانية مع إلغاء الخلافة ورفض أتاتورك تنصيب نفسه خليفة بالإضافة إلى رفضه الاستجابة لمطالب التدخل لمساعدة الدول الإسلامية ضد الغرب، وتفضيل خيار الانعزال عن العالم الإسلامي، والتوجه نحو الغرب، وارتبط ذلك بتبني الكمالية التحديث على النمط الأوروبي الغربي وذلك كوسيلة لاحتواء تأثيرات وتدخلات القوى الغربية من خلال تقليدها، فالتصور الكمالي قام على أن الهوية التركية الجديدة تتطلب إقصاء الإسلام في إطار فهم معين للتحديث أو التغريب في شكله العلماني على أنه الطريق الوحيد للتقدم³ .

1- علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص 29.

2 - Soysal,Mutaz, The Future of Turkish Foreign Policy.In : Lenore G. Martin and Dimitris Keridis (Eds.).The Future of Turkish Foreign Policy, Cambridge ,Massachusetts : The MIT Press ,2004,p 37 .

3 - يوسف إبراهيم الجهماني ، أتاتورية القرن العشرين ، مجلة سلسلة ملفات تركية ، دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 5 ، 2000 ، ص 22 .

و في الخطاب الذي ألقاه مصطفى كمال أتاتورك¹ إلى الجمعية الوطنية لدى تقديمه بمرسوم يقضي بإلغاء الخلافة، وطرد الخليفة، وفصل الدين عن الدولة، حيث خاطب أتاتورك النواب قائلاً: بأي ثمن يجب صون الجمهورية المهددة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة و قوانينها يجب أن يُستعاض عنها بمحاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلي مكانها لمدارس حكومية غير دينية².

وبعبارة أخرى يمكن القول أن ثمة اختلافاً واضحاً بين الكمالية والعثمانية الجديدة يصل إلى حد اعتبارهم في معظم الأحيان اتجاهين متضادين، ففي حين أن الكمالية تتبنى سياسة متواضعة وحذرة فإن العثمانية الجديدة تتبنى سياسة إقليمية طموحة وفيما تنحصر الأولى في التوجه الغربي فقط تفتتح العثمانية الجديدة على محيطها الجغرافي الواسع ودوائرها المختلفة وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أجل التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي حين تتخذ الكمالية تدابير صارمة ضد الإسلام وتعدد الإثنيات

1- مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مردييه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألقى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهيوى، ولد مصطفى علي رضا عام 1881 بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية وكان أبوه موظفاً بسيطاً، انخرط في البدء في مدرسة دينية تقليدية ثم دخل مدرسة حديثة فالمدرسة العسكرية العليا في عام 1893 وهو صبي صغير، وهناك لقيه أحد مدرسيه بكمال لنبوغه الدراسي فأصبح اسمه مصطفى كمال، تخرج برتبة نقيب في العام 1905، ثم خاض حروباً عدة ضمن الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس وذلك قبل أن تشارك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور حيث برز نجم الضابط مصطفى كمال كقائد عسكري من طراز رفيع ليرقى إلى رتبة جنرال في عام 1916 وهو في الـ 35 من عمره فقط، توفي مصطفى كمال بعد مرضه في نوفمبر عام 1938، وبعد وفاته بخمسة أعوام، منحه البرلمان التركي لقب أتاتورك (أبو الأتراك) اعترافاً به وتخليداً له، وحتى اليوم ما زالت القواعد التي وضعها أتاتورك تحكم تركيا، لكن هذه القواعد ظلت موضع جدل داخلي معن أو غير معن لأنها مست الدين الذي يمثل جوهر روح المجتمع، كما أن هذه القواعد تعرضت للانتهاك أكثر من مرة، وهي اليوم تواجه تساؤلات جدية ببقائها مع انتشار التيار الإسلامي في تركيا. للإضافة أنظر موقع الجزيرة، تاريخ الدخول 2016/08/15.

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55db14d4-b82e-4666-9b19-3b54eff01b78>.

وانظر كذلك: برناد لويس، ترجمة: قاسم عبده قاسم، ظهور تركيا الحديثة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

2- طيبي محمد، الطرف الثالث و تسوية النزاعات الدولية دراسة حالة تركيا ودورها في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1991/2009، مذكرة ماجستير، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص 85.

تفضل العثمانية الجديدة التعددية الثقافية والعلمانية الليبرالية والإسلام المعتدل فالعثمانية الجديدة في توجهها تقوم على تغيير الأمر الواقع وتبنى سياسة خارجية تدخليه على المستوى الإقليمي والدولي بينما الكمالية تشدد بقوة على الحفاظ على الأمر الواقع والإقرار به وقبوله وتبنى سياسة خارجية لا تدخلية¹ . وفي المقابل تأتي الرؤية القومية الطورانية² لتجمع بين الإعجاب بالحقبة العثمانية والحذر منها في الآن ذاته، فرغم النظرة الإيجابية لدى أصحاب الرؤية القومية الطورانية للإمبراطورية العثمانية كتجسيد للصفات العسكرية الاستثنائية للأتراك العثمانيين وقدرتهم على الإنجاز، إلا أن حقبة الإمبراطورية حملت من ناحية أخرى وفقا لأصحاب هذه الرؤية تهديدا للهوية العرقية للأتراك مع خطر ذوبانها في خضم الثقافتين العربية والفارسية، ومن ثم تمثل أحد أهداف الطورانية في خلق روح وطنية وقومية مستقلة عن الإسلام ، ولذلك صبت القومية الطورانية في دفع الأتراك إلى " التفكير بأنفسهم أولا وكليا كأتراك، وثانياً كمسلمين، وليس العكس³ .

و إذا كان العرض السابق يظهر تباين المواقف من الذات الماضية لتركيا العثمانية، فإن تحليل خطابات وتصريحات مسؤولي حزب العدالة والتنمية يؤكد على أن ثمة رغبة في استعادة أمجاد الماضي تمثل أحد عناصر رؤية الحزب فمثلا ، أشار خورشيد توزمان أثناء زيارته للصين في سبتمبر 2006 على رأس وفد من مائة وخمسين من رجال الأعمال الأتراك إلى أن "الصين كانت أغنى دول العالم قبل خمسمائة عام ، وهي آخذة في إعادة احتلال مكانتها كأغنى دول العالم من جديد لكن تركيا التي كانت

1 - omar taspinar , the three strategic vision of turkey , us- Europe analysis, No.50,20011.p04 .

2- لقد تحدثت عن القومية الطورانية في الدولة العثمانية (قارصو و موثير كوهين و أبراهام غالاتتي) ولهم دور في الحياة التركية الفكرية و السياسية ، وصاحب فكرة القومية الطورانية في تركيا هو الصحفي اليهودي(موثير كوهين) الذي تحدثت عن الضمير القومي و اليقظة القومية السائدة في أيامه وعن المفهوم القومي لدى الأمم وعن أتراك أذربيجان و القوقاز ، ومفهوم القومية الطورانية : هو قيام دولة تركية طورانية تجمع أترك العالم في دولة واحدة هي تركيا، والعمل على تترك جميع البلدان التابعة للدولة العثمانية، و الفكر الطوراني يهودي المنشأ، فهي حركة تركية تهدف الصهيونية بها التفرقة بين الأتراك والعرب، وكلمة الطورانية من طوران وهو موطن القبائل التركية الذين كانوا يعيشون في منطقة جنوبي إيران . للإضافة أنظر: محمد محمد عبد الله حمدان ، " الجماعات اليهودية في تركيا و أثرها على المجتمع التركي" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، معهد البحوث و الدراسات الآسيوية ، 2007 ، ص 152 .

3- عزيز قادر الصمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق ، بيروت : دار الساقي ، 1999، ص 270 .

أغنى الدول منذ 350 عاما، لا تستطيع الانتظار لمئة وخمسين عاما أخرى، لذلك سوف تتعاون [الصين والدول الأخرى] كي تتحقق هذه الغاية في المستقبل المنظور¹.

ولعل الإطار الأوسع لهذا الاهتمام بالماضي هو الحرص على استدعاء التاريخ بشكل منظم في الرؤية التي يطرحها الحزب للسياسة التركية ، حيث تستمد تركيا مكانتها كدولة مركز جزئيا من عمقها التاريخي، باعتبارها كانت "في مركز الأحداث التاريخية"، كما أن ثمة اهتمام واضح بتاريخ تركيا في فترة ما قبل الجمهورية، سواء في العصر العثماني أو حتى البيزنطي، وذلك كمصدر للأفكار والهوية والاستمرارية الإستراتيجية، مع سيادة نظرة إيجابية لهذه الخبرة التاريخية بوصفها تعكس تقاليد تركيا في الإصلاح، والنجاح في تحقيق النظام والاستقرار على المستوى الإقليمي، وتوفير صياغات للتعايش بين مختلف الهويات والجماعات².

و يواكب هذه النظرة الإيجابية للماضي التاريخي قبل الجمهورية، الحرص على إبراز أبعاد أقل إثارة للمخاوف من هذا الماضي، حيث استحضار خبرة التعايش والإصلاح لا السيطرة والإخضاع ، فلا يخفى على صانعي القرار التركي الحساسيات المرتبطة بإثارة فكرة "العثمانية الجديدة"، سواء داخليا أو إقليميا، وهو ما يظهر في تأكيدات أوغلو بأن ما يجب أن تفهمه الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط أن اهتمامنا بكل هذه الجغرافيا والمناطق لا يعني أن تركيا تريد خلق دولة عثمانية جديدة أو أنها تعمل كجزء من مشروع يعمل لمصلحة دولة أخرى مثل الولايات المتحدة أو أوروبا أو روسيا، فتركيا تملك إرثا وتراكمات جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية تستطيع من خلالها تطوير سياساتها الخاصة بها، وبالمثل أشار مصدر دبلوماسي تركي إلى أن أحد مصادر زيادة جاذبية الدور التركي في الدول العربية هو أن العرب لم تعد تستحوذ عليهم فكرة إعادة ظهور الإمبراطورية العثمانية ، حيث أصبحوا يتفهمون أننا [أي المسؤولين

1- على جلال معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

2- خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد187، يناير2012، ص 26 .

الأترك [عندما نشير إلى التراث العثماني فإننا نقصد المبادئ التي وفرت السلام والسكينة لمختلف الأمم والأديان ، وليس إلى الكيان السياسي للإمبراطورية]¹ .

ورغم ذلك لازال هناك من يرى أن السيطرة العثمانية منعت المجتمع العربي والإسلامي من التطور، بل قضت على الحياة التي كانت موجودة في ذلك المجتمع، وهذا ما وصفه طه حسين وآخرون بالفترات المظلمة، أو ما وصفه مجيد خدوري بالعهد المسكونية، و وصفه سيار الجميل بالأزمة السكونية اعتمادا على توصيف أرنولد توينبي في تصنيفه العثمانيين ضمن حضارة متوقفة عن النمو².

ثانيا : استدعاء البعد الديني في السياسة التركية

لقد ربط البعض بين العثمانية الجديدة والإيديولوجية الإسلامية (وتعرف باسم Pan-Islamism) التي ازدهرت في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني خاصة خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني الذي أعاد استثمار التقاليد والرموز الإسلامية في سياسات الإمبراطورية العثمانية، وجاءت الإيديولوجية الإسلامية كاستجابة في جزء منها إلى العثمانية لتقدم بديلا لها بسبب تجاهلها لاحتياجات المواطنين المسلمين لمصلحة المواطنين غير المسلمين وهدفت إلى إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية من خلال وسائل لنشر الإسلام تمكنها من توحيد المواطنين المسلمين من جديد في سياق الإسلام كرابطة اجتماعية وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن العثمانية الجديدة هي جزء من الإيديولوجية الإسلامية التي سعت إلى توحيد جميع المسلمين الذين كانوا يمثلون جزءا من الدولة العثمانية³ .

و يُرجع فريد اكار بروز النخبة الإسلامية في السبعينات والثمانينات إلى نجاحها في إبراز الإسلام كبديل إيديولوجي ويتم النظر إلى عملية الإحياء الإسلامي في تركيا كمؤشر لانتقال قوة الأطراف إلى

1 - نور الدين محمد ، حوار أحمد داوود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 146 ، 2004 ، ص 120 .

2- سيار الجميل ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

3- أمير طاهري ، تركيا وحلم العثمانية الجديدة ، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 119 ، 2011 ، ص 33 .

المركز وكدليل على تماسك الديمقراطية التعددية خاصة في الجزء الأخير من الثمانينات ، حيث انتقل تأثير الحركة الإسلامية من جنوب وشرق الأناضول و المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة في ظل إثراء التجربة الديمقراطية عبر السماح للإسلاميين بحرية التنظيم السياسي الحزبي في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية¹ .

ثم ظهرت في منتصف الثمانينات بعض المؤشرات وتغيير ملحوظ في طبيعة العلاقة بين الدولة والدين فلقد بدأت التفاعلات بين القوى الإسلامية والعلمانية تتجه لأن تكون أكثر تسامحا وهو ما يتضح في خطاب المعسكر العلماني حيث لم يظهر الإسلام والعلمانية كقطبين متناافرين بل ظهرت دلائل على إمكانية التعايش بين الإيديولوجيتين ومؤيديها في إطار مؤسسي للديمقراطية التعددية أو المجتمع المدني و يأتي ذلك في إطار تحول الفكر الذي يدعم الديمقراطية والمجتمع المدني لأن يكون محور الجدل الدائر في المجتمع التركي ، قامت الفلسفة الجديدة في التعامل مع التيار الإسلامي على ضرب كل ما يرمز إلى الأطروحات اليسارية وضبط العلمانية في إطار يجمع بين القومية التركية من جهة والاتجاه الإسلامي من جهة أخرى فيما سمي بالطرح التركي الإسلامي والذي ما لبث إلى أن تحول إلى إيديولوجية الضمنية للنظام الجديد ، وبذلك حمل النظام مفهوما أكثر انفتاحا بكثير تجاه الإسلاميين عما كانت عليه السلطات السابقة وقد تجسد هذا المفهوم في عدة خطوات منها دستور 1982² .

وبعد 1980 أصبحت الطرق الصوفية والزوايا لها أثر في الجيش والبيروقراطية والتعليم والحكومة حيث سيطروا على أحد أجنحة حزب اوزال الحاكم وفي أواخر الثمانينات تمثل الحضور الإسلامي في

1- محمد نور الدين ، الحركة الإسلامية في تركيا ، القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، 1998 ، ص 140 .

2 - نور الدين محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 126

دمج المثاليات الدينية في برامج معظم الأحزاب كما مثلت هذه الفترة مرحلة نادرة استطاعت الجماعات الإسلامية الاقتراب من السلطة مثل الطريقة النقشبندية في حكومة الوطن¹.

و أبرز مثال على ذلك هو وصول أول حكومة إسلامية إلى السلطة في عام 1996 بقيادة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه وتنصيبه رئيسا للوزراء إذ يعتبر اربكان الأب الحقيقي للإسلام السياسي في تركيا الذي جعل الإسلام مرجعه الإيديولوجي الرئيسي في سياساته الداخلية والخارجية وقد وصفت سياسات اربكان بأنها عثمانية جديدة حيث هدفت إلى تقديم بديل للهوية القومية التركية بعاملين هما : الإسلام والتراث العثماني وقد وصف عليف سينار تلك السياسات بأنها عثمانية في خدمة الإيديولوجية الإسلامية².

وبذلك تم إحلال العلمانية أي فصل الدولة عن المؤسسة الدينية بوضع الإسلام تحت سيطرة الحكومة العلمانية وهو ما يعد توفيقا بين الكمالية والعثمانية وبالفعل كانت إدارة الشؤون الدينية التي تملك تحت تصرفها ميزانية تتعدى تلك الخاصة بعدة وزارات مسؤولة عن كل ما يخص الإسلام من بناء المساجد وتعيين الأئمة و أصبح يطلق على الاقتراب الواقعي العثمانية الجديدة³.

ولم يكن حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية بمنأى عن هذا الربط بالإسلام السياسي ، إذ وصفت سياساته بأنها إسلامية جديدة وذلك في إشارة واضحة إلى السياسات العثمانية الجديدة التي يتبناها الحزب في رؤيته ، كما وصف بأنه يقوم بتقديم خدمات إلى الأمة الإسلامية ويدافع عن قضاياها وهو الأمر الذي كان له أثره في حصول اردوغان رئيس وزراء تركيا في عام 2010 على جائزة لملك فيصل أهم جائزة في المملكة السعودية والتي سلمها له الملك عبد الله تقديرا له على خدماته اتجاه الأمة الإسلامية ، بالإضافة إلى ذلك فإن عددا من سياسات حزب العدالة والتنمية أكدت على هذا الربط بالإسلام السياسي

1- باكينام الشقاري ، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي .دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2 - Ivana Griacova, Turkey at the Crossroads : Analysis and Determinants of Turkish foreign Policy, (Master thesis, faculty of the dorothy F.Schmidt college of Arts and letters, Florida Atlantic University, 2011), pp.16-18.

3 - جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار التركي والعلاقات العربية التركية ، القاهرة : مركز دراسات العربية ، 1998 ، ص 120 .

، ففي عام 2008 رحبت أنقرة بالرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد في زيارة رسمية للبلاد، كما أعلنت في عام 2009 أنها لن تدعم أية عقوبات تهدف إلى منع إيران من امتلاك أسلحة نووية ، وأيضا قامت حكومة الحزب باستضافة الرئيس السوداني عمر البشير المتهم بجرائم قتل جماعي ضد غير المسلمين ، كذلك انتقد اردوغان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا ،بقوله عندما يتعلق الأمر بالقتل فأنتم أدرى الناس بذلك ¹ .

ويذهب رضوان السيد مثلا إلى أن إدراك الاستراتيجيين الغربيين للفروقات بين حركات الإسلام السياسي التركي ونظائرها في الدول العربية وإيران وباكستان وإيران هو الذي دفعهم للترويج للتوجهات الصوفية (و ليس الإسلام السياسي التركي) كمرجع من الأصوليات السائدة في العالم الإسلامي²، وعادة ما يشار إلى تجربة النقشبندية³ في تركيا حيث استوعب المتصوفة قيم العلمانية، وطوروا رؤيتهم الدينية لتتمشى مع النهج الديمقراطي على مستوى القيم والإجراءات⁴ .

1- على جلال معوض ، العثمانية الجديدة : الدور التركي في الشرق الأوسط ، سلسلة قضايا ، العدد 58 ، 2009 ، ص 12

2- رضوان السيد ، اتجاهات الإسلام التركي ومشكلات الفهم والاستقبال، 2008/08/07، على الموقع :

<https://www.maghress.com/almassae/12569>

3- تنقسم الطريقة النقشبندية في تركيا إلى عدة فرق منسوبة إلى أشخاص ، مثل إسكندر باشا ومحمود أسعد جوشان ، وإسماعيل أغا ، وأران كوي ، وجماعة يحيالي وأوقاف المرادية 882، وهناك عدة أدوار أثرت من خلالها الطريقة في النظام السياسي التركي، والتنمية السياسية والاقتصادية ، من أهمها : دعم إنشاء أحزاب إسلامية، مثل إسهامها في تأسيس حزبي "النظام الوطني " عام 1970 ، و"الإنقاذ الوطني" عام 1972 تحت إشراف نجم الدين أريكان، ثم دعمها حزب "الرفاه" الإسلامي في مرحلة لاحقة. كما ساعدت النقشبندية في خلق جسر بين الأحزاب الإسلامية ومختلف الأحزاب العلمانية ؛ حيث أن الارتباط بالطرق الصوفية لم يقتصر على الأحزاب الإسلامية ؛ إذ انتمت العديد من القيادات السياسية إلى الطريقة مثل سليمان ديمريل وتزوجت أوزال . بالإضافة إلى الدور الخيري الملموس للطريقة في مجالات الصحة ، والأنشطة التربوية والتعليمية ،من خلال دور النشر والمنح الدراسية ، وبالاعتماد على الأوقاف الإسلامية التي تشكل الأساس الاقتصادي للنقشبندية .بهذا المعنى ، تقدم الصوفية التركية انتماءات بديلة للمشروع الأتاتوركي ، للإضافة أنظر : علي حسن عمار ، "الطرق الصوفية و عملية التنمية في العالم الإسلامي:دراسة في مدى ملائمة ثقافة وحركة التصوف لشروط الإنجاز" ، في : أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (تحرير)، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية ، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 882 .

4 - على حسن عمار ، الصوفية والسياسة في مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007، ص 110.

إذن يتداخل توصيف تركيا كنموذج للإسلام المعتدل في الكثير من أبعاده مع صورتها كنموذج للعلمانية، لكن يظل من الممكن التأكيد على خصوصية هذا التوصيف الذي ينقل بؤرة تركيز النموذج التركي من المجال السياسي إلى المجال الديني بشكل أكثر وضوحاً، ويبرز هذا التوصيف السمات الثقافية للإسلام التركي كإسلام صوفي كثيف الاعتماد على الشبكات الصوفية في نقل تدفق الأفكار والممارسات والقيادات، على نحو يسهم في ربط الرؤى المحلية والعالمية للإسلام¹.

بينما تركز تعريفات أخرى على مكون آخر في الإسلام التركي، وهو ربط هذه الصيغة للإسلام بين البعدين الديني والقومي التركي، بحيث يصبح إسلام الشعوب التركية (سواء داخل تركيا أو خارجها) ذو خصائص معينة تربط بينهم برباطي القومية والدين معاً، ويفترض أن هذا الإسلام التركي – أياً كانت تعريفاته ومكوناته – يتسم بأنه أكثر اعتدالاً وليبرالية وتسامحاً وتعددية وديمقراطية وأقل نزوعاً للعنف والإرهاب، والملاحظ أن الأخذ بالاتجاه التعريفي الثاني بمكونه القومي التركي من شأنه أن ينفى صفة النموذج عن تركيا أو على الأقل يحجم النطاق الجغرافي لصلاحية هذا النموذج ويقصرها على آسيا الوسطى، إذ يستدعي هذا الاتجاه تلقائياً التمييز والفصل بين القومية التركية والقوميات الأخرى، ولهذا يميل أنصار التوسع في تعريف النموذج التركي إلى الاتجاه أو المكون الأول الأكثر تركيزاً على الإسلام الصوفي².

و يقوم موقف العدالة والتنمية على رفض الحديث عن "الإسلام المعتدل" باعتباره أن ذلك يفترض وجود أكثر من صيغة للإسلام، وهو أمر غير صحيح ، وفي هذا السياق، أكد أردوغان رفضه التوصيف الغربي

1- على جلال معوض ، المرجع نفسه ، ص 14 .

2 - Turam, Berna.(2001).Between Islam and the State : Politics of Engagement-The Engagements between the Gulen Community and the Secular Turkish State. Doctorate Dissertation, Department of Sociology, McGill University .

لحزبه كحزب إسلامي أو ذي جذور دينية¹، وأكد داوود أوغلو ذات المعنى بوضوح بقوله "إننا نعتبر كل من طور ويطور مفهوم الاعتدال في الإسلام، ينصب فحاً للإسلام، فعندما نقول الإسلام المعتدل، هذا يعني أن هناك جانباً غير معتدل فالإسلام دين يحتضن الإنسانية جمعاء من خلال الحضارة التي أنشأها ، كما أكد أوغلو على أن هذا الفهم مشترك بين قيادات حكومة العدالة والتنمية حيث "لا يمكن مصادفة أي استعمال لهذا المصطلح في تصريحات رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو أي مسؤول آخر في تركيا²

إلا أن ذلك لم يمنع من انتقاد بعض التحليلات لأردوغان وحزبه باعتبارهما من الناحية الفعلية يروجان لفهم خاص للإسلام يقوم على استبعاد مفاهيم الجهاد، وإدانة كافة أشكال العنف باعتبارها إرهاباً، وهو ما يشمل إدانة "الإرهاب الفلسطيني" والعمليات التي تستهدف الإسرائيليين³ .

هل هذا يعني أن حزب العدالة والتنمية هو أنموذج للأحزاب الإسلامية الأخرى؟ سوف ينكره العديد من الأتراك كأومالي اونال على سبيل المثال قائلاً أنه ليس أنموذجاً بل تجربة يتمنى الآخرون أن يتعلموا منها لكن الواقع يكمن في أن تركيا قد وظفت مجهوداً كبيراً ووسائل لتوليد معرفة النموذج أو التجربة من خلال تشييد مدارس وترجمة كتب مدرسية إلى اللغة العربية وافتتاح مراكز ثقافية ودعم دراسة اللغة التركية مع تقديم منح للطلاب وللسبب عينه فهي تشجع الطلاب والصحفيين الأتراك الذين يدرسون اللغة العربية ويتلقى باحثون وصحفيون دعوات لزيارة اسطنبول حيث يتعلمون قصة نجاح تركيا ويتوقع منهم أن يكتبوا مقالات إطرء بالمقابل⁴ .

1- عبد الله التركماني، الإسلام والحدائثة السياسية في التجربة التركية، في: مجموعة باحثين، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية، الدار البيضاء: مؤسسة كونراد أديناور، 2006 ، ص 401.

2- نور الدين محمد، حوار أحمد داوود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة، شؤون الأوسط، العدد 2004، ص 150.

3- باكينام الشرقاوي، الشرق الأوسط الكبير: الروى التركية والإيرانية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص 16.

4- أومالي اونال، السياسة التركية اتجاه الأردن والعراق، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص 46 .

ثالثاً : استدعاء النشاط الدبلوماسي للسياسة التركية

منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 بزعامة مصطفى كمال أتاتورك انتهجت البلاد سياسة خارجية اتسمت بالانغلاق على الذات بداية الأمر وكانت هذه السياسة تستند إلى الشعار الذي رفعه كمال "سلام في الوطن سلام في العالم" وظل الدور التركي في القضايا الإقليمية والدولية هامشياً نتيجة توجه اهتمام النخبة الحاكمة في ذلك الوقت نحو بناء الدولة الناشئة وإعادة صياغة مجتمعها على أسس جديدة وبقيت هذه السياسة متبعة في تركيا حتى الحرب العالمية الثانية عام 1945 والتي تعد نهايتها نقطة تحول جذرية في السياسة الخارجية التركية¹.

إلا أن التطورات السياسية اللاحقة في تركيا أظهرت تباين في الرؤى حول (سرمدية) ذلك المفهوم بعد أن أخذت التيارات السياسية الإسلامية والقومية تنتقد قرارات وتوجهات السياسة الخارجية التركية الموالية الغرب بشكل كامل وتدعو إلى إنهاء ارتباطات تركيا الغربية، أو على أقل تقدير تحقيق موازنة بين مدى تحقق الأهداف والمصالح التركية الذاتية وبين المهام والأعباء التي تتحملها تركيا لصالح حلفائها الغربيين، الأمر الذي انعكس كلياً على عملية صنع القرار السياسي الخارجي².

ومنذ مطلع الألفية الثالثة شهدت البيئة الدولية والإقليمية سلسلة جديدة من الأحداث التي شكلت محفزاً جديداً للتحول في السياسة الخارجية التركية، ومن بين تلك الأحداث: تفجيرات سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأبرزت نظرة عدائية لدى الأمريكان والغرب اتجاه العالم الإسلامي، وصعود التيار السياسي الإسلامي التركي مجداً إثر فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002، ثم احتلال العراق عام 2003 وتدميره كدولة مركزية في الإقليم، وهذه هي المرة الأولى التي تدمر فيها دولة مركزية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وقد ولدت هذه القضية خشية لدى الساسة والعسكريين الأتراك

1- فليب روبنس مترجمة: ميخائيل نجم خوري، تركيا والشرق الأوسط، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق، 1993، ص 83.

2- فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، الأردن: دار المنهل، 2016، ص 45.

من تعرض تركيا لأمر مماثل، بالإضافة إلى تحول إقليم كردستان العراق من وحدة إدارية إلى إقليم فيدرالي يتمتع بمعظم امتيازات الدولة¹.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا منذ عام 2002 بدأت تركيا تنتهج سياسة تقوم على الانفتاح على كافة الأقاليم المحيطة بها ضمن توازنات تحكمها المصلحة الوطنية التركية فانفتاح تركيا على محيطها العربي و الإسلامي لم يبلغ طموحها وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي والعلاقات التركية مع إسرائيل لم تمنعها من الانفتاح على حركة حماس وهكذا².

فالعثمانيون الجدد تنظر إلى تركيا باعتبارها قوة عظمى إقليمية ودولة محورية ومن ثم لا بد من أن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي فعال للغاية في محيطها الجغرافي الواسع بحيث تصبح هي المركز في هذه المناطق المختلفة التي تنتمي إليها وتستند في ذلك إلى الشعور العميق لدى الأتراك بالعظمة والفخر القومي والذي ينعكس في سياسات خارجية أكثر استقلالا وثقة بالنفس³.

ويلفت الانتباه ابتداء إلى حرص قيادات حزب العدالة والتنمية وحكومته على تأكيد امتلاك "رؤية جديدة" فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية وتصورات الدور التركي (انظر الملحق رقم 01)، وتتسم هذه الرؤية وفقا لأردوغان بـ"النشاط والدينامية والحسم والحسابات العقلانية والطابع التعددي" (انظر الملحق رقم 02)، وذكر أردوغان في خطاب آخر له في 22 يناير 2004 أن التغيير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم، وهو ما يفسر "إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحولها إلى قوة عالمية مؤثرة"، وحللت إحدى الدراسات السياسة الخارجية لحزب

1- بكر محمد رشيد البدر، مرجع سبق ذكره، ص 168.

2- محمود صافي محمود محمد، "العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من 1996-2006"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 105.

3- على جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص 11.

العدالة والتنمية خلال الفترة من نوفمبر 2002 حتى يناير 2004، بالاعتماد على التصريحات المعلنة لقيادات الحزب حول مواقفه من قضايا السياسة الخارجية، وذلك لتحديد طبيعة أدوات وآليات السياسة الخارجية التي يميل الحزب إلى استخدامها، وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة التعبير عن إمكانية اللجوء إلى آليات حل الصراع، وهو ما عدته مظهرا للتغيير الذي أحدثه الحزب في السياسة الخارجية التركية، بما يتفق مع رؤيته، حيث كشف التحليل ميل حكومة الحزب في خطاباتها إلى الاعتماد على مزيج من أدوات الدبلوماسية التقليدية (بنسبة 59%) وأدوات حل الصراع (بنسبة 41%)¹.

وتتعلق الرؤية التركية من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآليات الدبلوماسية لمعالجة مشكلات المنطقة بدلا من الإبقاء عليها أو الاستفادة من استمرارها أو تصعيدها، فوفقا لعبد الله جول فإن اقتراب الحكومة التركية يقوم على التركيز على حل المشكلات فبدلا من الاستفادة من الصراعات أو استمرارها، اختارت تركيا التركيز على مزايا حل الصراعات والتوصل إلى الصيغ التوفيقية ، وتقوم الرؤية التركية الجديدة على التحول من منظور المباريات الصفرية (حيث يمثل مكسب أي طرف بالضرورة خسارة للطرف الآخر) إلى تصور إمكانية التوصل إلى صياغات توفيقية وتحقيق مكاسب مشتركة ، وظهر ذلك في التأكيدات المتكررة لأردوغان وعبد الله جول فيما يتعلق بالقضية القبرصية وغيرها بضرورة البحث عن حلول تحقق المكاسب للطرفين بدلا من الاكتفاء بسياسة الحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع بأن اللا حل هو الحل ، ويلاحظ أن الخطاب التركي في تأكيده على منهج "الانخراط والمشاركة" وأهمية "الحوار" و"التفاوض" في حل الأزمات، إنما كان يعني في الوقت ذاته رفض مناهج العزل والاحتواء ، والتهميش والإقصاء ودفع ذلك بعض التحليلات إلى التأكيد على أن الرؤية التركية أقرب إلى نظيرتها الأوروبية منها إلى تلك الأمريكية².

1 - طيبي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

2 - Davutoglu, Ahmet, Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007, *Insight Turkey* , 2008,p77 .

رابعاً : استدعاء الإعلام لترويج للسياسة التركية

تحاول هذه الجزئية تشخيص دور الميديا السينمائية في خدمة مشروع العثمنة الجديدة وكيف وظف حزب العدالة والتنمية الحاكم هذا البعد في الأفلام والمسلسلات لتشكيل الصورة الذهنية التي يريد الحزب الحاكم ترويجها عن نفسه وعن البلد في الداخل والخارج على حدّ سواء، موضّحاً حدود تمكن الأتراك من الاستخدام الحسن لهذا النمط الجديد من القوة والذي أخذ مكانه منذ عقدين من الزمن على الأقل في علاقات الدول الحديثة في نظام دولي جديد ذي أبنية معرفية وسياسية مغايرة.

حيث مثل تزايد جاذبية المسلسلات التركية إقليمياً ودولياً إحدى أبرز تجليات القوة الناعمة التركية المميزة في عهد حزب العدالة والتنمية، بحيث أصبحت تركيا وفقاً لبعض التقديرات تحتل المركز الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم صادراتها من هذه الأعمال الدرامية إلى مختلف دول العالم، والتي إرتفعت من قرابة المليون دولار فقط عام 2007 إلى حوالي المائتين وثمانين مليون عام 2015 (أنظر الشكل رقم 03) ، بما دفع بعض التحليلات إلى الحديث عن موجة تركية أو عثمانية جديدة لرواج منتجات الثقافة الشعبية¹.

وبدأ عرض المسلسلات التركية المدبلجة إلى اللغة العربية على الفضائيات العربية منذ عام 2007 وما يزال مستمرا ، وحسب الدراسات الميدانية التي أقيمت في هذا المجال لوحظ ارتفاع مشاهدة الفضائيات العربية بنسبة 91 % وجاءت مشاهدة المسلسلات التركية المدبلجة بنسبة عالية بلغت 82 % وتبين أن أكثر القنوات متابعة هي قناة MBC4 التي بلغت 45 % بسبب أن هذه القنوات الفضائية هي الأكثر عرضاً للمسلسلات التركية المدبلجة².

1- علي جلال معوض، صعود وهبوط القوة الناعمة التركية أسس النموذج بين الجذور الشرقية والحداثة الغربية ، مجلة رؤى مصرية، العدد 19، 2016، ص 26.

2- نعيم الفيصل المصري ، اثر المسلسلات المدبلجة في القنوات الفضائية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، العدد 2 ، 2013 ص 366 .

ولقد كان للفيلم التاريخي الفتح 1453 الذي عرض في عام 2012 في دور السينما التركية حدثاً كبيراً كونه يبعث الحماسة الدينية والروح القومية في أجيال اليوم ، وهو يتناول فتح العثمانيين العاصمة البيزنطية القسطنطينية في عام 1453 ويبدو أن حزب العدالة والتنمية كحزب حاكم لتركيا كان وراء إنتاج الفيلم الذي يعد جزءاً من العثمنة الجديدة وكانت القوى الدينية التركية معجبة كثيراً بتجربة السلطان محمد الفاتح بسبب تحقيقه حلم المسلمين الذين ناضلوا من أجله عبر قرون طوال¹ .

كما يُعد " الغازي أرطغرل" المسلسل التاريخي من أضخم الأعمال السينمائية التركية إلى الآن، من إنتاج قناة TRT التركية المحلية، بدأ عرض موسمه الأول شهر ديسمبر 2014 ، من تأليف وسيناريو الكاتب التركي محمد بوز داغ وبطولة الممثل التركي إنجين ألتان دوزياتان في دور أرطغرل بن سليمان شاه²،

و لاقى المسلسل رواجاً وقبولاً داخلياً كبيراً بل ونجاحاً خارجياً بين الأعمال السينمائية المنجزة في أوروبا لهذا العام، وبلغت عدد مشاهدات المسلسل المترجمة على الأقل مجموعها 200 مليون مشاهدة، حيث تأتي السعودية على أكثر البلاد العربية بنسبة 600 ألف مشاهد؛ يليها الكويت بـ 400 ألف، ثم مصر الجزائر والمغرب وقطر، أما في الداخل التركي فوصل عدد متابعيه إلى 10 ملايين مشاهد وترجع على المرتبة الأولى³ .

1- سيار الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 246 .

2- جلال خشاب، السينما قوة ناعمة فاعلة في السياسة الخارجية التركية، موقع إدراك للدراسات والاستشارات، تاريخ الدخول 2016/10/17 ،

<http://idraksy.net/cinema-soft-power>

3- من هو مترجم مسلسل "قيامه أرطغرل" الذي جذب الملايين؟ ، وكالة شهاب للأخبار، تاريخ الدخول: 2017/03/ 14

<http://shehab.ps/post/9427>

ويقدم بشير نافع مؤشرا على زيادة الاهتمام الإعلامي العربي بتركيا من خلال المقارنة بين عدد المواد المنشورة عن تركيا في جريدة الحياة في عامي 2002 و 2008 ، حيث بلغ عدد هذه المواد طوال العام الأول -الذي شهد وصول آق للسلطة في نهايته- 124 مادة فقط ، في مقابل أكثر من 559 مادة منشورة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2008 ، ويمكن الاستفادة من أساليب ومؤشرات أخرى، ومن ذلك مثلا مقارنة أعداد الكتابات والمتابعات حول المجالات المختلفة المتوقعة للاهتمام العربي بتركيا بالرجوع إلى المواد المنشورة باللغة العربية على الإنترنت، والمصنفة في قاعد بيانات محرك البحث جوجل، باعتباره أحد أكبر هذه المحركات وأكثرها استخداما¹ .

كما تكشف مراجعة عدد نتائج التي أرجعها محرك جوجول (أنظر الجدول رقم 02) عن غلبة الاهتمام بالمواد الترفيهية التركية، بحيث تجاوزت عدد المواد المنشورة عن اثنين فقط من المسلسلات التركية المدبلجة المليون نتيجة ، وهو ضعف عدد النتائج المتاحة عن أردوغان، وفي المقابل تكشف النتائج عن ضعف الاهتمام ببعض الرموز المعاصرة للحركات الإسلامية في تركيا، وهو ما يظهر بوجه خاص في المحدودية الشديدة في المواد المنشورة بالعربية عن فتح الله جولين، حيث لم تتجاوز المائتي نتيجة، ويثير ذلك التساؤل حول تضمين بعض التحليلات للتأثير الفكري لجولين ضمن مقومات النموذج التركي وجاذبيته في الدول الإسلامية، وتظهر النتائج كذلك محدودية نسبية في أعداد المواد المنشورة بالعربية حول المؤسسات والشخصيات السياسية التركية المختلفة، وهو ما يتضح لدى مقارنة هذه الأعداد بنظائرها المتعلقة بالرموز والشخصيات العربية والإيرانية، أو حتى بأعداد المواد المتاحة حول بعض الأعمال الدرامية التركية، ويظل الاستثناء الوحيد في هذا السياق هو الكبر النسبي لحجم المواد المنشورة عن رجب طيب أردوغان، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا يصب في صالح فكرة "شخصنة النموذج التركي"².

1 - أيمن إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

2- علي جلال معوض ،الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

ورغم أن المسلسلات والأفلام وغيرها من منتجات الثقافة الشعبية والترفيهية تنتقص ظاهريا من النقل الأكاديمي لمفهوم القوة الناعمة، إلا أن التأثيرات الرمزية الكامنة لهذه المنتجات تمنحها دورا مهما وإن كان صعب القياس في تشكيل تفضيلات المواطنين في الدول الأخرى ومن ثم سياسات الدول بدرجة أو أخرى، وقد اهتمت العديد من الدراسات بتحليل تأثيرات انتشار متابعة المسلسلات التركية لدى قطاعات مختلفة من الرأي العام العربي وتفسيرات ذلك خلصت إلى تأثيراتها الإيجابية في زيادة تعرف المبحوثين على المجتمع التركي والاهتمام به وتحسين صورة ومخاطبة نزعة الحنين إلى الماضي وعصور قوة المسلمين في الأعمال التاريخية مع إعادة تأطير الحقبة العثمانية بشكل ايجابي وبشكل يكرس القيادة التركية التاريخية، ويوضح الشكل رقم 04 تطور اتجاهات البحث عن المسلسلات التركية مقارنة بالمسلسلات الكورية والهندية وذلك خلال الفترة ما بين 2004 و 2016¹.

المطلب الثاني : مصادر القوة الصلبة لتركيا :

أولا : الموقع الجغرافي لتركيا

تبلغ المساحة الإجمالية لتركيا 779500 كيلو متر مربع وهي دولة أوراسيوية (أنظر الخريطة رقم 05)، حيث يقع قسم صغير منها والذي تبلغ مساحته حوالي 23800 كم أي ما يعادل 3% من إجمالي مساحة تركيا في قارة أوربا، في حين يقع القسم الأكبر منها في قارة آسيا و يعرف باسم آسيا الصغرى أو هضبة الأناضول، ويفصل بين القسمين الأوربي و الآسيوي من الأراضي التركية مضيق البوسفور و بحر

1- على جلال معوض ، صعود وهبوط القوة الناعمة التركية أسس النموذج بين الجذور الشرقية والحدثة الغربية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

مرمره ومضيق الدردنيل وجميعها تشكل ممرا مائيا هاما بين البحر الأسود والدول المطلة عليه والبحر المتوسط، وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى، هذا ويربط بين قسما تركيا الأوربي و الآسيوي جسر معلق يمتد فوق مضيق البوسفور ويعتبر هذا الجسر من حيث طوله الرابع في العالم بين الجسور المعلقة وتمتد الأراضي التركية بين دائرتي عرض 36-42 درجة شمالا وخطى طول 26-44 درجة شرقا وهى بذلك تبدو في هيئة مستطيل عرضه من الشمال إلى الجنوب 483 كم وطوله من الشرق إلى الغرب 1450 كم¹ ، و يبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الأسود و 90 كم على البوسفور و 927 كم على بحر مرمرة ، حيث أنها تسيطر على مدخل البحر الأسود و على المدخل الشرقي للبحر المتوسط² .

وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها³:

1- تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول بينما يقع الجزء الباقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول .

1 - جودة حسنين جودة ، على أحمد هارون ، جغرافية الدول الإسلامية ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1999 ، ص 667 .

2- عبد الرازق بركات ، " تركيا و قضايا السلام في الشرق الأوسط، عناصر القدرة - الركائز - التوجه "، شؤون الشرق الأوسط، العدد 12، أكتوبر 2004، ص 54.

3- على حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

2- تقع في قلب المجال الجغرافي المسمى أوراسيا وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو بوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو سياسى .

3- هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت وهي ميزة قلما تتوفر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا وللمقارنة فإن مساحة تركيا أكبر من ولاية تكساس بقليل، كما أنها توازي تقريبا مساحة ألمانيا وإسبانيا مجتمعتين، وتحد تركيا ثمانية دول ففي الجنوب الشرقي جورجيا (252كم) وأرمينيا (268كم) وأذربيجان (9كم)، وفي الشرق إيران (499كم)، وفي الغرب اليونان (206كم)، وفي الشمال الغربي بلغاريا (240كم)، وفي الجنوب سوريا (822كم) والعراق (352كم)، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا محورية في مجالها الجغرافي .

4- تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا هما مضيق البوسفور في الشمال حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30كم وعرضه 1كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي ويصل بين بحر مرمرة والبحر المتوسط عن طريق بحر إيجه طوله 60كم وعرضه يتراوح ما بين 1كم - 6كم مما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية .

ثانيا : عدد السكان

تمتاز تركيا بقوة بشرية هائلة تساهم في زيادة دورها الإقليمي ويغلب على هذه القوة البشرية العمر الشبابي هذا ما يجعلها أكثر ديناميكية ونشاط، ويبلغ عدد السكان 72561312 اعتبارا من 1 يناير

2010 (67803927 كان في عام 2000)، ومتوسط 94 نسمة لكل كم مربع، 75.5 %من مجموع

السكان يعيشون في المدن والقرى، 24.5 %في المدن الصغيرة أو الريف، وينتشر هذا العدد كالاتي¹:

▪ إسطنبول: 12915158 اعتبارا من أول يناير 2010 (10033478 في عام 2000) ، 17.8

%من مجموع السكان، 2444 شخصا لكل كيلو متر مربع .

▪ أنقرة: 4650802 اعتبارا من أول يناير 2010 (4007860 في عام 2000) و 6.4 %من

مجموع السكان .

▪ أزمير: 3.868.308 اعتبارا من أول يناير 2010 (3387908 في عام 2000)، 5.3 %من

مجموع السكان، 316 شخصا لكل كم مربع .

▪ بايبورت و بأقل عدد السكان في تركيا : 74710 (اعتبارا من أول يناير 2010) .

أما العمر الهيكلي فيتمثل في :36462470 الذكور(50.3 %)؛ 36098842 الإناث (اعتبارا من أول يناير 2010).

و في سنة 2015 وصل عدد السكان إلى 79414269 وجاءت في المرتبة 18 عالميا² حسب موقع

. Global Firepower

وتوجد في تركيا عدة أقليات جنسية تعيش بها وهي³ :

▪ الأكراد و الشركس : وقد كانوا يعيشون في إقليم القوقاز ، ثم نزحوا من أراضيهم فرارا من

اضطهاد الروس خلال فترة الحكم القيصري ، و أغلبهم رعاة ويشتهرون بجمال الوجه و

اعتدال القامة .

1- طيبي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص65 .

2 - <https://www.globalfirepower.com>.

3 - جودة حسنين جودة ، على أحمد هارون ، مرجع سابق الذكر، ص678.

- عناصر اللات : و أصلهم أيضا من إقليم القوقاز ويقطنون حاليا في نطاق الساحل المشرف على البحر الأسود شرقي مدينة طرابيزون ويتكلمون اللغة التركية و اليونانية ، ويعملون بالزراعة و التجارة و صيد الأسماك .
- التركمان : وهم بقايا الأتراك السلاجقة ، ويسكنون في القسم الشرق في هضبة الأناضول و حياتهم بدوية و يعتقدون مذهباً دينياً يشبه المذهب الشيعي حيث يقدسون على بن أبي طالب .
- عنصر اليوروك : وهم كالتركمان من أصل سلجوقي ويعيشون عيشة بدوية في مرتفعات وسط هضبة الأناضول ومعروف عنهم أنهم قطاع طرق و محترفو اللصوصية .
- عنصر البوماك : ويعيشون في القسم الأوربي من الأراضي التركية، ولهم لغة خاصة بهم تشبه كثيرا اللغات السلاقية واعتنقوا الدين الإسلامي في أوائل القرن الخامس عشر بعد أن كانوا في الأصل يدينون بالمسيحية وهم مسالمون بطبيعتهم و يتسمون بالنشاط .
- العرب السوريون : يوجد حوالي مليون و نصف المليون شخص من أصل عربي يعيشون في لواء الإسكندرونة الذي كان تابعا في الماضي لسوريا و الذي آل إلى تركيا من سلطات الانتداب الفرنسي على سوريا.
- الأقليات المسيحية : ويتمثلون في الأرمن و اليونانيين و يتمركزون في مدينة إسطنبول وفي ميناء أزمير .
- الأقليات اليهودية و الآشورية : وتتركز في منطقة بحيرة في شرق هضبة الأناضول ويتحدث اليهود الأتراك اللغة التركية و يعتبرونها اللغة الأم بينما يتحدث 08% فقط منهم اللغة العبرية .

ومن الجدير بالذكر أن هذه القدرة البشرية وتنوع الأقليات يثير قلق جميع جيرانها بدون استثناء، كسوريا والعراق مثلا بسبب مشاكل الحدود و المياه كذلك إيران من خلال مدخل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى و القوقاز وتثير قلق اليونان من خلال مدخل النزاع على جزر بحر إيجه و قبرص إضافة إلى القلق الأوربي¹.

ثالثا : القوة الاقتصادية

إن موقع تركيا و طبيعتها المتنوعة جعلها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية وباستثناء افتقارها إلى كميات معتبرة من النفط والغاز، فإن تركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء وهما موردان تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسببا في صراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول من جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الذاتي في ظل تنامي السكان².

تعتمد تركيا اعتمادا كبيرا في مواردها الطبيعية على الزراعة، حيث تمتلك اقتصادا زراعيا ناجحا، نتيجة استخدام طرق ووسائل الزراعة الحديثة، والتي تستخدم على نطاق واسع، وغالبية السكان يعملون بالزراعة التي تقوم عليها صناعة المنتجات الزراعية و الحيوانية، وتعتمد تركيا في صادراتها على هذه المنتجات التي تشكل ما قيمته حوالي 60% من حجم الصادرات التركية، وتعتبر السهول الغربية و الجنوبية في تركيا من أخصب البقاع إذ يزرع فيها القمح و الشعير و الذرة و القطن و الأرز و البنجر و الخضر و الفاكهة³.

1 - احمد نوري النعيمي ، يهود الدونمة ، بيروت: دار البشير ، 1995، ص55.

2 - على حسين باكير وآخرون ، مرجع سابق الذكر، ص24 .

3- يسرى الجوهري، جغرافيا دول الخليج العربي و المشرق الإسلامي، الإسكندرية : مؤسسة الجامعة ، 2001، ص 153 .

كما تحتل المرتبة الأولى في زراعة الكروم بين المحاصيل التجارية التركية في المساحة وتصدر للعالم في بعض السنين الزبيب، كما تشتهر بمراعيها العظيمة التي تشغل معظم مناطقها الجبلية، ومناطق الإستبس شبه الجافة حيث تشكل المراعي عماد الثروة الحيوانية التي تربي عليها الملايين من الأغنام والماشية، لذلك فإن تركيا غنية بصناعة منتجات الألبان و الجلود و الصوف و اللحوم¹ .

كما توجد في تركيا العديد من الموارد الطبيعية، كالفحم الذي يُعد المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء، بالإضافة للكروم و الزئبق والنحاس و البورون والذهب وتشكل الصناعة التركية 25.6% من الناتج المحلي وتوفر 24.7% من فرص العمل وتسهم بـ 95% من حجم الصادرات وهناك العديد من الصناعات المهمة في تركيا كصناعة الغزل والنسيج، وتجهيز المواد الغذائية، والصناعات الزراعية بالإضافة إلى صناعة التعدين وصناعة السيارات والآلات الصناعية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة الحديد والصلب ومواد البناء والأخشاب، وتفيد تقارير معهد الإحصاءات التركية بأن معدل النمو السنوي في الإنتاج الصناعي حقق قفزة هائلة من 5.8% سنويا عام 2006 وصولا إلى 14.9% في بداية العام 2011² .

أما المؤشرات الاقتصادية لتركيا في 2008³ : فكان الناتج المحلي الإجمالي قدره 1.028 ترليون دولار والناتج المحلي الإجمالي الاسمي قدره 750 مليا دولار، واعتلت المرتبة 16 عالميا كقوة الاقتصادية أما حصة الفرد من الناتج المحلي فقدرت بـ 10745 دولار، وقدرت الواردات من الناتج المحلي الإجمالي بـ 27.2% أما الصادرات فتمثلت في نسبة 17.8%، وكانت حصة الزراعة في 8.5% وتمثلت أبرز الزراعات في القطن، الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الحمضيات، الفاكهة، الخضروات، الحبوب، البنق،

1- جودة حسنين جودة ، على أحمد هارون ، مرجع سابق الذكر ، ص 188.

2- بكرمحمد الرشيد البدر ، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

3 - على حسين باكير وآخرون ، مرجع سابق الذكر، ص 25 .

الشعير ، والصناعة 28.6% أما أبرز الصناعات فتمثلت في المنسوجات، المواد الغذائية والمشروبات ،
الكهربائيات ، السيارات والكيماويات، المناجم، الصناعة المصرفية ، السياحة ، وحصة الخدمات
ب62.9% ، فتركيا بالنسبة لأوروبا هي الأولى في صناعة الإسمنت و الأولى في الصناعات النسيجية ،
الأولى في صناعة التلفزيون ، الأولى في صناعة الأسمدة ، الثالثة في صناعة الفولاذ.

ويتتبع مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام 2000-2010 (أنظر الجدول رقم 03) نجد
أن الوسط الحسابي لمعدلات النمو خلال كامل المدة هو 3.4% كما يمكننا رصد جملة من الملاحظات
على النحو التالي : - انخفاض معدلات النمو خلال الأعوام 2006-2011 من 6.9 إلى 3.4% -
تراجع معدلات النمو بصورة ملموسة خلال العامين 2008-2009 نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية
العالمية والتراجع الحاد في سعر صرف الليرة التركية الذي تجاوز 25% - عاد الاقتصاد التركي لتحسن
في عام 2010 واقترب النمو من معدلات الفترة الممتدة بين 2000-2008 ثم تراجعت هذه المعدلات
في العام 2011 مجددا نتيجة تجدد الأزمة العالمية لكنها لم تصل إلى حدود 2009¹ (انظر الشكل رقم
05) .

وكان الاقتصاد التركي قد سجل نموا بلغ 2.9% عام 2014، في حين بلغت القيمة الإجمالية للنواتج
المحلي 798 مليار و400 مليون دولار ، ووفقا لإعلان البنك الدولي، فإن حصة الفرد من الناتج التركي
عام 2014 بلغت 10 آلاف و830 دولاراً².

ورغم أنها تعرضت لعقوبات اقتصادية قاسية من روسيا عقب إسقاط الطائرة الروسية، ومع ذلك
وجدنا أن موسكو تطلب ودها حالياً وتقرر تطبيع العلاقات السياحية معها، واستكمال مشروع "السييل" لنقل

1- بكر محمد رشيد البدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

2 - خليل مبروك ، مؤشرات تدفع الاقتصاد التركي لمزيد من النمو ، الموقع :

الغاز الروسي لأوروبا ، كما أنها تواجه ظروفًا إقليمية متردية، منها تداعيات الحروب المشتعلة في دول الجوار (العراق وسورية)، وانخفاض أسعار النفط عالمياً، وتراجع القوة الشرائية لدى الأسواق الألمانية والعراقية، المستهلك الرئيسي لمنتجاتها. ورغم كل هذا أظهرت بيانات رسمية حدوث قفزة في معدل نمو اقتصادها ليصل إلى 5.7% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي 2015، كما نما بنسبة 4% في عام 2015 ، ليتجاوز توقعات المؤسسات المالية التي توقعت ألا يتجاوز المعدل 3.9%¹.

رابعاً: القوة العسكرية

إن المقدرّة العسكريّة تعزز من أهمية تركيا كقوة في المنطقة و كقوة أساسية في حلف الأطلسي، حيث يبلغ حجم القوات التركية عند التعبئة حوالي 1,5 مليون جندياً و حجم القوات العاملة يصل إلى 480 ألف جندي، بالإضافة إلى أن هناك اتفاقات عسكرية ترتبط بها تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل وكذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952². (أنظر الشكل رقم 06)

إن الأعوام الممتدة ما بين 1945 و 1952 تعتبر من أقدس الفترات في تاريخ تركيا إذ إن خروج روسيا السوفيتية من الحرب العالمية الثانية من بين الدول المنتصرة وبدء مرحلة "الحرب الباردة" عقب ذلك ، قد أبرز بوضوح الأطماع الإمبريالية للسوفييت تجاه تركيا ، وفي هذه الظروف رأت تركيا أن

1- مصطفى عبد السلام ، معجزة تركيا الاقتصادية ، موقع :

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/3/31/> .

2 - محمد ناجي عيسى أسعد ، " السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية دراسة حالة الأزمة العراقية و القضية الفلسطينية 2003-2006 " ، رسالة ماجستير ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 2007 ، ص 192 .

إنجلترا التي كانت تعتبرها عنصر توازن تقليدي أمام روسيا ،أخذت تفقد قدرتها على القيام بهذا الدور وأن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تظهر كقوة عالمية وحيدة قادرة على وقف المد السوفيتي¹ .

ومنذ ذلك الحين عملت تركيا على تدعيم وتقوية قواتها المسلحة تحت ستار حماية مصالحها الحيوية وبدأت تركيا في الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية بوساطة بريطانية في بادئ الأمر، حيث أعلنت بريطانيا في مذكرة بعثت بها إلى الولايات المتحدة جاء فيها " إن استقلال تركيا ضروري جدا بالنسبة إلى الدفاع الغربي، ولهذا ينبغي تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لها، إلا أن الموقف البريطاني المتأزم حال دون ذلك لذا فإن الحكومة البريطانية ترى أن تأمين التنمية الاقتصادية وتقوية الدفاعات التركية يقعان من الآن فصاعدا على عاتق الولايات المتحدة² .

وبالتالي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسؤولية مساعدة تركيا عسكريا واقتصاديا حيث اعتبر الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ذلك الحين أن الدفاع عن تركيا هو بمثابة الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي بغية إعادة الاستقرار في الشرق الأوسط ، وكانت تركيا قد تلقت مساعدات أمريكية عام 1951 بلغت قيمتها 144 مليون دولار بهدف زيادة القدرة القتالية للقوات التركية حيث كان عدد أفراد الجيش التركي في ذلك الوقت حوالي 700.000 جندي ، كما ضمنت تركيا بانضمامها لحلف شمال الأطلسي إعادة تسليح قواتها بأحدث المعدات، مما يقوى شوكتها في منطقة الشرق الأوسط³ .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول للأسلحة التركية بنسبة تصل إلى 80 بالمائة ثم ألمانيا بنسبة بلغت 10 بالمائة ثم حلف شمال الأطلسي بنسبة 3 بالمائة والصين بنسبة 2 بالمائة ودول شرق آسيا بنسبة 0.01 بالمائة ودول الشرق الأوسط بنسبة 0.01 بالمائة ، وكانت الميزانية

1 - إكمال الدين إحسان أعلى ، مرجع سابق الذكر ، ص 198-199 .

2 - أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، عمان :المطبعة الوطنية ، الطبعة الأولى ، 1981، ص 75.

3- نفس المرجع السابق، ص 91.

التركية لسنة 2014 قد بلغت 193 مليار دولار وقد تم تخصيص مبلغ 25 مليار دولار لميزانية الدفاع للعام 2015 بزيادة 9.5 بالمائة ، وتحتل المرتبة الثامنة عالميا تبعا لعدد الجنود الملتحقين بالخدمة العسكرية الفعلية ، كما تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي تبعا لذات المؤشر¹ .

ونشر موقع Global Firepower تصنيفا جديدا لأقوى جيوش العالم لسنة 2017، وتم أخذ الإمكانيات النووية للدول والدعم الاقتصادي للجيش والعوامل الجغرافية، المؤثرة على إمكانية استخدام القوات المسلحة، بعين الاعتبار أثناء وضع التصنيف، حيث احتلت تركيا المرتبة العاشرة بين 126 دولة، وجاء في الإحصاءات أن عدد القوى العاملة هو 41,637,773، وأن عدد اللائقين للخدمة هو 35005326 وعدد الأفراد الذين في سن التجنيد هو 1370407 ، عدد أفراد الاحتياط 185,630² .(أنظر الجدول رقم04)

وتقوم عقيدة القوات المسلحة التركية على أربع نقاط أساسية³ :

- الردع : عن طريق الحفاظ على تركيا العسكرية وتأمين تقدمها في هذا المجال بشكل يؤمن قوة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بيئة خصبة لعدم الاستقرار والمخاطر المحيطة بتركيا .
- المساعدة في إدارة الأزمات أو حلها عبر المساهمة العسكرية : إذ تعتبر هذه المهمة من المهمات الأساسية في الجيش التركي وهي تعطي نموذجا عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار و تأمين السلام وهو دور تفتقده معظم جيوش العالم لذلك يرى بعض

1- بكر محمد رشيد البدر ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

2 - <http://www.globalfirepower.com>

3 - على حسين باكير وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 40 .

الباحثين أن تركيا من أكثر الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام وحل النزاعات عبر الأمم المتحدة أو الناتو .

■ الدفاع المتقدم: ويعنى القدرة على تشخيص المخاطر مبكرا و العمل على تحديد التحرك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية وضد قدرتها على المشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين وإيقافه .

■ الأمن الجماعي: وهو عنصر مهم في عقيدة الجيش خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الأحلاف الإقليمية أو المنظمات الدولية .

مشاركة الجيش التركي في مهام حفظ السلام :

شارك الجيش التركي في العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة أو الناتو، سواء في مهمات قتالية أو في مهمات المحافظة على الأمن و الاستقرار ومنها ¹: الصومال 1993 - 1994 ، البوسنة 1993-1994 ومنذ عام 1996، ألبانيا عام 1997، كوسوفو عام 1999، ألبانيا في 2005 ، أفغانستان من 2002-2003 و 2005 حتى اليوم، إرسال العديد من المساعدات وطائرات الشحن والدعم بقيادة الناتو وذلك في المناطق المنكوبة جراء الكوارث الطبيعية (كارثة كاترينا في الولايات المتحدة عام 2005، زلزال باكستان المدمر عام 2005 ، السودان لوقف العنف المسلح في دارفور في نفس العام) ، إرسال قوات حفظ السلام إلى لبنان في 2006...

1 - نفس المرجع السابق ، ص 40 .

المبحث الثاني : مصادر القوة الإقليمية لإيران

إن إمكانية البحث في مكامن القوة الإيرانية ذات الصلة الوثيقة بالعوامل المادية والمعنوية تمكننا من الوصول إلى ملامح قوتها الحقيقية، وسيضع الدراسة أمام حقيقة إجمالي القوة الإيرانية وحجم تأثيرها الإقليمي والدولي وما يترتب عن ذلك من تفاعلات جيوبوليتيكية ذات أبعاد جيواستراتيجية على خارطة الشرق الأوسط و التي تتقاذفها قوى عديدة عالمية وإقليمية .

المطلب الأول : مصادر القوة الناعمة لإيران

يقدم النموذج الإيراني طرحاً مختلفاً في هذا الإطار فقد تلجأ إيران إلى توظيف الثقافة والتاريخ والدين والإعلام عندما توجه القوة الناعمة إلى محيطها الإسلامي مع الحديث عن مصالح مشتركة لحل القضية الفلسطينية كما قد تلجأ إلى التركيز على قيم مشتركة في إطار محيطها الدولي عندما تتوجه القوة الناعمة إلى دول وأمريكا اللاتينية والحديث عن دول رافضة للهيمنة الأمريكية ذات سياسة لا شرقية وغربية تسعى لتحالف دولي مضاد للولايات المتحدة وهيمنتها على موارد واقتصاديات دول العالم الثالث وبالتالي إيجاد لغة المصلحة المشتركة عند توجيه القوة الناعمة إلى تلك الدولة، أما في حالة إفريقيا والتحول نحو تلك الدول فهناك مصالح اقتصادية مشتركة ومقاومة للنفوذ الأجنبي ومراكز ثقافية وبعثات تبادل طلابي ودعم اقتصادي وسياسي للأنظمة القائمة وغيرها .

أولاً : استدعاء التجربة التاريخية في السياسة الإيرانية

لا شك أن التاريخ الطويل للأمة الإيرانية قد ألقى بظلاله على إيران بوصفها دولة وهي تضع خصائص منظورها للأمن فهذا التاريخ الذي يرجع المؤرخون بدايته إلى سنة 2500 ق.م قد شهد حالات ارتفعت فيها مكانتها بوصفها أمة عظيمة وقوية مثلما انتكست خلاله ولمرات عديدة عندما كانت عرضة للسقوط تحت الهيمنة الأجنبية الأمر الذي ولد لدى الإيرانيين شعورا بالفخر بالماضي المجيد وساعد في الوقت نفسه على تعزيز الشعور بالكرامة لديهم وليترافق ذلك مع محاولات حقيقية لاستعادة ذلك الماضي كلما نقصت فيها سطوة الأمة ومنزلتها¹.

ومن دون الغوص بشكل متشعب في التفاصيل التاريخية لنشأة بلاد فارس فإن ما يهمننا بالبحث هنا هو ما يتعلق بحالات القوة التي ظهرت بها الأمة الإيرانية على امتداد التاريخ على وفق ما تجمع عليه أغلب المراجع التاريخية مقابل حالات الضعف والوهن التي رافقتها بهدف التوصل إلى مدى تأثير ذلك على المجتمع الإيراني المعاصر وصناع القرار السياسي فيه ولعلنا نستطيع أن نؤشر لمحطات بارزة في التجربة التاريخية الإيرانية يمكن عرضها (أنظر الجدول رقم 05)² .

حيث يرينا هذا العرض التاريخي القديم والحديث حالتين متناقضتين ومتربطتين في الوقت نفسه الحالة الأولى هي التي شهدت فيها إيران عظمة وتوسع وهيمنة عندما استطاعت أن تؤسس لنفسها إمبراطوريات كبيرة مرات عدة على مر التاريخ ارتفع فيها شأنها بين الأمم بينما ترينا الحالة الثانية النكسات التي عاشتها إيران وخضعت بفعلها إلى الاحتلال والهيمنة الأجنبية وما يرافق ذلك من قهر واستبعاد وظلم وهذا هو التناقض بين الحالتين، أما الترابط بينهما فيأتي من خلال ما تحفزه الحالة الأولى في نفوس الإيرانيين وتجعلهم تواقين للتخلص من الحالة الثانية والعمل على استعادة مجدهم التليد³ .

1- دونالد ولبر ، ترجمة : عبد المنعم محمد حسين ، إيران ماضيها وحاضرها ، القاهرة : دار الكتاب المصري ، 1985 ، ص 22 .

2- حسين الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، بغداد: المطبعة العربية، 2003، ص21.

3- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل، 2006، ص 56.

ومن بين الفترات التاريخية التي شهت تقاطعا واحتكاكا مباشرا بين إمبراطوريتين ذات نشأة جديدة هي فترة الدولة الصفوية والتي عايشت الإمبراطورية العثمانية ، حيث يفخر الإيرانيون بالدولة الصفوية لأنها أعادت وحدة إيران السياسية بعد مدة طويلة من التردّي السياسي والاجتماعي ، وظروف ظهور هذه الدولة نشأ نتيجة تفتت الإمبراطورية التيمورية حيث كانت إيران تعاني فوضى الانقسام بين ملوك ضعاف وقد اتفق اعتلاء السلالة الصفوية العرش في إيران مع فاتحة القرن السادس عشر ميلادي¹ .

وعليه يمكن القول أنه حتى القرن السادس عشر ميلادي كان في شرقي المتوسط وعلى تخومه ثلاث مجموعات كبرى ظاهرها ثلاث مجموعات عرقية وسياسية لكن باطنها ثلاث قوى تركية إحداها هرمة سرعان ما تلاشت دولة المماليك في مصر وبلاد الشام والثانية كهلة في ذروة قوتها الدولة العثمانية والثالثة فنية في مرحلة التأسيس الدولة الصفوية والقوى الثلاث تتحين الفرص للانقضاض على بعضها البعض لتضع يدها على قسم كبير من اقتصاديات المنطقة كهدف استراتيجي بعد السيطرة على طرق المواصلات الدولية التي تصل الشرق بالغرب² .

ونظرا للسمة الرئيسية التي اتسمت بها القومية الإيرانية وهي النزعة الإمبراطورية الإيرانية التوسعية التي تكونت خلال التاريخ الإيراني كله جعلها باستمرار عرضة للتفكك الداخلي والنزاعات بين العنصر الفارسي وباقي القوميات الأخرى وجعلت من القهر عاملا أساسيا ترافق مع التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الإيراني³ .

أما في تاريخها المعاصر فكثيرا ما يتم استدعاء حقبة الثورة الإيرانية والحديث عن أمجادها ، حيث تقدم خبرة إيران ما بعد الثورة مع الحكم الإسلامي مفتاحا هاما لما تستطيع الدولة الإسلامية عمله بمجرد

1- محمد سهيل طقوش ، تاريخ الدولة الصفوية في إيران ، ط2 ، بيروت : دار النفائس ، 2012 ، ص 07 .

2- عباس إسماعيل المناع ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية ، بيروت : دار النفائس ، 2011 ، ص 26 .

3- نفين عبد المنعم مسعد ، صناعة القرار السياسي في إيران ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 22 .

الوصول للسلطة فهي نموذج معاصر للثيوقراطية فسواء كان المحلل مدافعا أو مهاجما فذلك انطلاقا من كونها نموذج للحكومة الإسلامية، فمن تفرقه الجماعات الإسلامية الراديكالية الحركية يجد في الإسلام السياسي المعادة للغرب وللديمقراطية وفي الشريعة الإسلامية بالرغم من إمكانية التوسع في تفسير نصوصها المعارضة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللحكم الديمقراطي وللسماحة الدينية والتعددية السياسية وفي ظل هذه الرؤية المتحيزة كثيرا ما يثور التساؤل هل تستطيع ثيوقراطية إسلامية إدارة اقتصاد معاصر الذي يحمل كافة المفاهيم السابق الإشارة لها والتي تسود الخطاب العالمي¹.

تمثل هذه الحقبة أحد أهم نماذج الدولة الإسلامية والتي ارتبطت في نشأتها وقيامها بإيديولوجية ثورية احتل فيها فكر الخميني محورا رئيسيا، فمفهوم الدولة عند الخميني مفهوم عضوي ولكن ذو خصوصية لأن الهدف ليس المجتمع بل يأتي الإسلام أولا وبذلك يختلف مفهوم العضوية في الحالة الإيرانية عن غيره وفي التطبيق بزغ احتكار الفقهاء للدولة الإسلامية وهو احتكار له ما يبرره في سياق الإيديولوجية السياسية الحاكمة حيث إنهم يختصون بتفسير القرآن والحديث وبالتالي من المفيد تواجدهم بقوة في جميع الأفرع الحكومية، ويتسق المفهوم العضوي للدولة الإيرانية مع السياق العام لمنطقة الشرق الأوسط الذي ترتبط فيه الدولة العضوية بمتغيري التاريخ والثقافة ومتفرعا عنهما بالطبع الإيديولوجية كأداة مباشرة في يد الدولة².

و إذا كان التأثير الإيديولوجي الديني قد تأجج بعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979 وزادته حماسا الحرب مع العراق فإن كل ذلك قد اخذ يخفت بصورة تدريجية بعد وفاة آية الله الخميني ليحل محله الحنين إلى المشاعر القومية الفارسية التي اتسمت وعلى مر التاريخ بالسعي إلى فرض الهيمنة الإيرانية إقليميا، وازداد تدعيم الشعور القومي لدى الإيرانيين بالرغم من أن الفرس لا يشكلون سوى ما نسبته 51 % من

1- باكينام الشرقاوي ، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي دراسة حالي تركيا وإيران ، رسالة دكتوراه ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2000 ، ص 100 .

2- باكينام الشرقاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

مكونات المجتمع الإيراني وجعلتهم متوحدين اتجاه الهجمات الخارجية التي اشرفنا إليها آنفاً ، وتشكل تصور استراتيجي ثقافي مستند على ركيزة تاريخية قومية تقوم في جوهرها على الاعتقاد بأن إيران تمتلك الأفضلية في قيادة الإقليم يساعدها في ذلك موقعها الجغرافي وسعة مساحتها وتعداد سكانها الكبير¹ .

إذن تولي النزعة القومية الفارسية من أهمية التاريخ الإيراني السابق على الإسلام بأنه يربط بين مشكلات إيران وتخلفها وبين الغزو العربي لبلادهم وتبرز هذه النزعة في أفكار اغاخان كرمانى وفتحلى آخوندزاده وزين العابدين مراغه اي كما يبرز في التأكيد على بعض الأعياد والعادات والتقاليد والدراسات التاريخية والأدبية التي تنطوي على نزعة إحيائية لتراث فارسي² .

وترتب عن ذلك توتر في الهوية الفارسية القومية بين الهوية الإسلامية الشيعية وامتد هذا التوتر للجوار لأن خريطة كل من الهويتين ليست متطابقة مع الأخرى حيث يمتد المذهب الشيعي لمناطق مختلفة عن امتداد الهوية الفارسية لاسيما من خلال بعدها المركزي وهو اللغة الفارسية التي استخدمها البريطانيون للإدارة في الهند حتى عام 1834 وانتشرت في أفغانستان وطاجكستان و أوزبكستان بل إن الخميني قال بأن الفارسية هي لغة الثورة كما أكد هذا التيار على تسمية الخليج الفارسي³ .

وترافق مع هذا التوتر نزعة فارسية استعلائية اتجاه العرب تتغذى على إحساس تاريخي حضاري لدى الفرس وهو أمر نتلمسه في تكرار الإشارة بين الكتاب الإيرانيين للمساهمة الكبرى للمفكرين الفرس في إثراء الحضارة الإسلامية من ناحية ومن ناحية أخرى في إحساس إيراني بالانتماء إلى العرق الآري وعالم الحضارات المستقرة قياساً للثقافة العربية البدوية البدائية ، كما ترى أن المعرفة الفارسية هي معرفة علمية عقلية أما المعرفة العربية هي معرفة عاطفية كما ترى أن الأولى نموذجاً للعقلانية التي تتبدى في الذكاء

1- نفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

2- رياض الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

3- نفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

والصبر في المفاوضات والمهارة في إدارة المفاوضات و البرغماتية¹ التي تمت جذورها إلى مبدأ التقية في الفكر الشيعي بل إنها ترى في الشخصية الفارسية شخصية ميالة لتدين مقابل نزوع مادي لدى العرب² .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تيار يرى عكس ذلك من المفكرين أمثال باقر الصراف الذي يرى أنه على الفرد المسلم الذي يتمسك بالشرعية وفق مدرسة الرؤية الأمامية الحقيقية لا الفارسية الصفوية عليه واجب محدد على ضوء رؤية الأئمة ذاتهم والمعايير التي يقيسون فيها أي فعل سياسي ملموس من خلال القرآن والسنة وممارسات الأئمة الإثنى عشرية أي من غير ابتذال لمفهوم الأمامية الذي أساء له الفرس بترهاتهم الكثيرة التي مزجوا فيها تراثهم المجوسي الفارسي بتراث المفاهيم الأمامية وجعلوها ممارسات عدوانية فارسية عنصرية مذهبية صفوية مفتته³ .

كما ينبغي هنا أن نشير أيضا إلى تهافت الأسطورة التي يذكرها البعض لتفسير ما يعتقد أن التشيع المبكر في إيران كان يتماهي مع موقف قومي فارسي وخلاصة الرواية أن الحسين بن علي تزوج من ابنة يزدجرد آخر ملوك السلاطين فكأن التشيع لآل البيت يأتي محاولة لاستعادة أمجاد فارس ويناقش الشيخ مرتضى المطهري هذا الافتراض فيقول إنما تحتل هذه التهمة فيما إذا كان الشيعة إيرانيين فقط أو كانت الفرقة الأولى من الشيعة فارسية على الأقل أو كان الذين أسلموا من الفرس أو أكثرهم على الأقل اختاروا مذهب التشيع من أول الأمر بينما نرى أن لا سابقة للفرس ما اختاروا مذهب التشيع من أول الأمر بل

1- يمكن تعريف النزعة البراغماتية بأنها الحكم على صحة فكرة ما بمقدار النفع المترتب عليها، ويعد بعض الباحثين وجود النزعة البراغماتية في الفكر السياسي الإيراني إلى التزاوج الذي حصل في التاريخ الحديث بين ثقافة البازار والإرث الفكري الديني، حيث تميل ثقافة البازار إلى الرغبة في الربح السريع والاستعداد للتفاوض والمساومة، كما تنطوي ثقافة البازار على الانتهازية والقابلية للرشوة، أما الفكر الديني فيتمثل في أن مبدأ التقية في التراث الشيعي يمثل نوعا من البراغماتية أي الميل إلى التظاهر بقبول الواقع رغم رفضه من الناحية الوجدانية والعقائدية. مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- وليد عبد الحى ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

3- باقر الصراف ، الرؤية السياسية الإيرانية على ضوء التراث و التجربة ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2011 ، ص 255 .

نرى أن أكثر علماء المسلمين الإيرانيين في التفسير والحديث والكلام والأدب من السنة لا الشيعة وأن هذا الأمر استمر بهم إلى ما قبل الصفوية¹ .

ثانيا : استدعاء الدين في السياسة الإيرانية :

يلحظ الباحثون في تاريخ إيران أن العلاقات بين الدين والسياسة كانت بارزة دائما في إيران على الرغم من أن ظاهرة العلاقات هذه هي عامة في تاريخ الحضارات الإنسانية جميعها بيد أنها في إيران تكتسب صفة الاستمرارية والعمق عبر العصور القديمة والحديثة فإيران ما قبل الإسلام تقدم صورة بارزة عن العلاقة الحميمة بين الدين والسياسة فالدين هو حليف وحام السلطة أو على العكس كمعارض وخصم لها، كان دائما إما دعامة للنظام القائم أو أداة للانقلاب عليه ، ففي العهد الساساني كانت الزرادشتية² الديانة التاريخية القديمة لبلاد فارس قد أضحت الإطار المؤسسي الحافظ للنظام الملكي الاستبدادي و تراتبية المجتمع الطبقي وقيمه القائمة على التمايزات الاجتماعية الحادة³ .

وعند دخول الإسلام لم يكن ينظر إليه من قبل الفرس على أنه شبيهه بالنماذج التي اعتادوا عليها من غزوات خارجية وإن لم يكن الأمر كذلك في بدايته، ليشكل الفتح العربي الإسلامي نقطة تحول مهمة في تاريخ إيران اللاحق ، إلا أن التحول الأساسي الذي طرأ على أهمية الدين الإسلامي بوصفه مكونا مؤثرا في الشخصية الإيرانية قد حدث عندما تبنت الدولة الصفوية مذهب الشيعة الامامية الاثنى عشرية مذهبها وطنيا للبلاد حيث بدأ النظر من قبل بعض إتباع هذا المذهب لاسيما في إيران إلى عدم شيعية الخلافة الإسلامية أو أي حكومة أخرى ما لم يباركها الفقيه الذي يمثل الإمام الغائب المنتظر⁴ .

1- وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية- الفاجارية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 150

2- للإضافة عن الديانة الزرادشتية ورسولها زردشت ورسالته يمكن الرجوع إلى: أحمد ماحي الشفيق، زرادشت و الزرادشتية ، الكويت : حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، 2001.

3- مرجع سبق ذكره ، ص 147 .

4- رياض الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

ويجب أن لا يغيب عن نظرنا دخول عناصر جديدة في هذه الحقبة الحساسة لم يشهدها التاريخ

الشيوعي من قبل وسنركز على عنصرين مهمين في هذا السياق :

1- الاتجاه الصوفي بأشكاله المتطورة التي شهدها العالم الإسلامي آنذاك منذ محي الدين بن عربي ومن تلاه كالقونوي وابن تركة الأصفهاني وغيرهم ، وكانت المقولات التي أنتجها هذا العهد الصوفي بالغة الأهمية بالنسبة للفكر الشيوعي¹ .

فبعد تدمير بغداد على يد المغول وسيطرتهم على معظم البلاد الإسلامية تخلص الشيعة إلى حد ما من رقابة الدولة العباسية الصارمة على تحركاتهم ونشطت كذلك الحركات الصوفية ونمت نتيجة الدعم الذي منحه حكام المغول للمتصوفة ويشير الشيبلي في هذا المجال إلى أن تغلب التتار كان فاتحة الاتصال المباشر بين التصوف الذي شجعه التتار وبين التشيع الذي تنفس الصعداء لخلاصه من الظروف الحرجة التي كان يمر بها ومن التقاطع بين التصوف و التسنن والتشيع نشأ ما سمي بالإسلام الشعبي الذي تقدم مع انحسار مفاهيم الشريعة التي ارتكزت عليها الدولة العباسية وغيرها من الدويلات والإمارات الإسلامية وذلك بسبب عقلانية الأخيرة بحسب تعبير رويمر Roemer وانتشرت مكانها مفاهيم دينية شعبية تقوم على الإيمان بالخوارق والكرامات والتمسح بأولياء الله وتبجيل رجالات الإسلام الأوائل ومنهم الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه علاوة على الطرق الصوفية التي ازدهرت قبل الاجتياح المغولي وانتشرت ونهضت نهضة كبرى مع هذا الاجتياح² .

تأثرت هذه الطرق بالمفاهيم الشيعية و لاسيما المؤثرات التي تحملها التعاليم السائدة في الإسلام الشعبي وفي مقدمها تبجيل الإمام علي و أبنائه والملاحظ أن هذه الطرق والحركات تكاثرت في الفترة الممتدة ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر وتمازجت كثير من العقائد الصوفية و تماهت مع

1- كولن تيرنر ، ترجمة : حسين عبد الستار ، التشيع والتحول ف العصر الصوفي، بغداد : منشورات الجمل ، 2008 ، ص 08 .

2- كامل مصطفى الشيبلي، الصلة بين التصوف والتشيع، بيروت: دار الأندلس، 1982، ص 51.

المبادئ الشيعية فرى شيخ الطريقة يماثل الإمام وكراماته ترتفع به إلى أسمى المراتب وتجعله في بعض الأحيان يتصل مباشرة بالله أو انه يحل فيه ما يسمى بالحلول¹ .

2- الاتجاه الإخباري النصي الذي قام بخطوات متعددة الجبهات معيدا بذلك إنتاج مصادر المعرفة الدينية ورتبتها فنحى العقل جانبا إلى حد بعيد وأطاح بقدر كاف بمرجعية النص القرآني وقطع أوصال العلاقة مع الآخر في الاجتماع الإسلامي بفتحه كل الملفات المذهبية الضاخة بالدلالة وعزز مرجعية السنة النص الثاني بما لم يعد يسمح إلا قليلا بمناقشتها معيدا إحضاره في الحياة الشيعية وبقوة باحثا عن شتات هذا النص المبعثرة هنا وهناك في أرجاء العالم فثور الموروث النصي الشيعي وأبدى بقوة كل الامتيازات الشيعية على حساب عناصر التواصل مع الآخر² .

وقد ظهر وتبلور عبر الفقيه الميرزا محمد أمين الاسترابادي ت 1021هـ / 1614 م و تجلت أفكاره في كتابه الفوائد المدنية الذي يدعو فيه أن يكون الفقيه مجرد مخبر لأحاديث الرسول والأئمة المعصومين وهو ردة فعل على ما آل إليه المذهب الأصولي على يد فقهاء الدولة الصفوية في أواخر عهدها ففريق من هؤلاء قد حول منهج الاجتهاد في علم الأصول إلى أحكام تبريرية للسياسة السلطانية كما أن بعضا منهم انغمس في سياسة البلاد انغماسا دفع أهل التقوى من العلماء إلى الانسحاب من السياسة والاجتماع السياسي فكما كانت العرفانية إحدى المسالك التي سار عليها البعض كما فعل الملا صدرا وكانت الإخبارية بدورها طريقا آخر لتخليص الفقه من شوائب بعض الاجتهاد العقلي الملتحق بالسياسة ، وتمت إعادة إنتاج عقل شيعي بما يختلف عما كانت عليه الحال زمن هيمنة مدرستي الحلة وجبل عامل ما بين

1- على إبراهيم درويش ، السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013 ، ص 261 .

2 - انقسم الفكر الفقهي السني نمرا بين أهل الحديث الذين يشددون على النص وأهل الرأي الذين يشددون على العقل والقياس وقد عرف الفكر الفقهي الشيعي الأمامي هذا الانقسام المنهجي نفسه من خلال بروز تيارين في الفقه أطلق عليهما أولا الاتجاه الأصولي الذي يدعو ويعتمد على منح الاجتهاد وقد تطور علم الأصول عند الشيعة الامامية على يديه فلذا سمي الاتجاه الأصولي وثانيا الاتجاه الإخباري الذي تأخر ظهوره عند الشيعة الامامية حتى مطلع القرن السابع عشر ميلادي وأواخر القرن العاشر ومطلع القرن الحادي عشر الهجري .

للإضافة انظر : وجيه كوثراني ، مرجع سبق ذكره ، ص 177

القرنين السابع والعاشر هجري و هذا الخط له أثر كبير على العقل الجمعي الشيعي وهي خطوة زاد من نشاطها الفقيه محمد باقر المجلسي 1111 هـ¹.

لعلنا إذا أخذنا في الاعتبار هذا الاختلاط الفكري الذي ميز الحياة الروحية في إيران قبل انتصار الشاه إسماعيل نفهم لماذا التبس الأمر على المؤرخين في تحديد مذهبية الشيخ صفي الدين صاحب الطريقة الصفوية فتساءلوا هل هو سني أو شيعي؟ نعتقد أن ما يفسر هذا اللبس هو سيادة نمط من ثقافة إسلامية عامة في إيران متعددة المصادر والتعبيرات ولعل من أبرز هذه التعبيرات قبل انتقال الطريقة إلى سلطان صفوي هي جمعها بين التصوف والأمامية وفي إطار هذا الجمع يبدو التساؤل عن مذهبية الطريقة الصفوية أمرا ثانويا فالسائد هو نمط من ثقافة إسلامية عامة في إيران لم تحتل فيها الاختلافات الفقهية والكلامية حيزا كبيرا².

وحظيت الطريقة الصفوية مثل غيرها من الطرق الصوفية باحترام الحكام التيموريين والقراقيونوليين وتحدثت المصادر عن لقاء مزعوم بين تيمور وخواجة على الصفوي الذي تشفع لإطلاق سراح الأسرى العثمانيين بعد معركة أنقرة وشاركت الصفوية حالها حال سائر الطرق الصوفية في التأثير والتأثير بمفاهيم الإسلام الشعبي السائد في تلك المرحلة وما فيها من بعض المفاهيم الشيعية / الصوفية مثل عصمة الإمام وكرامة شيخ الطريقة / المرشد الكامل وحب آل محمد صلي الله عليه وسلم والنظرة الخاصة إلى الإمام على بصفته رمزا للفتوة لا فتى إلا على ، واستمرت الحركة الصوفية بالنمو المطرد في ظل حكم القراقيونولو إلى أن تحولت مع جنيد إلى حركة جهادية ضد الكفار في القوقاز وتحول المريدون إلى غزاة وتشكلت للطريقة قوة عسكرية داخل دولة قراقيونولو وتخوف حكامها من نمو هذه القوة³.

1- كولن تيرنر ، ترجمة : حسين عبد الستار ، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

2- المرجع نفسه ، ص 154 .

3- على إبراهيم درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص 265

خلال المسيرة الشائكة للصفويين منذ جنيد حتى تتويج إسماعيل نلاحظ التمازج الكبير بين المفاهيم الشيعية والمفاهيم الصوفية وحضور الأولى وطغيانها على الثانية وظل التجاذب قائما بين هذه المفاهيم إلى أن كان إعلان الشاه إسماعيل القاضي باعتبار المذهب الامامي الاثنى عشري مذهباً رسمياً للدولة الصوفية الجديدة .

وظل عامل الإمام الغائب المنتظر وهو جوهر المذهب الشيعي منعكسا على العلاقة بين الدين والسياسة لدى أغلب أتباع هذا المذهب والذين يرون وفقا لقواعده أن القيادة السياسية والدينية تمتد من خلف الرسول صلي الله عليه وسلم أي من خلال نسل ابن عمه الإمام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ولقد استمرت الخلافة على وفق هذا النهج بصورة لا لبس فيها حتى الجيل الثاني عشر من الأئمة الإمام الثاني عشر الذي أخفاه الله عن الأنظار قبل أن يقوم بتعيين خليفته في حكم الأمة وبات في ظل تلك الغيبة ضرورة الاعتماد على رجال الدين بوصفهم رموزا قيادية فاعلة في المجتمع الإسلامي الذي يتبع أبنائه هذا المذهب ¹ .

لقد نجحت الثقافة الدينية في إرساء وتثبيت الكثير من المفاهيم وخاصة المرتبطة بالمذهب الشيعي في المجتمع بإظهار رجال الدين الذين لهم دور مؤثر في حياة الفرد الإيراني بصفة العلماء نواب الأئمة وهي خصوصية ينفرد فيها المذهب الشيعي الاثنى عشري عن باقي المذاهب الإسلامية الأخرى ويعد اجتهاد العلماء بمنزلة النص الواجب الطاعة ² .

إلا أن رجال الدين الإيرانيين وبالأخص القادة منهم وجدوا أنفسهم على هامش الحياة السياسية في بلدهم وتحديدا في عهد محمد رضا بهلوي حيث برزت هذه الشخصية على الساحة السياسية الفارسية

1- محمد محمود ربيع وإسماعيل صدري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت : جامعة الكويت ، ب د ن ، ص 231 .

2- فواد إبراهيم ، الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي ، بيروت : دار الكنوز الأدبية ، 1998 ، ص 160 .

بعدها قام بانقلاب ناعم على شخصية الشاه وظهرت الأسرة البهلوية التي لم تحكم سوي لفترتين : فترة محمد رضا بهلوي ثم ابنه محمد رضا حتى قيام الثورة الإيرانية بزعامة الخميني¹ .

وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران نجح آية الله الخميني 1989/1979 بفرض سلطته الدينية بوصفه نائباً للإمام المنتظر والسياسية بوصفه قائداً للثورة معطياً بعدا راديكاليا لثورته² ، كما طور النظرية الحركية التي أسستها الحركة الشيرازية واتخذ منها تجديدا في الفكر الشيعي مبني على البحث عن ملامح تجديد وتطوير فكر الشيعة بما يتناسب مع معطيات العصر³ .

وبعد أن اتحدت أدوات الكاريزما الشخصية وتركيزه على توسيع التأثير الإسلامي فخطب ود المجموعات الدينية الراديكالية على طول مساحة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وبدأت تظهر بشكل واضح مجموعات منظمة تحت اسم الدين الإسلامي تعتمد على أسلوب العنف خيارا وحيدا يهدف إلى قلب الواقع القائم في أماكن متفرقة مثل الجزائر ومصر ولبنان والفلبين والعديد من الدول الأخرى ويات ينظر من الخارج وبالأخص من الغرب إلى إيران بوصفها دولة تدعم بعض المجموعات الإرهابية وتؤازر النشاطات العدائية على المستوى الدولي⁴ .

ولقد أسهمت الصورة التي ينظر من خلالها آية الله الخميني إلى الغرب و المبنية على عدم الثقة المملوءة بالعداء التي تصاعد الإسلام في إيران ومن خلالها في العالم الإسلامي مما أدى إلى تعزيز قيادته ودعم إيديولوجيته ضمن سياق الثورة الإيرانية ويات في ضوء ذلك من المستحيل لدى الحكومة

1 - براء عبد القادر وحيد ، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها على ميزان القوة في الخليج العربي ، جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، العدد 46 ، ص 10 .

2- رياض الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

3- جهاد عودة و محمد أحمد النجار ، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2017 ، ص 17 .

4- نفين مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

الإيرانية الفصل بين خيارات السياسية وبين القواعد الدينية فالدين يحكم مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين¹ .

وبوصفها نتيجة حتمية لهذا الربط أضحي تعامل حكومة رجال الدين مع المجتمع الدولي مرتبطاً بإخضاع هذا التعامل لما يمكن تسميته بالقانون القرآني وهذا المطلب الدستوري يعني قيام النخبة من رجال الدين بوضع السياسات على وفق أسلوب فطري حتى في القضايا المهمة وبشكل عام أفرزت الثورة الإيرانية والإرث التاريخي للأفكار الشيعية وتطورها من فترة إلى أخرى مجموعة معطيات مهمة على صعيد بلورة وصياغة أسس عقائدية دينية لسياستها الخارجية والداخلية وذلك بهدف إحكام سيطرة رجال الدين على السلطتين السياسية والدينية فضلاً عن استخدام الدين مبرراً لسياستها تلك².

وبشكل عام أفرزت الثورة الإيرانية مجموعة من المعطيات المهمة على صعيد بلورة وصياغة أسس عقائدية دينية لسياستها الداخلية والخارجية، وذلك بهدف إحكام سيطرة رجال الدين على السلطتين السياسية والدينية، فضلاً عن استخدام الدين مبرراً لسياستها تلك، ومن هنا انطلقت إستراتيجية السياسية الخارجية الإيرانية مستندة على ما يأتي: مبدأ تصدير الثورة ، حياد الثورة " لا شرقية ولا غربية"³

ومن بين البرامج ذات النشاط الواسع في نشر الثقافة و التشيع حسب إحصاءات 2008⁴ : برنامج زيادة النشاطات الثقافية في المساجد بميزانية قدرها 17 مليار ، وازدادت بأربعة أضعاف مقارنة بالعام الماضي . برنامج دعم وتوجيه النشاطات الدينية بميزانية 32 مليار و 825 مليون ، وازدادت بنسبة أربعة أضعاف عن العام الماضي كذلك برنامج تجنيد وتدريب و إرسال رجال الدين ب 11 مليار و 614

1- رياض الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

2- مرجع سبق ذكره ، ص 65.

3- فهد مزيان خزار ، مستقبل السياسة الإيرانية في الخليج العربي في ظل حكومة خاتمي، مجلة شؤون إيرانية ، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية ، العدد 08، 2000، ص05.

4 - علي بكير اكتشاف القوة الناعمة لإيران ، الموقع :

مليون .برنامج دعم وتشجيع الشخصيات الثقافية ب 4 مليارات و 376 مليون وازدادت بنسبة ستة أضعاف عن العام الذي سبقه . ثم برنامج حماية التعليم الديني والثقافي ب 15 مليار و 620 مليون وازداد بسبعة أضعاف عن العام الماضي .

فإيران تعتبر أن قوتها ليست في إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والسكانية فقط ولكن أيضا بما حوته الثورة الإيرانية وذلك لتقديم أنموذج ثقافي مغاير للأنموذج الغربي يؤسس لدور إيراني فاعل في المنطقة، ومن أهم أهداف ومبادئ تلك السياسة الثقافية التي يقوم على تنظيمها المجلس العام للثقافة والمجلس الأعلى للثورة الثقافية في بعدها الخارجي¹:

1- إقامة العلاقات وتوثيقها مع المجمع العالمية المختلفة وتطوير الجمعيات الثقافية خارج الجمهورية الإسلامية

2 - تأسيس مراكز ثقافية مثل الملحقات الثقافية وجامعة إسلامية عالمية ومؤسسة بحوث ثقافية عالمية.

3- الاستفادة من المؤسسات العلمية والثقافية غير الرسمية خارج إيران والتأكيد على التواجد الفعال والمؤثر في الأوساط الثقافية العالمية وزيادة المنتجات الثقافية والفنية خارج إيران .

4- إرسال الفرق والمنتجات الثقافية والفنية إلى خارج البلاد وزيادة عدد الممثلات الثقافية الإيرانية من أجل تواجد ثقافي وإعلامي فعال في الميدان الدولي.

5- تأسيس الممثلات الإعلامية خارج البلاد ودعمها والاستفادة من التجارب الداخلية والخارجية في المجال الإعلامي ،وتوسيع وتقوية فروع اللغة الفارسية وقواعدها خارج البلاد.

1- مبادئ السياسة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة ثقافتنا، العدد1، 2003، تاريخ الدخول: 2015/12/10.

غير أن مقارنة بين الواقع السياسي الإيراني اليوم وبين ما كان عليه في بداية الثورة يقودنا إلى الاستنتاج بأن الدين لم يعد مهيمنا على السياسة الخارجية الإيرانية، وإنما أضحت هذه السياسة تستند أكثر فأكثر على العامل القومي الفارسي، وهذا الأمر يقودنا إلى الاستنتاج بأن العقيدة الدينية في إيران قد أصبحت أقل أهمية في إستراتيجية الأمن القومي الإيراني، وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يزل يجابه بتصد من قبل العديد من رجال الدين الأقوياء الذين يقاومون السياسات المعتدلة في إيران ، فإن ما أوجده العامل الديني من مكانة للقوة قد شغل مساحة غير قليلة ليس في مكونات الشخصية الإيرانية فقط بل حتى على مستوى صناع القرار إن لم يكن الأغلبية منهم فهو لازال على الأقل المحور الفكري للمحافظين الذين يمثلون ثقلا كبيرا في المعادلة السياسية الإيرانية¹.

ثالثا : استدعاء الإعلام لخدمة السياسة الإيرانية

تبدي إيران اهتماما خاصا بالسينما التي تعتبرها جهازا يؤدي خدمة كبيرة للثقافة الإسلامية لذلك فمن الضروري زيادة حجمها في الخارج وزيادة إنتاجها العالمي لتحتل مكانة عالمية وقد أكد وزير الثقافة الإرشاد الإسلامي السيد محمد حسين ضرورة الاهتمام بصندوق دعم الفنانين والمساهمة في تشغيلهم لنشر الأعمال الثقافية والفنية الإيرانية في الخارج وإشراك المؤسسات غير الرسمية في ذلك².

وتلقى السينما الإيرانية صدا واسعا في الخارج وتحظى بتمويل حكومي كبير حيث تحتل السينما الإيرانية المرتبة السادسة عالميا من حيث إنتاج الأفلام وتحصد العديد من الجوائز في المهرجانات

1- رياض الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص69.

2- محمد السعيد عبد المؤمن ، قراءة في برنامج وزير الثقافة الإيراني ، مختارات إيرانية ، العدد 108 ، 2006 ، ص 48 .

العالمية وتعد منافسا للقيم الغربية بنشر ثقافة الثورة الإسلامية الإيرانية وقد حصل فيلم المسيح روح الله للمخرج نادر طالب زاده على جائزة حوار الأديان عن مهرجان الدين اليوم في الفاتيكان¹.

وتضم مؤسسة الفارابي للأعمال السينمائية في إيران عددا كبيرا من المخرجين السينمائيين وتتمتع بإعانة رسمية وتسعى لإدخال ديناميكيات جديدة في الفن السينمائي الإيراني والترويج للإعلام والسينما الإيرانية في الخارج من أجل نشر ثقافة الثورة الإيرانية خارج حدود إيران ودشنت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران مدينة سينمائية حشدت لها الطاقات والتكنولوجيا المتطورة وأقامت كذلك مهرجان فجر السينمائي الذي يستقبل ما يزيد عن 45 دولة سنويا ووصل في عام 2012 إلى دورته الثلاثين².

ويشرف المرشد الأعلى على السياسات الإعلامية عبر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB) وهي مرتبطة بوزارة الثقافة ووزارة الخارجية وتتبع مبدأ تصوير النموذج الإيراني للخارج، وتمتلك تلك الوكالة 45 مكتب في الخارج وتبث محتواها بـ 30 لغة مختلفة و 30 تلفزيون محلي و 8 محطات وطنية و 6 محطات تلفزيونية خارجية و 4 محطات إخبارية دولية 3، الدعم المالي من وزارة الثقافة 457 مليار تومان عام 2008، للوكالة مصدرها الخاص أيضا للتمويل والعائدات التي تأتي من احتكار الإعلانات⁴.

وتعد الصحافة المقروءة والمسموعة أم الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها إيران لتحقيق أهدافها ومرت هذه الأخيرة بمجموعة مراحل تتمثل في⁵:

1- فرج الزمان أبو شعير ، السينما الدينية بإيران...الفتوى والعالمية ، الجزيرة ، 2012/12/02 ، متاح على :

[http : www.aljazeera.net/news/pages/662ec516](http://www.aljazeera.net/news/pages/662ec516).

2- S.Zeydabadi-Nejad, Iranian Intellectuals and contact With West : The case of Iranian Cinema, British Journal of Middle Eastern Studies,

Vol.34,No.3,December2007,pp384-385.

3- علي بكير ، مرجع سبق ذكره.

4- عصام السيد عبد الحميد ، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية ، القاهرة : مركز الدراسات والبحوث الإنسانية ، 2009 ، ص 168 .

أولاً : الحقبة الممتدة منذ نجاح الثورة عام 1979 حتى عام 1989 حيث خضعت الصحافة فيها بشكل مباشر لتوجهات التيار المحافظ .

ثانياً : المرحلة الممتدة من عام 1989 حتى عام 1997 إذ شهدت تغيراً بطيئاً لكنه ذو اثر ملموس وتميزت هذه المرحلة بانتهاء الحرب مع العراق وبداية التحرك لكسر طوق العزلة الإقليمية والدولية التي عانت منها إيران .

ثالثاً : المرحلة الممتدة من عام 1991 حتى عام 2005 وشهدت فيها الصحافة الإيرانية نهضة حقيقية في كافة المستويات تميزت هذه المرحلة بتزايد حدة الخلاف بين التيارين المحافظ والإصلاحي حيث أصبحت توجهات التيار الإصلاحي جزءاً مهماً من موارد هذه الصحف وفي مقدمتها قضية الحريات في الداخل ومسألة حقوق الإنسان التي تطرحها المنظمات الدولية .

رابعاً : المرحلة الممتدة ما بين 2005 إلى اليوم وخضعت الصحافة فيها من جدي وبشكل مباشر لتوجهات التيار المحافظ إذ بعد عام 1979 سعت إيران لاستخدام قوة الإعلام كأحدى الأدوات في توضيح جانب مهم من سياستها الخارجية وإبراز نموذجها الإسلامي في الترويج لمبادئ الثورة الإسلامية .

ويمكن القول أن هناك اتجاه يقوم على أساس أن عملية تصدير الثورة يجب أن تتم من خلال الوسائل الإعلامية والدعائية التي تقدمها إيران، والتي يمكن من خلالها للشعوب المضطهدة أن تتمرد على حكوماتها على النحو الذي قامت به الثورة الإيرانية وتستفيد من تلك التجربة في التحرر من دون أن يترافق ذلك مع تقديم أي نوع من أنواع الدعم المادي لهذه الشعوب للإطاحة بنظامها المستبد، ويستند

أصحاب هذا الاتجاه على حجج عدة أبرزها أن الإيرانيين لم يتسلموا أي مساعدات خارجية في ثورتهم ضد الشاه وإنما كان دافعهم الأول مرتبطاً بالقيم الإسلامية¹.

إن دور الإعلام في إيران لا يقف عند هذا الحد، بل إنه بالإضافة إلى ذلك، يقوم بأداء وظيفتين مهمتين²: الوظيفة الأولى: وضع حدود فاصلة بين القوي السياسية الإيرانية، التي تتسم تحالفاتها وائتلافاتها بنوع من السيولة والديناميكية الشديدة، لدرجة يصعب معها وضعها في إطار استقطاب سياسي جامد ما بين قوي إصلاحية وأخرى محافظة، وبالتالي تصبح وسائل الإعلام التي تعبر عن هذه القوي وتنتقل رؤاها وطروحاتها للشارع هي المعيار الأساسي لتصنيف هذه القوي وتقييم توجهاتها وموقعها داخل النظام السياسي الإيراني.

الوظيفة الثانية: تقوم بها بعض وسائل الإعلام المحسوبة على الدولة، من خلال تقديم مؤشرات ورسم ملامح لمواقفها وسياساتها إزاء قضايا الداخل والخارج. وتبدو صحيفة "كيهان" (الدنيا) وقناة العالم الفضائية أبرز النماذج في هذا السياق، حيث تعتبر "كيهان" متحدثة بلسان المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، الذي يمتلك سلطة تعيين ممثل له في الصحيفة

بيد أنّ القوة الإيرانية الناعمة تحمل حزمة من المعضلات في أحشائها، فهي تفتعل تناقضات جسيمة بالعمل مثلاً ضمن فضاء المجتمعات والشعوب بشكل عام؛ وتركيز التأثير والتواصل والاستقطاب ضمن نطاقات الطائفة الشيعية والمنظمات والهيئات المعيرة عنها بصفة خاصة. لقد أطاح هذا التناقض بكثير

1- رياض الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص65.

2- القوى الإيرانية والفكرية في المجتمع الإيراني، المعهد المصري للدراسات، تاريخ الدخول: 2015/06/02

من فرص التأثير والتواصل الإيرانية في نطاق العالم العربي والإسلامي، كما أوقع "الطائفة" في فخاخ الاستعمال الاستراتيجي للخارج الذي يهدد فرص تواصلها مع النسيج الاجتماعي المحلي¹.

رابعاً: استعداد فعالية الدبلوماسية للسياسة الإيرانية

تولى الدولة الإيرانية اهتماماً بالغاً بالتمثيل الدبلوماسي الخارجي باعتباره أداة فاعلة للدبلوماسية الإيرانية التي لها العديد من الملفات والقضايا العالقة على الصعيدين الدولي والإقليمي ويبلغ حجم التمثيل الدبلوماسي الإيراني في الخارج 131 بعثة ما بين سفارة وقنصلية وبعثة دائمة موزعة على أقاليم العالم المختلفة وفقاً لبيانات وزارة الخارجية الإيرانية ففي منطقة الشرق الأوسط يوجد لإيران 17 بعثة دبلوماسية منها 12 سفارة و5 قنصليات وفي آسيا ودول المحيط الهادي يوجد لإيران 43 بعثة دبلوماسية منها 28 سفارة و15 قنصلية وممثليه وفي القارة الإفريقية جنوب الصحراء يوجد لها 23 سفارة وهي نسبة كبيرة ربما تدل على نشاط دبلوماسي كبير في القارة الواعدة بالثروات والأسواق التجارية والاقتصادية وفي القارة الأوروبية يوجد 37 بعثة منها 30 سفارة و7 قنصليات وبعثات دائمة وفي أمريكا الشمالية يوجد 3 بعثات دبلوماسية إيرانية سفارتان وممثليه دائمة وفي أمريكا الشمالية يوجد 3 بعثات دبلوماسية منها سفارتان وممثليه دائمة وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي يوجد لها 8 سفارات، أما على المستوى الداخلي فيبلغ حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في إيران 91 بعثة أجنبية مختلفة تتكون من 76 سفارة و15 قنصلية وتتركز هذه البعثات الدبلوماسية بالأساس في العاصمة طهران إلى جانب بعض المدن الكبرى والموانئ التجارية المهمة مثل زهدان ومشهد وبندر عباس².

1- حسام شاكر، القوة الناعمة الإيرانية، تاريخ الدخول 2015/06/02:

<http://alkhaleejonline.net/article>

2- مصطفى شفيق مصطفى علام، قياس القوة الدولية الإيرانية وتواز القوى مع منطقة الخليج العربي 2010/2003، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

هذه الترسانة من التمثيليات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي توضح مدي اهتمام إيران بتواصلها مع الخارج لإيصال أفكارها وإثبات وجودها على المستوى الدولي أو الإقليمي ، وتتحرك هذه التمثيليات في الخارج انطلاقاً من الوثيقة المستقبلية التي قام مجلس تشخيص مصلحة النظام خلال خمس سنوات بإعدادها تحت اسم رؤية 2025 ، حيث تستهدف الرؤية تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا و التي تشمل على 25 دولة (آسيا الوسطى و تركيا، باكستان، أفغانستان وتضم الدول العربية اليمن والعراق وعمان وسوريا والسعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر) أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان¹ .

أما وزير الخارجية الإيراني الأسبق على أكبر صالحي فيقول أن الدبلوماسية الناعمة تعد اليوم أحد المحاور والعناصر الرئيسية للجهاز الدبلوماسي الإيراني، و أوضح أن لو كان الكلام ناعماً فبإمكانه إزاحة حتى الدليل والبرهان القوي فالإنسان عبد للحسان وهو الأمر الذي يمكن مشاهدته في سياستنا الخارجية، كما أن هناك اهتمام كبير على مستوى وزارة الخارجية الإيرانية بالدبلوماسية الشعبية² في شتى الاتجاهات و لاسيما المستوى الثقافي وتنمية آفاق تلك العلاقة مع المؤسسات المختلفة في العالم العربي والإسلامي والدولي³ ، وهذا ما أكده وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني محمد حسيني : أن الأسابيع الثقافية تفتح فصلاً جديداً من العلاقات بين الدول

1- وليد عبد الحى ، مرجع سبق ذكره ، ص 260 .

2- تعد الدبلوماسية الشعبية أداة أو وسيلة تستخدم للتواصل مع آخر بهدف التأثير فيه وذلك بأدوات عديدة فهي أداة حضارية بالأساس تكون نتاج عملية تفكير استراتيجي يهدف لتشكيل الواقع المستقبلي من خلال صياغة استراتيجيات قابلة للتطبيق، إذن هي فن التعامل مع الشعوب لإحداث التغيير المطلوب والتأثير .

انظر: على بكير ، مرجع سبق ذكره.

3- ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الإيرانية، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع ، ط1 ، 2015 ، ص 181 .

ولذلك تأتي تحركات إيران في إطار الممثلات الثقافية وأنشطتها من وفود شعبية وأسابيع ثقافية ومعارض وكتب وغيرها في إطار دعم الدبلوماسية الشعبية الإيرانية في مجتمعها الإقليمي بل والعالمي أيضا، حيث لم يقتصر تحرك إيران ثقافيا على منطقة الشرق الأوسط ولكن هناك سعي دائم لتعريف الآخر بالثقافة الإيرانية والمكتسبات الحضارية والثقافية وهو ما أكده وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني محمد حسيني " أن الأسابيع الثقافية تفتح فصلا جديدا من العلاقات بين الدول"¹

كما يعد ظهور الدولة في المجال الدولي وانضمامها للمؤسسات الدولية والإقليمية والسعي لنشر قيم المصلحة المشتركة من أهم مقومات القوة الناعمة في إطار تحركاتها الخارجية ، وتدرك إيران أهمية تلك الخطوة حيث ألقت بثقلها في منظمة المؤتمر الإسلامي ، فهي تسعى إلى أحداث وحدة بين دول العالم الإسلامي وتوثيق علاقات مع تلك الدول ، ففي عام 2007 باجتماع داكار للمنظمة قدمت مسودة تحتوي على ثلاثين بندا لإدراجها في البيان الختامي مثلت 15% من مجموع بنود البيان وكانت عناوينها الرئيسية تدور حول مكافحة الإرهاب الدولي وتضامن الدول الإسلامية وإقامة سوق مشتركة إسلامية ودعم الوحدة الإسلامية²

ولا يتوقف الأمر عند المشاركة في المؤسسات الإسلامية فقط ، فإيران عضو بحركة عدم الانحياز التي ترفض التدخل في شؤون الدول ، فاستضافت في سبتمبر 2012 القمة وهو اكبر اجتماع تستضيفه إيران في الحركة فحضرت 120 دولة و18 دولة مراقبة و10 منظمات دولية³ .

المطلب الثاني :مصادر القوة الصلبة لإيران

1- الحسيني في جاكارتا : أن الأسابيع الثقافية تفتح فصلا جديدا من العلاقات بين الدول ، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 2012/03/07،

www.farhang.gov.ir/newsdetail.

2- سيد نعمة الله قادري، منظمة المؤتمر الإسلامي : آفاق المستقبل والدور الإيراني، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، العدد43، 2008، ص123.

3- صالحى يؤكد أن قمة عدم الانحياز في طهران ستترقى بمكانة إيران الدولية ، وكالة ايستنا، 2012/05/08، تاريخ الدخول: 2014/09/10:

www.insa.ir/news1g.

أولاً : الموقع الجغرافي

تقع إيران في غرب آسيا بين دائرتي عرض 29 ، 40 شمالاً وخطي طول 54 ، 63 شرقاً وهذا يضع إيران في المنطقة المعتدلة الشمالية إلا أن بعد مساحات واسعة من أراضيها عن البحر ووجود الإطار الجبلي المحيط بها أدى إلى حرمانها من تأثير الرياح الرطبة الهابة على أراضيها وبالتالي حرمانها من خصائص المنطقة المعتدلة وتنوع الأقاليم المناخية فيها¹.

ويحدها تركمانستان وأذربيجان من جهة الشمال، وتركيا والعراق من جهة الغرب، وأفغانستان وباكستان من جهة الشرق، والخليج العربي من جهة الجنوب حيث تطل عليه إيران بجبهة بحرية طولها 1660 كم تقريباً، ولها جبهة بحرية أخرى شمالاً على بحر قزوين طولها 800 كم، وتبلغ إجمالي مساحة الدولة 1648 ألف كم²، وهو ما يعادل 634 ألف ميل تقريباً². (انظر الخريطة رقم 06)

أن الحدود بين إيران ودول جوارها غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية ، فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها ادعاء إيران بتبعية جزر البحرين لها واعتراض إيران على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيئة ذات طابع دولي على الرغم من تنازل الشاة عنها عام (1970) بعد الاستفتاء الذي جراه في البحرين واحتلال جزر طناب الكبرى و الصغرى وأبو موسى ، وهناك عدة مشاكل حدودية مع العراق أبرزها مشكلة شط العرب³ ، و هناك اختلاف في وجهات النظر حول مياه ومنطقة بحر قزوين بين إيران وروسيا إذ كان يقسمان مياه ومنطقة بحر قزوين المقابلة لهما مناصفة (قبل تفكك الاتحاد السوفيتي) ، أما بعد تفككه احتفظت إيران بنسبة (50% فيها) بينما رأت إيران أن على روسيا أن تعطي الجمهوريات الوسطى المستقلة عنها جزءا من حصتها التي تبلغ (50%) لا من

1- محمد خميس الزوكة، آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 449..

2- برنار أوركاد، ترجمة: فاطمة على خوجة، جغرافية إيران السياسية، بيروت: جروس بارس ناشرون، 2012، ص 39.

3- عيد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 141-144.

حصّة إيران، فضلاً عن أن هناك مشاكل حدودية بين إيران وأذربيجان التي تدعمها الولايات المتحدة على منطقة بحر قزوين¹.

ومن هذا يتضح أن هذه المشاكل الحدودية من شأنها أن تضعف من قوة إيران ما لم تحل بحيث تكون موضع الرضا الكامل بالنسبة للدول المجاورة، لاسيما وأن هذه النزاعات يمكن أن تثيرها أطراف لها غايات و أطماع ومن ثم إدخال إيران في مشاكل هو في غنى عنها.

وقد اكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، إذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية عالمياً إذ يعبر خلاله يومياً أكثر من 100 سفينة أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة²، مما أدى إلى ازدياد أهمية إيران لاسيما وأنها قوة تشرف وتسيطر على المضيق والجزر الواقعة فيه وهذا يزيد من أهمية إيران الإستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي³.

وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب و بحر قزوين في الشمال، وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية (2524 كم) وبنسبة (32.66%) من مجموع الحدود الكلية البالغة (5204 كم) وتنتزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ (1180 كم) وبنسبة (46.75%) من مجموع السواحل البحرية وعلى خليج عمان وبحر

1- فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة: كلية الآداب، 1999، ص 45.

2- صباح محمود محمد الراوي، مملكة البحرين التسمية و الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 02، 2001، ص7.

3- محمد جواد علي، الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي، بغداد: منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية، 1986، ص13.

العرب بـ (700 كم) وبنسبة (27.37%) من السواحل البحرية وعلى بحر قزوين بـ (644 كم) وبنسبة (25.51%) من مجموع السواحل البحرية¹ (أنظر الخريطة رقم 07) .

و لقد أتاح الموقع الجغرافي لإيران قدرة على التمايز والتفاعل الإقليمي فهي إما أن تكون² :

1- دولة طريق أو معبر أفقي للحركة التجارية بين الشرق الآسيوي والغرب الأوربي أو جسر رأسي لنقل الحركة البشرية من الشمال الروسي المتجمد إلى الجنوب الدافئ في الخليج العربي والمحيط العربي والهندي أو منطقة جذب للهجرات البشرية المتنوعة حيث شهدت إيران موجات بشرية وافدة من الخارج على مر القرون الماضية حتى أصبحت تولف اليوم فسيفاء عرقية متنوعة فإلى جانب الفرس نجد الأكراد و اللور والبختيار والعرب والأتراك والبلوش ومازال كل منها يحتفظ بخصوصيته ويحرص على ممارسة لغته على اعتبار أنها تعبير مجرد عن هويته والتي ينسحب تحتها أيضا التذكير بالدور التاريخي والحضاري في تاريخ إيران الطويل (أنظر الخريطة رقم 08) .

2- إن الاهتمام العالمي بمنطقة بحر قزوين من منظور الجغرافيا السياسية (أنظر الخريطة رقم 09) بوصفها مصدرا مهما وعظيما للطاقة سيجعل من موقع إيران الاستثنائي بين بحرين أكثر أهمية كلما زاد الاهتمام الخليج الفارسي وبحر قزوين ففوق إيران بين مصدرين كبيرين للثروات النفطية سيمكنها من القيام بدور فاعل وكبير على صعيد الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين .

3- يؤثر الموقع الجيوسياسي لإيران في تنميتها الاقتصادية نظرا لمحاولة الغرب نقل مركز ثقله الأمني من جنوب الخليج العربي إلى شمال إيران أي سواحل بحر قزوين واسيا الوسطى .

ثانيا : حجم السكان

1- فخري هاشم خلف الناهي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

2- السيد محمد السيد الجمل ، العلاقات السياسية التركية الإيرانية ، مذكرة دكتوراه ، الزقازيق : معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، 2004 ، ص 66 .

إن عدد سكان إيران يعد من العناصر الرئيسية التي يعول عليها في تحليل عناصر القوة للدولة ونظامها السياسي وبخلافه فإنه يشكل عنصر إضعاف لنظامها السياسي إن لم توجه بشكل صحيح ، تمتلك إيران طاقة بشرية كبيرة تحاول تطويعها لصالح تدعيم قدراتها الشاملة إذ تبنت منذ قيام الجمهورية الإسلامية سياسة تشجيع في معدلات النمو السكاني وبلغ عام 1984 حوالي 4.6 % وذلك لأدراك إيران أهمية النمو السكاني في تحقيق أهداف ومصالح السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية ثم لظروف الحرب مع العراق عام 1980 / 1988 وارتفع سكان إيران من 39.3 مليون نسمة عام 1985 إلى 56.6 مليون عام 1990 ووصل عام 2000 إلى 66.125 مليون حسب إحصائيات الأمم المتحدة وفي عام 2005 بلغ 69.4 مليون نسمة وفي عام 2009 وصل إلى 74.1 مليون نسمة وفي 2015 وصل إلى 81824270 مليون نسمة وجاءت في المرتبة 16 عالمياً حسب موقع Global Firepower ، وسيصل في 2020 إلى 80.05 مليون نسمة وسنة 2025 سيصل إلى 82.2 مليون نسمة¹ ، ويعد المجتمع الإيراني مجتمعاً فتيماً وإن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 65 % من السكان وجاءت الزيادة بسبب تشجيع النمو السكاني خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين² .

أ- التركيب العمري :

يعد المجتمع الإيراني مجتمعاً فتيماً لأن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 65 % من

السكان وجاءت الزيادة بسبب تشجيع النمو السكاني خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين ، ويمكن

تصنيف السكان إلى فئات عمرية ثلاث هي³ :

1- حمد جاسم محمد الخزرجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 252 .

2- المرجع نفسه ، ص 255 .

3- حمد جاسم محمد الخزرجي ، مستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإيرانية ، بيروت : مكتبة زين للحقوق الأدبية ، 2013 ، ص 255 .

1- فئة السكان أقل من 15 سنة إذ أن نسبة الذين أعمارهم من سنة إلى 15 سنة عام 2005 هي 28.5 % من السكان وسوف تصل عام 2015 إلى 25.1 % من السكان .

2- فئة السكان من 15 - 64 سنة وبلغت نسبتهم من السكان عام 2005 حوالي 67 % من السكان وسوف تصل عام 2015 إلى 70 % .

3- فئة 65 فأكثر أو فئة كبار السن فإن نسبتهم عام 2005 هي 4.5 % ويتوقع أن تصل عام 2015 إلى 4.9 % .

ب- المستوى النوعي للسكان :

يلاحظ تراجع ملحوظ في نسبة الأمية منذ قيام الثورة فقد بلغت نسبة الأمية القراءة والكتابة لمن هم فوق 15 سنة عام 1979 حوالي 48 % تراجعت عام 1994 إلى 27.9 % لتصل في عام 2005 إلى 17.6 % علما أن الإحصاءات الرسمية الإيرانية تشير إلى أن نسبة الأمية عام 2006/2007 بلغت بين الذكور 11.3 % وبين الإناث 19.7 % وهناك حوالي 1.347 مليون نسمة منخرطين في صفوف محو الأمية وهناك 2.092 مليون طالب في الجامعات و 737 ألف طالب في الكليات المتوسطة ، وقد دلت نتائج الامتحان الدولي في الرياضيات والعلوم عام 2007 احتلال المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط بينما احتلت السعودية والمغرب المرتبة الأخيرة¹ .

وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم عام 2000 حوالي 17.8 % من مجموع الإنفاق الكلي أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فبلغ 4 % أما عام 2005 فبلغ الإنفاق الحكومي حوالي 22.8 %²

1- وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

2- حمد جاسم محمد الخزرجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 258 .

ثالثاً: القوة الاقتصادية

تضم أراضي إيران عدداً من الموارد المعدنية (أنظر الخريطة رقم 10) التي تستغل على نطاق تجاري ومن أهمها النفط والغاز ، حيث يعد النفط أهم مرفق اقتصادي لها فهو مركب الأهمية أي مصدر للطاقة الداخلية ومصدر لجلب العملات الصعبة فضلاً عن كونه أهم مصدر جيوبوليتيكي بمعنى ارتباطه الوثيق براع إيران الأقوى في علاقاتها الخارجية مع الصين والغرب واليابان وغيرها فهو عنصر قوة متعدد التأثير، وحسب دراسة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 تبلغ احتياطات إيران من النفط 137 مليار برميل مما يعني أنه لا يوجد من يفوقها سوى احتياطات السعودية والتي يبلغ احتياطها 264 مليار برميل، غير أن دراسة معهد الفرنسي للبترول تضع إيران في المرتبة الثالثة بعد كل من السعودية والعراق، ويشير التقرير السنوي الصادر عن شركة برتش بيتروليوم إلى أن مصادر النفط الإيرانية ستبقى نحو 93 سنة أخرى، هذا دون التحقق من نصيب إيران من نفط بحر قزوين المتنازع عليه بين الدول المتشاطئة، كما أنها ثالث دولة منتجة للنفط بعد كل من السعودية وروسيا حيث يشكل الإنتاج الإيراني 5 % من الإنتاج العالمي، كما تضم أراضي إيران احتياطات ضخمة من سلعة أخرى تكتسب أهمية كبيرة تتمثل في الغاز حيث تشير التقديرات إلى أن احتياطات الغاز الطبيعي الإيراني هي الثانية من حيث الحجم بعد احتياطات روسيا، ويشكل النفط والغاز المورد الرئيسي لدخل الإيراني إذ تمثل عوائد النفط 80 % من دخل صادرات إيران بما يؤمن أكثر من 72 % من النقد الأجنبي سنوياً¹ .

أما الزراعة فلقد تعرضت لإهمال كبير نتيجة غياب الاستثمارات الموجهة لها مما حتم عليها أن تستورد كثيراً من غذائها لسد احتياجاتها وبالتالي ظهور اختلال في ميزان الأمن الغذائي فهي تعد أكبر

1 - عمر كامل حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 .

مستورد للحبوب وبالتحديد الذرى والأرز والشعير والقمح كما تستورد اللحوم ومن أهم الدول التي تستورد منها إيران احتياجاتها البرازيل و السويد و تايلندا وأوكرانيا¹.

وعند دراسة مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام 2008/2000 نجد أن المعدل شبه ثابت ويتمحور حول 5.1 - 5.8 % وتتباين الأرقام في كل سنة من مصدر لآخر ، فلو أخذنا على سبيل المثال عام 2007 نجد أن معدل النمو بلغ 5 % في بعض الإحصاءات بينما تقدره الجهات الرسمية بحوالي 6.4 % أما وحدة المعلومات في مجلة الإكونوميست فقدرت معدل النمو خلال الفترة 2006/2002 بحوالي 6 % بينما قدرته مجلة الميديل ايست مونيتور المتخصصة خلال الفترة من 2008/ 2005 بما يتراوح بين 5.7 - 5 %² .

والعجيب أن ثمة تضارب كبير في الإحصاءات حول الأداء الاقتصادي ويدور بين جهات حكومية لا بين جهات حكومية و مستقلة ، فوفقا للجهاز المركزي للإحصاء بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لعام 2016 ما نسبته 5.6 % في حين يبلغ 4.7 % وفقا للبنك المركزي الإيراني ، وهو الرقم الذي أعلنه الرئيس الإيراني في تصريحاته الرسمية ، أما نمو قطاع الصناعة فقد بلغ 5 % وفقا لوزير الصناعة في حين بلغ 1.9 % خلال الأشهر السنة الأولى من عام 2016 وفقا لمركز الإحصاء هذا التضارب واللغظ في الإحصاءات الاقتصادية يرجعه البعض إلى التستر على الواقع الاقتصادي المتردي أو محاولة الحكومة تحسين الصورة قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة ولكن إذا كانت الإحصاءات والأرقام قابلة للتلاعب فإحساس الأفراد بالفقر والبطالة وغلاء الأسعار لا يمكن إخفاءه³ .

1- أحمد السيد النجار، الإمكانيات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، آفاق المستقبل، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 6، 2010، ص 65.

2- وليد عبد الحى ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

3 - مجموعة باحثين، مركز الخليج للدراسات ، تقرير الحالة الإيرانية ، 2017 ، ص 37 .

ومن المتوقع أن تواجه الحكومة عجزا في الموازنة الحكومية يتراوح بين 20 % و 30 % بنهاية

العالم الحالي إلى جانب أن 25 % من عوائد ميزانية العام الماضي لم تتحقق وفقا لعضو التخطيط والموازنة الإيراني محمد حسيني بالإضافة إلى أن تراكم الديون الحكومية وتأخير سدادها يعمق المشكلات المالية لمستحقيها خاصة شركات القطاع الخاص والبنوك ويزيد فرص إفلاسها وتوقفها عن العمل إذ بلغت الديون الحكومية بنهاية يناير 2017 نحو 700 ألف مليار توما ناي 200 مليار دولار وهو رقم تقديري قد يختلف الفعلي عنه وفقا لوزارة الشؤون الاقتصادية الإيرانية¹ . (حاول الباحث العودة إلى موقع البنك الدولي للإطلاع على آخر إحصاءات الاقتصاد لإيران فلم يجد دولة إيران مصنفة ضمن دول العالم بسبب العقوبات المفروضة عليها) .

رابعا : القوة العسكرية

تتفرد إيران بكونها الدولة الوحيدة التي لا تتبع فيها القوات المسلحة للسلطة التنفيذية بشكل مباشر ، فالمرشد الأعلى هو الذي يعين قادة الجيش والحرس الثوري وهو المسئول عنهما، ويلخص (الشكل رقم 07) أهم مؤسسات المكونة للقوة العسكرية .

وقد تم إنشاء الحرس الثوري بعد الثورة مباشرة ، نتيجة الشكوك في ولاء الجيش (لاسيما أن محاولتين للقيام بانقلاب عسكري جرى إحباطهما الأولى 1982 والثانية 1983) ، وفي عام 1989 تم تشكيل قيادة موحدة للجيش والحرس مع إعطاء الحرس وزنا أكبر في القيادة وهو ما أضعف احتمالات المواجهة بين الطرفين ، ويقدر عدد أفراد الحرس الثوري بحوالي 150-200 ألف عنصر إلى جانب المليشيات التابعة له التي يقدر عددها بحوالي 2 مليون عنصر (الباسيج) بينما تقدر مصادر أخرى عدد الباسيج

1 - المرجع نفسه .

بحوالي 90 ألف يرفدهم حوالي 300 ألف من الاحتياطي ، ويمكن الوصول بالرقم في حالات التعبئة إلى مليون أما الجيش فلم يرتفع عدد العاملين فيه بشكل كبير فخلال الفتة من 1993 إلى نهاية عام 2004 ارتفع من 300 ألف إلى 345 ألف¹ .

والعدد الإجمالي للقوات المسلحة الإيرانية (بدون قوات الأمن الداخلي) وفقا لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، بلغ في 2016 الجاري أكثر من 520 ألف شخص. ويبلغ عدد الاحتياط حوالي 350 ألف شخص ، أما بالنسبة للأسلحة والمعدات العسكرية فجزء منها من صنع أمريكي وبريطاني وتم استيرادها قبل الثورة الإسلامية في عام 1979 ، وفي الفترة 2000-2007 بلغت حصة روسيا في المستوردات العسكرية الإيرانية - 85% ، وفي أبريل/ نيسان 2016 سلمت روسيا للجانب الإيراني الدفعة الأولى من منظومات الدفاع الجوي الصاروخية "إس-300" ، وتوجد في إيران 7 مجموعات صناعية تنتج الأسلحة والمعدات والذخيرة للجيش والحرس الثوري² .

كما تمتلك منشآت نووية تتمثل في مركز أصفهان التكنولوجي النووي يقع بالقرب من مدينة أصفهان وقد تم افتتاحه في عام 1984 بمساعدة صينية وهو بنظر الكثيرين العصب الأساسي لبرنامجها النووي بالرغم من التأكيدات الإيرانية على أنه مجرد مركز صغير للبحوث النووية ، ومركز طهران للبحوث النووية يقع في ضاحية أمير آباد في العاصمة وهو يتبع لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية ويهتم بالفيزياء النظرية ومنها التي تتعلق بالطاقة العالية والإشعاعية ، ويحتوى على مفاعل حراري بقدرة 5 ميغاوات حصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الشاه ودخل حيز الخدمة سنة 1967 وهو بلا شك مفاعل قديم ، منجم ساغند في محافظة يازد وهو منجم لليورانيوم ، مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية

1 - وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

2 - ما هو حجم القوة العسكرية الإيرانية ، جريدة روسيا اليوم ، موقع :

يقع جنوب تبريز من صنع روسي ومتخصص بالبحوث الطبية والزراعية ، مركز استي جلال يقع بالقرب من بوشهر ولم يكن معروفا من قبل حتى تمت الإشارة إليه من قبل رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رضا أمر الله في منتصف سبتمبر 1994 وكان في الأصل مشروعا تم التعاقد على بنائه مع الصين عام 1992 كجزء من صفقة تجارية بلغت كلفتها 1.2 مليار دولار ، و مركز بن الهيثم ومركز جامعة الشريف ، ومركز بوشهر النووي الذي شهد مارا في الحرب العراقية الإيرانية لكنه وفي أواسط 2003 نشر تقرير في روسيا جاء فيه ان 80 % من المفاعل أصبح جاهزا للاستعمال ، وموقعي نطنز و اراك تم اكتشافه بتصوير الأقمار الصناعية من طرف الولايات المتحدة وردت إيران بأنها منشآت نووية ذات طبيعة سلمية وبعد اضطرار إيران لقبول التفتيش لهذين الموقعين من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 2003 تم إيجاد كمية من اليورانيوم لم يبلغ عنها وأهم ما تم اكتشافه هو وجود معمل للطائرات المركزية في موقع نطنز تحت الأرض يحتوى على 1000 جهاز طرد مركزي¹ .

ولا شك أن القوة العسكرية الإيرانية تطورت منذ عام 1979 حتى الآن بشكل كبير، وياتت تعتمد بشكل أكبر على التصنيع المحلي بسبب الحصار الاقتصادي على إيران ففي مجال المعدات العسكرية تمتلك إيران أكثر من 300 طائرة حربية و 1693 دبابة و 50 طائرة مروحية و 11 طائرة استطلاع و 65 طائرة نقل و 03 غواصات و 385 زورقا سريعا و 10 مركبات برمائية و 10 مركبات مضادة للغواصات، إضافة إلى أنظمة دفاع جوي وعدد كبير من الصواريخ ، كما أطلقت أول قمر صناعي للاستطلاع وأنظمة تصدي الكترونية².

1 - رياض الرواي ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

2- محمد السعيد عبد المؤمن، قراءة في مناورات الرسول الأعظم الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 119، 2010، ص 28.

المبحث الثالث : حدود القوة الناعمة لكل من إيران وتركيا

لا يختلف اثنين على المصاعب جمة التي تعترض طريق قياس القوة الصلبة لأي بلد والتي من المفترض أنها قابلة للقياس أصلاً نظراً للمعطيات الكمية المرتبطة بها، فإن قياس القوة الناعمة لدولة ما يصبح مستحيلاً، ناهيك عن أن الأخيرة لا تستند إلى معيار كمي في العادة حتى يمكن قياسه، وعلى الرغم من ذلك يذهب البعض إلى محاولة خلق مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس القوة الناعمة لبلد ما، فيما يذهب البعض الآخر إلى القول بأن استطلاعات الرأي قد تكون مؤشراً جيداً بحد ذاته يعبر عن مدى فعالية القوة الناعمة لدولة ما من عدمها رغم افتقارها أيضاً إلى قياس كمي .

وأول محاولة لقياس القوة الناعمة عبر مؤشر مركب كانت من قبل "معهد الحكم" في بريطانيا، واستندت إلى قائمة واسعة من الحسابات الإحصائية المرتبطة بمصادر القوة الناعمة لـ 26 دولة، وهذا ما تجلّى في تقارير هذا المعهد لسنوات 2010 و 2011 و 2012، كذلك تقرير مؤسسة بورتلاند للاتصالات لعام 2015، ذلك المؤشر الذي تصدره المؤسسة كل 5 سنوات لتصنيف القوة الناعمة لـ 30 دولة غاب

عنهم الوجود العربي والإفريقي، وفي هذا التقرير نسلط الضوء على ترتيب الدول وقد تم تنظيم الإحصائيات وفق خمسة مؤشرات فرعية تستند إلى: الثقافة، والدبلوماسية، والتعليم، والأعمال/الابتكار، والحكم ليتم من خلالها قياس القوة الناعمة لبلد ما.

وبالنظر إلى قائمة الدول التي صدرت عن المعهد نرى أنها لم تضم إيران على الإطلاق، علماً بأنها ضمت كلاً من الدول الإقليمية المجاورة لإيران: الإمارات وتركيا في العام 2010 في المرتبة 24 و25 على التوالي، فيما احتلت تركيا المرتبة 23 في ترتيب العام 2011 أما عام 2012 فلقد استطاعت تركيا تحقيق مستوى أحسن من السنوات الفائتة حيث جاءت في المرتبة 20 وبقي غياب إيران جلياً في الدراسة . ومثله خلا تقرير الأسواق الصاعدة عن القوة الناعمة والذي يتضمن الدول النامية عادة من أي موقع لإيران في الترتيب العام .

المطلب الأول : تقييم القوة الإقليمية لتركيا وإيران على المستوى الاقتصادي

بالرغم من تبني كل من إيران وتركيا لسياسات الليبرالية الاقتصادية إلا أن الدولة استمرت في لعب دور محوري في الاقتصاد ، ففي إيران غلب الطابع الريعي للدولة على ممارستها وأعطى أهمية قصوى لوظيفة تخصيص الموارد ، أم ا في الدولة التركية فلقد استعانت ببيروقراطية قوية وبشركاتها الاقتصادية للاستمرار في التدخل في المجال الاقتصادي بشكل كبير ، كما تمتعت القيادة السياسية التركية بحرية أكبر على حركة رؤوس الأموال وفرض منظورها الليبرالي للإصلاح الاقتصادي ووجدت مساعدة كبيرة من البنك الدولي والمؤسسات المالية الكبرى عكس النموذج الإيراني الذي لم يرقى ترحيباً كبيراً بل ومورست عليه كل أنواع القيود والحصار¹.

1 - باكينام الشرقاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

ولقد لاحظنا خلال دراستنا هذه أن أغلب الدراسات الغربية تحديدا تصدر أحكاما على الاقتصاد الإيراني دون أخذ أثار الحرب العراقية الإيرانية على هذا الاقتصاد وهو أمر يجعل الدقة في الحكم موضع مناقشة ، إذ أن النماذج التاريخية في هذا المجال تشير إلى أن الدولة لا تستطيع التعافي من آثار حرب تستغرق قرابة العقد إلا بعد فترة تصل في المعدل إلى عقد كامل في أحسن الأحوال ، فلو أخذنا ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى أو الثانية أو فيتنام بعد الحرب الفيتنامية أو كريا بعد الرحب الكورية...، فإن هذه النماذج كلها تشير إلى أن بداية تحقيق النهوض الاقتصادي (مع وجود قدر من الرشد السياسي) لم يبدأ بشكل ملموس إلا بعد حوالي 10 سنوات تقريبا ¹ .

ونظرا لما قيل سابقا ، فلقد فشلت إيران في تقديم نموذج اقتصادي يكون مصدرا للقوة الناعمة فلا هي قدمت نموذجا اقتصاديا كما فعلت الصين، ولا هي قدمت قصة نجاح اقتصادي كما فعلت تركيا، واعتمدت على المال السهل كدولة ريعية لاستخدامه كأداة مولدة للقوة الناعمة ، وفي هذا الإطار، يشير الباحث الإيراني شهرام شوبين إلى أن النموذج الاقتصادي الإيراني هو نموذج فاشل بامتياز حتى مقارنة مع جيران إيران الصغار في الجنوب والذين انتقل إليهم عدد لا يُستهان به من رجال الأعمال الإيرانيين ². فقد فشلت إيران في تنويع اقتصادها أو في الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالطاقة وأدى تراكم الفساد وسوء إدارة الاقتصاد وتعويم الحكومة له إلى فشل ذريع ، وتدعم هذا التقييم نتائج التحليل الاقتصادي الذي قام به الباحث جهانجر آموزجار خلال السنوات من 2005 وحتى 2010 للأداء الاقتصادي لإيران مقارنة بالخطة الإستراتيجية الخمسية الرابعة، وكانت نتيجته (في الجدول رقم 06) ³.

1- وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 85.

2- باكينام الشرقاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

3- علي بكير ، مرجع سبق ذكره.

فالأداء الإيراني يعبر عنه متوسط الراتب الذي يبلغ نحو 450 دولارا للشهر "أقل من ثلث متوسط راتب التركي"¹.

ولو أردنا ترتيب إيران قياسا للدول العربية الشرق أوسطية (11 دولة) في أهم المؤشرات الاقتصادية سنجد النتائج التالية (لعام 2007)²:

المؤشر	الترتيب	ملاحظات
النتائج المحلي	2	دولة واحدة أعلى منها
معدل النمو	7	6 دول أفضل منها
التضخم	10	هي الأسوأ بعد العراق
الدين العام	6	خمس دول أعلى منها في حجم الدين
الصادرات	3	دولتان حجم صادراتها أعلى منها
الواردات	3	دولتان حجم وارداتها أعلى منها
نسبة مستخدمي الإنترنت	1	1218 مدينة مرتبطة بالإنترنت فيها 1460 مركز ، للدولة 25% والباقي للقطاع الخاص

ويمكن وصف الأوضاع الاقتصادية في إيران على النحو التالي¹ :

1- فواز بن حمد الفوزان، الاقتصاد الإيراني، جريدة العرب الاقتصادية، تاريخ الدخول 2016/06/10.

http://www.aleqt.com/2016/01/12/article_1020995.html

2- وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 144 .

1- مازال الوضع الاقتصادي في إيران صعبا وما تزال ظواهر التضخم والبطالة وتعثُر الحريات الاقتصادية والحصار الاقتصادي من بعض الدول والفساد وطغيان البعد الشعبي على بعض سياسات الدولة الاقتصادية تمثل أبرز المظاهر السلبية في بنية الاقتصاد .

2- غير أن مراقبة إيقاع التغيير في هذه الظواهر يشير إلى قدر من التحسن ولو بتفاوت من قطاع لآخر ، لكن من غير الممكن التخلّص من هذه المظاهر بشكل كبير مع نهاية فترة الدراسة أي حتى عام 2020 ، حتى لو بقي إيقاع التغيير على وتيرته .

3- إن اعتماد الاقتصاد الإيراني على قطاع النفط يجعل مستقبله أسير هذا المتغير ، وعليه فإن مؤشر التحول في الاقتصاد الإيراني هو في مدى تنوعه ومدى زيادة نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي ورغم التحسن في هذا الجانب لاسيما بعد انتهاء الحرب مع العراق إلا أن نسبة التنوع ما تزال متدنية وهو ما يبقي الاقتصاد الإيراني خاضع لتقلبات أسعار الوقود رغم أن هذه الأسعار غير مرشحة لتراجع كبير ، لكن البعض كما أشرنا يرى أن سعر 90 دولار للبرميل سيكون نقطة الحد الأدنى ليبقى الاقتصاد الإيراني قادر على التعافي التدريجي

4- يشير التحسن الواضح في برامج تحديد الزيادة السكانية والتحسين الواضح في مستوى التعليم والبحث العلمي إلى إمكانية البدء بتعافي الاقتصاد الإيراني بعد عام 2020 .

أما بالنسبة لتركيا ، ومقارنة أداء تركيا بأداء دول أخرى من منطقة الشرق الأوسط؛ حيث يعد الاقتصاد التركي واحدا من أكبر اقتصاديات المنطقة بالنظر إلى حجم الدخل القومي الإجمالي له الذي بلغ 174.8 مليار دولار عام 2002، تتقدم به على إيران (114.26) وإسرائيل (109.66) ومصر

(97.7)، واحتل بها المرتبة الثانية إقليمياً بعد الاقتصاد السعودي (184.7 مليار دولار). وقد شهد الاقتصاد التركي زيادات متتالية في حجم الدخل القومي الإجمالي، بحيث تقدمت تركيا على السعودية في عام 2004 لتصبح في المرتبة الأولى إقليمياً منذ ذلك الحين. وفي عام 2007 احتلت تركيا المركز الأول إقليمياً بالنظر إلى حجم الناتج القومي الإجمالي، حيث جاءت تركيا في المركز السابع عشر عالمياً بناتج محلي إجمالي قدره 414 مليار دولار عام 2007، متقدمة على السعودية (381.6 مليار دولار) وهي الدولة الأولى عربياً على مدى ثمانية أعوام متتالية في التصنيف الصادر عن البنك الدولي بهذا الصدد¹.

و يلاحظ أنه نتيجة الطابع غير النفطي للاقتصاد التركي، فإن المؤسسات التركية (و خاصة غير الرسمية) كثيراً ما تلجأ إلى منهج المقارنة مع استبعاد الصادرات النفطية، لإبراز تفوق قدرات الاقتصاد التركي مقارنة بدول المنطقة، والتأكيد على الطابع غير النفطي للاقتصاد التركي، فمثلاً رغم تفوق حجم التبادل التجاري الخارجي للسعودية مع دول العالم على نظيره التركي عام 2005 (240 مليار دولار مقابل 190 ملياراً على الترتيب)، إلا أن حجم الصادرات غير النفطية للسعودية شكل 21 مليار دولار فقط (مقابل 73.5 مليار دولار لتركيا)².

و باستبعاد المنتجات المتصل بالطاقة (النفط ومنتجاته، والغاز، والفحم) من إجمالي حجم الصادرات، تحتل تركيا المركز الأول بفارق كبير مقارنة بدول المنطقة الأخرى. بل إن الصادرات التركية بهذا المعيار تكاد تتفوق على إجمالي حجم صادرات السعودية والجزائر وإيران والمغرب ومصر وسوريا مجتمعة. وتظهر مقارنة إجمالي حجم الصادرات التركية ببعض دول المنطقة عام 2006 بعد استبعاد المنتجات ذات الصلة بالطاقة هذا الفارق: حيث يتجاوز حجم الصادرات التركية في هذه الحالة 85 مليار دولار،

1 - WDI-World Development Indicators 2008, World Bank Database , At: http://esds.mcc.ac.uk/WDS_WB

2- علي جلال معوض ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وهو ما يقرب من ضعف حجم صادرات إسرائيل (حوالي 48 مليار دولار) وهي أقرب منافسي تركيا في المنطقة من حيث حجم الصادرات بعد استبعاد منتجات الطاقة. وتأتي بعد ذلك دول مثل السعودية (30 مليار دولار تقريبا أو حوالي ثلث الصادرات التركية) والجزائر (20 مليار دولار) وقطر (16). ويلفت الانتباه كبر الفارق الفاصل بين حجم الصادرات التركية وفق هذا الحساب وصادرات كل من إيران (حوالي 12 مليار دولار) ومصر (9 مليارات تقريبا)، إذ تبلغ الصادرات التركية أكثر من ثمانية أمثال الصادرات المصرية والإيرانية¹.

و رغم أنها تحتل المرتبة 15 بين الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العلمي حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الفترة 2008-2010 وقد أجرت الحكومة التركية تعديلات على التشريعات المتعلقة بالاستثمار لتصبح أكثر توافقا مع المعايير الدولية في هذا المجال ولتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد ، ورغم النتائج المذهلة التي حققتها اقتصاديا في السنوات الأخيرة رغم الضغوطات الداخلية والخارجية إلا أن ثمة تحديات كبيرة يمر بها الاقتصاد التركي تتمثل في:

1- البطالة : حيث بلغ حجم اليد العاملة في تركيا مع بداية عام 2011 حوالي 24.73 مليون بزيادة سنوية بلغت 4% سنويا وتشير المعلومات الإحصائية للمعهد التركي وبيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن الاتجاه العام لمعدلات البطالة في تركيا هو الارتفاع مما يمثل تحديا قائما ومستمرًا للاقتصاد التركي

1 - Sak.Guven, The Challenge of Developing Private Sector in the Middle East.Istanbul ,Economic Policy Research Foundation of Turkey(tepav),2008,p58.

2- بكر محمد رشيد البدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

2- التضخم : انخفض معدل التضخم من متوسط قدره 70.4 % في الفترة من 1993-2002 إلى 6.4% في نهاية عام 2010 وهي أدنى قراءة في أكثر من أربعة عقود خلال عام 2010 ، ومع نجاح خطة الحكومة التركية التي وضعت عام 2002 لتقليل معدلات التضخم إلا أن هناك أسبابا عدة جعلت من التضخم عملية مستمرة في تركيا منذ عام 1970 منها : ارتفاع العجز في ميزانية القطاع العام واستثمارات ضخمة في البيئة التحتية والنفقات العسكرية الباهظة المرتبطة بأسباب جغرافية سياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي ينتج بسبب الضغوط التضخمية والسياسات الشعبوية التي تتبع قبل كل انتخابات عامة والزيادات في أسعار المدخلات المستوردة الرئيسية عالميا .

كما يظهر الطابع المزدوج فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي . فالاقتصاد التركي يمثل وفقا للعديد من التحليلات مصدر قوة حقيقية لأي توجه سياسي تركي ، حيث انه تطور على مدار السنوات الماضية حتى أصبح ينتقل بين المراكز من 17 إلى 19 بين اقتصاديات العالم ، مع تحقيقه المكانة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم ، فضلا عن امتلاكه تفوقا ملحوظا في معظم القطاعات غير النفطية . ويعود جزء كبير من هذه التطورات الإيجابية إلى سياسات حكومة العدالة والتنمية التي نجحت خلال سنوات حكمها في مضاعفة الناتج المحلي التركي ثلاث مرات حتى بلغ حوالي 750 مليار دولار، لكن تظل ثمة ضغوط ناجمة عن طبيعة الاقتصاد التركي المعتمد على الخارج بشكل كبير ، فضلا عن ظهور مؤشرات لتراجع الأداء الاقتصادي التركي بعد الذروة التي بلغت هذه المؤشرات في 2006¹ .

المطلب الثاني : تقييم القوة الإقليمية لتركيا وإيران على المستوى العسكري

1- علي جمعة ، تركيا... اقتصاد يقاوم الصدمات". الأهرام الاقتصادي ، العدد 2101 ، 13-4-2009 ، ص 65 . كذلك انظر : عبد العزيز ، أسامة . "حزمة إجراءات مدعومة بملباري دولار". الأهرام الاقتصادي ، العدد 2101 ، ص 64 .

بداية يجب أن نؤكد على وجود عدة متغيرات مرتبطة بالإمكانات العسكرية و التسليحية للطرفين، حيث تتأثر السياسة العسكرية لكل من إيران وتركيا بموقعهما الجغرافي وفي هذا تتميز إيران بعدة مزايا في مواجهة تركيا¹:

1- مساحة جغرافية أكبر من مثيلتها لدى تركيا ، إذ تبلغ مساحة إيران 1648 كم مربع في مقابل 780 ألف كم مربع

2- تتميز إيران كذلك بأن حدودها يسهل الدفاع عنها في مواجهة غيرها من الدول ومن بينها تركيا ، باستنادها إلى موانع طبيعية إذ يحدها من الشمال سلسلة جبال البروس وبحر قزوين والسفوح الجنوبية لجبال القوقاز ، ومجموعة من الجبال الصغيرة شرقا ، وسلسلة جبال زاغروس والخليج غربا وخليج عمان جنوبا ، وان كانت تلك الحصانة الطبيعية ضد التهديدات العسكرية الخارجية ليست مطلقة ، حيث إنها معرضة للاختراق نتيجة اعتمادها بدرجة كبيرة على عائدات البترول .

أما تركيا، فتؤدي سيطرتها على آسيا الصغرى والمضايق إلى إعطائها أهمية إستراتيجية كبيرة استلزمت قوة عسكرية كبيرة للدفاع عنها نظرا لتعرضها لتهديدات من جانب دول عظمى مثل الاتحاد السوفيتي سابقا .

أما بالنسبة للجزء الأوربي من تركيا، فهو ذو أهمية خاصة إذ أنها أكثر المناطق كثافة وتطورا، إلا أنها من أكثر المناطق تعرضا للاختراق، وذلك نتيجة لطول حدودها مع كل من بلغاريا 269 كم واليونان 212 كم في حين أنها تفتقر إلى العمق والموانع الطبيعية بوجود المضاسق خلفها .

1- التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1997 ، ص 149 .

3- كما أن الكتلة الحيوية لإيران من السكان والأرض تعطى ميزة كبرى في مواجهة تركيا في الشمال الغربي إذ يبلغ عدد سكان إيران حوالي 81 مليون نسمة وجاءت في المرتبة 16 عالمياً أما تركيا فبلغ عدد سكانها 79 مليون نسمة وجاءت في المرتبة 18 عالمياً، أما كثافة السكان في تركيا فتبلغ ضعف كثافة السكان في إيران وبذلك إيران المرتبة 43 في تسلسل البلدان الإسلامية من حيث عدد السكان، أما تركيا فتحتل المرتبة 45 في نفس التسلسل ، ويصل عدد الشباب في تركيا من الذكور إلى حوالي 12 % من مجموع السكان وهو ما يمكنها من زيادة حجم قواتها المسلحة العاملة¹.

و انطلاقاً من موقع firepower والذي يهتم لشؤون العسكرية وتصنيفات الدول وحسب إحصائيات 2017 الخاصة بالمقارنة بين كل من تركيا وإيران نلاحظ ما يلي² :

أن تركيا حازت على المرتبة الثامنة في الجانب العسكري عالمياً أما إيران فجاءت في المرتبة 21 ، وجاء إجمالي القوى العاملة المتاحة لتركيا بتعداد 41640000 أما إيران فكان بتعداد قدره 47000000، أما إجمالي خدمة الوصول إلى القوى العاملة المتاحة سنوياً فتركيا كان لها نصيب 35010000 و إيران 39570000، أما مجموع القوى العاملة العسكرية النشطة المتاحة لتركيا فكان 1375000 أما إيران فجاء بتعداد 1400000، وإجمالي الاحتياطيات الاحتياطية المتوفرة لتركيا فكان بـ 360565 ولإيران 400000، أما الانفاق على الدفاع فتركيا خصصت مبلغ قدره 8208000000 دولار وخصص إيران مبلغ قدره 6300000000 دولار.

المطلب الثالث : تقييم القوة الإقليمية لكل من تركيا وإيران كأمودج سياسي "

1- علاء طاهر ، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1998 ، ص 100 .

2 - <http://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp?form=form&country1=turkey&country2=iran&Submit=COMPARE>

بعد الحراك العربي الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خصوصاً بدأ الحديث عن أي نموذج سياسي يمكن للدول العربية أن تتبناه في إطار عملية التغيير التي كانت كلفتها غالية ولازمت تداعياتها تمزق المنطقة ، وبذلك تصبح الدول التي تشهد تغييراً في نظام الحكم متجهة إلى أي من هذين النموذجين بمعنى آخر تحاكي أحد هذين النظامين مما دفع كلاً من تركيا (الديمقراطية التي لا تخلو من اعتبارات للموامة مع الهوية الإسلامية بدرجة أو بأخرى) وإيران (التي يغلب وصفها بالثيوقراطية أي نموذج الدولة الدينية بدرجة أو بأخرى) لانتهاج سياسات خاصة بهما للترويج لنموذجهما في المنطقة رغبة من كلٍ منهما في التفرد لتصبح القوى الإقليمية المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعدّ أحد أهم محاور التنافس بين تركيا وإيران في المنطقة حيث يقدم كل نموذج نفسه على أنه النموذج السياسي الأكثر ملائمة للرغبة المتزايدة في التغيير بالمنطقة العربية من جهة، والمتسق مع هويتها الإسلامية من جهة أخرى.

الفرق بين النظام السياسي الإيراني والنظام السياسي التركي

بعد نجاح تيار الإسلام السياسي في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول العربية بعد ما بات يُعرف إعلامياً بثورات الربيع العربي، أضحت ذلك عاملاً محفزاً لكلٍ من النظامين الإيراني والتركي للعمل على الاستفادة من ذلك الأمر في ممارسة دور إقليميٍّ أوسع نطاقاً وأعمق تأثيراً في المنطقة مع تصاعد أنظمة سياسية حديثة العهد إلى السلطة تنتمي إلى ما بات يعرف بتيار الإسلام السياسي الذي يرى البعض وجود عناصر تشابه بينه وبين النظام التركي والإيراني كلّ على حدة بدرجة أو بأخرى، وذلك مع اختلاف هيبته، مما جعل كلاً منهما يطمح في أن يسيطر نفوذه على المنطقة مما ينعكس على ميزان قوته في النظام الدولي عموماً والنظام الإقليمي خصوصاً، بسعيها للترويج لنموذج حكمها في المنطقة مما يستوجب بدايةً إلقاء الضوء على النظام الإيراني والتركي.

1- النظام السياسي الإيراني:

اعتمد النظام السياسي الإسلامي الإيراني على دعامتين أو مبدئين أساسيين في الحكم هما نظرية ولاية الفقيه والشورى في الحكم، وقد تحولت نظرية ولاية الفقيه إلى واقع قانوني في النظام السياسي الإيراني ، ولقد بلورها آية الله الخميني من خلال اقتراح نظرية سياسية تقوم على انتقال الولاية بمعنى الحكومة خلال عصر الغيبة إلى النواب العاملين للإمام المهدي على كرم الله وجهه وهو الفقهاء العدول الذين حددت صفاتهم وخصائصهم في عدد من الأحاديث للإمام على رضي الله عنه ووفقا لما تذهب إليه المدارس الإسلامية الشيعية¹، أما المبدأ الثاني وهو الشورى ويعني تدخل الأمة في عمل النظام الإسلامي ومشاركتها في القرارات على مختلف المستويات وممارستها الرقابة على الأجهزة العاملة في الدولة والشورى تمارس عن طريق تشكيل مجالس الشورى².

وصدر الدستور الإيراني عام 1979 في اثني عشر فصلا، وضم 175 مادة، وتبدأ الديباجة التي أكدت على الجانب العقائدي في الثورة الإيرانية، ودور علماء الدين فيها، وكذلك طبقات الشعب كافة، مروراً بالتطورات السياسية التي مرت بها إيران خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي ودور آية الله الخميني في الثورة الإيرانية³، ثم ينتقل بعدها الدستور للتعرض إلى أسلوب الحكم في إيران القائم على الشورى ومبدأ ولاية الفقيه، ودور الاقتصاد في المجتمع، وحقوق المرأة والجيش والقضاء والسلطات الثلاث، ودور الإعلام في إيران وطريقة اختيار المسؤولين في الدولة⁴

1- نصت المادة 109 من دستور إيران الخاصة بصفات القائد وهي : الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء، العدالة، الرؤية السياسية، الكفاءة الإدارية، التدبير والقدرة على القيادة، الشجاعة. انظر دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

2- روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه) ، دمشق: مؤسسة التقلين، 2009، ص81.

3- أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة ، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص135.

4- محمد علي التسخيري، حول الدستور الإيراني ، طهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 2005، ص33.

ويمكن تلخيص السمات العامة للنظام السياسي الإيراني في (أنظر الشكل رقم 08 الخاص بمكونات

النظام السياسي الإيراني) في :

1- تتركز السلطة السياسية بشكل كبير في يد المرشد الأعلى، ورغم أن المرشد يتم انتخابه من مجلس الخبراء فإن المرشد يتحكم فيه من خلال الحلقات التالية¹:

- أ - أن المترشحين لهذا المجلس لينتخبهم الشعب لابد من موافقة مجلس صيانة الدستور عليهم
- ب - أن مجلس صيانة الدستور يعين نصف أعضائه من قبل المرشد
- ت - أن النصف الثاني من الأعضاء في مجلس الصيانة يعينهم رئيس مجلس القضاء
- ث - أن المرشد هو الذي يعين رئيس مجلس القضاء

وهذه الحلقات المتداخلة تدل بشكل قاطع أن مجلس الخبراء رغم ما يبدو من الناحية الشكلية هو الذي ينتخب ويراقب عمل المرشد فإن الأخير هو المتحكم في المجلس بشكل كامل

2- يشكل مجلس صيانة الدستور الحلقة الأقوى بعد المرشد في هيكله النظام، فهو يتحكم عبر وسائل كثيرة كما أشرنا في مجلس الخبراء ومجلس الشورى وفي المرشحين للرئاسة.

3- يمثل مجلس الأمن القومي هيئة اتخاذ القرارات الإستراتيجية .

2- النظام السياسي التركي:

إن تحول الدولة التركية الحديثة من النظام الإسلامي الذي ورثته من الدولة العثمانية إلى النظام الجمهوري العلماني مرتبط بصورة كبيرة بشخص مصطفى كمال مؤسس الدولة التركية ، إلا أم كثيرا من

1- وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره، ص167.

الباحثين يجمعون على أن هذا التحول مبني على أرضية الإصلاحات التي بدأت بالظهور منذ ق 17 وبالتالي لم تكن العلمانية في تركيا وليدة اللحظة كما لم تكن من اختراع مصطفى كمال لكنها تبلورت بشكلها النهائي على عهده وترتبط زمانيا بمرحلة التنظيمات أو الإصلاحات¹.

وقد صاغ الكماليون مفهوما جديدا لا ينطوي على فصل شؤون الدنيا وحسب كما هي العلمانية الغربية ولكنهم أرادوا إلغاء التدين باعتباره قوة مؤثرة في حياة المجتمع ولما كانت العلمانية في تركيا مفروضة على الشعب بالقوة والإكراه وليست نابعة من إرادة هذا الشعب كان لابد للكمالين من إيجاد مؤسسات تروج للعلمانية وتقوم بحمايتها واستمرار فرضها بكل أشكال القوة الناعمة والصلابة على حد سواء ومن أبرز المؤسسات الحامية للعلمانية المؤسسة العسكرية والمؤسسات الإعلامية وجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك والمؤسسة القضائية².

و لكن ما هي التغييرات التي طرأت على بعد العلمانية مع وصول العدالة والتنمية إلى السلطة ؟ لقد أكد أردوغان وقيادات حزبه في مناسبات متعددة التزامهم بالعلمانية، فضلا عن إبراز أهمية المكون العلماني كأحد عناصر المثال التركي ، إلا أن الحزب يطرح ضرورة مراجعة مفهوم العلمانية بحيث لا يساء استخدامه على نحو ينتهك الحقوق الأساسية للأفراد ومن ثم فإن خطاب العدالة حول العلمانية ذو شقين³:

1- نور الدين محمود، تركيا: الجمهورية الحائرة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2- شعبان فكري، نشأة العلمانية وقواها في تركيا ، تاريخ الدخول 2016/05/15.

3- علي جلال ، دور التركي في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الشق الأول يقوم على رفض إقحام الدين في السياسة، انطلاقاً من أن "تحويل الدين إلى أداة في السياسة وتبني اقتربات إقصائية في السياسة باسم الدين هي أمور لا تضر فقط التعددية السياسية، ولكن الدين ذاته"، وفقاً لأردوغان

أما الشق الثاني فيقوم على تقويم العلمانية بالاعتماد على معايير الديمقراطية، لاسيما تلك المتعلقة باحترام الحقوق والحريات الأساسية، فخطاب الحزب يقوم ضمناً على سمو الديمقراطية على العلمانية، وهو ما يظهر في تفضيل أردوغان وصف النظام التركي أثناء عهد حكومته بأنه "نظام علماني تعلوه الديمقراطية"، وفي هذا السياق، فسر تحركاته لرفع الحظر المفروض على الحجاب في المؤسسات العامة، باعتبار أنها خطوات نحو معالجة مظاهر غير ديمقراطية في التجربة التركية. أي ركز خطاب الحزب على انتقاد هذه القضايا لا من زاوية كونها جزءاً من النظام العلماني للدولة، ولكن باعتبارها تتناقض مع مبادئ وقيم ديمقراطية وعالمية أساسية مثل حرية الاعتقاد والتعبير، والمساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم.

هذه المراجعة للنظام العلماني التركي من مدخل الديمقراطية جعلت الصيغة التي يطرحها حزب العدالة والتنمية أقرب إلى تصحيح النموذج التركي للعلمانية - لاسيما في صورته الكمالية - من خلال طرح نمط العلمانية الليبرالية التي تؤكد على حرية الدين، وهي الصيغة الأكثر اتفاقاً مع النموذج الليبرالي كما هو في الصيغة الأمريكية، حيث تحترم الدولة المجالين الخاص والعام تماماً بضابطين اثنين وهما: ألا تشرع الدولة باسم دين أو مذهب على حساب غيرهما، وألا تسمح الدولة بأن يكره المجال العام شخصاً على الشعور بالحرج من التعبير عن رموزه الدينية أو تبني دين دون آخر. فالدولة تتدخل بالتشريع

لحماية حقوق الأفراد ولا تزي أن عليها مسئولية إجبار أحد علي التخلي عن رموزه ومعتقداته ولكنها تهدف إلي التعايش بين الجميع¹ .

وتركيا دولة نظام الحكم فيها برلماني ديمقراطي، يتولى السلطة التنفيذية رئيس الوزراء المنتخب عن طريق انتخاب الأحزاب ويعاونه مجلس وزرائه كما يشارك رئيس الجمهورية في تنفيذ القرارات أما رئيس الجمهورية فيتم انتخابه من قبل الجمعية الوطنية بأغلبية الثلثين من أصوات النواب ولمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد وهو بالفعل رئيس تقليدي لا يساهم بدوره في السياسة الخارجية أو الداخلية إلا بالشيء اليسير و توقيع القرارات ، أما السلطة التشريعية فهي بيد الجمعية الوطنية الكبرى والتي ينقسم أعضاؤها إلى قسمين : مجلس الشيوخ وعدد أعضائه 165 عضوا يجرى انتخابهم عن طريق الاقتراع العام و المباشر ولمدة ست سنوات ومنهم 15عضوا يعينهم رئيس الجمهورية بنفسه ، أما الجمعية الوطنية فعدد أعضائها 450نائباً ينتخبون لمدة 4 سنوات عن طريق الاقتراع العام أيضا و يمثل النواب و الشيوخ الأقاليم و المقاطعات التركية و يلعبون الدور المباشر و الأهم في التشريع الداخلي و توجيه السياسة الخارجية فضلا عن السلطة التنفيذية الوزارية ، كما أن هناك السلطة القضائية التي تتمتع باستقلال تام عن هيمنة السلطين التنفيذية و التشريعية².(انظر الشكل رقم 09)

كما أن أكثرية الرأي العام في المنطقة العربية حسب تقرير الرأي العام العربي لـ 2015 منحازة إلى نظام سياسي ديمقراطي إذ إن 79% من المستجيبين أفادوا أن النظام الديمقراطي ملائم جدا ليطبق في

1- عبد الفتاح معتر بالله، المسلمون و الديمقراطية : دراسة ميدانية، القاهرة : دار الشروق، 2008، ص185.

2- السيد محمد السيد الجمل ، "العلاقات السياسية التركية الإيرانية 1979-2000" ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، قسم الدراسات السياسية ، 2004 ، ص28-

بلدانهم في المقابل أفاد 16% من المستجيبين أن النظام الديمقراطي غير ملائم إلى حد ما¹ . (أنظر

الشكل رقم 10)

كما أن هناك جانبا مهما يمكن الوقوف عليه وهو مدى الثقة الشعبية بالمؤسسات المهمة في تركيا وتشير الاستطلاعات الرأي في هذا الجانب إلى النتائج الآتية²:

المؤسسة	نسبة الثقة 2000	نسبة الثقة 2011
الحكومة (مجلس الوزراء)	29%	61%
المؤسسة العسكرية (الجيش)	90%	39%

أما نسبة المشاركين في الانتخابات من عدد المسجلين في تركيا وإيران في الفترة الممتدة بين 1993-

2011 فجاءت في الشكل التالي³:

الدولة	نسبة المشاركة في الانتخابات
تركيا	85.91%
إيران	63.64%

1- المؤشر العربي لـ2015، الدوحة : مركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015،ص 137.

2- بكر محمد رشيد البدور ، مرجع سبق ذكره، ص 138.

3- مرجع سبق ذكره، ص 141.

كما يعد مقياس مقياس وسم الدول¹ Anholt-GMI Nation Brands Index من أوائل المقاييس التي

تسعى إلى ترتيب الدول حسب جاذبية صورتها على المستوى العالمي، أي تقييم الرأي العام العالمي للأبعاد المختلفة لصورة الدولة ، يلاحظ تأخر ترتيب تركيا على المستوى العالمي منذ التقرير الأول الصادر في الربع الأول من 2005 ، حيث جاءت في المركز الحادي عشر (الأخير) في هذا التقرير الذي لم يتضمن أي دولة إسلامية أو شرق أوسطية أخرى ورغم إضافة العديد من الدول الأخرى إلى التقرير ، إلا أن تركيا استمرت في احتلال ذيل القائمة ، حيث جاءت في المركز 35 (الأخير) في تقرير الربع الأخير من عام 2005 ، واحتفظت تركيا بالمركز الخامس والثلاثين في تقرير الربع الأخير من عام 2006 متقدمة على إسرائيل (المركز 37) وإيران (المركز 38) ، واحتلت تركيا المركز الثالث والثلاثين (من ست وثلاثين دولة) في تقرير الربع الأخير من عام 2007 ، وفي تقرير عام 2008 الذي ضم خمسين دولة ، جاءت تركيا في المركز 36 متقدمة على إيران (50) و تجدر الإشارة إلى أن الصورة الذاتية للمواطنين عن دولهم تمثل أحد المؤشرات المهمة التي تتضمنها تقارير معدي المقياس، حيث مثلت تركيا حالة استثنائية من الثقة بالذات و اعتقد مواطنوها أنها تحتل المركز الثالث على مستوى العالم ، في حين أنها جاءت في المركز 35 (الأخير) على المقياس الكلي² .

1- وذلك على نحو يفترض أن يساعد في توجيه الدبلوماسية العامة للدول المختلفة ، وصدر التقييم بشكل ربع سنوي منذ بداية عام 2005 ، قبل أن يتم تطويره ليصدر بشكل سنوي منذ عام 2008 . وقد اعتمد تقرير عام 2008 على عينة من أكثر من خمس وعشرين ألف شخص من 35 دولة مختلفة ، من الدول المتقدمة والنامية . وقد بلغ عدد الدول المتضمنة في المقياس 50 دولة عام 2008 ، من ضمنها تركيا بالإضافة إلى أربع دول من منطقة الشرق الأوسط هي مصر وإيران والسعودية والإمارات¹ . ويضم المقياس خمسة مؤشرات أساسية هي : 1- الناس People : أي تقدير سمعة مواطني الدولة من حيث درجة الكفاءة والتعليم والانفتاح على الآخرين ، وغيرها من الصفات الإيجابية ، فضلا عن قياس بعض الصفات السلبية مثل مستويات العداء والتمييز . 2- الحوكمة Governance : ويقيس الرأي العام حول مدى كفاءة الحكومة الوطنية في الدولة المعنية ، ومدى عدالتها ، والتزامها بمسؤوليتها الدولية إزاء قضايا عالمية مثل حفظ السلم والأمن الدوليين ، والتزام الديمقراطية والعدالة ومحاربة الفقر وحماية البيئة . 3- الصادرات : أي صورة الناس عن منتجات الدولة وخدماتها ، ومدى سعي الأفراد إلى شراء هذه المنتجات أو تجنبها 4- السياحة : يركز على مستوى الاهتمام بزيارة هذه الدولة ، ومدى امتلاكها معالم سياحية جذابة . 5- التراث والثقافة Heritage and Culture: أي تقييم الرأي العام العالمي لتراث الدولة التاريخي وثقافتها المعاصرة 6- الاستثمار والهجرة Investment & Immigration : ويحدد هذا المؤشر مدى قوة جذب الدولة للأفراد كي يستقروا بها لأغراض المعيشة أو العمل أو الدراسة ، وصورة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة . على جلال معوض ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2- المرجع نفسه، ص 90. و يمكن الرجوع إلى المعلومات المتصلة بالمقياس و مؤشرات، والتقارير الدولية له من :

Anholt-GfK Roper Nation Brands Index, At: <http://www.nationbrandindex.com/>

وحسب تقرير الرأي العام العربي لـ2011 فكانت تركيا هي تركيا هي الراح الأكبر في الربيع العربي. فمن بين البلدان الخمسة الذين شملهم استطلاع الرأي، لعبت تركيا دورًا "بناءً للغاية" في الأحداث العربية. يُعد رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان الشخص الأكثر إثارة للإعجاب بين قادة العالم وهؤلاء الذين يتصورون رئيسًا جديدًا لمصر يريدون هذا الرئيس الجديد أن يشبه أردوغان إلى حد كبير. فالمصريون يريدون بلدهم أن تشبه تركيا إلى حد كبير أكثر من أي خيارات أخرى مقدمة للبلدان المسلمة والعربية وغيرها¹.

أما في استطلاع رأي أصداء للشباب العربي لوحظ تراجع واضح في صورة تركيا ضمن النماذج الأفضل للإقتداء بها حيث انخفضت نسبة اختبار تركيا من 28% عام 2012 إلى 8% فقط عام 2016 وهو ما صاحبه انخفاض في الاعتقاد بأن تركيا تمثل الوجهة المفضلة للانتقال والمعيشة من 16% إلى 7% فقط خلال نفس الفترة، ويمكن التأكد من ذلك من خلال العودة إلى تطور صورة تركيا كأنموذج لدول المنطقة العربية والشرق الأوسط 2009 حتى نهاية 2013 (أنظر الشكر رقم 11).

أما بالنسبة لإيران فيمكن القول أن القوة الناعمة الإيرانية كانت قد وصلت ذروتها في العالم العربي بحلول العام 2006، وبقيت صامدة حتى عام 2008 حيث بدأت تتراجع بشكل سريع إلى أن تدهورت مع اندلاع الثورات العربية نهاية عام 2010/بداية 2011، ثم تعمقت مع اندلاع الثورة السورية واستمرارها، ويمكن لعدد من استطلاعات الرأي أن يكون مؤشرًا يدعم هذه الحقائق لعل أهمها استطلاع زغبي الذي أُجري عام 2011 (أنظر الشكل رقم 12).

ويمكن كذلك إلى الرجوع إلى موقع سيمون أنهولت الذي صك مفهوم "وسم الدول" عام 1996، و أصدر المقياس و العديد من المقالات و الكتابات حوله :

<http://www.earthsspeak.com>

أصدر معدو المقياس تقارير خاصة عن صورة إسرائيل لاسيما في أعقاب العمليات العسكرية على لبنان في 2006، و انتهت هذه التقارير إلى أن إسرائيل تمثل إحدى أكثر الحالات سوءا في تقييم الرأي العام العالمي لصورتها .

1- شبلي تلحمي، ملخص عن تقرير الرأي العام العربي 2011، تاريخ الدخول 2012/05/01

<https://www.brookings.edu>

كما أن استطلاعات الرأي العام العربي لـ 2015 جاءت السياسات الإيرانية فيها سلبية فقد أفاد 62% من مجمل المستجيبين بأن هذه السياسات هي سلبية إلى حد ما مقابل 28% أفادوا بأنها إيجابية إلى حد ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التقييم كان قبل بدء روسيا تدخلها العسكري في سوريا أما على صعيد تقييم السياسات التركية فقد كان أكثر إيجابية من إيران إذ تشير النتائج إلى أن 59% من المستجيبين أفادوا بأن السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية كانت بمجملها إيجابية (أنظر الشكل رقم 13).

و يمكن القول أن إيران فشلت في بناء نموذج سياسي جاذب، ولم يجد أي نوع من أنواع التعاطف (على عكس الحال عند حصول الثورة الإيرانية 1979) بل إن الفجوة بين النظام الثوري والمجتمع ما بعد الثوري بدأت تتسع وانعكس ذلك بشكل سلبي على صورة النظام فحتى العراق الذي كان يفترض كثيرون أنه سيتأثر بالتجربة الإيرانية، لم يختار نظاماً سياسياً مشابهاً على الإطلاق، و يعتبر البعض أن الديمقراطية الإيرانية هي ديمقراطية شكلية واقعه ثيوقراطي ومضمونها ديكتاتوري على اعتبار أن المرشد الأعلى يمتلك صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي سلطوي في العالم، كما بينت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 أن النظام يعاني مشاكل هيكلية متجذرة، فقد أضرت هذه الانتخابات بصورة النظام الإيراني بشكل خطير في المنطقة والعالم، وكان لها بالغ الأثر في تعزيز هذه الصورة السلبية لدى شريحة واسعة من عامة الناس وأيضاً لدى النخبة المثقفة ، ففي العالم العربي على سبيل المثال، تعززت النظرة إلى إيران كدولة ثيوقراطية لا تحترم الحريات، ولا تقيم وزناً للقانون، وتقمع شعبها وتغرق في التزوير والفساد¹ .

لكن لا يعني ذلك أن إيران لا تمتلك قوة ناعمة بشكل مطلق، فقد سبق وشرحنا مصادر وأدوات قوتها الناعمة والصلبة، لكن الذي يعني بالتأكيد أن إيران فشلت في أن تضع نفسها في أي تصنيف للقوة الناعمة على الإطلاق حسب التقارير الدولية وإن كنا نقر بأن الغرب كان دائماً يتعامل مع الأنموذج الإيراني بحساسية مفرطة ، ولعل السبب في ذلك يعود برأبي إلى أنه وعلى الرغم من تمتع إيران -كما

1- على حسين باكير، مرجع سبق ذكره

رأينا- بمصادر متعددة لإنتاج القوة الناعمة، وعلى الرغم من توجيه هذه القوة الناعمة من خلال أدوات عمل النظام الإيراني على تفعيلها بما يخدم الأجندة الوطنية العليا للبلاد على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي إلا أن مدى فعالية وتأثير هذه القوة الناعمة الإيرانية في الإطار الجيوبوليتيكي يبقى محدودًا .

المطلب الرابع : تقييم القوة الإعلامية والدبلوماسية لكل من تركيا وإيران :

انطلاقاً من التوصيفات التي طرحت فيما سبق بهذين البعدين المهمين والمتمثلين في الإعلام أو الدبلوماسية، يُستشف ذلك الكم الهائل والاهتمام الكبير الذي مُنح لهما من طرف صانع القرار التركي والإيراني، فلأهميتهما أردنا أن نخصص لهما مطلباً تقييمياً للوقوف عند حقيقة قدرات كلا البلدين، وانطلاقاً من دراسة ريناس بنافي التي اهتمت بتحليل القوة الخاصة بكل من تركيا وإيران، توصلت بعد توظيف معادلة كلين لحساب القوة سواء بالنسبة لتركيا وإيران على المستوى الإعلامي أو الدبلوماسي (أنظر الشكر رقم 14) إلى ما يلي¹ :

يلاحظ الفرق بين الطرفين على مستوى قدرة توظيف الدبلوماسية، حيث تحصلت تركيا حسب قانون كلين على 2/1.7 أما إيران فتحصلت على 2/1.2، وتؤكد لنا الإحصائيات مدى الاهتمام الكبير بالعمل الدبلوماسي لكلا البلدين ، و الملفت للانتباه أنه رغم العقوبات المفروضة على إيران إلا أنها لم تغلق أبواب سفرائها وبقيت دائماً في تواصل مع شركائها أو المجتمع الدولي عامة محافظة على التزاماتها الدولية ، بل زادت من فعالية نشاطاتها لتوصل أهدافها وإستراتيجيتها في المنطقة ، ولم يكن الفارق كبيراً بين طرفي التنافس خصوصاً إذا أكدنا على موضوع الانفتاح التركي على الغرب وشبكة علاقاته الكثيفة دون نسيان عضويته في الناتو ، في مقابل دولة تفرض عليها العقوبات من كل جانب . نعتقد أن إيران سيكون لها فعالية أكثر بعد الوصول إلى حل نهائي لملفها النووي .

1- ريناس بنافي ، التحليل الجيوستراتيجي :دراسة مقارنة بين تركيا وإيران ، مجلة المركز الديمقراطي العربي ، 2010 ، ص 15 .

أما على مستوى قدرة توظيف وسائل الإعلام فتحصلت تركيا على 2/1.8 وإيران 2/1.3 ، ولم تكن النسب متفاوتة خصوصا إذا سلمنا بفرضية عدد السكان وتأثيراتها في عملية التغطية وستكون الأرقام أكثر عقلانية مع مراعاة جانب العقوبات المفروضة على إيران .

ويضم الباحث صوته مع العديد من الباحثين إلى أنه لا يجب تبني أنموذج بعينه بقدر الاستفادة من إيجابيات كل أنموذج وبناء أنموذج عربي (وهذا هو الهدف من التطرق لهذا الفصل) يراعي خصوصيات المنطقة انطلاقا من الحفاظ على هويتها العربية، فجوهر نجاح الأنموذجين على الأقل على المستوى الإقليمي ولو لحد ما هو قدرة صنّاع القرار التكيف مع مطالب الشعب وبناء عقد الثقة على الأقل أكثر متانة من العقد الذي يجمع الأنظمة العربية بمجتمعاتها، وأن يكون التقييم العربي للأنموذجين التركي والإيراني موضوعيا وعقلانيا ، فلا يرفع سقف الانبهار منهما ولا يبخره حقهما فيتجاهلهما أو يقلل من قدرهما وقدرتهما، ويبقى دورهما دورا مشارك وليس أصيلا، مقيد بعوامل ذاتية ومعطيات خارجية وأدوار ومواقف أطراف أخرى بعضها مبادر ومباديء وهذا ما سيتم التأكد منه في الفصل المقبل.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

حاول هذا الفصل تتبع مصادر القوى الإقليمية التركية والإيرانية لتأكيد فرضية امتلاك كلا الطرفين لقدرات تؤهلهم للعب دور إقليمي في المنطقة ، وان خيار امن المنطقة لا يمكن بناءه في غياب هذين القوتين ، بل قد ينشأ جراء تنافسهما صراع محتدم يجر المنطقة إلى حروب دموية .

ويمكن أن نستشف مما سبق ما يلي :

1 - كشف الإيقاع التاريخي السابق عن الطابع المحيط بالدور التركي تاريخيا منذ البدايات الأولى للإمبراطورية العثمانية إلى نشأة الجمهورية التركية وصولا إلى حقبة حزب العدالة والتنمية الحالي ، على أن اعتلاء حصان الريادة ولعب دور إقليمي أو حتى دولي له بعد تاريخي وليس وليد فترة معينة، فتركيبة العقلية التركية تعودت أن تكون هي المؤطر انطلاقا من الرصيد التاريخي الذي أتيح لهم من خلال أجدادهم العثمانيين وهو أحد المصادر المهمة للقوى الإقليمية ، إضافة إلى وجود إيديولوجيا تحاول التنظير لها انطلاقا من وجود ترسانة إعلامية وسياسة الخارجية ذات فعالية مشاركة في جل الأزمات ، مع التأكيد على وجود مصادر صلبة لها دور بارز في فرض تصورها على دول الجوار انطلاقا من القوة الاقتصادية إلى القوة العسكرية والموقع الجغرافي المتميز .

2- كما تأكدنا من فرضية مدى امتلاك إيران لقدرات تؤهلها للعب ادوار إقليمية تجاري فيها القوى الإقليمية الموجود في منطقة الشرق الأوسط وذلك بتتبع مصادر القوة الإيرانية سواء على المستوى الصلب كالقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والموقع الاستراتيجي ، مع التأكيد على القوة الناعمة لإيران وتتمثل في امتلاكها لتصور وخريطة طريق لكيفية تسير المنطقة انطلاقا من الفترة الخمينية إلى اليوم ، وتوظيف نشاطات ثقافية ودينية لتصدير ها المشروع .

3- وفي الأخير يقر الباحث مع العديد من الباحثين إلى أن مسالة قياس مصادر القوة وبالتالي تصنيف الدول من خلالها من أصعب الدراسات المطروحة في النظم الإقليمية خاصة والعلاقات الدولية عامة ، ورغم هذا الإقرار إلا أن الباحث حاول الرجوع إلى تقارير دولية حاولت تصنيف القوى الإقليمية والاعتماد على تقاريرها ، مركزا على جوانب مادية مرئية يمكن من خلالها تصنيف الدول وتتمثل في الجانب الاقتصادي والسياسي .

الفصل الثالث : دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

مما لاشك فيه، أن دراسة دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط أمر شائك للغاية، على اعتبار أن العلاقات بين البلدين تحكمها تفاعلات حساسة، وتتشرك في التاريخ والوجود بل يعتبر الطرفين عند العديد من مؤرخين النسل " أبناء عمومة " ، ومن جملة الأسباب التي تختزن كل عوامل الصدام: الاختلاف المذهبي و الإرث التاريخي الدموي العثماني -الصفوي واختلاف طبيعة النظام و التوجهات في السياسة الخارجية .

من هذا المنطلق، سيتم معالجة هذا الفصل انطلاقاً من الخطة التالية :

جاء المبحث الأول تحت عنوان دوافع السيكولوجية للتنافس التركي الإيراني وسيتم التطرق فيه إلى أثر التجربة التاريخية في التنافس التركي الإيراني وذلك بالعزف على سائغونية التاريخ لنستشف المحطات الكبرى المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية ، أما الجزئية الأخرى التي سيتم معالجتها هي أثر اختلاف الهوية على التنافس التركي الإيراني .

أما المبحث الثاني فتمثل في الدوافع السياسية للتنافس التركي الإيراني وتضمن بعدين رئيسيين هما: أثر البيئة الخارجية في التنافس التركي الإيراني وذلك بالتطرق إلى العلاقات الشائكة لطرفي التنافس على المستوى الدولي والإقليمي وكيف يؤثر ذلك في العلاقات التركية الإيرانية، أما البعد الثاني فتمثل في أثر نظرية لعبة الدور في التنافس التركي الإيراني وذلك بالتطرق للمشاريع والتصورات المطروحة من كلا الطرفين لكيفية تسيير المنطقة لتحقيق إستراتيجية المهيمن الإقليمي .

وختّم الفصل مبحث يحل أثر البعد الجيوبو لينيكي للتنافس التركي الإيراني وتضمن نقاط التقاطع بين مجالي الطرفين حيث تمثلت إسقاطات هذه النقاط في العراق كمجال حيوي للتنافس التركي الإيراني، سوريا كمجال حيوي للتنافس التركي الإيراني و الخليج كمجال حيوي للتنافس التركي الإيراني .

المبحث الأول : الدوافع السيكولوجية للتنافس التركي الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط

ظلت السياسة الخارجية التركية والإيرانية طيلة العقود الثمانية الماضية تخضع لبعء النفسي للنخبة الحاكمة القائم على الخوف من المجهول ومعاداة الآخرين بناء على تصرفات أحادية، فيرجع صانع القرار الخارجي في تركيا وإيران ذلك إلى الإرث الكبير التي تعرض له الطرفين في أواخر العهد العثماني مع الدولة الصفوية وفقدانها الثقة في علاقاتها أو علاقتهما مع العرب، بسبب هذا الإرث التاريخي الدموي، إضافة إلى مسألة اختلاف الهوية بين البلدين و الذي كان له أثر واضح على العلاقات التركية الإيرانية وساهم في تأجيج التنافس وهذا ما سيتم استكشافه في هذا المبحث .

المطلب الأول : أثر التجربة التاريخية في التنافس التركي الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط

حينما نعزف على سانفونية التاريخ نستشف أن العلاقات التركية الإيرانية تراوحت بين المد تارة والجزر تارة أخرى . فالدولتين بالأساس تؤلفان دائرتين سياسيتين تشكلتا نتيجة لاستغراق تكوينات سياسية متعددة ومتنوعة من الناحيتين الجغرافية و الإثنية، ونتيجة لتعدد نقاط التماس جراء توسع في المنطقة نشبت بانوراما هائلة من صور الحرب والسلام تراكمت فيها الأحداث والوقائع بشكل متشابك رغم أن العائلة الحاكمة في الإمبراطوريتين تشكلتا من القبائل التركمانية المهاجرة من أواسط آسيا إلى إيران والأناضول، إلا أن التوسع الاتني على حساب اثنيات أخرى كالعرب والأكراد زاد من تعقيد المشهد وأصبح أبناء العمومة في خصام نجم عن تضارب المصالح والرؤى¹ .

أولا : دوافع الصراع العثماني الصفوي

1- عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، بيروت: دار النفائس، 2011، ص07.

1- دوافع جيوبوليتيكية : (أنظر الخريطة رقم 11)

يمكن القول أن كل من مؤسس الدولة العثمانية عثمان بن ارطغرل¹ 1285-1324 ومؤسس الطريقة الصوفية الصفوية الشيخ صفي الدين الازديلي² 1252-1334 عاشا في الفترة الزمنية نفسها وفي منطقة جغرافية واحدة (أذربيجان والأناضول) و نتيجة لهذه الميزة، كان دُعاة الصفويين يعبرون حدود الدولة العثمانية لنشر أسس طريقتهم التي كان لها أتباع داخل هذه الدولة، ومع تحول الدعوة الصفوية إلى دولة صار جزءا من مناصريها الذين يعيشون على الأراضي العثمانية يشكلون خطرا كامنا داخل هذه الدولة التي قلقت من تحركات بعض التركمان القزلباش الذين أخذوا يترددون على بلاط الصفويين ويعودون إلى الأناضول ثانية فبادر العثمانيون في عهد بايزيد إلى ترحيل جزء من هؤلاء إلى خارج

1- ترجع إلى آل عثمان ابن أرطغرل بك" مؤسس الأسرة العثمانية، وإن اختلفت الروايات في أصول هذه السلالة، فمنهم من ينسبها إلى "توقيز" و "إبنة جوك ألب" ومنهم من ينسبها إلى "أوغز"، ولكن "السلطان محمد الفاتح" نسب أصل السلالة إلى "آل كومنن" الذين ارتحلوا إلى قونية، واعتنقوا الإسلام وتزوجوا أميرات من السلاجقة، ولكن لا يوجد حتى الآن أي دليل قاطع على حقيقة أصل هذه السلالة. وفي منتصف القرن الثالث عشر حضرت إلى بلاد الأناضول سلالة "آل عثمان" والتي كانت إحدى القبائل المسلمة المنتمية إلى عائلة "الأغوز" التركية، ونظرا لبطولتهم في القتال منح "السلطان علاء الدين السلجوقي" زعيمهم "أرطغرل بن جوندوز ألب" مساحة من الأرض يستقر عليها ويواصل الفتوحات منها ثم تسلم الأمر من بعده ابنه "عثمان" الذي يعود إليه تسمية الإمبراطورية العثمانية باسمها، وتسلم بالإسلام مواصلا فتوحاته باتجاه أوروبا. ومع سرعة تلك الفتوحات و تقدمها في أوروبا عاد الفزع إلى الأوربيين وقام البابا يدعو الناس باسم الدين لمواجهة الأتراك وصددهم، فخرج "سجمند" ملك المجر على رأس جيش أوربي كبير وكان "السلطان بايزيد" غائبا في آسيا فاستطاع أن يسترد كثيرا من المدن من أيدي الترك ثم حاصر مدينة "تيفوليوس" على "بهر الطونة" فلما علم السلطان بذلك عاد مسرعا لقتاله فحدره وهزمه هزيمة نكراء عام 1396، ثم كان محمد الثاني الذي عرف باسم "محمد الفاتح" (1451-1481) في الحادية والعشرين من عمره فراح يعد العدة لفتح القسطنطينية نفسها حتى تم له ذلك عام 1453 وكان فتحها قد استعصى من قبل على ملوك المسلمين فيسره له الله وقضى بذلك على دولة الروم الشرقية . أنظر : محمد العربي عويد مرضى، "انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي وأثره في الأمن القومي العربي" ، رسالة ماجستير ، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، 2007، ص 10. و أنظر: على حسين باكير وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 15.

وانظر: اكمل الدين إحسان اوغلي ، العلاقات التركية العربية من منظور تركي ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 ، ص 71-72 .

2- هو الجد الخامس للشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية في إيران ، ومن هذا الاسم صفي الدين أخذت السلالة اسمها أي السلالة الصفوية ويصل مؤرخو عصره نسبة إلى الإمام موسى الكاظم من ناحية الأب في حين يشكك بعض المؤرخين في صحة هذا النسب لعدم وجود دليل مقنع يثبت، كما أن المؤرخين المؤيدين لهذا النسب اعتمدوا على كتاب صفوة الصفا لابن بزار من أهل أربيل وقد ألف كتابه في عهد الشيخ صفي الدين إسحاق على الأرجح، وقد يكون كلفه بأن يصل بالنسب إلى آل البيت، مقتديا بشيخه تاج الدين إبراهيم الجيلاني المعروف بالشيخ زاهد وكانت هذه ظاهرة رائجة في ذلك الوقت نظرا لارتفاع نجم العلويين بفعل ميل الإيلخانيين المغول في إيران إلى الشيعة والذي توج باعتناق هؤلاء المذهب الشيعي الإمامي الإثنى عشري. للإضافة في هذا المجال يمكن الرجوع إلى انظر كذلك : محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية، بيروت: دار النفائس، 2009، ص 35.

الأناضول إلى بلاد المورة حيث لا اتصال أو التماس جغرافيا مع الصفويين أما في عهد السلطان سليم الأول فتدهورت العلاقات بين الدولتين ووصل الصراع إلى ميادين القتال¹ .

أ- المجال الحيوي الجيوبوليتكي للدولة العثمانية :

تشتمل العوالم الثلاث التي تأسست من خلالها الدولة العثمانية ومثلت المحور الأساسي للإمبراطورية في: الأناضول و البلقان والمشرق العربي، حيث كانت الأناضول والبلقان والمشرق العربي ساحات مباشرة لتناحر وإدارة المعارك بالوكالة، و يمكن القول أن الامتداد الجغرافي للعثمانيين في المشرق العربي والذي يعتبر احد البوابات الكبرى لإفريقيا ومدخل طبيعي سهل الولوج في أدغالها لم يكن معقدا ومتشابكا كما في الأناضول والبلقان من الناحية الجغرافية بل وحتى سياسيا لأنه كان تحت السيادة المملوكية، وتلتها الدولة العثمانية التي كان حضورها بارزا في شمال إفريقيا ودول القرن الإفريقي، فلقد كانت كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر واريتريا والصومال والسودان تابعة لها في الفترة ما بين 1563 و1912 وكان ذلك يتم في إطار حكم الخلافة العثمانية على السواحل في البحرين الأبيض والأحمر بعمق داخل ارض السودان حيث بعض منابع النيل وبامتداد حتى وصول الصومال جنوبا في تلك المنطقة المهمة من الناحية الإستراتيجية في القرن الإفريقي والتي سيطرت على مسارات التجارية قديما² .

- على مستوى الأناضول :

1 - على إبراهيم درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص 113 .

2 - محمد سليمان الزواوي ، ابعاد الدور التركي في إفريقيا وأفاقه ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد 24 ، 2012 ، ص 18 .

تبدو الهضبة الأناضولية أشبه بلسان ضخم من اليابسة ، تمتد من قارة آسيا نحو أوروبا ، تقع بين البحر الأسود في الشمال والبحر المتوسط في الجنوب وبحر إيجه والمضايق في الغرب¹ ، ويحيط بالهضبة الأناضولية من جهة الشمال نطاق جبلي يفصل بينها وبين ساحل البحر الأسود يعرف باسم جبال نيطس، وهي عبارة عن سلاسل جبلية تمتد امتدادا عاما من الغرب صوب الشرق وتتصل بينها أودية عميقة تسير موازية للبحر الأسود، أما من جهة الجنوب فيحد الهضبة نطاق جبلي يعرف بجبال طوروس يمتد من الغرب إلى الشرق في عدة سلاسل متقطعة، أما القسم الأوسط منها فهو أشبه بحوض تكتفه جبال شاهقة الارتفاع وتتحصر الهضبة بشكل عام انحدارا تدريجيا نحو منخفض في الوسط وينحدر القسم الغربي منها نحو الغرب² .

ومن الناحية الإستراتيجية تقع إلى الشرق من الحزام الأرضي الفاصل بين قارتي أوروبا وآسيا مشكلة شبه جزيرة تحيط بالبحر المتوسط ، مما جعلها ذات موقع استراتيجي مهم لسيطرتها على جملة من المضائق التي هي بحد ذاتها ممرات مائية تربط البحر الأسود بالهضبة من جهة وبين عالم متوسط وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى³ ، ولفهم الجغرافية السياسية لهذه الهضبة في العصور الحديثة لا بد من الرجوع قليلا عبر الزمن وبالتحديد إلى القرن 13 م كي نتلمس ولادة الدولة العثمانية في محيط كانت تتنافس عليه دولة السلاجقة الروم 1304/1077 م مع الدولة البيزنطية التي سقطت على يد العثمانيين سنة 1435 م ، حيث تميز النصف الأول من هذا القرن بحدثين عظيمين نتج عنهما اضطراب كبير في الأوضاع الجغرافية والسياسية تمثل الأول بالغزو المغولي للأناضول بين عامي 1240/1237 ، جعل الدولة السلجوقية تحت النفوذ المغولي والحدث الثاني عودة حكم أسرة باليولجوس

1 - سيار الجميل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، بيروت ، 1989، ص 220 .

2- جودة حسنين جودة وعلى أحمد هارون ، مرجع سبق ذكره ، ص 650 .

3- مرجع سبق ذكره ، ص 670 .

إلى القسطنطينية التي أولت اهتمامها للجزء البلقاني من ممتلكاتها في حين أهملت الجزء الأناضولي منه ففتحت المجال للتركمان في التوطن والانتشار على بر الأناضول في قسمه الغربي¹ .

ففي هذه الآونة دخلت قبيلة قايي المنحدرة من أصول غزية أو اوغوزية الآتية من بلخ ، إلى الأناضول بزعامة ارطغرل وطلبت من السلطان السلجوقي علاء الدين بن كيقبادة الأول 1237/1219 م الاستيطان في قراجه طاغ الواقعة بين " قره حصار " و "بيله جك " فأجابها السلطان بذلك فكان لأعمال التي قدمتها هذه القبيلة في دعم السلطان على جبهتيه المغولية والبيزنطية أن حاز زعيمها عثمان بن ارطغرل على قلب أمير إثر استيلائه على قلعة قره حصار وقد أبرز هذا الحدث تاريخية الولادة العثمانية أو بصورة أوضح فقد أظهر الإمارة العثمانية من الناحية السياسية وعلى الخصوص بعد أن ضمت المناطق المجاورة لها واتخذت من المدينة الجديدة عاصمة لها² .

- على مستوى البلقان :

تم الامتداد العثماني في البلقان في الوقت الذي تم لهم الامتداد في الأناضول وقد نجحوا نجاحا ملحوظا في توسعهم الإقليمي على حساب البيزنطيين والبلقانيين وأقرانهم الأتراك في آن معا ، وبالنظر إلى جغرافية البلقان نجد أنها فوق خط ينطلق من ثراس التركية الحالية مجتازا مقدونيا وواصلنا إلى شمال مدينة جانيئا ، وبضم حاليا كل من اليونان ، مقدونيا ، ألبانيا ، كرواتيا ، صربيا ، سلوفينيا ، البوسنة والهرسك ، رومانيا ، بلغاريا³ .

هذا الامتداد في البلقان كان باعثة صلابة التواجد العثماني في الأناضول ووحدته التي تبلورت في

القرن 15 وكان باعثة الثاني الظروف السياسية الحرجة التي كانت تلم بالبلقان من جراء تجزئته

1- محمد السيد غلاب وآخرون ، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة ، الرياض ، 1979 ، 200 .

2- محمد فريد المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت ، 1993 ، ص 115 .

3- مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، بيروت ، 1996 ، ج 5 ، ص 290 .

وانقساماته التي بلغت مبلغا لا يستهان به في ذلك القرن رغم كل التحالفات التي كانت تعقد بغاية طرد العثمانيين منه.

- على مستوى المشرق العربي :

إن العازل الحقيقي بين كل من العالمين المشرق العربي والأناضول هو منطقة الإستبس الواقعة على التخوم الجنوبية لجبال طوروس ، وفي هذا الخط تقع الجزيرة العليا المحصورة بين نهري دجلة والفرات والتي تضم ملاطية وديار بكر ونصيبين وماردين وأورفة وغازي عنتاب، أما المناطق الواقعة شرقي دجلة فتتمثل بالإقليم الشمالي من كردستان والمتصل ببحيرة وان ، وهي عبارة عن سلاسل جبلية تزداد ارتفاعا كلما اتجهنا نحو الشرق والشمال وتمتد من جهة الغرب إلى ما وراء الحدود المشتركة مع سوريا،¹ ثم تليها الدائرة المنحصرة بين هذه المراكز لتمثل الخط الممتد بين الموصل وحلب وتزيد إمكانية الامتداد الجغرافي نحو الغرب وصولا إلى انطاكية المجاورة للبحر المتوسط ومن البصرة شرقا إلى البحر المتوسط غربا يمتد المشرق العربي بمناطقه الكبرى (العراق ، شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام ومصر) في موزاييك منوع من سهول وسهوب وجبال وصحاري² .

ومع مطلع القرن 16 م أخذ يتراءى الخطر الصفوي من الشرق، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تنتظر بعين الريبة والحذر لما كان يجري على أطرافها الشرقية من تحركات سياسية تهدف إلى السيطرة على المناطق الإستراتيجية وسرعان ما انقلبت هذه النظرة إلى عدااء سافر بعد أن تسلم عرس السلطنة سليم الأول 1512 م الذي يعد العدة لمواجهة هذه القوى وزعيمها الشاه إسماعيل الأول لزعة

1- جودة حسنين جودة و أحمد هارون ، مرجع سبق ذكره ، ص 270 .

2- سيار الجميل ، مرجع سبق ذكره ، ص 340 .

أركانها بعد أن استفحل أمرها ، وبالفعل تم له ذلك بعد معركة تشالدران 1514 م إذ لم يكتف بما حققه من نصر عليها بل اجتاح عاصمة الشاه ذاتها في تبريز¹ .

ب- المجال الحيوي الجيوبوليتيكي للدولة الصفوية :

شغلت الدولة الصفوية من ناحية الجغرافيا الطبيعية الهضبة الإيرانية وهذه الهضبة تمتد من الوجهة الجغرافية بين هضبة أرمينيا في الغرب وهضبة بامير في الشرق وتشتمل لاتساع رقعتها على وحدات سياسية هي في الوقت الحالي (دولة إيران ودولة أفغانستان وإقليم بوشستان الذي يتبع سياسيا لإيران وباكستان) ، وتشغل جانب الهضبة من جهة الشمال سلاسل جبلية هي مرتفعات جبال ألبرز المطلة على بحر قزوين ، وتمتد شرقا في مرتفعات آلاداغ التي تكتنفها شمالا جبال كوبيت وتواصل الجبال سيرها ، في اتجاه شرقي عام في المرتفعات الأفغانية إلى سلسلة جبال هندوكش المطلة على سهول تركستان أما الجانب الجنوبي للهضبة فيتكون من سلاسل جبلية تطل تباعا على (سهول العراق ، الخليج العربي /الفارسي ، خليج عمان والبحر العربي) ، ومن ناحية أخرى تضم هذه الهضبة من الغرب الى الشرق أقاليم (أذربيجان وعراق العجم وكردستان وخوزستان) وأقاليم (كيلان ومانزدران وفارس وكرمان) في الوسط وأقاليم (خراسان وبلوچستان ومكران في الشرق)² (أنظر الخريطة رقم 12).

وفي أربيل الواقعة بأقصى إقليم أذربيجان شرقا ، ظهر الشاه إسماعيل الأول الصفوي 1501-1524 م المؤسس الفعلي للدولة الصفوية والمحرك الأساسي للامتداد الجغرافي الصفوي ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الامتداد الصفوي يختلف عن الامتداد العثماني اختلافا شاسعا فبينما استغرق الامتداد العثماني لعوالمه

1- عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ، دمشق ، 1988 ، ص 56 .

2- جودة حسنين جودة وأحمد هارون ، مرجع سبق ذكره ، ص 690 .

الثلاث قرابة ثلاثة قرون وكان محركه العديد من السلاطين انحصر الامتداد الصفوي بشخص الشاه إسماعيل تقريبا وبفترة قياسية لا تتجاوز 10 سنوات¹.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إيران تطل على بحرين أحدهما مغلق وهو بحر قزوين، والآخر مفتوح على المحيط الهندي وهو الخليج الفارسي/العربي، وتكمن أهمية هذا الخليج عدا عن كونه يمثل ذراعا للمحيط الهندي، يصل شبه القارة الهندية بإيران والعراق، حيث تنفذ طرفهما البرية إلى بلاد الشام والأناضول، لأن إيران بحكم موقعها تسيطر على مضيق هرمز ، أكثر المناطق خطورة في استراتيجيات الدول المستفيدة منه، وذلك لأنه يمثل البوابة الوحيدة للطريق البحري الآتي من سواحل الهند والنافذ إلى السواحل الغربية لإيران والسواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية، وصولا إلى البصرة فبغداد التي تخرج منها الطرق في كل الاتجاهات، ناهيك إلى أن إيران إذا ما أُلحقت بها العراق تسيطر على قسم كبير من الطريق العظيم الذي يربط الشرق بالغرب، هذا الطريق الذي يخترق إيران من جهتها الشمالية آتيا من تركستان ليسير في أراضيها مسافة طويلة ومنها يتفرع، فيذهب فرع إلى الأناضول ويذهب الفرع الآخر إلى العراق واصلا إلى بلاد الشام، الرقعة المطلة على البحر المتوسط الذي يربط الشرق بالغرب².

انطلق الصفويون من بلاد فارس التي تجاوزت حدود دولة إيران الحالية وأسسوا إمبراطورية واسعة شملت أراضي تشغل الآن جزءا من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا و روسيا وتركيا وأفغانستان وباكستان والهند وتركمنستان وكازاخستان والعراق³.

ويمكن القول أن القتال العنيد والشرس بين الصفويين والعثمانيين تركز بشكل أساسي على بعض مناطق الأناضول الشرقي (أرضروم -تبريز) وعلى العراق (الموصل -بغداد) وتلاحظ الدراسات

1- عباس إسماعيل صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- المرجع نفسه، ص 49.

3- على إبراهيم درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

التاريخية التي تناولت الموقع الاستراتيجي لهذه المناطق أن منطقة الموصل و أرضروم تعتبر المدخل الرئيسي للفتاحين القادمين من الشرق أو الجنوب للاستيلاء على سهول الأناضول ومن هذا المدخل كانت تتجه طرق المؤدية شمالا إلى أرمينيا أو أذربيجان وهم يقصدون الأناضول من أن يَمروا بأرضروم ، وكانت هذه تتصل بتبريز وعبرها بسيواس وديار بكر والموصل وبغداد والبصرة إلى الخليج ومن ديار بكر كانت تتفرع طريق برية مؤدية إلى اسطنبول¹ .

ونظرا إلى الأهمية الإستراتيجية التي شكلها الامتداد الجغرافي ابتداء من محور أرضروم إلى الموصل فالبصرة فالخليج أو ابتداء من ديار بكر إلى حلب فالاسكندرون أي إلى الشاطئ المتوسطي لبلاد الشام فإنه كان من الطبيعي أن يتركز الصراع بين الدولتين (نواة أحدهما في القسم الغربي من آسيا الصغرى الروملي ونواة الأخرى في فارس) في هذا القسم المتوسط الواقع بين موطني الدولتين² .

2- دوافع اقتصادية : (أنظر الخريطة رقم 13)

يعد الأناضول منذ القدم معبرا تجاريا هاما بين أوروبا وآيا ، فكانت القوافل تمر عبر الوديان التي تتخلل جباله العالية حتى تصل إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط حيث تقوم أساطيل البنادقة والجنوبيين بتوزيع البضائع على مختلف أنحاء أوروبا ، وكانت هناك طرق رئيسية للقوافل³ :

- 1 - الطريق الأول ويصل ما بين أوروبا وأرض الجزيرة العربية وكان يمتد قطريا من اسكدار ثم يعبر خليج أزميت إلى أزنيق واسكي شهير ثم قونيا ثم سوريا وأرض الحجاز .
- 2 - الطريق الثاني ما بين أوروبا وإيران ويبدأ من اسكدار أيضا إلى أماسيا مارابازميت وبولى ثم إلى أذربيجان أو أرضروم ومن ثم إلى الشرق .

1- روبرت دبلو اولسن ، ترجمة : عبد الرحمن الجليلي ، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الصفوية 1718-1743 ، الرياض : دار العلوم ، 1983 ، ص 49 .

2- عباس إسماعيل صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3- احمد السعيد سليمان ، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ، القاهرة ، 1972 ، ص 425 .

3 - يمكن أن يتفرق الطريق الثاني من آماسيا إلى طوقات وسيواس وملطية وديار بكر ليصل إلى الموصل ببغداد .

فإذا عرفنا أن الحرير الإيراني كان ينقل من تبريز إلى أوربا عبر الطريقين الثاني والثالث بل كان بعضه يغزل في مغازل بورصة والباقي تتسلمه أوربا في شكله الخام وأن الدولة الصفوية دولة داخلية لا شواطئ لها ولا تطل على أوربا وأن الدولة العثمانية قد قامت آنذاك في الأناضول وكانت في يدها مقاليد التجارة العابرة من أوربا إلى الشرق وبالعكس إذا عرفنا كل ذلك أدركنا الأهمية الاقتصادية للأناضول بالنسبة للصفويين وخاصة المراكز التجارية منها ولذا كانت البلاد التي عدناها آنفا هي أهم ما استهدفتها الهجمات الإيرانية عبر تاريخ الحروب الصفوية العثمانية¹.

الأمر الذي جعل العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول يندفعون إلى إيران ويلحقون بالجيش الصفوي هزيمة نكراء سنة 1514 و استولوا على عاصمة الدولة الصفوية وآل إليهم المحور الذي يربط تبريز ببورصة والمحور الذي يربط تبريز بقره باغ عبر ابروان (برفان)² .

وإذا كانت هذه أهمية الأناضول بصفة عامة بالنسبة للصفويين فهناك أهمية خاصة لشرقي الأناضول وجنوب شرقه حيث توجد الأبواب الرئيسية لطرق القوافل في قونيا وآماسيا وطوقات وديار بكر وأرضروم والنحاس ، وهناك عدد لا بأس به من القبائل التركمانية الشيعية والواعدة بالتشيع وكان من أهداف حملة الشاه إسماعيل على إمارة ذي القادر في جنوب شرق الأناضول تفقد هذه القبائل وتبشيرها بالنصر القريب.

1- عبد العزيز نوار ، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية في العهد الصفوي ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1992، ص 58 .

2- عباس إسماعيل صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 68.

ولقد لجأ السلطان سليم إلى استخدام الحصار التجاري كسلاح من أسلحة الحرب ضد الصفويين كما لجأ إلى مصادرة البضائع الفارسية من أيدي التجار العرب والترك والفرس كما أنه حرم استيراد الحرير الفارسي وبيعه وفرض الغرامات على الذين يقبض عليهم وهم يبيعونه ، وكان لهذه التدابير الاقتصادية نتائج عسكرية ظهرت في المعارك الأولى الحادة بين الطرفين¹ .

3 - دوافع مذهبية :

و لتجذير التناقض بين المشروعين ولتثبيت هوية معادية للسلطنة العثمانية، فقد عمد السلطان إسماعيل الصفوي إلى إعلان تشيع إيران لتدعيم قدراتها الصراعية مع تركيا بالروافد المذهبية، و اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالاً دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين في القرون اللاحقة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حامياً لأحد المذاهب الإسلامية (إيران للشيعة والدولة العثمانية للسنة)، وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات بين البلدين مثل معاهدة زهاب² الموقعة عام 1639 و من يومها أصبح هناك بعد عقائدي للصراع على النفوذ في المنطقة بين الدولة الإيرانية الشيعية والدولة العثمانية السنية ومن بعدها وريثتها الجمهورية التركية،³ .

ويمكن الإشارة في الأخير، إلى أنه قد ساد لدى عدد من المؤرخين أن الصراع الصفوي العثماني هو صراع شيعي سني وقد توقف هؤلاء عند العديد من المظاهر الموحية بهذا الاعتقاد فحالات الانتقام التي رافقت الحروب والمعارك اتجه السكان الشيعة في أماكن تواجدهم أو السكان السنة في أماكن تمركزهم

1- روبرت ديليو اولسن ، ترجمة : عبد الرحمن الجليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

2- معاهدة قصر شيرين أو معاهدة زهاب هي معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في 17مايو 1639 في قصر شيرين شرق كركوك أنهت هذه المعاهدة الحرب التي استمرت بين الجانبين خمسة عشر عاماً في عهد السلطان مراد الرابع العثماني. وعينت هذه المعاهدة الحدود بين الجانبين على أساس الوضع الراهن، آنذاك. فأعطت يريفان في جنوب القوقاز لإيران والعراق للدولة العثمانية .وقد ظلت حدود معاهدة قصر شيرين معتبرة حتى الوقت الحاضر . وبالرغم من المعاهدة فالخلافت الحدودية لم تنته، ففي الفترة من 1555حتى 1918، وقعت الدولتان على ما لا يقل عن 18 معاهدة تتعلق بخلافت حدودية . للإضافة أنظر : سوسن صبيح حمدان، أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران في إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية، مجلة ديالى، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد46، 2010، ص82.

3 - وجيه كوثراني ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

وموجات التهجير والافتقار المتبادلة ثم شيوع فتاوى التكفير التي كانت تصدر عن فقهاء كل طرف وأشكال التعبئة المذهبية التي لجأ إليها الجانبان ولاسيما الجانب الصفي في عهد الشاه عباس الأول شكلت جميعها مقدمات للاستدلال على مذهبية الصراع، لكن ما ينبغي أن نتذكره في تعيين حجم العوامل الفاعلة في تاريخ نشأة الدول وتوسعها هو أن التعبئة الفكرية والروحية تندرج في العامل الإيديولوجي الذي وإن كان يؤدي في بعض الأحيان والظروف دورا حاسما في معركة أو انتفاضة أو اشتباك إلا أنه يبقى جزء من مشروع كبير يقوم على عوامل ومقومات أخرى وتحتل فيه العناصر الإستراتيجية والجغرافية السياسية وعناصر المصلحة والاقتصاد / حيزا لا يستهان به وإن لم يعلن عنه، وهذا ما حولنا تأكيده هنا¹.

إذ قامت الدولة الصفوية في مناطق يمكن أن نصفها بأنها كانت بؤر التوتر أو مناطق التماس بين العالم الإسلامي وجيرانه البيزنطيين والروس و الجورجيين والمغول والتتار، لذلك كان على من يسكن تلك الأصقاع أن يقوم بأعمال لا تتسنى لغيره ممن يسكنون بعيدا من هذه المناطق كالغزو مثلا في سبيل إعلاء شأن الإسلام أو إظهار نفسه بمظهر المدافع عن ديار الإسلام، لينال المبرر لوجوده العسكري الذي يُترجم لاحقا عبر مشروع سياسي يقوده إلى بناء دولة، ضمن هذا المنظور قدم بول فيتك لرؤيته حول قيام الدولة العثمانية إذ اعتبر أن التاريخ السياسي للتخوم صنع من قبل مجموعات من الغزاة، مجاهدين في سبيل العقيدة انتشروا في مناطق الحدود مع زوال السلطة السلجوقية وكونوا إمارات طامحة، وهو ما تؤكد المصادر العثمانية التي تذكر آل عثمان بصفتهم غزاة ما يؤكد برأي فيتك أهمية روحية الغزو بالنسبة إلى الدفع العثماني الأول².

ودخل الدين سلاحا في المعارك السياسية -العسكرية يُجند له العلماء عبر إصدارهم الفتاوى والأحكام التي تهدر دماء المخالفين حفاظا على وحدة المجتمع ونظامه السياسي القائم لذلك اتخذ الصراع السياسي

1- عباس إسماعيل الصباغ ، مرجع سبق ذكره ، ص 86 .

2- على إبراهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص 267.

منحى ديني بين المتخاصمين في حال كان الاختلاف المذهبي موجودا مثل حالة الدولة الصفوية وجيرانها العثمانيين وصُبع بالصراع المذهبي (السني - الشيعي) بغية حشد أكبر قدر ممكن من الطاقات وزجها في ساحات الصراع السياسي أو العسكري¹ .

ثانيا : معارك في الذاكرة الجمعية للعلاقات العثمانية الصفوية ، معركة تشالدران أنموذجا

كانت موقعة تشالدران هي الشرارة الأولى لحروب طاحنة بين الصفويين والعثمانيين استمرت ما يربو على قرنين من الزمان أي طيلة حكم الأسرة الصفوية في إيران ولم تنته بانتهاء الحكم الصفوي بل ظل أوراها مشتتلا زهاء قرن آخر من الزمان ، أي أن الحرب بين هاتين الإمبراطوريتين استنفذت ثلاثة قرون من عمريهما ، ورغم ما كان يتخلل هذه الحروب من اتفاقيات ومعاهدات سلام لم يسد بينهما سلام حقيقي وظل الطرفان طيلة القرون الثلاثة يتربص كل منهما بالآخر متوجسا منه خيفة حتى أصبحت العلاقة بينهما علاقة عداة تقليدي .

1- أحداث المعركة : (أنظر الخريطة رقم 14)

لم تكن ثمة أسباب مباشرة لهذه الحرب ، لكنه كان للتحركات السياسية والإستراتيجية للقوات الصفوية على هذا النحو أن جعلت السلطان سليم الأول يفكر في الكيفية التي تمكنه من وضع لها قبل فوات الأوان وعلى الخصوص حين تلمس مع بداية حكمه الهدوء التام على أطراف دولته من جهة الغرب ، هذا الهدوء الذي تمثل في علاقاته الدبلوماسية المستقرة مع الدول المجاورة له (النمسا ، هنغاريا ، روسيا) ، وبمبادرة منه لكسب حليف قوى له أرسل إلى عبيد الله خان الأريك سنة 1514 يعلمه من خلالها عن نواياه في التحرك باتجاه إيران ويوصيه في أن يهاجم خراسان من طرفه حالما يسمع بوصول القوات

1- المرجع نفسه، ص 281.

العثمانية إلى غرب إيران فكان أن رد عبيد الله خان على استعداده لهذا الشأن وأنه بدأ بالفعل وانتصر على القوات الصفوية في سمر قند¹ .

هنا وجد السلطان سليم أن الظروف غدت مواتيه تماما لبدء مشروعه الذي يرنو إليه ، فأمر عسكره و العلماء والوزراء في مدينة أدرنة في 19 مارس 1514 وذكر لهم خطورة إسماعيل الصفوي وأنه اعتدي على حدود الدولة العثمانية وعامل بعنصرية أهل السنة في دولته ويجب الدفاع عن إخواننا ولهذا يرى ضرورة الجهاد المقدس ضد الدولة الصفوية وهو ما جعل حملته تحمل طابعا جهاديا مقدسا ، وفي 02 أوت 1514 وقع الصدام بين القوتين وحقق الصفويين النصر في البداية غير أن شروع الانكشارية في الرمي بالنار واستخدام المدفعية قلب الوضع لصالح العثمانيين² .

2- دوافع الصراع في معركة تشالدران :

إن السلوك الانتقامي الذي صاحب الحروب العثمانية الصفوية وعمليات القتل المتبادل للسكان على أساس مذهبي وطائفي وانتشار حركة الإفتاء على مقاتلة الطرف الآخر قد يبدو معه أن المذهب هو مبرر الصراع ومحركه بين الطرفين ، إلا أنه وكما ذكرنا سالفًا أن الدوافع الاقتصادية والمتمثلة في من يمتلك خطوط المواصلات لتحكم في أسعار السلع والبضائع إضافة إلى البعد جيوبوليتيكي أحد الأسباب المهمة أيضا في تفسير هذا التصادم³ .

والحقيقة لم تكن موقعة تشالدران إلا حافزا على سرعة قيام السلطان سليم بفتح مصر والشام فقد كانت نفسه تنتوق إلى ذلك للأسباب التالية⁴ :

1- عبد العزيز نوار ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

2 - teophile lavalles, Lampire ottoman depuis les temps anciens jusqu a nos jours, garnier freres, librairie editeurs , paris, 1855,p200 .

3- للإضافة عن مجريات معركة تشالدران وخلفياتها التاريخية يمكن الرجوع للكتاب : شوقي أبو خليل، تشالدران، دمشق: دار الفكر ، 2005.

4- محمد عبد الرزاق العوفي، الصراع الصفوي العثماني في عصر الشاه عباس الأول(1587-1629)، أطروحة دكتوراه، جامعة بنها: كلية الآداب، 2014، ص156.

- 1 - تأكيد زعامة الدول العثمانية للعالم الإسلامي ولا سيما عند دخول الأراضي المقدسة في حوزتها .
- 2 - حماية ظهر الجيش العثماني من ناحية الغرب إذا ما اضطر لحرب الصفويين كذا تأمين خطوط الإمداد والتموين عبر سواحل البحر المتوسط .
- 3 - الإيقاع بالبرتغاليين في مياه البحر الأحمر لاسيما بعد أن استفحل خطرهم نتيجة عدم وجود جبهة إسلامية متماسكة .

وبعد تشالدران فُتحت أما العثمانيين طرق أذربيجان والقوقاز وبغداد، بعد ضم المناطق الجبلية الممتدة من أرضروم إلى ديار بكر واعتراف الحكام المحليين وزعماء العشائر في هذه المناطق بالسيادة العثمانية¹ .

المطلب الثاني : أثر اختلاف الهوية على التنافس التركي الإيراني

يكنم الاختلاف الرئيسي بين الأنموذجين التركي والإيراني في الإيديولوجية الرسمية لكل من الدولتين فهي إيديولوجية إسلامية رسمية في إيران وعلمانية في تركيا ويترك هذا التمايز بصماته الواضحة على التطور الداخلي سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا وكذلك على موقف البيئة الخارجية من كل تجربة وفي إطار هذا العنصر الخلافي الرئيسي تتعدد مواضيع التشابه والاختلاف بين كل من تركيا وإيران² :

- لم يمثل الاتجاه العلماني ولو على المستوى الفكري أي تهديد أو تحدي لهيمنة الخطاب الإسلامي للدولة الإيرانية، في حين واجهت تركيا ما سمي بالطرح التركي الإسلامي الذي يقوم على التعايش

1- شوقي أبو خليل، مرجع سبق ذكره، ص 69.

2- باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

بين الاتجاه الإسلامي كاتجاه فكري يسمح بإرضاء مشاعر الأغلبية المسلمة وبين الاتجاه العلماني الرسمي للدولة والذي يحميه الجيش بالأساس .

- لقد أضفي كل من الخميني وأتاتورك رؤيتهما الخاصة على معالم الدولة وهياكلها بحيث عبرت المؤسسات السياسية والتفاعل فيما بينها عن تلك النظرة وأصبح كل من الفقهاء والعسكر بمثابة حراس لهذه الخبرة ومدافعين عن استمراريتها .

أولا : قراءة لمعادلة الهوية في إيران

إن مفاهيم القومية والهوية الإيرانية مصطلحات جديدة نسبيا في السياسة والمجتمع الإيراني ويتضح هذا من الطريقة التي قدمت بها في اللغة الفارسية حيث ترجمت "الهوية الوطنية" إلى "هويت ملي" ولم تستخدم هذه المصطلحات كبنية سياسية قبل ظهور عملية بناء الدولة - الأمة الحديثة - خاصة قبل عام 1925 ، ويجادل رازموس اينلج بأن مصطلح ملة / ملت في العربية والتركية إنما يشير إلى الدين أو الطوائف الدينية¹

لقد تأثرت الهوية الوطنية الإيرانية إلى حد عميق بحكم أسرة بهلوي و لربما وصلت عملية التأثير هذه إلى أقصاها أثناء حكم رضا شاه 1941/1926 ، حيث يصف جعفریان سياسات رضا شاه باعتبارها محاولة لبلورة هوية إيرانية في إطار دولة مركزية لها أفكار محددة كما حاول أن يختزل عددا كبيرا من السكان بتنوعاتهم العديدة في نطاق ثقافي ضيق ويتبنى اللغة والثقافة الفارسية ، لقد طبق رضا شاه وخلفاءه النهج القسري في بناء الهوية القومية على مجموعة الأقليات العرقية والتي كان عليها الاندماج في التيار العام المتفرد (من الفارسية) للحياة الإيرانية، كما تصف اليز سانساريان ذلك بالقول انه تشكلت سياسة الحكام البهلويين المتعلقة بالأقليات الدينية والقومية الاثنية بالسعي وراء صبغ التجانس

1 - Rasmus Christian Elling, *Minorities in Iran: Nationalism and Ethnicity after Khomeini* , New York: Palgrave Macmillan, 2013, p121.

على المجتمع وأبعاده عن التنوع وذلك كي يصبح كل فرد في أية أقلية دينية أو اثنية إيرانية ، كما تم تغيير اسم البلاد من فارس إلى إيران لكي يعاد التأكيد على تفوق العرق الآري على الأمم المجاورة وتم استبدال التقويم الإسلامي بالتقويم الفارسي الشمسي¹ .

وعلى العكس من تركيا وعلى الرغم من أن تركيا تحت حكم أتاتورك اختارت بناء دولة جمهورية وفصل الهوية القومية التركية عن الإمبراطورية العثمانية ، فقد أبقي رضا شاه على مؤسسة الملكية وأكد على الماضي من خلال تعظيم الإمبراطوريات الفارسية العريقة وبالتالي خلق مزيج غريب من القديم والحديث وسعى أيضا إلى تقليص سلطة المؤسسات الدينية² .

خلق الارتكاز على الماضي القديم رغبة عارمة للبدء في تطهير الثقافة الفارسية من كل ما نظر إليه باعتباره دخيلا وجلبه العرب وهو ما كان ينبغي أن لم يكن القضاء على الإسلام في إيران على الأقل اختزال حضوره وتأثيره في المجتمع وتزواج مع هذا الشعور المعادي للعرب والتأكيد على الآخر العربي وهو ما تطلب مزيدا من التأكيد على التاريخ العريق للإمبراطوريتين الاخمينية والساسانية وأكد هذا الباحث ماشاء الله اجوداني حيث ذكر بأن النخب الإيرانية في سعيها وراء الأمجاد العريقة هدفت إلى تمييز نفسها عن العالم الذي اعتبرته متخلفا خاصة المجتمعات الإسلامية والإفريقية وذلك بربط التاريخ والثقافة الإيرانية بالغرب . لقد كانت معادلة القومية البهلوية في هذه الفترة مبنية على متغير الماضوية والفارسية والحدثة وتضمنت تهميشا لفكرة الهوية الإسلامية لإيران على اعتبار أن الإسلام نقيض الحدثة وتم فرضه من العرب ، فنحن أمام نموذجين متصارعين للهوية الإيرانية وهما القومية والإسلام السياسي وكانا أداتين في إضفاء الشرعية على النظام السياسي للدولة في البعدين : الايدولوجيا الفارسية بالنسبة للشاهات البهلويين من ناحية ومن ناحية أخرى إيديولوجيا إسلامية روج لها الشيعة الإسلاميون ولم يحكم من الأسرة البهلوية

1 - op.cit. p 125 .

2- باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

سوى اثنين هما رضا بهلوي وابنه محمد رضا ودام عهدهما ما يقرب من 56 عاما أي منذ 1925 إلى غاية قيام الثورة الإيرانية بزعامة الخميني عام 1979¹.

1- الخميني والهوية الإسلامية الإيرانية

تمثل الدولة الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية أحد أهم نماذج الدولة الإسلامية والتي ارتبطت في نشأتها وقيامها بأيدولوجية ثورية احتل فيها فكر الخميني محورا رئيسيا، فمفهوم الدولة عنده ذو خصوصية لأن الهدف ليس المجتمع بل يأتي الإسلام أولا، وفي التطبيق بزغ احتكار الفقهاء للدولة الإسلامية وهو دور له ما يبرره في سياق الأيدولوجية السياسية الحاكمة حيث أنهم يختصون بتفسير القرآن والحديث وبالتالي من المفيد تواجدهم بقوة في جميع الأفرع الحكومية².

يرى ساربول غلام أن صعود الإسلام الراديكالي في إيران كان ردة فعل لسياسات نظام الشاه المعادية للدين، ودائما ما أكد الخميني على أن إيران الإسلامية هي وحدها من تستحق التمجيد وكتب: قبل الإسلام عانت الأراضي التي بوركت الآن بالدين الحق بشدة من الجهل والقسوة ليس هناك ما يستحق التمجيد في هذا الماضي سنكسر كل الأقسام المسمومة التي يكتب بها هؤلاء الذين يتحدثون عن القومية والديمقراطية والأفكار المماثلة³.

تمثلت رؤية الخمينيين في أن القومية ظاهرة علمانية وكل ما هو علماني يتضمن رفض الأمر الإلهي المتضمن في القرآن لتأسيس المجتمع الصالح وبالتبعية سعت الحكومة الإسلامية لمحو كل علامات القومية العلمانية وجعلت من الإسلام الهوية الأصلية الوحيدة للإيرانيين وسعى النظام الإسلامي الجديد

1 - جهاد عودة و أحمد محمد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

2- باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

3- جهاد عودة و أحمد محمد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ببساطة إلى إحلال الهوية الإسلامية محل الهوية القومية باعتبارها أساس الهوية الإيرانية ، وتم بناء معادلة جديدة للهوية الإيرانية انطلاقاً من متغير التشيع و متغير الأمة الإسلامية ومتغير العالم – ثالثية¹.

2- ما بعد الخميني والهوية الإيرانية :

بينما عززت الحرب مع العراق من قبضة المتشددين ، كانت تعنى في الوقت نفسه أن على النظام أيضاً أن يخفف تدريجياً من معظم توجهاته الإسلامية الصارمة ، ولكي يوسع من قابليته ويوحد الأمة من خلفه في الصراع مع صدام حسين كان مجبراً على الدعوة إلى شكل معدل من القومية ، لقد ثبت في النهاية أن الافتراضات التي بناها كلا الطرفين حول قدرة إيديولوجيته على اجتذاب بعض المجموعات داخل الدولة الأخرى كانت على خطأ حيث فوجئ كل منهما أن هؤلاء الذين توقع أن يكونوا موالين للروابط الاثنية والدينية قد أبقوا على ولائهم إلى حد كبير لبلدانهم وربما يثبت هذا أن كلا من القومية العربية والإيديولوجية الشيعية الإسلامية كانت قاصرتين جد من حيث الإقناع بالمقارنة بالقومية القائمة على الدولة².

كان هذا يعني أن النظام لم يستطع حشد الجماهير انطلاقاً من الهوية القومية التي استخدمها الشاه ولا الهوية الإسلامية التي نادي بها الخميني وأعاد بناء معادلة أخرى للهوية استخدم فيها عنصرين جوهريين إظهار حدائته والتفريس بهدف ملئ ثغرات الهوية الإسلامية وتصبح معادلة الهوية الجمهورية الإيرانية الإسلامية = الفارسية + الإسلام الشيعي + الحدائثة³.

1- جيمس وارل، ترجمة محمد العربي، الهوية القومية في إيران، مجلة مرصد، العدد 33، 2016، ص 34.

2- رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

3- جيمس وارل، ترجمة: محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

تمثل حرب العراق وإيران حالة هامة على وجه الخصوص إذ إن إيران كانت خصما لدولة إسلامية أخرى ذات أغلبية شيعية ومع هذا ظل الشيعة العراقيون في غالبيتهم على ولاء لبغداد كما كانت إيران في حاجة إلى خطاب أكثر قومية لحشد الإيرانيين ضد العراقيين (العرب الكفار).

وتردد بعد ذلك مصطلح الفارسية الصفوية في الكاتابات السياسية والتي تحمل في طياتها كرها للعرب والعروبة كما يقررها حكامها السياسيون السابقون واللاحقون وبعض العلماء المجتهدون في المذهب السائد في سلطتها، حيث استمر المسئولون الفرس في تمجيد الشاعر الفارسي الفروسي خلال الوقت الراهن وهو الذي طعن في العروبة والعرب بشكل بذئ ومفعم السوداوية... وقام الرئيس السابق محمد خاتمي على تقديم ديوان الردوسي المطبوع في المطابع الحكومية في طهران والموشى بالذهب إلى البابا الرمز الأكبر لجمهورية الفاتيكان... وحديثه الذي أعلن فيه عن حمده لله أن أصبحوا مسلمين ولم يتحولوا للعروبة، في دغدغة للعواطف السياسية المضادة للعرب عند الغرب السياسي المتعولم من جهة وتأكيد نوعية هذه الهدية الردوسية على التعصب الفارسي الذي يتحكم في قناعات خاتمي الإيديولوجية بشكل خاص وعند عموم القيادات السياسية الإيرانية¹.

عندما يتم مزج التوتر بين الخطابين القومي والإسلامي وحقائق التاريخ ويعتقد المرء أن الأمة موحدة بروية خاطئة عن الماضي وكراهية الجوار فإن الدور الفعال للنخب والإعلام والمنقذين والتنظيمات الإدارية والنظام التعليمي في تصوير الأمم الأخرى سلبيا وتمجيد الذات الوطنية تخيليا يصبح أمرا حاسما وبهذا المعنى تأسست بنية الهوية القومية في إيران بعمق على مشاعر معادية للآخر وعلى تدمير سلبى للأمم المجاورة بدلا من التأسيس على شعور بالخصائص والقيم الايجابية التي توحد الإيرانيين وتزداد أهمية هذا خاصة لأن العديد من المجموعات الاثنية داخل إيران ما بين قومية وتنتشارك في عناصر من الهوية

1- باقر الصراف، الرؤية السياسية الإيرانية على ضوء التراث والتجربة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ص 13.

المشتركة مع هذه الأمم المجاورة ومع هذا فتقليديا دائما ما نظر الإيرانيون القوميون إلى الثقافة الإيرانية كثقافة نقية ونبيلة لغويا واثنيا غير أن المفكرين الإسلاميين مثل علي شريعتي سعوا إلى نوع مختلف من الهوية للإيرانيين فيشرح زاهد هذا بأن شريعتي دعا الشباب وطلبة الجامعة إلى الإسلام بالتأكيد على العودة إلى الذات أي إلى ثقافة إيران الخاصة وقد عرف هذا بأنه عودة إلى الإسلام النقي، اعتقد شريعتي بأن هذا هو السلاح الأكثر فاعلية لمحاربة الامبريالية وهيمنة الثقافة الغربية¹.

ثانيا : مسألة الهوية في تركيا :

قليلة هي الدول التي ظلت هويتها محل جدل مثير وتأويلات متعددة، بل ومتناقضة حتى وقتنا هذا على نحو ما هو حادث في الحالة التركية، التي تتراوح تأويلات هويتها القومية الحديثة بين اعتبارها غربية بالأساس كما تدعي العلمانية الأتاتورية تجسيدا للواقعية المتطرفة ونزوعا إلى ما تتصوره السبيل الوحيد لتحقيق التقدم وقطيعة مع ما تتصوره ميراثا عثمانيا تقليديا أورثها الضعف والتخلف معا، واعتبارها إسلامية بالضرورة كما تؤكد العثمانية الجديدة المجسدة " للواقعية المتوازنة " والهادفة لصياغة توازنية بين عدة ثنائيات، تبدو أطرافها متناقضة في الصياغة الكمالية على منوال التوازن بين الهوية والمصلحة القومية وبين التاريخ العثماني الإمبراطوري وتاريخ الدولة القومية الحديثة، وبين العرق الضيق والثقافة الواسعة ، مما يعني أنها نزعة جدلية تكاد تكون توفيقية بين الرمزية التي شكلت الماضي العثماني، والواقعية المتطرفة التي صاغت القرن العشرين أو معظمه².

1- جيمس وارل، ترجمة محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص55.

2- صالح سالم، تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية، القاهرة: هاجر للنشر والتوزيع، 2001، ص 62.

1- المذهب الأتاتوركي العلماني :

يمكن تلخيص إيديولوجية أتاتورك في تحديث وبناء الدولة التركية في ستة مبادئ رئيسية طبقها خلال الخمسة عشر عاما الأولى من حياة الجمهورية والأخيرة في حياته وشكلت هذه المبادئ الستة المادة الثانية من الدستور التركي في فبراير 1937 وهي¹ :

1- الجمهورية : ويقصد بهذا المبدأ نظام الحكم والإدارة بالدولة التي أسسها بديلا عن نظام السلطنة والخلافة للعثمانيين

2- القومية وهو مبدأ يعتمد على أساس المواطنة التركية ولا يعتمد على العرق أو الدين ويؤكد على الاعتزاز بالقومية التركية

3- الانقلابية وتعنى عند أتاتورك القضاء على العادات والتقاليد القديمة إذا تعارضت مع المصالح الوطنية التركية مهما كانت قدسيتها

4- الدولتية بمعنى أن تتكفل الدولة ببعض الأعباء التي لا يستطيع الأفراد القيام بها من أجل نهضة تركيا وخاصة في المجال الاقتصادي فهو مبدأ يسمح بتدخل الدولة في كافة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق التنمية للمجتمع التركي .

5- العلمانية وهي تعنى في المفهوم التركي الفصل بين الدين والشؤون السياسية وان تكون المعتقدات والأفكار الدينية تحت إدارة وتوجيه الدولة مع عدم قيام تلك المعتقدات الدينية بأي دور في الحياة السياسية.

1 - طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة : دراسة في الفكر والممارسة ، القاهرة : جواد للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص ص 41-42 .

6- الشعبية وهو مبدأ يقر بأن الحكم للشعب وبارادته وان يتساوى جميع أفراد الشعب على اختلاف أعرافهم وأجناسهم أمام القانون تحت مسمى المواطنة التركية .

ومن بين ما تضمنته إصلاحات " أتاتورك " ما يلي ¹:

١ - إسقاط الصفة الدينية عن الجمهورية التركية بثلاثة قوانين وافق عليها المجلس الوطني في 1924/03/04 أولها إلغاء نظام الخلافة وطرد جميع أعضاء " البيت العثماني " من تركيا خلال عشرة أيام، وحرمانهم من حقوقهم الرعوية التركية، ومصادرة جميع أملاكهم وقصورهم، و ثانيها إلغاء وزارة الأوقاف واستبدالها بإدارة الشؤون الدينية التابعة لرئاسة الوزراء للنظر في الشؤون الإسلامية ويتولى رئيس الجمهورية تعيين رئيس هذه الإدارة، وثالثها إلغاء المدارس الدينية من خلال قانون توحيد التعليم بربط جميع المعاهد والمدارس الأميرية والدينية بوزارة المعارف العمومية التي يعهد إليها أيضًا تأليف هيئة من علماء الدين لإعداد الأساتذة الأخصائيين في الشؤون الدينية.

2- إلغاء المحاكم الشرعية بموجب قانون صادر في 1924/04/08 وتبنى نظام قانوني مدني جديد يعتمد على القوانين الغربية) القانون المدني السويسري وقانون الإجراءات القضائية لمقاطعة نيوشاتل السويسرية والقانون البحري الألماني وقانون العقوبات الإيطالي (واكتمل هذا النظام في 1926/02/17، وتم بموجبه تقرير الوضع المدني للأسرة وحظر تعدد الزوجات).

3- إصدار قانون " الزى " في 1924/11/25 وتم بموجبه خضر الحجاب و"الطربوش " باعتبارهما " من رموز الروح التقليدية الدينية المناوئة للتقدم والتحضر "، واستبدال الأخير بالقبعة" كرمز للعصرية .

4- إلغاء الطرق الإسلامية بقانون صادر في 1925/09/2 بسبب تعارضها مع الإصلاحات الهادفة إلى بناء دولة علمانية حديثة.

1 - جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 ، ص16.

5- تبني التقويم الغربي بقانون صادر في 1925/12/26

6- إلغاء استخدام الأبجدية العربية في 1928/11/03 باعتبارها تعرقل تقدم تركيا الثقافي ورغبتها في الانفتاح على العالم "، واستبدالها بأبجدية تركية مماثلة للاتينية.

7- تأكيد علمانية الدولة بإصدار دستور في 1928/04/10 ينص على : أن تركيا دولة علمانية "عوضًا عن دستور أبريل ١٩٢٤ الذي كانت مادته الثانية تنص على " أن الإسلام دين الدولة .

في هذا السياق اقتصر تحديد الهوية منذ عام 1925 على النخب الحاكمة فقط وأقصى الشعب عن هذه المهمة بشكل متعمد حيث قدمت خطابات الهوية المتمركزة حول الدولة التغريب باعتبارها مخرجًا من

التخلف الاقتصادي والاجتماعي لتركيا كما قدمت حلولًا ثقافية واجتماعية سهلة وسريعة للمشاكل

الاقتصادية في البلاد وقد اهتمت النظرية الكمالية بتكوين الشعب التركي من خلال استلها ميرات

السومريين والحيثيين عوضًا عن استلها الجذور الثقافية للذات التركية من الموروث العثماني ، وقد أعاد

مؤرخو الفترة الكمالية والجمعية الرسمية للتاريخ واللغة التركية تحديد الهوية عبر العرق واللغة وجرى

استعمال الجيش والتعليم والإعلام والفن لتعزيز الهوية القومية التركية ومحاولة القطع مع الإسلام والإرث

العثماني ، ورأى هؤلاء أن امتدادهم الطبيعي هو للغرب في فضائه الأطلسي ثم الأوربي¹ .

وهكذا يمكن القول أن العلمانية الاتاتورية قد تمكنت من فرض تصوراتها للهوية التركية منذ أواسط

العشرينات مستخدمة أدواتها البيروقراطية في نحت هذه التصورات ومسخرة الجيش لحمايتها وقمع المجتمع

عن التمرد عليها وبرغم التحديات التي واجهت الاتاتورية منذ بداية الخمسينات وطيلة الفترة التي شهدت

عودة الإسلام تدريجيا ظلت تلك العودة في صحوة مجتمعية أي أنها لم تستطع أن تفرض نفسها في ساحة

1- صلاح سالم ، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

الصراع السياسي كخطاب حول الهوية التركية مكتفية بحكم الواقع والملابسات التاريخية بكونها معارضة معتدلة للصيغة الاتاتورية¹.

2- مسألة الهوية عند العثمانيين الجدد :

رغم استمرارية العلمانية الاتاتورية في التعبير عن الهوية التركية منذ منتصف العشرينات وحتى الآن إلا أن جديدا مهما تشكل تدريجيا ونما منذ الخمسينات وتطور في الثمانينات وأعلن عن نفسه في التسعينات ذلك الجديد هو خطاب العلمانية الجديدة كخطاب شامل حول الهوية التركية يتأسس على الإسلام كمعتقد ديني وتجربة حضارية وبغض النظر عن الشكل السياسي ويفهم بشكل متلف التاريخ العثماني الإمبراطوري و يثمن على نحو مغاير الانتماء التركي للشرق الإسلامي عموما وللعالم العربي على وجه الخصوص .

و يعتبر عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا خلال الفترة 1950-1960 أول عثماني جديد في الجمهورية التركية الحديثة حيث قام بالتركيز على الهوية الإسلامية للأتراك التي تم تجاهلها لفترة طويلة وأكد على ضرورة توجيه السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع التوجه الغربي كما قام بإحياء عدد من المظاهر الثقافية العثمانية في المدارس والجامعات².

وبعد حوالي عشرين عاما جاء تورجت اوزال رئيس وزراء تركيا ما بين 1983-1989 و 1989-1993، و الذي ارتبطت فترة حكمه بظهور عدد كبير من الكتابات عن العلمانية الجديدة إذ يعتبر مؤسس العلمانية الجديدة وأول من أرسى قواعدها فقد قام بنهضة اقتصادية وتحولات اجتماعية وثقافية متعددة وسعى إلى كشف الجذور العثمانية للمجتمع التركي وقام بالإشادة بالنصب التذكارية الموجودة في اسطنبول وأنقرة المشيدة من قبل السلاطين العثمانيين كما أعاد الموسيقى العثمانية القديمة على قائمة

1- باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

2 -Enno Maessen, Reassessing turkish national memory :the AKP and the nation , (master thesis, utrecht university , 2012) ,pp175.176.

أغاني الفرق الموسيقية القومية كذلك دعا إلى التغلب على الاختلافات الإثنية من خلال هوية إسلامية مشتركة وقد انعكس ذلك في سياسة خارجية نشطة اتجه مناطق الشرق الأوسط والبلقان¹ .

ويعتبر أعضاء حزب العدالة والتنمية هم أحدث العثمانيين الجدد في تاريخ تركيا المعاصر، وذلك في إطار الرؤية التي يتبنونها في سياساتهم والتي تؤكد على أهمية الاستفادة من التراث العثماني والخبرات والقيم الإسلامية الموروثة وتوظيفها كمصادر قوة لترويج لمشروعها وضرورة الانفتاح على جميع أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة جنبا إلى جنب من التوجه الغربي وفي سياق سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمحاور .

ويمكن تحديد دوافع ظهور هذا التصور الجديد إلى دوافع داخلية وخارجية وتتمثل في :

- الدوافع الداخلية وتتمثل في² :

1- تنامي مناخ أكثر ديمقراطية خاصة في دستور 1961 حيث تم إعطاء حرية أكثر للعبادة والتنظيم مما أتاح للإسلاميين حرية القيام بالدعاية والنشاطات المهمة ثم تشكيل أول حزب إسلامي التوجه عام 1970 على يد نجم الدين اريكان جاء في دستور 1961.

2- وعلى الصعيد الاجتماعي ساعد أيضا على تطور الحركة الإسلامية في تلك الفترة تزايد موجات الهجرة من الريف إلى الحضر وما كان يعنيه ذلك من نشر القيم الإسلامية التي يحملها المهاجرون في المدن والضواحي التي استقروا فيها .

3- بروز مراكز قوة اقتصادية لأبناء الحركة الإسلامية حيث يشير العسكر إلى أن عدد رجال الأعمال الإسلاميين يزيد على ثلاثة آلاف شخص يملكون حوالي عشرة آلاف شركة يعمل فيها أكثر من 500 ألف

1 - op.cit,p.29 .

2- مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين الجدد ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2010 ، ص 64 .

عامل وموظف ويزيد رأسمال هذه الشركات على 20 مليار دولار وتتجاوز صادراتها 8 مليار دولار سنويا كما تنتوع أنشطتها من صناعة النسيج والمواد الغذائية إلى المواد الكيماوية والتعدين ومواد البناء وقطع الغيار السيارات ، وأصبح الحديث عن برجوازية إسلامية نشطت بقوة في فترة اوزال ودخلت في شراكات مع دول عربية وإسلامية لا سيما السعودية والكويت وقام اوزال فور توليه رئاسة الحكومة بإنشاء مؤسستين للتمويل الإسلامي بالمشاركة مع السعودية هما مؤسسة فيصل للتمويل ودار البركة التركية .

4- توظيف الجماعات الإسلامية للإعلام لنشر أفكارها ومعارضة سياسات الدولة حيث ارتفع نصيب الإسلاميين من مجموع المجالات والصحف الصادرة في تركيا من 7 % فقط قبل عام 1980 إلى 47 % منها وذلك من خلال 110 مطبوعات أسبوعية وشهرية إضافة إلى ذلك هناك أكثر من 16 محطة تلفزيونية قومية و 15 محطة جهوية و 200 محطة محلية يسيطر عليها الإسلاميون وفي الإذاعة يملكون 35 محطة قومية و 103 محطة جهوية وما يقارب 1000 محطة محلية .

- الدوافع الخارجية :

بعد نهاية الحرب الباردة وظهر العالم التركي في آسيا الوسطى على أنقاض الإمبراطورية السوفيتية المتداعية كان لهذا الحدث أثران متناقضان من وجهة النظر التركية أحدهما سلبي، وهو فقدان تركيا جزءا من بريقها في الإستراتيجية الغربية الأطلسية باعتبارها الحلقة الأهم في حصار الاتحاد السوفيتي والآخر إيجابي، تمثل في ظهور فضاء كبير للحركة من خلال شعوب تنتمي إلى العرق التركي نفسه بالمعنى الواسع، وتدين بالإسلام مع ما ينتجه هذا الفضاء وتلك الحركة من دور إقليمي مهم وفاعل كان يتطلب مقومات خاصة على رأسها الحديث بلغة هذه الشعوب التي يراد مخاطبتها، ومن ثم كانت الضرورة تقتضي إبراز خطاب سياسي يعلي المكون الإسلامي في الهوية التركية، وفي سياق هذه الظروف الجديدة بدأت تركيا في طرح فكرة توحيد الشعوب الناطقة بالتركية وإنشاء إمبراطورية "طورانية" تتولى فيها مهمة

الدفاع عن هذه الشعوب في المناطق الممتدة من أذربيجان إلى تركستان الشرقية .وبدأت تظهر تعبيرات جديدة في الخطاب التركي مثل تعبير " العثمانية الجديدة "و"شعار" من ضفاف الإدرياتيک إلى سور الصين العظيم"، الذي طرحه الراحل تورجوت أوزال، كمجال حيوي للنفوذ التركي¹.

2- تقدير العسكريين أهمية إبراز" الطابع الإسلامي "لتركيا، دون أن يكون ذلك على حساب طابعها "العلماني الغربي"، وذلك في مواجهة عوامل وتأثيرات خارجية تستدعي ذلك؛ ومن هذه العوامل، تزايد حاجة تركيا إلى الأسواق العربية والإسلامية للحصول على ما يلزمها من عملات صعبة سواء لتغطية تكلفة وارداتها النفطية المتزايدة أو لمواجهة انخفاض تحويلات عمالها في الدول الأوروبية أو لشراء قطع الغيار لأسلحتها الأمريكية الصنع، وتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية والإسلامية وخاصة في " الشرق الأوسط "في مجالات التجارة والإنشاءات والمقاولات والعمالة لاسيما في ظل القيود المفروضة على انتقال العمالة التركية في البلدان الأوروبية، وازدياد اهتمام تركيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي ودورها في إطارها، وحاجة تركيا إلى دعم البلدان الإسلامية لموقفها إزاء المشكلة القبرصية².

3- السياسات الأوروبية الإقصائية لتركيا من منظومتها السياسية، التي أخذت من وجهة النظر التركية تتحول إلى ما يشبه دفاع أوربا عن مشروعها الثقافي المسيحي بالأساس، على النحو الذي زاد باستمرار من الإحباط التركي تجاه أوربا وبخاصة في فترة الثمانينيات والتسعينيات³.

4- كما حاولت تركيا خلال الأعوام من 1991 إلى 1993 بشكل خاص الدخول السريع والنشط إلى الجمهوريات الإسلامية وتبني نموذج المصالحة مع الدين والأخر في ظل منافسة إيرانية ضارية وباكستانية على نحو ما، بهدف تحقيق أدوار إقليمية ومكانة دولية قائمة على النفوذ والتأثير⁴.

1- جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

2- مجموعة مؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 120 .

3- المرجع نفسه، ص 121

4- المرجع نفسه، ص 121.

5- من بين الدوافع هو أزمات البلقان، حيث يبقى العنصر البلقاني مكونًا مهما في التاريخ التركي، ولذا فقد لعبت أزماتا البوسنة ثم كوسوفا اللتان استغرقتا عقد التسعينيات دورا مهما و حافظا لاستعادة المقومات والمرتكزات

الإسلامية التي تصب مباشرة في خطاب " العثمانية الجديدة" ويرجع ذلك إلى أن وجود عدد ضخم من السكان المسلمين في بلغاريا واليونان و صربيا" سنجق وكوسوفا "وروابطهم التاريخية والديمغرافية مع تركيا يلعب دورا حيويا في تشكيل سياستها البلقانية . كما يؤدي الضغط المحلي إلى جعل تركيا تعتبر نفسها حامية لمسلمي البلقان الذين يعانون من شبح الإبادة الجماعية ، خصوصا بعد فشل أوروبا في حماية المنطقة من الصرب وأصبح الأتراك يرون أن تحرك أوروبا يدعم الصرب المسيحي وصرح دوغان غوراس رئيس أركان التركي وقتها مع رؤساء أركان الناتو قائلا انتم لستم علمانيين لقد عرفتم أنفسكم كمجموعة مسيحية وتركتكم الصرب يغتصبون ويقتلون المسلمين في البوسنة¹ .

وتبقى الملاحظة المهمة أن العثمانية الجديدة كخطاب للهوية القومية التركية لا يمكن تأطيرها في أطر محدودة تماما ولا يمكن قصرها على قوة سياسية بعينها بل يمكن اعتبارها مركبة من رؤى وأفكار ذات نزعة إسلامية عامة تحاول بعث الإسلام في توجهات سياستها الخارجية وهي بذلك تمثل التيار الإسلامي التركي في شتى تعبيراته الثقافية والسياسية وان تمحورت بالأساس حول الطرق الإسلامية النورية والنقشبندية والمتقنين الإسلاميين وحزب الفضيلة وكذلك حول التجريبتين التاريخيتين للاوزالية الإسلامية المعتدلة والرفاهية بطورها النظام العامل ثن الحداثة الإسلامية والاهم من ذلك هو ما تقدمه العثمانية من صياغة توازنية بين أكثر من ثنائية اعتبرت في ظل الاتاتورية أن طرفيها بالضرورة

1 - صلاح سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

متناقضان ومن ثم فهي أقرب إلى صيغة مصالحة تاريخية بين الإسلام و الاتاتورية تحقق للإسلام
حدثه وتحفظ للحادثة التركية أصلها وعمقها التاريخي¹ .

وتبقى الإشارة إلى أن مفهوم العثمانية الجديدة ارتبط بعدة دلالات سلبية تتعلق بأنها سياسات توسعية
تهدف إلى السيطرة وبسط النفوذ على تلك الأراضي وبعد ارتباط المفهوم منذ استخداماته الأولى بتلك
الدلالات السلبية انعكاسا للرؤية التي كانت في أذهان شعوب تلك الأراضي العثمانية السابقة اتجاه
الأتراك، وقد ترتب على تلك الرؤية أن تناول العديد من الدارسين العثمانية الجديدة باعتبارها انعكاسا
للمطامع العثمانية التي تتضح في تدخلها في البلقان والشرق الأوسط استنادا إلى أن تركيا أصبح لديها
أساس تاريخي خصب للوجود في أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة يسمح لها بالتدخل والتأثير على
شعوب تلك المناطق إذ يرى البعض أن محاولات تركيا لاستدعاء تاريخها والسعي للعب دور أكثر نشاطا
في تلك الأراضي العثمانية هو أمر يعكس طموحات توسعية و يتفق مع هذا الرأي كلا من ستيفان
كونستونين واولا توناند حيث يجادلان بأن السياسة الخارجية للعثمانية الجديدة تركز في الغالب على
التدخل في منطقة البلقان وأن الإشارة إلى الإسلام في السياسة الخارجية يعتبر انعكاسا لطموحات عثمانية
امبريالية في تلك المنطقة والتي يعرفونها بأنها عثمانية جديدة² .

إن طرح مسألة الهوية في تركيا له علاقة بالصراع العلني و الخفي بين التيارات الإسلامية و
النخب العلمانية الحاكمة منذ عام 1923 والتي تصر على إنجاز هوية تركيا خارج محيط الدائرة
الإسلامية أفي الارتباط بالغرب، وقد عمقت التحولات الجارية من أزمة الهوية في تركيا بين العلمانيين
الذين يريدون ربط تركيا بالغرب باسم التحديث و العصرية وبين الإسلاميين الذين يرون في هذا التوجه

1- علي جلال معوض ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المصطنع سبيلا للقضاء على هوية تركيا الإسلامية وثقافتها الروحية الأصلية ويحاولون إعادة الهوية القديمة المرتبطة بالدين¹.

وعليه أضحت مسألة الهوية بين هذين الاتجاهين إشكالية سياسية و فلسفية واجتماعية فهي قضية تتعلق بالثقافة و القيم و نظام الحياة و العادات، وحتى الملابس والمأكل، وبالتالي ستبقى مسألة إنجاز الهوية مسألة قائمة و مستمرة تشغل الأتراك في ظل الانقسام و عدم القدرة على حسم التناقض بين الهوية الشرقية الإسلامية و الهوية الغربية العلمانية ، بين التيار العلماني الذي يسعى للارتباط بالغرب بمؤسساته السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الثقافية وبين التيار الإسلامي الرفض لهذا التيار و يريد الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية².

1 - فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خورى ، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 1993 ، ص 21 .

2 - صلاح سالم زرنوقة ، " التعليم الحديث فى تركيا" ، السياسة الدولية، العدد 131 ، يناير 1998 ، ص 180 .

المبحث الثاني: الدوافع السياسية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

يرى كثير من الباحثين أن تصاعد أو انخفاض منسوب المواجهة والتنافس بين الطرفين يرتبط بعوامل منها¹:

- طبيعة العلاقات والتحالفات الخارجية لتركيا وإيران .
- مدى وجود مشروع إيديولوجي متماسك وطموح .
- طبيعة الساحة الثالثة والتي يمتلكان فيها عناصر التأثير .
- طبيعة اللحظة الإقليمية والدولية من الصراعات بين أطراف النظام الدولي السائد .

المطلب الأول: أثر المتغيرات الخارجية على التنافس التركي الإيراني

تأثرت العلاقات التركية الإيرانية بمجموعة من المؤثرات الإقليمية والدولية بشكل مباشر أو غير مباشر، فانعكست على طبيعة علاقاتها الثنائية سلبا وزادت التفاعلات التنافسية بين البلدين وهو ما سيتم تناوله من خلال:

أولا: تأثير إسرائيل على التنافس التركي الإيراني

1 - إسرائيل بالنسبة لتركيا

1- نور الدين محمود، التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، العدد 62، 2008، ص 25.

لقد تعرضت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى مّـ وجزر و لم تعرف مسارا ثابتا ، حيث تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية على مدى ستة عقود بوجود مصالح مشتركة على كافة المستويات وذلك تحت رعاية سلسلة من الحكومات التركية المتعاقبة التي سيطرت على الحكم معظم هذه الفترة ، فاليهود لهم أهميتهم الاقتصادية في الحياة التركية منذ بداية تأسيس الدولة الحديثة ، كما أن لتركيا أهمية خاصة جغرافيا وتاريخيا فتركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية ودخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة من التعاون بعد التوقيع على الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين خلال عام 1996¹ (أنظر الملحق رقم 03).

و يرى البعض أن ثمة نوعان من العناصر ساهمت في تمتين العلاقات بين إسرائيل و تركيا: الأولى ذات طابع "الريبة والشك تجاه العالم العربي"، مما ساهم في التقارب بين الكماليين والصهاينة، و الثانية ذات طابع ظرفي "راهنى"، فهناك تطورات إقليمية تجعلهما يفكران معا بضرورة تعميق العلاقات لاسيما العسكرية منها لمواجهة تطورات إستراتيجية تتعلق بسوريا، إيران، و اليونان العدو التاريخي لتركيا، كما أن وجود الأقليات في البلدين "كالأرمن و الأكراد والفلسطينيين" من وجهة نظرهما ساعد في إقامة دراسات مشتركة لهذه الملفات².

غير أن هذه العلاقات شهدت فتورا مع تولى حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 ، على خلفية التغيرات والتطورات الإقليمية ، بداية بالعدوان الإسرائيلي عام 2006 وما تبعها من حرب غزة أواخر عام 2008 وبداية عام 2009 فضلا عن حادثة دافوس خلال عام 2009 اثر تعليقات الرئيس الإسرائيلي

1- هدى محمود درويش ، " علاقة تركيا باليهود و إسرائيل و أثرها على البلاد العربية 1648-1999 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، معهد الدراسات الآسيوية ، ص 467 .

2- طيبي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

شيمون بيريز حول الحرب على غزة لتتوتر هذه العلاقات بشكل غير مسبوق اثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010¹ .

أهم مصادر الفلق في العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة حزب العدالة والتنمية

- إن نجاح حزب العدالة والتنمية أثبت لإسرائيل عدم شعبية أجنحة النخبة التركية التي تدعو إلى دعم وتقرير العلاقات بين البلدين، وبالتالي فإن عدم شعبية إقامة العلاقات مع إسرائيل يجعل لديها المبرر للفلق حول مستقبل علاقتها مع تركيا في ظل الرفض الشعبي لسياستها، إن لمجيء نخبة سياسية تركية جديدة ذات توجهات مختلفة عن النخبة التي تخطى عنها المواطن التركي تقوض العلاقات التركية الإسرائيلية التي تمثلت في تماثل البلدين في نزوعهما ناحية الغرب وشعورهما المشترك بالانتماء إلى محيط ثقافي وسياسي يختلف عن المحيط الغالب في باقي بلدان العالم العربي والذي ينظر إليه باعتباره متخلفا وغير ديمقراطي² .

- إن الشعب التركي عندما اختار حزب العدالة والتنمية قد حسم نسبيا خيار الهوية لصالح الهوية الإسلامية وليس الغربية ، وكان انتماء الدولتين إلى العالم الغربي وسط محيط الشرقي أحد عوامل التقريب فيما بينهما وبالتالي فإن حسم خيار الهوية لغير صالح الهوية الغربية لن يكون في صالح العلاقات التركية الإسرائيلية³ .

لكن هذه التوترات لا تعني بحال من الأحوال أن تصل الأمور إلى درجة الصدام مع إسرائيل حيث:

1- على جلال ، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2- محمود صافي محمود محمد ، مرجع سابق الذكر، ص110.

3- محمد العربي عويد مرضى ، مرجع سابق الذكر ، ص 68 .

1 - أن سياسة تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية لاتصل إلى درجة محو إسرائيل من الوجود بل إنها محكومة بسقف التسوية على أساس الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة التي تعترف بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة .

2 - تركيا تسعى إلى إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين أو التعويض لهم وما إلى ذلك مما يقع تحت سقف المبادرة العربية .

3 - إن لتركيا علاقات جيدة على الصعيد الاقتصادي والأمني والعسكري مع إسرائيل ولا تزال حكومة حزب العدالة والتنمية ترى أن مصالح تركيا تقتضي استمرار هذه العلاقات.

4 - ثم إن الهدف الاستراتيجي المعلن للحزب هو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ومن غير الممكن لتركيا كعضو في الاتحاد أن تكون على علاقات سيئة مع إسرائيل¹.

5 - وفيما يتعلق بزيادة التعبير عن معاداة السامية في تركيا فإنه لا يجوز إنكار الجهود المبذولة من قبل عدد المثقفين الأتراك ووسائل الإعلام الأكثر ليبرالية ويسارية في معارضة ذلك، فلموازنة كتاب كفاحي فإن الروائي التركي (أيس كولين) قد كتب رواية حول المساعي الدبلوماسية التركية من أجل إنقاذ اليهود من النازية ، هذه الظاهرة يكاد يكون من المستحيل أن توجد في الأدب العربي أو وسائل الإعلام العربية بما فيها تلك التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وعلى صعيد آخر فإن الإسرائيليين قد تدفقوا إلى تركيا ففي عام 2007 تجاوز عدد السياح النصف مليون، وهذا خلافا لعلاقات إسرائيل مع الدول العربية والتي تتركز على المستوى الحكومي والرسمي، فكان إذن للعلاقات الإسرائيلية التركية بعد مجتمعي مهم².

1 - محمد نورالدين ، "تركيا بين العرب واسرائيل : عامل التوازن" ، مجلة الشؤون العربية ، العدد 142 ، 2010 ، ص 71 .

2- الإاء الروبي ، مرجع سابق الذكر ، ص 30 .

وعلى الصعيد الاقتصادي، وفي أول ماى 2005 قام أردوغان بزيارة ذات بعد اقتصادي إلى إسرائيل وهي الأولى له منذ وصوله إلى السلطة حيث صاحب معه أكثر من مئة من رجال الأعمال الأتراك¹ .

وفي سنة 2006 برزت تركيا كأكبر شريك تجارى لإسرائيل في العالم الإسلامي، فقد استوردت من إسرائيل ما قيمته 859.3 مليون دولار سنة 2006 مقارنة ب 903.2 مليون دولار سنة 2005 وصدرت إلى إسرائيل ما قيمته مليار و 272 مليون و 700 ألف دولار سنة 2006 و 221 مليون و 100 ألف دولار سنة 2005² وفي 2007 بقيت تركيا تتصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل³ .

وربما كان اتفاق تركيا وإسرائيل على إنشاء خط أنابيب من ميناء جيحان إلى ميناء عسقلان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من أبرز التطورات الاقتصادية ذات البعد السياسي في العلاقات بين تركيا وإسرائيل لسنة 2008، وكان وزيراً الطاقة للبلدين قد وقعا في 2006/12/15 على اتفاقية خط أنابيب جيحان عسقلان لنقل النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والمياه إلى إسرائيل وسيصل بعد ذلك بالخط الموجود بين عسقلان وإيلات ومن ثم يخطط لأن ينقل الخط هذه المواد عبر حاويات بحرية إلى الهند وكذلك إلى بلدان شرق آسيا، وتم الاتفاق على إعداد تصور شامل لهذا الموضوع والذي وصف بأنه مشروع القرن، في أثناء زيارة وزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن العازر إلى تركيا مع نظيره التركي حلمي غولير، وذكر الأخير أن الخط المقترح ليس خطاً ذا بعد اقتصادي فقط بل هو إسهام مهم في الاستقرار والسلام في المنطقة، فالمواد التي ينقلها هي مما تحتاجه المنطقة فإذا نجحنا في هذا الموضوع نكون نحن وإسرائيل قد ساهمنا بقوة في التنمية والاستقرار والسعادة في المنطقة، هذا ليس مشروعاً ثنائياً

1- محسن صالح ، " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 " ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 6 ، 2010 ، ص 26 .

2- محسن صالح ، " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 " ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 2 ، 2006 ، ص 176 .

3- محسن صالح ، " التقرير الاستراتيجي لسنة 2007 " ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 3 ، 2007 ، ص 202 .

مع إسرائيل بل متعدد الأطراف، وتبلغ طاقة نقل النفط حوالي 40 مليون طن تقدر الكلفة بستة مليارات دولار¹.

2 - إسرائيل بالنسبة لإيران :

تبقى العلاقات الإسرائيلية الإيرانية لغزا غامضا في نظر أغلب المحللين فبالرغم من التواترات المسجلة بين هذين البلدين و تركها أثر عميق في الشرق الأوسط وفي الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الحساسية السياسية التي تتميز بها هذه القضية دفعت أغلب الخبراء الأمريكيين إلى الإحجام عن دراسة هذا الموضوع بالتفصيل بالمقابل تجرى معالجة الوضع السيئ الذي يميز العلاقات بين هذين الحليفين السابقين إما كظاهرة يتعذر تعليلها أو كنتيجة صرفة للخصومة الأيديولوجية العميقة الجذور .

أ- التحالف الإسرائيلي الإيراني في عهد نظام الشاه محمد رضا بهلوى:

في عهد محمد رضا شاه اعترف النظام الإيراني بإسرائيل وسمح لها بتمثيل سياسي وتجاري عام 1960 حيث أقيمت علاقات دبلوماسية بين إيران والكيان الصهيوني وفتحت لإسرائيل سفارة في طهران وكان هناك تعاون عسكري بين إسرائيل وإيران وزار مسئولون إسرائيليون سياسيون وعسكريون طهران وقصد إيران خبراء إسرائيليون كما أن الموساد الإسرائيلي كان يدرّب أعضاء منظمة استخبارات الشاه المعروفة باسم السافاك².

وقد وضع بن غوريون ما يسمى بإستراتيجية الأطراف التي كانت بمثابة الدافع الرئيسي في كافة المحاولات إسرائيل للتقارب مع إيران ودفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تعاونها معها وتقوم على أنه نظرا لعدم احتمال تحقيق السلام مع الدول العربية فإن إسرائيل مجبرة على إبرام تحالف مع الدول غير

1- محسن صلاح ، " التقرير الاستراتيجي لسنة 2008 " ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 4 ، 2008 ، ص 180-181 .

2 - شاكر كسراني ، اليهود في إيران دراسة تاريخية اجتماعية ، بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2011 ، ص 50 .

العربية التي توجد على أطراف النظام العربي ومنها إيران وتركيا وأثيوبيا وكذلك الأقليات غير العربية كالأكراد وغير المسلمة كالمسيحيين في لبنان بهدف إضعاف النظام العربي ووقف انتشار القومية العربية في المنطقة¹ .

ووجدت كل من إيران وإسرائيل في ذلك الوقت أن وجود مصالح أمنية مشتركة تجمعهم لموازنة منافسيهم (مصر والعراق) واستمر التعاون بينهما بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات والستينات وشهدت فترة الستينات والسبعينات تغيرات جغرافية سياسية هامة في الشرق الأوسط شكلت تحدياً لأسس التوازن الذي قام عليها التحالف الإسرائيلي الإيراني عقب حرب 1967 حيث لم ترغب إيران في إطار لعبة التوازن في أن تكون إسرائيل ضعيفة على نحو يعطي دفعة للمعسكر السوفيتي والعربي لنقل تركيزهم إلى إيران و أن لا تكون إسرائيل قوية على نحو يجعلها القوة المسيطرة في المنطقة وتتحدى السعي الإيراني للزعامة على المنطقة أو أهميتها الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية² .

وترتب على الوفاق في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وإعلان بريطانيا في 1969 سحب كل قواتها لشرق قناة السويس وإنهاء سيطرتها على الخليج والتمدد الأمريكي في الخارج نتيجة حرب فيتنام على نحو لا يسمح لها بالتحكم الاستراتيجي في الخليج و وجود فرصة غير مسبوقة لإيران لمنحها دور شرطي الخليج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفع إيران إلى تغيير سياستها الخارجية للحصول على اعتراف بقيادتها للمنطقة من خصومها التقليديين - الدول العربية - ومن خلال الحصول على هذا الاعتراف العربي بالدور الإيراني سوف يصبح لإيران تأثير في جميع القرارات الإقليمية أي أن إيران شعرت أنها أصبحت قوية بالقدر الكافي لتغيير الترتيبات السياسية في

1- للإضافة في هذا السياق يمكن العودة إلى: تريتيا بارزي، ترجمة: أمين الأيوبي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وغيرون والولايات المتحدة، بيروت: دار

العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص42

2- عادل محمد الأحيمر حمودة الورفلي، أثر مخاطر القوى الإقليمية على النظام الإقليمي العربي إسرائيل-إيران-تركيا، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات

العربية، 2011، ص69.

المنطقة وإنهاء لعبة التوازن المكلفة لصالحها وأنها ليست في حاجة لإسرائيل التي أصبحت عبء أكثر منها قيمة على السعي الإيراني للعب دور الدولة القائدة في المنطقة بعد أن صارت علاقة إيران مع الو م أقوى¹.

ب- تراجع العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في فترة الثورة الإسلامية الإيرانية :

انتصرت الثورة الإسلامية الإيرانية في إيران عام 1979 وكانت أول خطوة قامت بها الحكومة الجديدة دعم القضية الفلسطينية وتسليم السفارة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات وقد تحولت السفارة الإسرائيلية إلى سفارة فلسطين في طهران وعين هاني الحسن وكان احد قادة منظمة التحرير الفلسطينية كأول سفير لفلسطين في طهران وقد خرج أعضاء السفارة الإسرائيلية في طهران من إيران قبل انتصار الثورة كما غادر الخبراء العسكريون الإسرائيليون إيران قبل سقوط نظام الشاه وقطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل بعد انتصار الثورة الإسلامية وتوقفت كل نشاطات الإسرائيليين في إيران بعد أن عملت المنظمات الصهيونية على مساعدة اليهود الإيرانيين على الهجرة².

وهذا ما أكدته العديد من تصريحات الرسمية حيث رفع محمود احمدي أنجاد حدة المنافسة بين إيران وإسرائيل والتي كانت من قبل تغلي على نار هادئة منذ أكثر من خمسة عشر سنة وصرح قائلاً في طهران في أكتوبر 2005 أنه يتعين إزالة هذا النظام الذي يحتل القدس من صفحات التاريخ كما شكك في المحرقة ووصف إسرائيل بأنها ألمانيا النازية الجديدة وإحياء خطاب الخميني المعادي لإسرائيل³.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا تعد الرؤية الإيديولوجية التي تبناها نظام الجمهورية الإيرانية أقل طموحا من الرؤية الواقعية لنظام الشاه وتسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو الزعامة الإقليمية الإيرانية وأسبقية

1- محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية، ألمانيا: المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2009، ص 25.

2- شاكر كسرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 86 .

3- ترينتا بارزي ، ترجمة : امين الأيوبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

إيران في المنطقة وفي حين كان يريد الشاه أن تصبح إيران الدولة الأولى في المحيط الهندي فإن الخميني كان يريد أن تقود إيران العالم الإسلامي، وفي حين سعى الشاه لاكتساب الشرعية للزعامة الإقليمية الإيرانية من خلال عمالها ونسج علاقات مع الدول العربية وتقديم مساعدات عسكرية ومالية للدول العربية المعتدلة سعى نظام الخميني إلى تحقيق ذلك في البداية من خلال اقتراب يقوم على الاندماج مع الدول العربية المجاورة له بدلاً من التعاون مع الدول البعيدة عنه كالولايات المتحدة وإسرائيل لأن إيران لن تتمكن أبداً من أن تصبح زعيمة إقليمية إذا اعتمدت في أمنها على الولايات المتحدة وإسرائيل وذلك عن طريق نشر الثورة الإسلامية وعقيدة الإسلام السياسي في دول المنطقة للتغلب على الانقسام العربي الفارسي وإنشاء نظام قيمي إقليمي جديد في المنطقة تحت مسمى النظام الإسلامي تلعب في إطاره إيران دور الدولة الزعيمة في المنطقة بدلاً من نظام عربي قائم توجد إيران على هامشه¹.

و يمكن التأكيد على أن فكرة المجال الحيوي لإسرائيل قد توسعت في فترة الثمانينات وتقاطعت مع دائرة المجال الحيوي الإيراني، حيث صاغ أرييل شارون تلك الفكرة وقال إننا نريد الشرق الأوسط مجالاً لنا مبرراً ذلك بتضرر مصالح إسرائيل في تلك الفترة، وحدد المجال على النحو التالي :

المجال الأول يتعلق بما أسماه الدول العربية الخارجية وقصد بذلك الدول الواقعة وراء دول المواجهة والتي تضيف مقدراتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة إلى الخطر المباشر المائل أمام إسرائيل،

أما المجال الثاني تمثل في دول كتركيا وإيران وباكستان ومناطق الخليج العربي وشمال إفريقيا²

(أنظر الخريطة رقم 15).

1- إسلام محمد جوهري ، الاستمرارية والتغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجستير ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 ،

ص 113 .

2- حسين الرشيد ، الشرق الأوسط والنيات الخفية ، التقرير الاستراتيجي السنوي ، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية ، العدد 2004 ، ص 322.

كما تتخوف إيران من دخول إسرائيل منطقة الخليج العربي التي تعدها إيران أهم وأعظم مجال حيوي لها تحت عباءة تطبيع علاقاتها مع دول الخليج وزيادة الروابط الاقتصادية والتكنولوجية والاستثمارية وغيرها لتمكينها من فرض هيمنتها على منطقة الخليج الغنية بالثروات ومنطقة الهلال الخصيب الغنية بالموارد الطبيعية واكتساب وضعية جيواستراتيجية تدعم دورها كدولة إقليمية كبرى ومؤثرة، كما أن إيران تخشى أن يؤدي أي سلام بين إسرائيل والعرب إلى تهميشها إقليمياً¹.

ونفس الشيء بالنسبة للتحالف التركي الإسرائيلي، حيث تتخوف إيران منه وتراه أنه يهدد أمنها القومي لعدة أسباب من بينها² :

- أن هذا التحالف يمثل إخلالاً بموازن القوى الاستراتيجية حيث أصبحت تركيا تمثل مجالا عسكرياً لإسرائيل، كما أنه دعوة لسياسة الأحلاف في الشرق الأوسط حيث بادرت طهران إلى عرض التحالف العسكري مع سوريا لمواجهة هذا الخطر الإقليمي .
- التطور الذي اتسمت به هذه العلاقات وبلوغها مستويات جديدة من التنسيق في مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وجمهوريات آسيا الوسطى .

ثانياً : تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في التنافس التركي الإيراني

1 - الو م أ بالنسبة لتركيا :

لا شك أن أهمية تركيا ازدادت في الإستراتيجية الأمريكية بعد أن اختارت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الإسلامي كمساحة مواجهة لها في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب بغزوها أفغانستان

1- محمود شكري، العرب وإيران، مختارات إسرائيلية، العدد 163، 2008، ص 17.

2- احمد السمان ، المنظور الإيراني للتحالف التركي الإسرائيلي ، مختارات إيرانية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 23، 2002، ص 56 .

والعراق بين عامي 2001/2002 وبالتالي فقد تزايدت الحاجة الأمريكية إلى الدور التركي ليس من منطلقات عسكرية فحسب وإنما من منطلقات حضارية وثقافية وسياسية واقتصادية في المقام الأول فهناك تصور واضح لدى واشنطن بأن تركيا تمثل بديلاً ناجحاً للنفوذ إلى العديد من بلدان الشرق الأوسط ووسط آسيا وكنموذج إسلامي معتدل يحتذي به وكعضو مسلم ووحيد في حلف الناتو إضافة إلى علاقتها التاريخية مع الغرب ومن المرجح أن السياسة الأمريكية التي اعتمدها بوش الابن في إطار حملته العسكرية على أفغانستان والعراق ومحاصرة أطراف رئيسية أخرى مثل إيران وسوريا والعمل على إضعافهما قد ساهمت بفتح الطريق أمام تركيا للامتداد إقليمياً من خلال دفع تركيا باتجاه تخفيف التوتر بين هذه الدول وتركيا وسهل سبل التعاون معها¹.

ولم تكن تركيا لتبحث الخطة باتجاه الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب لولا أن وضعت بجعبتها مجموعة من الأهداف تبتغي تحقيقها فكان أهم هذه الأهداف ما يلي²:

1- تهدف تركيا إلى إثبات استمرارية أهميتها الإستراتيجية للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة ومن ثم ترمي للحصول على المساندة الأمريكية في إطار سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

2- يعزز انضمام تركيا إلى التحالف الأمريكي الدولي لدى النخبة التركية الإحساس بالانتماء للغرب بصورة خاصة وإن جوهر هذه الحرب التي خاضها التحالف الدولي كان ضد نموذج معاد للنموذج العلماني الذي يسعون إليه

1 - لقمان عمر محمود ، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006 ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 08 ، 2007 ، ص 74 .

2 - عبد العظيم محمود حنفي ، العلاقات الأمريكية التركية ، شؤون أوسطية ، العدد 58 ، 2008 ، ص 19 .

3- رأت أنقرة في الانضمام إلى هذا التحالف وسيلة ملائمة لإقناع واشنطن بالضغط على مؤسسات التمويل الدولية من أجل إقراض تركيا لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها وبلغت ذروة ذلك خلال عام 2001 وهو ما تحقق بالفعل عندما حصلت تركيا على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 16 مليار دولار وكان ذلك بدعم أمريكي قوى عندما استجابت الإدارة الأمريكية لرسالة بعثها 36 عضو من مجلس الشيوخ الأمريكي حملت عنوان نداء إلى بوش : قدموا إمدادات مالية لتركيا ، أكدوا فيها على ضرورة تقديم مساعدات مالية عاجلة لتركيا الحليفة التقليدية لما أبدته من دعم كامل للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد ما وصفوه بالإرهاب وذلك للتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي تزايدت شدتها بعد أحداث 11 سبتمبر واندلاع حرب أفغانستان بحيث شكلت ضربة موجعة لآمال تركيا في الوقت الذي كانت تقوم فيه بتطبيق خطة إنعاش اقتصادي للتخلص من هذه الأزمة واقتروا على الرئيس الأمريكي إما إلغاء جزء من الديون الخارجية لتركيا أو تقديم بعض التسهيلات التجارية أو حث الهيئات المالية العالمية لمد يد العون لها فتركيا التي اعتادت أن تقدم دعمها للولايات المتحدة الأمريكية على الدوام رغم تعرضها لأضرار بالغة تستحق مثل هذه المساندة على حد تعبيرهم¹ .

كما وجدت فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز أسوة بحليفاتها الولايات المتحدة الأمريكية وكانت مشاركتها في الحرب الأمريكية على الإرهاب متنسقة مع أهداف إستراتيجية تركية كانت تنتظر الفرصة المواتية لتحقيقها إذ تضع تركيا عينها على هذه المناطق منذ انهيار الاتحاد السوفيتي فوجد صناع القرار التركي إن الدخول إلى هذه المناطق عبر حسان طروادة الأمريكي أمر مقبول ومهم ولتركيا

1- لقمان عمر محمود ، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة :دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق 2003، في كتاب : مجموعة باحثين ، العراق ودول الجوار ،

الموصل : مركز الدراسات الإقليمية ، 2007 ، ص 62 .

العديد من الأهداف في آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر قزوين اتضحت معالمها بشكل كبير بعد أحداث 11 سبتمبر ويمكن وصفها بما يلي¹:

1- الأهداف الأمنية ويأتي في مطلعها محاربة ومنع التنظيمات التي تحمل أي توجه إسلامي أو أي تقارب فكري مع العالم العربي أو مع إيران مثلما توثق تركيا علاقتها واتفاقاتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز لمنع إيواء أية معارضة تركية تترك أرض تركيا وتذهب للعمل والانطلاق من أراضي الغير فضلا عن هدف امني آخر يتجلى بمراقبة برامج التسليح الإيرانية عن قرب فمرة من الطرف الغربي للحدود الإيرانية وأخرى من الطرف الشرقي المطل على أفغانستان نظرا لما تشكله هذه البرامج من الخطر على تركيا وغيرها من الدول .

2- أهداف اقتصادية : أي الحصول على النفط والغاز الطبيعي بالنظر لاحتياجات تركيا المتزايدة للنفط إذ تستورد من 3 إلى 4 مليار دولار وتوفر لها آسيا الوسطى وبحر قزوين مصادر أوفر وارخص للنفط من باقي المنافذ الأخرى فضلا عن مرور العديد من خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من هذه المناطق عبر أراضيها ما يسد احتياجاتها النفطية ، كما تسعى للحصول على أسواق تجارية جديدة والترويج لمنتجاتها الصناعية والزراعية في ظل الصعوبات التي تجدها المنتجات التركية في الأسواق الأوروبية .

2 - الو م أ بالنسبة لإيران :

1 - سعيد عبد المجيد ، تركيا وحرب الإرهاب ..فرصة مواتية لأهداف جاهزة ، موقع إسلام اولين ، 15-06 - 2001 ، متاح على الرابط :

تعد إيران مصدر تحدي للمصالح الأمريكية الحيوية في الشرق الأوسط والترتيبات التي تساندها فيها

ووفقا لوزارة الخارجية الأمريكية فإن القيادة الإيرانية تهدد بشكل مباشر المصالح الحيوية الأمريكية في أربعة مجالات مختلفة وهي وفقا لأهميتها : سعيها لامتلاك أسلحة نووية ودورها في دعم وتمويل الإرهاب ومعارضتها لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وسعيها للهيمنة على الشرق الأوسط كأقوى دولة في منطقة الخليج الفارسي وذلك على الرغم من ما قد تمثله إيران من مصالح غير معلنه للولايات المتحدة في المنطقة عن طريق جعلها مصدر التهديد لدول الخليج العربية بعد التخلص من نظام صدام حسين واستخدام ذلك كمبرر لاستمرار وزيادة قواتها في منطقة الخليج وبقاء حاجة دول الخليج العربية لصفقات السلاح الأمريكية وخدماتها العسكرية بالإضافة إلى دور إيران كحاجز أمام أي توسع محتمل في المستقبل للقوى المحتملة المنافسة للولايات المتحدة على قمة النظام الدولي صوب منطقة الخليج¹.

ويمكن تناول إيران كمعوق أو مصدر تهديد محتمل للمصالح الأمريكية في المنطقة من خلال الآتي:

1- قدرتها على تهديد النفط عبر الخليج حيث صرح في هذا الإطار المسئول الإيراني السابق محسن رضائي في 8 مارس 2005 إلى أن أي هجوم على إيران سيكون معادلا لتهديد نفط السعودية والكويت وبكلمة واحدة لتهديد نفط الشرق الأوسط برمته ، كما تعد رمز للأنظمة الأصولية في منطقة الشرق الأوسط² .

3- معارضتها للترتيبات الإقليمية التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولا سيما عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ، تبني رؤية مغايرة لرؤية الأمريكية لأمن الخليج³.

5- سعيها لامتلاك القدرة النووية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط¹.

1 - أشرف محمد كشك ، أمن الخليج بعد حرب العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 155، يناير 2004، ص 149 .

2- عطاء السيد فتوح ، الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 43 ، لندن ، 2005، ص 101 .

3- سامح همام ، فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيران جديد ، مختارات إيرانية ، العدد 68 ، 2006، ص 112 .

وفي الأخير يمكن القول أن الولايات المتحدة سعت إلى تأمين المساندة من تركيا لتعامل مع إيران حيث وفقا لإدارة اوباما فإن تركيا هي دولة حليفة في الناتو ولها علاقات إستراتيجية بإسرائيل ورغبة قديمة في لعب دور في الشرق الأوسط ومعنية بشكل كبير بالبرنامج النووي الإيراني وطموحات الهيمنة الإيرانية وترغب في فك تحالف سوريا مع إيران من خلال دورها في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل بالإضافة إلى مشاركتها بقوة في حفظ السلام في لبنان ورغبتها في المشاركة بمثل تلم القوات حال الحاجة إليها في قطاع غزة أو الضفة الغربية وهناك حاجة للولايات المتحدة في أن يتم إشراك تركيا في الدفع بمفاوضات السلام السورية الإسرائيلية إلى الأمام وتصميم إطار للأمن الإقليمي وكذلك قد تلعب تركيا دورا ايجابيا في حل للزمة الإيرانية كقناة لنقل الرسائل إلى إيران التي تتمتع معها بعلاقات جيدة².

ثالثا: تأثير روسيا في التنافس التركي الإيراني

1 - روسيا بالنسبة لإيران :

بعد اختراق تفاعلات النظم الإقليمية من أهم الوسائل التي تسعى روسيا إلى استخدامها من خلال دعم الدور الإيراني في الشرق الأوسط ، حيث يمكن أن تحقق مصالحها ون المواجهة مع الولايات المتحدة القطب الدولي الحاضر بقوة في الشرق الأوسط أو القوى الأخرى المنافسة كالصين أو الاتحاد الأوربي كما تتضح أهمية الشرق الأوسط ك مجال للتنافس ما بين القوى الكبرى مع زيادة محاصرة الولايات المتحدة لروسيا عن طريق توسيع نشاطات الناتو إلى عشر دول أوربية كانت ضمن مجال نفوذ الاتحاد

1- محمد عبد السلام ، الخيار العسكري في الأزمة النووية الإيرانية ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد 41 ، 2008 ، ص 80 .

2- محمد عوض حميدة مصري، العلاقات التركية الأمريكية من 2003 إلى 2010 ، مؤكدة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 67.

السوفيتي إضافة إلى تمدده إلى أفغانستان والعراق ولم يبقى لروسيا إلا الخصم المناوئ للولايات المتحدة إيران¹ .

ويمكن القول أن العلاقات الروسية الإيرانية تحكمها اعتباران أساسيان الأول هو حاجة روسيا لإيران كحليف وشريك استراتيجي في مواجهة الغرب وتحديد الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لموقعها الاستراتيجي وتأثيرها في منطقة حساسة جدا والثاني هو خوف روسيا من التمرد طهران خاصة إذا تمكنت من الحصول على سلاح نووي يشكل تهديدا لروسيا قبل غيرها من الدول وعلى هذه الخلفية كانت موسكو دائما تنتظر إلى طهران شريكا لا يوثق فيه وفي المقابل فإن طهران لم تكن تعتبر موسكو شريكا دائما يمكن الركون إليه باستمرار² .

ولأهمية الموقع الإيراني جيوبولتيكيا حاولت روسيا تدعيم علاقاتها مع إيران لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط وإقليم القوقاز كما تحتاج إيران كقوة إقليمية صاعدة إلى دعم قوة دولية كروسيا خاصة على مستوى النواحي العسكرية .

ويعود تاريخ التعاون العسكري التقليدي بين الدولتين إلى فترة الحرب العراقية الإيرانية أين وقع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية في مختلف المجالات البرية والبحرية والجوية ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية حوالي 10 مليار دولار واشتملت هذه المشتريات على دبابات القتال الرئيسية المتطورة وطائرات قتالية وعربات مدرعة و أجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية³ .

1- حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج 1979-2011 دراسة في المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، ص 131.

2- ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2013 ، ص 229 .

3- خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا والاستقرار في النظام الدولي ، مجلة السياسة العربية ، العدد 20 ، 2001 ، ص 42 .

أما حكاية الروس مع الملف النووي الإيراني بدأت منذ أيام حكم الرئيس السابق بوريس يلتسن وتحديدا في عام 1994 حيث تم توقيع صفقة بناء مفاعل بوشهر على شط الخليج بعد أن كانت ألمانيا قد بدأت ببنائه عام 1971 وتوقفت عند سقوط الشاه ونجاح الثورة الإسلامية عام 1979 . حصلت روسيا في ذلك الوقت على مبلغ مليار دولار كانت بأمس الحاجة إليه نظرا للتدهور الاقتصادي الذي كانت تعيشه ، ولقد أثار هذا التعاون مخاوف الغرب وكانت روسيا قد تعهدت ببدء تشغيل محطة بوشهر في 2003 ولكن هذا الأمر لم يحصل جراء التجاذبات الدولية فقد دخلت موسكو بقوة على ساحة هذه التجاذبات فكانت تتحمس للدفاع عن المواقف الإيرانية حينما وتحميها في مجلس الأمن وتغض الطرف عن الهجمات السياسية عليها بما فيها فرض العقوبات الدولية أحيانا أخرى على أساس أن طهران تخفي معلومات عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي تملك برنامجا سريا لصنع سلاح نووي وفق ما ترى أوساط الوكالة وما تعلنه أوساط غربية وأميركية وإسرائيلية على وجه التحديد¹

واستمر التعاون الروسي إلى مطلع القرن الواحد والعشرون حيث قامت روسيا في منتصف يناير 2000 بإلغاء اتفاقها مع الولايات المتحدة القاضي بعدم تزويد روسيا إيران بمنظومات أسلحة متطورة، إذ تصاعدت وتيرة العلاقات بين البلدين وتحديدا في المجال العسكري والتقنيات النووية ومحور اهتمام روسيا انصب على استكمال تنفيذ البرنامج النووي الإيراني بموجب اتفاقية يوليو 2002 مع إيران، وتزويدها بمنظومات أسلحة تقليدية متطورة حيث وصلت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران للفترة 2000 و 2004 إلى 1.678 مليار دولار، أي 87.3 % من قيمة واردات إيران من السلاح ، وخلال زيارة بوتين إلى طهران في أكتوبر 2007 واجتماعه مع أحمدني نجاد وخامنئي عمل بوتين على إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الروسية الإيرانية من خلال الموافقة على تزويد ما يزيد على 82 طن من اليورانيوم المخصب

1 - ناصر زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 235 .

إلى مفاعل بوشهر الإيراني الذي يديره مهندسون روس والعمل على فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي على شاکلة منظمة الأوبك¹.

أما على المستوى الاقتصادي للتعامل مع إيران فقد تخطت قيمة التعاون المليار دولار، وأنقذت الصفقات الروسية مع إيران آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران من البطالة، وأنقذ نحو 300 مشروع صناعي في مصانع سان بطرسبرج من التوقف، ويحصل العاملون في القطاعات المغذية للمشروع الذي يمتد لخمس سنوات على رواتب تزيد بأربعة أمثال نظيراتها في هيئات صناعية أخرى، وتسعى روسيا إلى تطوير التعامل مع إيران في وقت لا يزيد التبادل التجاري بين البلدين عن المليار دولار في العام، بينما يتخطى 3-5 مليارات مع دول أوربية كفرنسا وألمانيا أما على مستوى البعد السياسي للتعاملات الروسية مع إيران فتدخل في إطار رغبة روسيا استعادة نفوذها في إقليم الشرق الأوسط².

كما تسعى إيران الاستفادة من الخبرة الروسية في التكنولوجيا خاصة في الجانب الزراعي والصناعي وتكنولوجيا النفط والغاز

2 - روسيا بالنسبة لتركيا

على الرغم من تحسن العلاقات الروسية التركية على نحو غير مسبوق فإنها لم تؤد مع ذلك إلى تلاشي طموحاتها التاريخية المتنافسة ولا إلى نزعها الإقليمي وبخاصة في المنطقة العربية فبسبب طبيعة

1- عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا وإيران.. التفاعل النووي في المساحة الرمادية، دورة فصلية، 2006، ص 115.

2 - عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 117.

مصالحهما في المنطقة التي تتطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعنى إضعافا لدور الآخر ومصالحه كما هو الحال في سوريا ومصر¹ .

ولقد عملت تركيا ما أمكنها على إبعاد النفوذ الروسي عن آسيا الوسطى والقفقاس وذلك لاعتبارات أمنية وجيوستراتيجية يعود بعضها إلى العداوة والصراع التاريخي بين الأتراك والروس لقرون عديدة إلا أن روسيا أثبتت حضورها القوي في المنطقة التي ترتبط بالمجال الروسي اقتصاديا وثقافيا وسيكولوجيا وأمنيا واستراتيجيا منذ الفترة السوفيتية وحتى القيصرية² .

كما انخرطت إيران في المنافسات الإقليمية على النفوذ في آسيا الوسطى جنوب القفقاس مع روسيا وتركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها وكان الافتراض الشائع آنذاك أن إيران ستعمل على نشر نمطها السياسي الديني الثوري في المنطقة الأمر الذي أثار مخاوف تركيا والولايات المتحدة وأطراف أخرى ونشطت تركيا من أجل تقوية حضورها في الإقليم لمواجهة النفوذ الإيراني هناك ومثلت المنافسات بين إيران وتركيا في آسيا الوسطى حلقة أخرى من حلقات التنافس بين الدولتين في الشرق الأوسط وقد اتجهت التفاعلات الدولية بشأن آسيا الوسطى وبخاصة دور إيران وتركيا إلى التشكل في ما يشبه اتجاهين متنافسين كبيرين : التقارب أو التشارك الروسي الإيراني /التقارب أو التشارك الأمريكي التركي³ .

و يختلف الأتراك والروس على كيفية التي سيصدر بها نفط بحر قزوين بعد الاكتشافات الهائلة في هذه المنطقة حيث ترى روسيا يجب تصديره شمالا أما تركيا فتري انه يجب تصديره غربا وبالتالي المرور على أراضيها كما تبادل الطرفان اتهامات حيث اتهمت روسيا تركيا بدعم الانفصاليين الشيشان بينما تبنت

1- للإضافة أنظر : مالك مفتي، الجراء والحذر في سياسة تركيا الخارجية، سلسلة دراسات عالمية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد28،ص16 .

2- عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير، الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2012، ص 277.

3 - المرجع نفسه ، ص 280 .

روسيا من جانبها القضية الكردية وسمحت في 1 نوفمبر 1994 بتأسيس الاتحاد الكونفدرالي للمنظمات الكردية في الكمنويلث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا¹ .

وقد دخلت العلاقات بين البلدين -التي بدأت تطورها اعتبارا من عام 2000- مرحلة جديدة منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا، وزاد زخم العلاقات مع وصول حزب "العدالة والتنمية" للحكم في تركيا عام 2002، وشهدت تطورا إيجابيا ملحوظا عبر الزيارات المتبادلة بين رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وساهمت تلك الزيارات في رفع مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري والمشاريع المشتركة، فضلا عن تعزيز التعاون في شتى المجالات وإلغاء تأشيرات الدخول، ووقف حجم التبادل التجاري بين الجانبين من 4.5 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 25 مليار دولار ، إلا أن الثورة السورية شكلت ساحة توتر سياسي بين أنقرة وموسكو وخاصة عقب إسقاط المقاومة الحربية الروسية ، وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا أواسط 2016، اكتسبت العلاقات بين الجانبين زخما كبيرا، عبر الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولي البلدين، لتذيب "جبل الجليد" الذي شهدته العلاقة بين الجانبين².

هناك حقيقة مفادها أن تركيا وإيران وروسيا ليست بينهم نزاعات على الأرض، وأن الدول الثلاث مقتنعة بأن الخسائر التي ستنكبدها بالدخول في حرب ستفوق على الأرجح كل المكاسب المتوقعة منها، لذا يحرص المسؤولون مثلا في الوزارة الخارجية التركية نفي وجود أي عداء تجاه أي من جارتيهما مؤكدين

1 - أحمد دياب ، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، 2007 ، ص 122 .

2- تركيا وروسيا.. علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة، الجزيرة نت، تاريخ الدخول: 2016/10/23.

أنه بالنسبة لروسيا نريد الشيء ذاته في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وهو الاستقرار وأنه بالنسبة إلى علاقاتنا مع إيران فتتراوح بين الصعود والهبوط إلا أن كلتا الدولتين لا تحتل أية عداوة¹.

المطلب الثاني : أثر الدولة القائد في التنافس التركي الإيراني

بناء على القدرات الذاتية والقوة الإقليمية المتزايدة وتوزيع القوى الدولية ، تتمتع كل من تركيا وإيران بإمكانات تسمح لهما بلعب دور إقليمي مهيم بناء على الظروف الإقليمية والدولية الحالية ، وكنا قد أشرنا إلى أهم مصادر القوى الإقليمية لكلا البلدين ، لذا يحاول كل طرف بناء تصور خاص به لإدارة المنطقة حسب فلسفته .

أولا : الدور الإيراني في الشرق الأوسط

لقد بدأت الثورة وفي تصور قياداتها أن تكون إيران هي مركز الأمة الإسلامية وهو ما عبرت عنه نظرية أم القرى وزاحمتها في حينها ولو بأصول تاريخية أبعد فكرة حوزة إيران الحضارية التي يمتد فضاءها الاستراتيجي من حدود الصين الشرقية إلى المحيط الهندي جنوبا والخليج الفارسي غربا والبحرين المتوسط والأسود شمالا وتقوم على أساس الأمة الثقافية بمضمونها الفارسي(أنظر الخريطة رقم 16)، وجرى تداول نظرية ثالثة تقوم على فكرة الشرق الأوسط الإسلامي وهو مشروع يشكل المعادل الإسلامي لمشروع الشرق الأوسط الغربي (وهذا ما سيتم التطرق له لفهم التصور العام الإيراني في المنطقة) ، ناهيك عن أفكار أقل رواجاً مثل جامعة الدول الشرقية التي تضم الدول العربية وتركيا وإيران².

- شرق أوسط إسلامي بقيادة إيران :

1- ملك مفتي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2- وليد عبد الحى ، مرجع سبق ذكره ، ص 253

حاولت إيران استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية و الحراك العربي الأخير لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم والترويج لما يسمى بالنموذج السياسي الإيراني وعلى ضوء ذلك اندفعت إيران إلى الحديث عن ظهور شرق أوسط إسلامي الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب احتلال العراق عام 2003 مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد ، ولا يتورع النموذج الإيراني عن التدخل في شؤون دول الجوار مستخدماً أدوات صلبة تتمثل في الأداة العسكرية والاقتصادية هذا فضلاً عن أخرى ناعمة كالأدوات الثقافية والمذهبية¹ .

ومن ثم فإن جوهر المشروع الإيراني يقوم على الهيمنة على منطقة الخليج العربي ويركز على دعم الأقليات الشيعية في دول المنطقة وبالتالي فهو مشروع مذهبي بالأساس أثار حالة من التخوف لدى العديد من الدول العربية التي تنظر إليه نظرة توجس وعدم ثقة باعتباره يستهدف زعزعة الاستقرار بإثارته للأقليات الشيعية بها .

ويعتمد المشروع على محورين الأول إيديولوجي يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام وبضرورة اضطلاع إيران بدور قوى في التمهيد لذلك طبقاً لما جاء في الدستور الإيراني والثاني استراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام امني يكون بمثابة حائط صد لكل محاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار، وبهذا الصدد أعلن السفير الإيراني لدى دمشق احمد موسوي أن التحالف بين إيران وسوريا أسهم في إحباط المؤامرات التي تحاك ضد إيران²

ويعتقد الرئيس الإيراني احمد نجاد أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن كتلة إسلامي ففي مقابل دعوة الولايات المتحدة لإقامة شرق أوسط موسع يدعم احمد نجاد دعوة طهران لإقامة شرق أوسط إسلامي من

1- محمد عباس ناجي ، الربيع العربي وإيران في الشرق الأوسط ، كراسات إستراتيجية ، العدد 207 ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، مارس 2012 ، ص 31.

2- محمد ال سعيد عبد المؤمن ، هل تورطت إيران في لبنان ، مختارات إيرانية ، العدد 73 ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2006 ، ص 91 .

منطلق عقائدي لذلك سيكمل ما بدأه من سبقوه في تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل أن تكون أكثر فاعلية وكذلك حل القضايا المعلقة مع دول المنطقة والترحيب بالتفاهم والتعاون معها ولا شك أن هذا المشروع سوف يكون له آثار تمتد إلى خارج إيران لما فيه من دلالات سياسية وسوف تلقى بظلالها على الممارسة السياسية في بلدان الشرق الأوسط وهو أيضا يخرج إيران من الحرج الذي وقعت فيه جراء مواقفها المتناقضة تجاه الثورات الأخيرة في المنطقة¹.

لكن المستوى الواقع، فرضت التطورات التي تشهدها العديد من الدول العربية بدائل ضيقة أمام إيران دفعتها إلى تبني سياسات متناقضة إزاءها، ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات والاحتجاجات التي شهدتها دول مثل تونس ومصر وليبيا والجزائر ورأت أنها مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها شأن داخلي وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق حيث أصدر وكيل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئي في العراق محمد مهدي الأصفي فتوى بتحريم التظاهر².

هذا التناقض الواضح يطرح دلالة مهمة مفادها أن إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي، وهذه الحقيقة تضيء صعوبات متعددة أمام مشروع شرق أوسط إسلامي والذي يفترض في مضمونه أن تستقيم العلاقات بين أطرافه على أسس ومبادئ واضحة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتوازن المصالح فهو مجرد أداة تستعملها إيران لدعم تمددها في الإقليم³.

1- محمد السعيد عبد المؤمن ، مؤتمر الصحوة الإسلامية في طهران ، مختارات إيرانية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 129 ، ابريل 2011 ، ص

2- الحائري و وكيل خامنئي يحرمان تظاهرة اليوم والسيستاني والنجفي يؤيدانها لأنها حق مشروع، الحياة، 2011/02/25 .

3- محمد عباس ناجي، الإنكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية ، مرجع سيق ذكره، ص57.

ثانيا : الدور التركي في الشرق الأوسط

من المتصور أن تلعب الدولة التركية أكثر من دور واحد في آن واحد، بل إن هذا الوضع الأكثر شيوعا وواقعا فإن الدور التركي تقلب مؤخرا ما بين عدة أدوار، فبعض الأنظمة تتهم النوايا التركية بأنها تلعب دور المتطلع إلى الهيمنة وإنتاج ما سمي بالعثمانية الجديدة، لذلك ترى أن الدور التركي تهديدا لنفوذها وأنها تلعب في الوقت ذاته دور النموذج للإسلام المعتدل ، في حين أن الدور المعلن للدولة التركية هو قائد التكامل الإقليمي بكل ما تحمله أدبيات أحمد داوود اغلو والتي يمكن وصفها كذلك بصانع السلام في مرحلة ما قبل العدوان على غزة في أواخر 2008 ، عندما كانت تركيا تقود المبادرات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من جهة والإسرائيلي والسوري من جهة أخرى ، لكن ما وصفه اردوغان بالخيانة من الجانب الإسرائيلي بشن العدوان في أوج الوساطة التركية وعدم إبلاغ أنقرة بالنوايا الإسرائيلية بالإضافة إلى الانفصام مع نظام الأسد انهي فعليا دور صانع السلام ، وبدأ التأكيد على دور المهيمن من خلال مشروع العثمانية الجديدة¹ .

- مشروع العثمانية الجديد

شهدت السياسة التركية خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 اهتماما متزايدا من الأكاديميين والسياسيين على حد سواء في ظل ما ارتبط بالحزب من وصف سياساته بأنها عثمانية جديدة وقد أثار المفهوم جدلا واسعا داخل تركيا وخارجها حول ما المقصود به تحديدا وما هي العناصر المكونة لهذه المقاربة التي تعتمد عليها تركيا لترويج لمشروعها الذي يمثل تصورا جديدا للإسلام السياسي وما إذا كان يمثل رؤية امبريالية توسعية أم تصورا لتعاون والتواصل، وكنا قد تطرقنا للجوانب

1- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998، ص 50 .

عديدة للمشروع في مسألة الهوية التركية في فترة العثمانيين الجدد وسنحاول هنا التركيز فقط على أسس هذا المشروع ومدى نجاحته في منطقة الشرق الأوسط .

تجدد بروز دور تركيا كنموذج في حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبعد وصول العدالة والتنمية إلى السلطة الذي أضاف أبعاداً جديدة للنموذج التركي، وفي سياق تزايد ضغوط القوى الخارجية للإصلاح السياسي والاقتصادي في دول المنطقة على النحو الذي ظهر واضحاً في تعدد المبادرات الأمريكية والأوروبية للإصلاح، وتبني قمة دول الثمانية في يونيو 2004 لمبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا BMENA وقد أبدى الرئيس بوش أثناء حضوره هذه القمة تقديره البالغ "للمثال الذي تقدمه تركيا كدولة مسلمة تعتنق الديمقراطية وسيادة القانون والحرية"، مثنياً على السجل التنموي لتركيا، وطارحاً إياها كنموذج لبقية دول العالم الإسلامي، كما تم اختيار أردوغان كي يتحدث في المؤتمر الصحفي الذي عقد في تلك القمة نيابة عن رؤساء الدول العربية والإسلامية التي دعيت لحضور المؤتمر، وهو ما اعتبره المراقبون مؤشراً على الدور المحوري الممنوح لتركيا كنموذج، وصدرت تصريحات مماثلة عن مسئولين أوروبيين ممن اعتبروا أن تركيا "تعد مثلاً يحتذى في عدم وجود تناقض بين الإسلام والديمقراطية"، و"نموذجاً بديلاً للتوجهات الأصولية"¹.

لكن يوجد اختلاف حول تعريف مفهوم النموذج التركي وتحديد مكوناته وعناصره الأساسية، حيث يميز جراهام فولر بين تصورين مختلفين للدور التركي فهناك التصور التقليدي الذي تتمثل عناصره في العلمانية، والديمقراطية، والانحياز للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك التصور الجديد المتولد بعد وصول العدالة والتنمية إلى السلطة، ويؤكد على الديمقراطية، ومراجعة تنظيم العلاقة بين الدين

1- نعلان محمد ناجي عيسى أسعد، السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية 2002-2006: دراسة حالة الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007، ص 186 .

والدولة، والموازنة بين التوجهين الغربي والشرقي، وحماية المصالح القومية دون التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية¹.

لكن ذلك لا يمنع من إمكانية الحديث عن أنموذج خاص يجمع الأنموذجين في وعاء واحد تمثل هذا الوعاء في طرح مشروع العثمانية الجديدة ولقد تم التطرق لتفاصيل ذلك فيما سبق .

أسس مشروع العثمانية الجديدة²:

- 1 - الاستعداد للتصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج .
- 2 - تصور جديد للمواطنة في إطار التعددية الثقافية .
- 3 - حس العظمة والثقة بالنفس في السياسة الخارجية .
- 4 - تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمحاور تقوم بالانفتاح على الغرب والعالم الإسلامي .
- 5 - التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية داخليا وخارجيا .

ورغم ذلك البريق الذي يظهر جليا في أسس هذا التصور، إلا أنه يجب التأكيد على أن السياسات التوسعية التي اتصفت بها الإمبراطورية العثمانية لم تنقطع صلاتها بالجمهورية التركية الحديثة باعتبارها خليفة تلك الإمبراطورية على الرغم من الجهود المكثفة للتأكيد على الثقافات والتاريخ المشترك كسبيل للتواصل والتعاون بين الشعوب متصلة في ذلك من تلك الصفة الامبريالية التي يستخدمها البعض في وصف سياستها الخارجية النشطة وطموحاتها في أن تصبح فاعلا إقليميا ودوليا مؤثرا³، إذ ذهب البعض إلى التأكيد على أن ذلك الطموح التركي مستمد بالأساس من الإمبراطورية العثمانية التي قامت بحروب طويلة على بلاد العرب والبوسنة والهرسك والفرس وامتدت لضم البلاد العربية وبسط نفوذها من الشرق

1 - Fuller Graham E, The New Turkish Republic : Turkey as a Pivotal State in the Muslim World. Washington, DC: United States Institute of Peac, 2008,p68 .

2- على جلال معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 11-14 .

3- للإضافة يمكن الرجوع إلى: سيار الجميل، مرجع سبق ذكره. ص 66.

إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال ويرون أن مثل هذا التاريخ قد انعكس في هوية الأتراك الذين يشعرون بنوع من الاستعلاء والنخبوية اتجاه تلك الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية يوماً ما، وفي هذا الصدد يجادل فليب روبنز بأن هذا الازدراء كان موجهاً بشدة اتجاه دول الشرق الأوسط ولاسيما الدول العربية الإسلامية التي كانت من بين أواخر الشعوب التي ظهرت من بقايا الإمبراطورية العثمانية أكثر منه تجاه دول البلقان والدول الأوربية وقد وصف روبنز هذا الشعور بالاستعلاء تجاه تلك المنطقة بأنه افتقار الأتراك للشعور بالاحترام اتجاه هذا العالم العربي واستناداً إلى ذلك ظهر جيل من القوميين العرب قام بدراسة المستعمرات التركية السابقة وأطلقوا على هذه الفترة اسم العبودية العثمانية، ويضيف مايكل روبن قائلاً أن جيران تركيا لديهم تصور مختلف تماماً لتركيا عن تصور الأتراك لأنفسهم إذ يشير البعض إلى العثمانية الجديدة كرؤية استعمارية أو أداة للولايات المتحدة الأمريكية لرعاية مصالحها في من المنطقة أو وسيلة لفرض الهيمنة الإسلامية على أجزاء من البلقان حتى أن البعض وصفها بأنها جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يفترض فيه أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بجعل تركيا عاصمة للشرق الأوسط الكبير¹.

كما أن ثمة معارضة إيرانية للنموذج التركي باعتباره نموذجاً قائم على إعلاء القيم والمؤسسات الغربية، ولا يقدم فعلياً نموذجاً إسلامياً، فمنطلق "النموذج الإيراني" هو ديمقراطية إسلامية "لا مكان فيها للعلمانية، وإنما التعددية والتنافس بين تيارات سياسية تؤمن جميعها بمنظومة القيم الإسلامية وضرورة إعلانها، ويختلف ذلك عن منطلق النموذج التركي، الذي يعتمد الديمقراطية الغربية كإطار يعمل ضمنه

1 - joshua walker, shadows of empire M how post- imperial successor states shape memories,doctorate dissertation, Woodrow Wilson school , Princeton university, 2010,p160 .

الطرح الإسلامي، ورغم تشابه النظامين في الاعتماد على انتخابات تتمتع بمصداقية عالية نسبياً (مقارنة بالمعايير الإقليمية)، إلا أن الإطار المؤسسي مختلف¹.

فالحالة التركية تشهد تولى المؤسسات العلمانية وفي مقدمتها الجيش دور حماية النظام العلماني للدولة وقواعده فوق الدستورية، بينما المرشد والجناح المحافظ في إيران يدافعان عن استمرار نقاء رؤية الخميني لشكل النظام الإسلامي، ويلاحظ أن أحد ثوابت الرؤية الإيرانية هو الاتفاق بين معظم سياسي الجمهورية الإسلامية الإيرانية -سواء بين المحافظين أو قطاع من الإصلاحيين- على خلق "مجتمع إسلامي" أو "حكم إسلامي" أو "نموذج إسلامي" معاصر بالرغم من تعدد أيديولوجياتهم ورؤاهم لماهية هذا النموذج وكيفية تحقيقه، وقد تركز هذا الهدف بعد وصول نجاد إلى السلطة، وهو ما يظهر في تصريحاته بضرورة تطوير إيران كي تصبح قوية ونامية ونموذجاً للمجتمع الإسلامي... مع ضرورة تلافي نقل سياسات ونظم الغرب"، ولا يمنع ذلك من وجود بعض الأصوات الإيرانية التي تطرح تركيا كأنموذج ينبغي على إيران الاستفادة منه².

إن كلا الأنموذجين يتنافسان في منطقة الشرق الأوسط حالياً وفق محور يتعلق بتقديم كل أنموذج لنفسه على أنه الأنموذج الإسلامي الأمثل واعتبار ذلك أحد مرتكزات لعبة الدور الإقليمي، فتركيا تطرح نفسها أمام الشعوب العربية لا سيما التي دخلت طور التغيير بفعل الحراك الشعبي كالحالتين التونسية والمصرية باعتبارها الدولة التي تمثل الإسلام الجديد الذي بإمكانه أن يضمن نظاماً سياسياً يقوم على التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وإقامة علاقات سياسية خارجية تضمن المصالح العليا للدولة على

1- باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

2- دينا بعد العزيز، التناقص التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجها السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، مجلة رؤية تركية، العدد 02، 2016، ص 21.

أسس واقعية وهو ما أرسى دعائم حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية دون الخروج عن مدنية الدولة¹.

وانعكس ذلك في الخطابات الرسمية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الذي حاول تسويق نجاح نمودجه الحاكم بمرجعية دينية لخدمة السياسة الخارجية التركية فيما عرف بأنه تسويق لما يسمى بعولمة الإسلام الرسمي التركي ، وهو نمودج نجح إلى حد كبير في إحداث نجاحات على أرض الواقع خلال الشهور القليلة الماضية في ظل تطورات الأحداث الجارية تمثلت في الإصرار التركي على الإيحاء للعالم العربي والإسلامي بأن أنقرة هي المظلة السنوية الرئيسية للقوى الإسلامية المضطهدة في دول الربيع العربي في الوقت نفسه يستحسن العالم الغربي الذي تنتابه الظنون اتجاه تيارات الإسلام الراديكالي النمودج التركي كنمودج للإسلام العلماني الذي بإمكانه لعب دور الموازن الإقليمي لإيران الإسلامية أيضا على العكس من النمودج الإيراني الثيوقراطي الذي جاء عبر ثورة إسلامية أعطت لرجال الدين دورا مؤثرا في النظام السياسي ناهيك عن تفعيل دور ولاية الفقيه في دعم التيارات الشيعية في العراق والخليج العربي ولبنان وما يرتبط به من تهديد واضح للمصالح الغربية والأمريكية في المنطقة أضف إلى ذلك حالة التخوف التي يثيرها النمودج الإيراني لدي العديد من الدول العربية التي تنتظر إليه نظرة توجس وعدم ثقة باعتباره يستهدف زعزعة الاستقرار بإثارته للأقليات الشيعية².

1- صافيناز محمد أحمد ، إيران وتركيا من ينتزع أوراق الأخر الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد 2011، 137، ص129.

2 - Henri Barkey, Iran and Turkey in : The Iran Primer :power,politics,and U.S.policy,ed.robin Wright (Washington : United States Institute of peace press,2010),p163.

المبحث الثالث : الدوافع الجيوبوليتيكية للتنافس التركي الإيراني

لعل بروز ضرورة إعادة تحديد نطاقات التأثير المتبادل بين الأقاليم كان من أهم نتائج مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فقد جعلت مقتضبات البنية الثنائية القطبية في مرحلة الحرب الباردة العلاقات بين المناطق تبدو منسلخة عن بعضها البعض ولكن هذه الصورة اختلفت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد تغيرت هذه العلاقات تغييرا جذريا واكتسبت بعدا ديناميا جديدا منفتحا على أنماط التأثير المتبادل بين السياسات الإقليمية بعدما اعتمدت في فترة الحرب الباردة على انعكاسات عملية الاستقطاب ثنائية القطبية على المستوى العالمي¹ .

1- احمد داوود اغلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 432

إن أهم ما يميز إيران وتركيا كقوى إقليمية في الشرق الأوسط أنهما دولتان قامتتا على ميراث الإمبراطوريات السابقة وأن إيران وتركيا اليوم تمتلكان القدرة والثقة بالنفس لتأكيد دورهما الحضاري الذي مارسناه في المنطقة عبر التاريخ بضوء إستراتيجية تحديد مناطق التحكم الجيوبولتيكي للدائرة الكبرى الشرق أوسطية ، هذه الإستراتيجية تعتمد الدوائر الجيوسياسية والجيوتقافية لتطبيق سياسات المجال الحيوي، وتأسيسا لما تقدم فإن هذه الجزئية تنصرف لدراسة الدوائر الجيوبولتيكية التي تعد حدودا جغرافية مرنة في إستراتيجية كل من تركيا وإيران مستمدة شرعيتها من البعد التاريخي الشرق أوسطي الذي يعد الآن حيزا جغرافيا يمتاز ببعده الجيو ثقافي ومكانته النفطية وكونه الحزام المركزي المحيط بأوراسيا وهذه الدوائر سواء المباشرة أو غير مباشرة ستساهم في إيضاح صورة عن التنافس الدائر بين الطرفين .

المطلب الأول : العراق كمجال حيوي لتنافس التركي الإيراني :

يتمثل خط المواجهة والمجابهة بين إيران وتركيا في غرب آسيا بغداد - ديار بكر والذي يشكل جغرافية العراق حاليا ويمتد إلى شرق الأناضول وبينما تؤدي الهيمنة الدائمة والمنتزعة على هذا الخط الذي يشبه خط ألزاس ولوران في التنافس الألماني الفرنسي إلى توجه الدولتين نحو سلام دائم فإن الانقسام الجيوسياسي على هذا الخط يؤدي إلى احتدام المنافسة بينهما ، فلقد حولت الهيمنة الدائمة إلى حقيقتها الدولة العثمانية على هذا الخط الحدود العثمانية الإيرانية إلى حدود هي الأكثر استقرارا في المنطقة¹ .

و يعد العراق من بين أهم مصادر الجيو-اقتصادية الرئيسية في الشرق الأوسط ويعد كذلك في منظور الإستراتيجية العالمية مركز الحزام الاستراتيجي الشرق أوسطي وذلك من خلال موقعه الجغرافي

1- أحمد داوود أغلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 465 .

المتميز فهو يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي وأن نظرة واحدة على خارطة الشرق الأوسط توضح أن العراق يشكل برزخا بریا وحيدا بين الشرق الأوسط وراه أوروبا عبر البحر المتوسط وبين آسيا حتى المحيط ويعد العراق معبرا محفوا بالبحار ما بين الخليج وبحر قزوين والبحر المتوسط وفي وسطها جميعا يكاد العراق يكون بوابة برية مفتوحة ، وفيما يخص إطلالته الخليج العربي فقد أعطته أهمية إستراتيجية مضافة وهذه الأهمية نابعة أساسا من الأهمية الإستراتيجية للخليج ذاته إذ إن الموقع الجغرافي للخليج العربي وما يتمتع به من مركز استراتيجي مهم ودور اقتصادي متميز أضفى على الطريق الملاحي فيه أهمية خاصة فالسيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على حركة الأساطيل العسكرية والتجارية ومن ثم السيطرة على الخليج كما أن وقف الملاحة فيه يعنى من الناحية العملية وقف إمدادات النفط إلى العالم ومن هنا يأتي اهتمام الدول بهذا الطريق الملاحي الاستراتيجي وضرورة المحافظة عليه¹

كما أكد العديد من الباحثين والمهتمين بالإستراتيجية الدولية على أهمية موقع العراق الجغرافي ولعل في مقدمتهم رواد الإستراتيجية الحديثة أمثال سفيرسكي وسيكمان وماكندر ، فوفق نظرية القوة الجوية مفتاح البقاء لسفيرسكي فالعراق يقع ضمن منطقة المصير ، وهي من أهم المناطق من الناحية الإستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم وطبقا لسبيكمان فإن العراق يقع ضمن ما أسماه الإطار الأرضي ذو الأهمية الإستراتيجية الذي يشكل هلالا يحيط بالقلب الروسي وأعطى العالم ماكندر أهمية خاصة للعراق في نظرية هارد لاند وتنبأ لها بمستقبل كبير منذ 1904 ، لذلك كان للموقع الاستراتيجي للعراق علاوة على غناه بالموارد الطبيعية وتركيبه سكانه الاثنوغرافي إلى جعل العراق مسرحا

1- حسن ندا حسين ، الأهمية الإستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 2000 ، ص 47

جيوبوليتيكا للصراع والتنافس بين مختلف القوى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها كان في مقدمة القوى التي تصارعت على العراق وعدته مجالا حيويا لها تركيا وإيران¹ .

ومما لاشك فيه فإن احتلال العراق في نيسان 2003 يعد المتغير الأقوى الذي أثر على موازين القوى الإقليمية والدولية ومن ثم على العلاقات التركية الإيرانية، وفي طبيعة الأدوار التي يؤديها كل طرف في المنطقة، ومما لاشك فيه فإن احتلال العراق حفز النزعات الانفصالية الكردية، وظهر بوادر إنشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق الأمر الذي دفع تركيا وإيران إلى إعادة حساباتهما إزاء هذا المتغير، كذلك فإن احتلال العراق عمق تنافس إقليمي من قبل دول الجوار ولاسيما تركيا وإيران إلا أن هذا الاحتلال دفع موازين القوى لصالح إيران بشكل جعل المصالح التركية عرضة للمخاطر في ظل تنامي النفوذ الإيراني في العراق وأصبح الطرفان الإيراني والأمريكي القوى الفاعلة في الساحة العراقية² .

أولا : العراق في المجال الحيوي التركي

خلال السنوات التالية للاحتلال أصبح العراق واحدا من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية وتتطوي سياسة تركيا تجاه العراق على مجموعة أسباب تبرز سبب التنافس التركي الإيراني في هذه الحلبة وتتمثل في أسباب اقتصادية وسياسية وأمنية .

أسباب اقتصادية :

حيث تسعى تركيا لتكون معبرا رئيسيا للطاقة لأوروبا من خلال إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين

تركيا والعراق والذي يهدف إلى³ :

1- كاظم هاشم النعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، بغداد : شركة اباد للطباعة ، ط 1 ، 1988 ، ص 42

2- عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 64.

3- اسلام جوهر، شادي عبد الوهاب ، سياسة تركيا تجاه المشرق الإسلامي : العراق وسوريا ولبنان ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، مركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ،

العدد 43 ، جانفي 2009 ، ص150

أ- التنقيب عن النفط في جنوب العراق حيث حصلت شركة نفط تركيا الحكومية على امتياز التنقيب عن النفط جنوب العراق وكذلك تسويقه ولقد دعمت واشنطن هذه الاتفاقية كوسيلة لمنع تركيا من إبرام اتفاقيات الطاقة مع إيران .

ب- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقا لاتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل .

ج- إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية من خلال تركيا .

أسباب سياسية :

ترى السياسة الخارجية التركية في العراق البوابة الرئيسية للوطن العربي و أوضح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في عام " 2002 دعم وحدة العراق و رفض تقسيمه وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العراقية وضرورة الإشراف الحصري للحكومة المركزية عن ثروات النفط والموارد الطبيعية الأخرى والمداخل الحدودية للعراق وحل قضية كركوك بالتفاهم مع سكانها فضلا عن حماية حقوق التركمان وضمانها دستوريا والعمل على إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إذ تخشى تركيا من قيام دولة كردية ومنع تحول شمال العراق إلى قاعدة لحزب العمال الكردستاني، ويرى احمد داود اوغلو " يحكم علاقات تركيا مع العراق أساسان مهمان الأول بقاء العراق مصدر للإرهاب تجاه تركيا أمر لا يمكن تقبله أما الثاني فيتمثل في وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق بما فيها كركوك¹ .

1- دواس دواس، مشروع النظام الإقليمي الشرق أوسطي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية من الشرق الأوسط الجديد إلى الكبير، مذكرة دكتوراه، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص 236.

ولتحقيق أهدافها في العراق استخدمت تركيا العديد من الوسائل والتي تراوحت بين خيار الضغط

الدبلوماسي والخيار العسكري وذلك على النحو التالي¹:

1- فتح الحوار مع أكراد العراق وذلك من خلال دعوة جلال طالباني لزيارة تركيا في فيفري 2008 ولقاء

مراد أوزجلك المبعوث التركي الخاص و أحمد داود أوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي

للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء اقلي مكرستان .

2- التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها

ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك ولقد شنت القوات التركية

هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات منها كما حدث في أكتوبر 2008 .

3- احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق من بينها القاعدة الموجودة في دهوك وباميرتي

وغيرها وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هليكوبتر.

إن السياسة الخارجية التركية اتجاه شمال العراق سيطرت عليها ثلاث عوامل² :

- انتكاسات الفكر العثماني بعد سقوط الخلافة العثمانية والشعور بالاستياء من جراء الاستمرار في فقدان

الموصل والحقول النفطية في إقليم كردستان العراق .

- توظيف شمال العراق كقاعدة عسكرية ينطلق منها حزب العمال الكردستاني لتوجيه ضربات عسكرية

ضد تركيا.

1- إسلام جوهر شادي عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص153.

2- دواس دواس، مرجع سبق ذكره، ص 240.

- الخوف من إنشاء الهوية الكردية المشتركة التي تجمع الأقليات الكردية في كل دول الجوار وما يشكله ذلك من مدعاة لفتح المجال أمام الأقليات الأخرى للمطالبة بالانفصال خاصة وان تركيا تعرف تنوعا عرقيا .

كما أن منطقة الموصل الواقعة الآن تحت الحديدة العراقية كانت ضمن خريطة تركيا التي أقرها البرلمان التركي في 28 جانفي 1920 في اسطنبول فيما عرف بالميثاق الوطني وخلال المناقشات التي جرت في معاهدة لوزان 1923 واضطر الأتراك التخلي عن الموصل لصالح العراق تحت ضغوط بريطانية وحتى اتاتورك نفسه في تلك المرحلة صرح أن استعادة الموصل تكون ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة ولقد تم التخلي عن هذه المنطقة رسميا في معاهدة جويلية 1926 الثلاثية بين تركيا والعراق وبريطانيا¹ ، ولم تخفي تركيا نوايا العودة للمطالبة بالموصل خاصة بعد احتلال العراق وكما أن المؤرخون والإعلاميون أثاروا الموضوع من جديد في كل مناسبة تتاح لهم ، وطالبت تركيا بعد احتلال العراق بإنشاء كونفدرالية في العراق تضم العرب والتركمان والأكراد موزعة في ثلاث مناطق متساوية الأولى كردية تضم السليمانية واربيل والثانية تركية تضم الموصل كركوك والثالثة عربية تضم ما تبقى من أراضي العراق ولكن هذا المشروع لم يلقى قبولا عربيا ولا إقليميا ولا دوليا² .

ثانيا : العراق في المجال الحيوي الإيراني :

إن الدولة الإيرانية كغيرها من القوى التي كان لها دور حضاري كبير تعي جيدا أهمية الموقع الجيوبولتيكي للعراق في الشرق الأوسط المحكوم من قبل الدولة العثمانية ، وعندما امتلكت الدولة الإيرانية مقومات القوة لجأت إلى الصراع المسلح، إذ خاضت أربعة حروب متتالية خلال خمسة وثلاثين عاما

1- باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2- محمد نور الدين ، تركيا والحرب العراقية ، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 111، 2003 ، ص 23

1637/1602 ووقعت مع العثمانيين أربع معاهدات لعل أهمها معاهدة رهاب 1639 التي تم بموجبها تحديد مجموعة من المناطق التابعة للدولة العثمانية والدولة الصفوية¹.

ومع أن الطرفين المتعاقدين قد تعهدا باحترام نصوص المعاهدات لضمان السلم والصداقة بينها إلا أن الصراعات العسكرية عادت وتجددت مرات عدة، حتى انعقاد معاهدة ارضروم الثانية سنة 1845 التي بموجبها حققت إيران أهم توسع جيوبوليتيكي في العراق إذ اعترفت إيران بسيادة العثمانية على مدينة السليمانية مقابل اعتراف الدولة العثمانية بسيادة إيران على مدينة المحمرة والتي كانت عاصمة عرستان خوزستان ومينائها عبادان وعلى الأراضي التي تقع على الضفة الشرقية لشط العرب كما نصت المعاهدة على حرية الملاحة للسفن الإيرانية على شط العرب².

كما حققت إيران إضافة جيوبوليتيكية للخارطة الإيرانية وذلك بموجب بروتوكول طهران سنة 1911 إذ وافقت الدولة العثمانية على مرور خط الحدود بين البلدين في منتصف شط العرب أمام ميناء المحمرة ولمسافة قدرها أربعة أميال تقريبا وعلل اخطر ما في المعاهدات ما أقره بروتوكول الاستانة لسنة 1913 إذ اعترفت الدولة العثمانية بموجبه بسيادة إيران على أراضي عراقية كسلخت عام 1820 وأواخر القرن التاسع عشر فضلا عن الحصول على أراضي أخرى سلميا بالاتفاق مع الدولة العثمانية³.

ومع احتلال الولايات المتحدة للعراق جاءت فرصة مواتية لإيران لتحقيق مصالحها في العراق وتمثلت تلك المصالح في⁴:

أ - المصالح السياسية :

1- حسن مجيد الديجلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، بيروت: دار الأضواء، 1999، ص43

2- نقولا الفرزلي، الصراع العربي الفارسي، باريس: منشورات العالم العربي، 2001، ص191.

3- خالد العزي، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1981، ص15.

4- احمد سلمان محمد العموري ، العراق في ظل التنافس الإيراني التركي ،مجلة الموصل ، 2009 ، ص11

تري إيران في التيارات السياسية بعد عام 2003 في العراق داعم الإستراتيجيتها في العراق وان إيران ترى أن مكانتها الإقليمية تتعز إذا ما نجحت في دعم الحكومات العراقية وبالتالي تسعى إيران إلى دعم تيارات دينية سياسية والسعي إلى التوفيق بين التيارات المشتركة في العملية السياسية وان هدف إيران إقامة حكومة عراقية صديقة لها وبالتالي يمكن أن تستفيد من العراق في إقامة ترتيبات مع دول الخليج العربي وبالتالي فان إقامة حكومة عراقية معارضة لإيران قد يؤدي إلى استغلالها ضدها وذلك ما ترفضه إيران وقد مدت إيران نفوذها في شمال العراق وجنوبه , وبالتالي تسعى إيران إلى إرسال رسالة لتركيا إن إقليم كردستان ليس حكرا عليها و لابد من إشراكها في تقاسم النفوذ فيه .

ب - المصالح الاقتصادية :

يعد العراق فرصة اقتصادية ثمينة لإيران لما يمتلكه من احتياطي نفطي - هائل وثروات طبيعية كبيرة لا سيما بعد تراجع احتياطي النفط لإيران وبالتالي تطمع في حقول النفط العراق لحل مشاكل الطاقة ومشاكل اقتصادها ، كما شجعت التجارة مع العراق وقامت بفتح عدد من القنصليات وفتح المعابر الحدودية واستخدام الموانئ الإيرانية لنقل الصادرات العراقية كما قامت إيران بفتح مراكز تجارية في شمال العراق , كما تعد إيران مستثمر بارز في العراق وتريد أن تكون لاعبا رئيسيا لصادرات العراقية إلى آسيا الوسطى.

ج - المصالح الأمنية

إن إيران تضم أقليات متعددة ومنها الأقلية الكردية و تربطها علاقات عائلية وثقافية بأكراد العراق و إذا حقق الأكراد استقلالهم ذلك ما يهدد الدولة الإيرانية ويهدد امنيا القومي, وان وجود منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق خطرا عليها سعت جاهدة لإخراجها من العراق, وهناك من يرى أن إيران تسعى إلى منع عودة العراق قوة إقليمية وانه احد أهدافها الإستراتيجية وتخشى إيران تحول العراق إلى قاعدة

للقوات الأمريكية وترى إيران أن وجود عراق هادئ في جانبها أمر في غاية الأهمية كما أن إيران تسعى إلى تقوية نفوذها في العراق بعد أن انسحبت القوات الأمريكية¹.

وتتشارك العراق مع إيران بحدود برية وبحرية تصل إلى نحو 1300 كم، فهو يشكل عمقا استراتيجيا طبيعيا لإيران وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتوائها ومحاولة إخضاع أو تغيير أنظمة الحكم فيها، فعلى مدار التاريخ كان العراق الباب الرئيسي للحملات العسكرية التي اجتاحت بلاد فارس من الغرب كما كانت إيران البوابة التي دخلت فيها القوى المتعددة إلى العراق والشرق الأوسط فحتمية الجوار هي حتمية تاريخية جيو سياسية لا يمكن إغفالها خاصة².

ويمكن القول أن امتلاك العراق لموقع استراتيجي وغناه بالموارد الطبيعية وتركيبته السكانية الإثنوغرافية جعل منه مسرحا جيوبوليتيكيا للصراع بين مختلف القوى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، كان في مقدمة القوى التي تصارعت على العراق وعدته مجالا حيويا لها هي تركيا وإيران، ولعل حتمية جوار العراق بهما يجعلان من العلاقة على مر العصور من بين أهم الثوابت الجغرافية التي لا يمكن لصناع القرار فيها من تجاوز هذه الحقيقة.

المطلب الثاني : سوريا كمجال حيوي لتنافس التركي الإيراني

تحتل سوريا موقعا مهما في منطقة الشرق الأوسط حيث تقع جغرافيا ضمن أكثر المناطق حساسة فيه، يحدها البحر المتوسط الذي تشرف على حوضه بساحل طوله 183 كم وفلسطين المحتلة من الغرب والجنوب والأردن من الجنوب والجنوب الشرقي والعراق من الشرق وتركيا من الشمال لذلك شكل النطاق

1- احمد سلمان محمد العموري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2- عمر حسن كامل، مرجع سبق ذكره، ص 332.

الجغرافي لسوريا في منطقة الشرق الأوسط أهمية استثنائية لكل من إيران وتركيا خاصة والشرق الأوسط عامة¹.

أولاً : سوريا كمجال حيوي لإيران

تعد إيران سوريا جسراً استراتيجياً للعبور إلى مجالها الحيوي في المشرق العربي لذلك كانت إيران وما تزال تهدف من وراء تعزيز وترسيخ علاقاتها الجيوبوليتيكية مع سوريا تحقيق ضمان التواجد والتأثير الإقليمي في المنطقة والسعي لمد تأثيرها الجيو استراتيجي في دول المشرق العربي وتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية وممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط لإجبار الأخيرة على التعاون معها².

فسوريا تؤمن لإيران الدخول على خط القضية الفلسطينية وهو ما يحقق نتائج مبهرة للمشروع الإقليمي الإيراني، فذلك يسمح لها باختراق القاعدة الشعبية العربية والإقليمية عبر بوابة القضية الفلسطينية التي تحضي بمكانة رفيعة لدى شعوب المنطقة، كما تصبح دمشق منصة رئيسية لتصدير الثورة الإيرانية لا سيما أن إيران كانت ولا تزال تبحث عن أنموذج ناجح ترى أن سوريا أرض خصبة له ولقد تحولت السفارة الإيرانية في سورية منذ الثمانينات إلى مركز أساسي لتصدير الثورة الإسلامية وأعطى النظام السوري كل التسهيلات ليتم ذلك وحظيت السفارة الإيرانية بسوريا بأعلى ميزانية مالية مقارنة بأي سفارة مماثلة في أي دولة أخرى³.

1- عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 356.

2- محمد صادق الحسيني، القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الإيرانية، ندوة العلاقات العربية الإيرانية: اتجاهات الراهن وأفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2000، ص 65.

3- علي بكير، الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الإيرانية والتركية اتجاه سوريا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 12.

كما تسعى إيران للحصول على منافذ لها في البحر المتوسط بتحالفها مع سوريا ، حيث يعد هذا الممر الحيوي أهمية جيو إستراتيجية لإيران نتيجة مرور نسبة كبيرة من النفط الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا الشمالية علاوة على أهميته العسكرية والتي من خلاله يمكن إظهار قوتها خارج حدودها الإقليمية ولعل وصول عدة سفن حربية وفرقاطات إيرانية إلى ميناء اللاذقية السوري يعد علامة تاريخية وإستراتيجية على درجة كبيرة من الأهمية إذ أن إيران بخطوتها هذه تكون قد كرست نفسها قوة بحرية خارج حدودها الإقليمية وأعلنت أن مجالها الحيوي يشمل البحر المتوسط¹ .

يشكل موقع سوريا إذن الجيوبوليتيكي وتحالفها الاستراتيجي مع إيران ذراعا جيوستراتيجيا لتحقيق أهداف متعددة من خلال سهولة الوصول إلى مناطق متاخمة لإسرائيل وحزب الله وخلق قوة جيوبوليتيكية لها ادوار متعددة سواء في صراعها مع إسرائيل أو بغرض هيمنة على الدولة اللبنانية كما يمكنها من محاولة تطويق الدولة الصهيونية ودعم بؤر التوتر حولها في لبنان وفلسطين غزة مما شكل إستراتيجية دفاع متقدمة في صراع إيران حول برنامجها النووي وقد كان للتحالف الإسرائيلي التركي منذ عام 1996 دور هام في تعزيز العلاقات الإيرانية السورية وأصبح التحالف الاستراتيجي بين الدولتين يأخذ بعدا أكثر وضوحا في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق ووضع الولايات المتحدة الدولتين في قائمة الدول المساندة للإرهاب واتفقت سوريا وإيران في 2005/02/17 على ما يأتي² :

- اعتبار أي اعتداء على دولة هو اعتداء على الأخرى .
- التزام إيران بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لأي اعتداء .
- زيادة قيمة التبادل التجاري بين الجانبين .

1- علي حسن باكير ، مرجع سبق ذكره، 13.

2- مصطفى عبد العزيز مرسي ، العلاقات السورية الإيرانية : نحو مزيد من التحالف ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ع163،

ثانيا : سوريا كمجال حيوي لتركيا

تتمتع العلاقات التركية السورية بأهمية خاصة في إطار السياسة الشرق متوسطة وتوازنها كما أن السياسة الموجهة نحو سوريا تهدف إلى تطوير نمط من أنماط إستراتيجية مشرقية ذات المركز الشرق المتوسطي وتشكل جزءا أصيلا من التخطيط الاستراتيجي المتعلق بشرق المتوسط الذي يمتد من خليج الاسكندرون على المحور الشرقي الغربي إلى الادرياتكي و من المضيقين على المحور الشمالي الجنوبي إلى السويس وعلى هذه السياسة أن تراعي إلى جانب العلاقات الثنائية التوازنات المتبادلة في العلاقات الإقليمية¹.

و تكمن أهمية سورية جيوسراتيجية بالنسبة إلى تركيا في أنها تشكل المحور الأساسي لسياستها على صعيدين على الأقل : يرتبط الأول بالسياسة التركية الشرق متوسطة وتوازنها إذ يشكل مثلث تركيا سوريا مصر توازنات خط شرق المتوسط ويرتبط الثاني بالسياسة التركية في الشرق الأوسط ضمن الإستراتيجية المشرقية وكلاهما يشكلان جزءا أساسيا من الإستراتيجية التركية².

لدى تركيا وسوريا أطول حدود برية مشتركة تحتل تركيا فيها موقع البوابة المفتوحة على شمال سوريا وغربها بينما تحتل سوريا موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا ويمثل هذا الموقع أهمية كبرى في المجال الاقتصادي الذي يتيح الإمكانيات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة ومثمرة في مجالات الزراعة والتجارة والنقل فضلا عن استخدام المناطق المائية المشتركة كما يشكل موقع سوريا المعبر الطبيعي الرئيسي

1- احمد داوود اغلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 436.

2- علي حسن باكير ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

ولموارد الأناضول الهائلة إلى النطاقات الجنوبية في سوريا وما بعدها سواء في خط سوريا لبنان فلسطين الأردن أو في خط سوريا الأردن السعودية دول الخليج العربي¹.

وتتمحور السياسة الخارجية عموماً تجاه سوريا في النقاط التالية² :

- تسوية قضية الخلاف حول مياه نهر الفرات حيث طالما اعتبرت تركيا نهري دجلة والفرات لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وأنها يشكلان ثروة قومية تخص تركيا وحدها فبعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في أوت 2001 والذي يدعو إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة تم الاتفاق بين كل من تركيا وسوريا والعراق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 يتكون من 18 خبيراً من كل دولة لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه .

- مواجهة التحدي الكردي حيث قامت تركيا بالتنسيق والتعاون مع سوريا في التعامل مع القضية الكردية بعد احتلال العراق لمنع قيام دولة كردية مستقلة في الشمال .

- محاولة امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرك الإيراني في المنطقة ولذلك فقد لعبت أنقرة دوراً هاماً في فك العزلة السورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوربية الفرنسية كما حثت الولايات المتحدة على فك العزلة السورية والحوار معها .

- كما تعتبر تركيا سوريا مدخلاً مهماً للقضية الفلسطينية ولكن هذه المرة من بوابة تحقيق السلام والعدال والشامل فتحويل تركيا إلى قوة اقتصادية إقليمية ودولية يحتاج إلى استقرار إقليمي وهو الأمر الذي من أجله جرى صوغ سياسة تصفير النزاعات بشكل عام ولأن الشرق الأوسط منطقة مليئة بالصراعات والأزمات فإن الاستقرار الإقليمي لا يمكن انجازه إلا من خلال تحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية وهو

1- المرجع نفسه، ص20.

2- اسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 165.

ما لا يمكن أن يتم إلا مع استعادة سورية حقوقها واستعادتها أراضيها المحتلة وتحقيق السلام العادل والشامل الذي تسعى تركيا إلى تحقيقه¹.

المطلب الثالث : الخليج العربي كمجال لتنافس التركي الإيراني

تحتل منطقة الخليج العربي اهتماما دوليا وإقليميا متزايدا، بفعل مجموعة من المتغيرات يأتي في مقدمتها موقعها الجغرافي الذي أعطاها أهمية جيو استراتيجية، وأهمية اقتصادية متعددة الجوانب بدءا من احتياطياتها وإنتاجها النفطي إضافة إلى كونها سوقا تجارية واستهلاكية واسعة، مما أدى إلى اعتبارها ساحة تنافس وصراع إقليمي ودولي وكمثال عن ذلك التنافس التركي الإيراني في الخليج العربي، والذي يُعد أحد دوائر المباشرة للمجال الحيوي لكل من تركيا وإيران².

أولا : الخليج العربي في المجال الحيوي التركي

يعتبر الخليج العربي ، وطرق اتصاله مع البحر الأبيض المتوسط عبر الأحمر، واتصاله مع المحيط الهندي عبر مضيق هرمز ، من الأحواض البحرية الهامة التي يمكنها أن تدعم التأثير القاري لتركيا ، وكان ابتعاد تركيا عن التأثير في هذه المنطقة ، بالرغم من قربها من الخليج ، الذي يمتلك أهم موارد الطاقة بالعالم ، أهم نقطة ضعف في الماضي السياسة الخارجية التركية ، إن إهمال تركيا لسياسات الشرق الأوسط والخليج حتى عقد الثمانينات ، أدى إلى بقاء تركيا بعيدة عن الموارد الغنية للمنطقة ، وعدم قدرتها على اهتمام بالمسائل المتعلقة بالخليج إلا بمقدار ما تسمح به القضايا الخاصة لقاعدة انجريك ، لا تنتظر دول الخليج إلى تركيا كقوة إقليمية ، كما لا تنتظر مراكز القوى الدولية إلى تركيا كطرف مهم في المداولات السياسية للمنطقة ، ويظهر الابتعاد عن لعب دور في عملية السلام في الشرق

1- علي حسن بكير ، الاستثمار العربي في المشروع الإقليمي التركي : الموازنة بين أمزجة الشعوب ومتطلبات السياسة ، جريدة الحياة اللندنية ، 2010/3/6 .

2- حنان عبد اللطيف المياح الطائي، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي ، عمان: دار مجدلاوي، 2002، ص15.

الأوسط رغبة القوى الكبرى في جعل تركيا دولة سلبية ، بعيدة عن الموارد الحيوانية الاقتصادية لشرق الأوسط ، تقف منتظرة على أبواب أوروبا¹ .

ويمكن القول أن الدوافع التركية لتطوير علاقاتها بدول الخليج العربية تتمثل بما يلي² :

- حاجة تركيا لتأمين الطلب المحلي المتزايد من المشتقات النفطية ، حيث تستورد ما يزيد على 90 % منها من الخارج ، وتستحوذ منطقة الخليج العربي على نحو 60 % من احتياطي النفط العالمي ، 23 % من احتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، كما تستحوذ دول الخليج على ما يزيد على 23 % من حجم الإنتاج العالمي اليومي من النفط ، ونحو 8 % من الإنتاج اليومي العالمي من الغاز .

- الرغبة في استقطاب الاستثمارات الخليجية إلى تركيا وكذلك تمكين الشركات التركية من بعض الفرص الاستثمارية في دول الخليج العربي .

- إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية، خاصة منتجات صفائح الزجاج والاسمنت ومواد البناء، والملابس الجاهزة .

- الرغبة التركية في لعب دور امني في الخليج إذ ترى تركيا أن الآلية المثلى لتحقيق الأمن في منطقة الخليج تكمن في بناء توازن إقليمي بمساعدة القوى الكبرى .

وقد انضمت دول الخليج العربي إلى مبادرة اسطنبول التي طرحها حلف الناتو عام 2004، وتتضمن هذه المبادرة تصور الحلف وتركيا لحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، وجوهر هذه المبادرة يتمثل في عقد اتفاقيات ثنائية بين الحلف والدول الخليجية الستة لتحقيق جملة من الأهداف المعلنة أبرزها :مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد وقعت أربع دول

1- احمد داوود اغلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 206 .

2- وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 231 .

خليجية على الانضمام للمبادرة ، إلا أن السعودية وعمان لم تتضمنا بعد ، رغم إقرارهما بوجود جوانب ايجابية فيها ، كما أن المبادرة تتضمن في مراحلها دعوة كافة دول الشرق الأوسط التي ترغب بالتعاون مع الحلف في هذا المجال ¹ .

إذن تركيا ودول الخليج تندفعن إلى بعضهما البعض تحت تأثير قوتين: أولهما خارجية تتمثل في حذرهما المشترك من تنامي النفوذ الإيراني واضطراب الأوضاع بالعراق، وثانيتها داخلية تتمثل في حاجتهما إلى بعضهما، فتركيا تحتاج إلى طاقة دول الخليج واستثماراتها وأسواقها، ودول الخليج تحتاج إلى ضمانة تركيا الأمنية وغذائها ومياها وصناعاتها ، ولا يعكر تقاربهما خصومات حدودية أو نزاعات مذهبية، بل تشتركان في ماض إسلامي واحد لا تزال آثاره قائمة إلى اليوم، ويجمعهما توجه استراتيجي واحد وهو مد جسور التعاون بين العالمين الإسلامي والغربي، وتوجا كل ذلك بالتوقيع على اتفاقية للحوار الاستراتيجي بالسعودية في سبتمبر 2008 ² .

ثانيا : الخليج العربي في المجال الحيوي الإيراني :

تربط إيران الخليج العربي بالقومية الفارسية والتراث الأسطوري وإعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية في منطقة الخليج، حيث تتمسك بمسمى الخليج الفارسي بعد انتشار الأفكار القومية العربية في المنطقة، وتعتبر البحرين والجزر الإماراتية على أنها تابعة لها وأن البحرين امتداد جغرافي مكمل لها ³ .

ثم جاءت الثورة الإيرانية الإسلامية لتشكل أصعب مراحل العلاقات الإيرانية الخليجية ن حيث اعتمدت إيران على الطائفية العابرة للحدود والقوميات لتستهدف تغيير الأنظمة المناوئة لها وأصبحت قبلة

1- المرجع نفسه ، ص232.

2- عبد الله تركمان ، التعاطف الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده) ، تونس: نقوش عربية،2010، ص 171 .

3- إيمان المطيري، التطلعات الإيرانية في الخليج العربي، الكويت: مكتبة آفاق، 2011، ص38.

الشيعية في العالم فكانت الوصي عنها ، ووظفت ورقة الشيعة كلما اقتضت الحاجة لزعزعة الأمن والاستقرار في الخليج العربي¹.

لقد انصبت إستراتيجية إيران في تحقيق مجالها الحيوي في منطقة الخليج بادئ الأمر على التمدد الجغرافي التقليدي، بيد أن الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في هذه المنطقة الحيوية والقلقة جيبوليتيكيا بدأ يحول دون العودة لتمدد الجغرافي التقليدي الذي تطمح إليه إيران ، لذا اتجهت في سبيل تحقيق أهدافها في كيفية تحقيق الهيمنة والسيطرة على نظمه وهياكله الأمنية والسياسية².

وتتحد الفئاعة الإيرانية بفكرة القوامة الفارسية على الخليج وضرورة الهيمنة على أي من نظمه وهياكله الأمنية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل أساسية ، أحدهما تاريخي ويتصل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني ، والآخر الجيو استراتيجي وينبع من تقييم عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيرتها العربية الخليجية ، والثالث إيديولوجي ويرتبط بطبيعة العقيدة الدينية المذهبية ، وتكييفها لماهية السلطة السياسية وهي كالاتي³ :

- فيما يتعلق بالعامل التاريخي فإن هذا يفسر العودة للحدود التاريخية الإيرانية صوب الخليج ، ويوضح أنه في كل مرة انكفأت فيها إيران على نفسها تزايدت احتمالات تعرضها للتفكك والعكس صحيح وتجسد فترة حكم القاجاريين لإيران هذه العلاقة الارتباطية الوثيقة بين التمدد الجغرافي الخارجي لإيران وتكريس مظاهر قوامتها على الخليج من جانب وبين قدرتها على حفظ تكاملها الإقليمي والقومي ودعم سلطة حكومتها المركزية من جانب آخر .

1- أبو بكر مرشد، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، القاهرة: دار النشر، 2008، ص80.

2- نفين مسعد ، أمن الخليج : دراسة في الإدراك والسياسات ، جامعة القاهرة : مركز البحوث السياسية والإستراتيجية ، 1994 ، ص 224 .

3- المرجع نفسه، ص 225.

- وبالنسبة للعامل الجيو استراتيجي فإن هذا يفرض استمرارية معينة على الرؤية الإيرانية لأمن الخليج فإن هذا يتداخل مع المحدد التاريخي وليستمد منه جزءا من أهمية فكون إيران قد ضمت جزرا عربية غربي الخليج خاصة طنب الصغرى والكبرى و أبي موسى من بعض إمارته فق مكنها ذلك من التحكم في المضيق هرمز الذي يربط الخليج بالمحيط الهندي كما أن اتفاقها مع العراق (اتفاقية الجزائر عام 1975) قد أتاح لها إخضاع الملاحة في شط العرب لمبدأ الإشراف المشترك لكن البعد الجغرافي ليس هو كل ما تتميز به إيران على دول الخليج العربية فهناك ثقلها السكاني الذي خلق ما يسمى بالانحدار الجيوبوليتيكي بين إيران ودول الخليج لصالح إيران فضلا عن امتداد ديموغرافي مهم لها في هذه الدول وتسهم في سد حاجاتها من الأيدي العاملة وإيران تتميز أيضا بوفرة ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز وضخامة ترسانتها العسكرية

- أما العامل الإيديولوجي فهو يجد جذوره في التاريخ الفارسي القديم عندما اصطلح الإيرانيون شعبا وحكما على اعتبار السند الديني أساسا للسلطة السياسية وتفرع عن العامل الإيديولوجي نقطتان تساعدان في تفسير الرؤية الإيرانية لأمن الخليج وترفعان التضاد الظاهرين بين المبدئين القومي الفارسي والعالمي الإسلام ، النقطة الأولى هي أن الجمهورية الإيرانية تعد نفسها أفضل دولة تطبق العدل بين المسلمين في ظل الجمهورية الإيرانية والنقطة الثانية هي أن الوضع السابق يرتب لإيران الإسلامية القوامة السياسية في محيطها على مستوى العالم .

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

حاول الباحث من خلال صفحات هذا الفصل معرفة دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، و انطلاقا مما سبق توصلنا إلى مجموعة نتائج تتمثل في :

1- كشف الإيقاع السيكولوجي انطلاقا من ثنائية التجربة التاريخية و مسألة الهوية الوطنية عن تراكم كبير لمحطات دموية مرت بها الإمبراطورية العثمانية و الصفوية ساهمت في بناء ماضي يلفه الحذر والخوف ، ولا زال يؤثر على ذهنية صانع القرار ، وذلك بإدخال الريبة والشك في سلوكه اتجاه الطرف الآخر ، ومما زاد الطين بله موضوع الهوية الوطنية والتناقضات المطروحة على المستوى الداخلي للبلدين أو على مستوى العلاقات فيما بينهما فإذا سلمنا بفرضية أن كلا النموذجين يتبنى هوية معارضة للآخر (العلمانية في النموذج التركي والإسلام في النموذج الإيراني) فسلاحظ أن هامش الحذر والشك يزداد اتساعا .

2- أما الجانب السياسي في دراسة دوافع التنافس التركي الإيراني ، فقد أكدت لنا فرضية أثر العوامل الخارجية في زيادة تأجيج التنافس انطلاقا من العلاقات الشائكة التي تحكم طرفي التنافس مع دول سواء إقليمية أو دولية ، ومن جهة أخرى كشف لنا التحليل السابق عن توظيف هذه العلاقات الشائكة مع قوى إقليمية أو دولية لبناء دور إقليمي في المنطقة انطلاقا من وجود تصور ومشروع لكلا البلدين في كيفية تسير إدارة المنطقة وهو أحد العوامل التي رسخت التنافس .

3- وجاءت الجزئية الأخيرة لتختتم موضوع الدوافع، والمتمثلة في الدوافع الجيوبوليتيكية لفهم حمى التنافس، تمثلت حيثياتها في التواجد العسكري سواء المباشر أو غير مباشر لكل من إيران وتركيا في سوريا والعراق، فالدوافع الجيوبوليتيكية هي الوحيدة القادرة على تفسير تواجد كلا الطرفين في المناطق الذاكرة آنفا، حيث تنتمي هتين المنطقتين إلى ما يسمى بالمجال الحيوي المشترك لكلا البلدين.

الفصل الرابع : أثر التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

يعتبر التفاعل التنافسي أحد الروافد التي قد تهدد الأمن الإقليمي، خصوصا إذا وظفت القوى الإقليمية قدراتها المادية والمعنوية لدعم بؤر التوتر في هذا النظام لخدمة أجندتها ومصالحها في إطار تحقيق نمط الدور المهيمن مثلما يحدث على مستوى الشرق الأوسط مع القوتين الإقليميتين تركيا وإيران سواء بالتدخل في الحراك الشعبي الذي شهده النظام الشرق أوسطي أو من خلال توظيف القضية الفلسطينية التي تعتبر محور الصراعات الإقليمية فيه . من هذا المنطلق جاء هذا الفصل لقياس مدى أثر التنافس التركي الإيراني في الأمن الإقليمي الشرق أوسطي وفق الخطة التالية:

جاء المبحث الأول ليكشف عن أثر التنافس التركي الإيراني في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يعتبر هذا الصراع من أكثر الصراعات التاريخية الممتدة - أي التي تزيد عن خمسين عاما متواصلة - التي عرفها العالم المعاصر وذلك بنتبع خلفيات التدخل التركي و الإيراني في هذا الصراع ودعم طرف على حساب طرف آخر.

أما المبحث الثاني فتم التطرق ضمنه إلى أثر التنافس التركي الإيراني في الحراك العربي، و من جملة هذه الدول التي شهدت هذا الحراك سوريا، فسنكشف عن نوايا طرفي التنافس التركي الإيراني في المنطقة من خلال التطرق لخفيات التواجد الطرفين في الأزمة السورية على اعتبار أن سوريا كما رأينا من قبل تعتبر نقطة تقاطع دوائر المجالات الحيوية لكلا البلدين.

وفي الأخير سيُختم الفصل بالتطرق إلى مستقبل التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وذلك بتتبع ثلاث سيناريوهات متوقعة تتمثل في تحول التفاعل التنافسي إلى تفاعل تعاوني أو تحول التفاعل التنافسي إلى تفاعل صراعي مع إمكانية بقاء الوضع كما هو عليه في المستقبل القريب.

المبحث الأول : أثر التنافس التركي الإيراني في الصراع العربي - الإسرائيلي

تتفاعل معظم الأزمات والقضايا الدولية وتتأثر بمحيطها والظروف التي تمر بها، والقضية الفلسطينية التي تشكل مركز الصراع العربي - الإسرائيلي، تدخل ضمن هذا السياق، فعلى مر التاريخ والقضية الفلسطينية رهينةً للتفاعلات والتطورات الإقليمية والدولية، والأحداث تثبت ذلك، فكل دول المنطقة الطامحة لدور إقليمي ودولي فعال، تعمل على أن يكون لها أثر في مسار القضية الفلسطينية، لما للقضية من مكانة دينية وسياسية وإستراتيجية لدى شعوب المنطقة والأنظمة والقوى العالمية، وكونها قضية لها أبعاد متعددة؛ ولذلك تعتبر مفتاحًا لقياس دور أي دولة في الإقليم مما أثر على القضية سلبا وساهم في تعقيد المشهد، ومن جملة العوامل التي أثرت عليها التنافس التركي الإيراني في المنطقة .

المطلب الأول : أبعاد التواجد التركي في الصراع العربي الإسرائيلي

لقد عبرت تركيا منذ وقت مبكر عن تطلعها لأداء دور سياسي - دبلوماسي نشط في جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث طلبت تركيا منذ بداية التسعينات استضافة المؤتمر الدولي للسلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية، باعتبارها البلد غير العربي الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع الطرفين العربي والإسرائيلي، ففي فبراير 1992، أعلن الرئيس أوزال عن استعداد

بلاده "لاستضافة مؤتمر دولي لبحث قضايا الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، بعد انتهاء حرب الخليج"، وهي دعوة كررتها وزارتا الخارجية و الدفاع في مارس وأوت من نفس العام على التوالي¹.

ورغم عدم الاستجابة لهذا المطالب التركي، فإن الحكومة التركية أعلنت تكثيف اتصالاتها الدبلوماسية بكل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل للتقريب بينها، وحثت كافة الأطراف العربية على الاشتراك الجدي في المفاوضات مع إسرائيل، باعتبار ذلك السبيل الأمثل لاستعادة الحقوق العربية المشروعة، ورحبت الحكومة التركية بعقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991 باعتباره خلق فرصة تاريخية للسلام في المنطقة ولتحقيق العدالة وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة 242 و338، ورغم عدم توجيه أية دعوة لتركيا لحضور الافتتاح الرسمي لمؤتمر مدريد و مفاوضات السلام، إلا أن وزير الخارجية التركي (صفاء جبراي) برر ذلك بأن المفاوضات اقتضت على أطراف الصراع المعنيين مباشرة، وأن تركيا ستشارك في المفاوضات متعددة الأطراف، التي لا تقتصر على أطراف الصراع العربي الإسرائيلي فحسب، بل تمتد لتشمل مشاركة دول إقليمية وقوى دولية أخرى من أجل البحث في أشكال وصيغ التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، و بعد المؤتمر مباشرة، قامت تركيا برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوى السفارة باعتبار ذلك مساهمة تركية في إنجاح المفاوضات بين هذين الطرفين².

من هذا المنطلق، ساهمت أنقرة في العديد من المبادرات المختلفة لاستمرار العملية، فشاركت في قمة شرم الشيخ عام 1996 لإدانة الحملات الإرهابية المعادية للسلام، وكانت من ضمن المساهمين في التواجد

1 - أيمن إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره، ص293 .

2 - نفس المرجع السابق ، ص294 .

الدولي المؤقت في الخليل عام 1997، وعملت كوسيط في المحادثات الفلسطينية، كما شاركت في لجنة تقصى الحقائق في أعقاب انتفاضة عام 2000¹.

أولاً : الوساطة التركية في الصراع العربي الإسرائيلي في فترة حزب العدالة والتنمية :

أدى تدهور الأوضاع خاصة منذ عام 2000 إلى تزايد المطالبات بتدخل الأطراف الثالثة، وكذا زيادة الضغط من الرأي العام التركي ووسائل الإعلام لدفع حكومة أجويد الائتلافية بالتدخل، وهو ما طرحه أطراف الصراع أنفسهم بأشكال مختلفة، فالحكومة الإسرائيلية (ممثلة في رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون) طالبت تركيا في نوفمبر 2000 وأغسطس 2001 بالتدخل للضغط على الراحل عرفات والفلسطينيين للتخلي عن العنف والإرهاب (وفقاً للمفهوم الإسرائيلي)، وبالمثل طالب الرئيس الفلسطيني عرفات والحكومة الفلسطينية بتدخل تركيا لإقناع إسرائيل بالعودة إلى المفاوضات، وإنهاء العمليات العسكرية².

وتطرح خطابات العدالة والتنمية موضوعات وجوانب متعددة لأدوار تركيا في منطقة الشرق الأوسط وتشكل هذه الجوانب امتداداً طبيعياً لرؤية الحزب للعالم ومكانة تركيا فيه كدولة "مركز" والتوجهات "التعاونية" الدافعة لأدوارها على المستويين العالمي والإقليمي، فجوهر "الدور الجامع" الذي يؤكد عليه الحزب هو أن تؤدي تركيا دور "مركز تحقيق الأمن والاستقرار" في الأقاليم المتعددة التي تنتمي إليها وتؤثر فيها بحكم طبيعتها كدولة مركز، ويقول أوغلو في هذا السياق إن النتيجة الأكثر أهمية لإعادة تعريف مكانة تركيا كدولة مركز تتمتع بالعمق الجغرافي والتاريخي هي "أن تتخلى تركيا عن دورها كدولة طرفية أو هامشية باعتباره جزءاً من الماضي، وأن تشغل مكانة جديدة ملائمة لها كدولة مركز، أي الدولة

1 - Alon ben Meir , "The Israeli – Syrian Battle for Equitable peace" , *Middle East policy* , vol . 3 , No 1, 1994 , p.74 .

2 – Gurkaynak, Esra Cuhadar .Turkey as a Third party in Israeli-Palestinian Conflict: Assessment and Reflections *_Perceptions_* , 12(1), 2007 . p.101.

التي لا تكتفي بتحقيق الأمن والاستقرار والنظام لنفسها فقط، بل توفر هذه العناصر للمناطق المجاورة لها¹

وينطبق الأمر ذاته على منطقة الشرق الأوسط، حيث يذكر أوغلو أنه "لا ينبغي أن يُنظر إلى وجود تركيا في مركز الشرق الأوسط على أنه أمر سلبي أي أنه سيكون على شكل حروب على سبيل المثال فما أقصده بدولة مركز هو أنها ستكون موجودة في لب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية² .

وفي تأكيد على نفس المعنى، خلص غل في خطابه المعنون " تركيا والعراق والشرق الأوسط: آفاق مستقبلية" أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في فبراير 2007 ، إلى أن " تركيا بقوتها العسكرية ونموها الاقتصادي وقوتها الناعمة، تمتلك مركزا فريدا من أجل دفع السلام والأمن والرخاء لصالح جميع الشعوب في الإقليم الواسع الذي تنتمي إليه " ، مؤكدا أن تركيا "ستواصل دورها كقوة في جانب الحرية والاستقرار³ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنوان "الدور الوسيط" لتركيا، كان من أكثر القضايا التي تعرضت للنقاش والسجال كما في تركيا كذلك داخل إسرائيل، وكان لسان حال المؤيدين لإسرائيل بين الكتاب الأتراك أن تركيا بانحيازها إلى غزة وحركة حماس وانتقادها الشديد لإسرائيل إنما تجازف بخسارة حياديتها في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي المقابل يذكر الأستاذ محمد نور الدين أن تركيا في الأساس لم تكن في سياستها الخارجية الجديدة مع حزب العدالة والتنمية تسعى إلى مثل هذا الدور الوسيط، وهي عندما قالت بسياسة تعدد البعد إنما كانت تهدف إلى ملء الفراغ الذي كانت تشهده العلاقات التركية مع العالم

1 - Davutoglu Ahmed , "Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007". *Insight Turkey*, (10) , 2008 .p.79 .

2 - نور الدين محمد ، " حوار أحمد داود أعلو : الإستراتيجية التركية الجديدة" ، شؤون الأوسط ، العدد 116 ، 2004 ، ص144 .

3 - Abdulah gul , horizons of Turkish Foreign Policy in the New century , from :www.mfa.gov.tr/data/bakanlik/bakanlar/abdulahgul kitap . pdf.2007.p.519.

العربي والإسلامي ومع روسيا وكل القوى التي تقع خارج الدوائر الأمريكية و الأوروبية والإسرائيلية، لذا كان الانفتاح الكبير على كل من سوريا وإيران ودول الخليج وروسيا وما إلى ذلك، وفي المفاوضات الإسرائيلية السورية تحديدا لم تطرح أنقرة نفسها وسيطا ولم تعرض بضاعتها للبيع ، بل جاء الطلب من جانب رئيس حكومة العدو أيهود أولمرت نفسه فوافقت تركيا بعد أن وافقت أيضا سوريا، فدور الوساطة ليس هدفا في حد ذاته لأنقرة ، بل إنه يحمل من المجازفة بالخسارة في قضايا معقدة مثل قضايا الشرق الأوسط أكثر مما يحمل من الوهج والتباهي، إن مبادرة تركيا إلى التحرك لحل قضايا المنطقة لا يعني القيام بدور الوسيط أو ترجمة ذلك عبر دور الوسيط، فالمبادرة شيء والدور الوسيط شيء آخر، فتركيا بادرت بعد احتلال العراق إلى اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق ليس من منطلق الوساطة بين أمريكا والقوى المعنية بالوضع بل لممارسة ضغط أو بلورة رؤية تمنع الأمريكيين من الإقدام على عملية الاحتلال وهزّ خريطة المنطقة، وبالتالي لم تكن تركيا حيادية ، فقد كانت تريد وقف المخططات الأمريكية المتعارضة مع المصالح التركية وأولها احتمال تقسيم العراق¹ .

وقد استؤنفت مفاوضات السلام غير المباشرة بين إسرائيل و سوريا في مايو 2008 بعد ثماني سنوات من الجمود، وقد مثل الوفد الإسرائيلي في المفاوضات الجارية في تركيا شالوم ترجمان و يورام تروبوفيتز، ومن الجانب السوري كان رياض داودي، وقد جرت أربع اجتماعات في إسطنبول و أنقرة خلال الربيع و الصيف، لعب خلالها الوسيط التركي دور الرسول لأن المفاوضات لم يلتقيا وجها لوجه كما لم يقيما في نفس الفندق ، وفي بيان صادر عن رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت في 21 مايو 2008 في يوم الاجتماع الأول، كشف أن التحضير لهذا التحرك قد بدء قبل عام، وأن إسرائيل اقتربت من تركيا وطالبتها بالتوسط² .

1 - محمد نور الدين ، الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، جريدة الاتحاد اليومية (الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني) ، 10/05/2005 .

2 - ألاء الروبي ، " المصالح المتشاحنة ما بين إسرائيل وتركيا : رؤية إسرائيلية " ، مركز الأهرام لدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 10، أكتوبر 2009 ، ص 31 .

ولقد جددت تركيا في القيام بهذه الوساطة فرصة لتعزيز دورها كلاعب سياسي ومؤثر في الشرق الأوسط، وتأكيد أن مسيرتها نحو الغرب ومساعدتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لن تجتث جذورها الممتدة في الشرق وعالمها الإسلامي، وهو الأمر الذي واطبت حكومة العدالة على انتهاجه منذ وصولها إلى السلطة، غير أن هذه الوساطة هذه المرة يجب ألا ينظر إليها بمعزل عن الموقف الداخلي، ومن ثم يربط البعض بين قيام أردوغان بالوساطة بين سوريا وإسرائيل في محاولة منه للفت نظر واشنطن حتى تقف إلى جواره في صراعه الداخلي مع الأحزاب و الهيئات العلمانية، وكذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولاسيما أن هناك في تركيا من يرى أن واشنطن تغض النظر تماماً عن الموقف الصعب الذي يتعرض له أردوغان لإجباره هو و حكومته و مؤيديه على ضرورة انتهاج موقف مؤيد لواشنطن في حالة ضرب النظام الإيراني¹.

وتم اختيار تركيا للعب هذا الدور دون غيرها، نظراً لأن بإمكانها زحزحة المشروع الإيراني الذي يأتي على رأس أولوياتها لتحالف الإيراني السوري، وبالتالي فإن نجاح المفاوضات السورية الإسرائيلية سيقود إلى تراجع في أولوية هذا التحالف مع إيران على سلم اهتمامات صانع القرار السوري، وهذا التراجع سيصبّ في مصلحة تركيا في مواجهة إيران².

وفي حالة توجيه ضربة أمريكية لها ستكون واشنطن وتل أبيب في حاجة ماسة إلى تركيا، التي يُنظر إليها في هذه الحالة على أنها القوة الموازية لإيران، مع توقّع ازدياد حجم تركيا كقوة كما يمكن تعظيم دورها في العراق تحديداً ، وهو أمر تنتظر إليه أنقره بشدة بعد أن اقتنعت أن سلبيتها عند غزو العراق لم

– أسامة عبد العزيز، " تركيا الطامحة إلى ترسيخ دورها الإقليمي"، جريدة الأهرام، 29-4-2008.

– مصطفى اللباد، بين المشاريع الثلاثة: الإيراني، والتركي، والإسرائيلي، الصراع على سوريا، صحيفة الرأي²

تنتج لها سوى المشاكل وكان في مقدمتها بطبيعة الحال ملف الأكراد، أحد أهم الملفات التي تضعها تركيا في مقدمة أولوياتها اليوم بعد أن اضطرت إلى التدخل العسكري لاجتثاثه بموافقة أمريكية¹.

كما أن حكومة أردوغان كانت تحاول التقرب أكثر من سوريا لعزل التواجد الإيراني فيها وكبح جموح الأخيرة في لعب دور أكثر فعالية في الشرق الأوسط، ولذلك بدأ المسؤولون الأتراك يركزون على دبلوماسية إعادة بناء شبكة علاقات مع الدول العربية بهدف مواجهة المد الإيراني في الشرق الأوسط، وكان جوهر الموقف التركي يقوم على الاعتدال، وتعزيز خيار عملية السلام، لتحقيق الاستقرار، في هذا السياق يمكن وضع مشاركة الجانب التركي في مؤتمر أنا بوليس، ولعبت حكومة أردوغان دوراً في توفير شروط مشاركة سوريا في هذا المؤتمر².

هذا وبينما رسمت تركيا أطر سياستها الخارجية لاحتلال مكانة إقليمية بارزة في محيطها الجغرافي، مستغلة اختلال الموازين في منطقة الشرق الأوسط فإذا بإسرائيل حليفها الإستراتيجية تتعمد تسريب أنباء خلاصتها ورغبتها في نقل الوساطة في المفاوضات غير المباشرة مع سوريا من تركيا إلى أذربيجان بعد الأزمة التي شهدتها العلاقات التركية - الإسرائيلية على خلفية العدوان الإسرائيلي على غزة، ودفع هذا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لاصطحاب وزير خارجيته أحمد داود أغلو منسق سياسة تركيا الخارجية الجديدة للقيام بزيارة مباغتة إلى دمشق للقاء الرئيس السوري بشار الأسد، بهدف تحريك عملية المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل في محاولة وصفها البعض باليائسة من أجل إمساك أنقرة بخيوط وساطة أضفت لدورها بعدا و عمقا على الصعيدين الإقليمي و الدولي غير أن تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية منذ حالة العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية عام 2008، كشف النقاب عن التصاق حكومة العدالة التركية بالقضية الفلسطينية وهو أمر لا يجب النظر إليه كموضوع منعزل إنما بصورة تتعلق

1- أسامة عبد العزيز، مرجع سابق الذكر.

2- إبراهيم حميدي، "عشرة أسباب وراء بدء دمشق مفاوضات غير مباشرة برعاية تركية" مجريده لحياء، 28-5-2008.

بالموقع الذي ترى به تركيا نفسها في الساحة الدولية، فمنذ فوز حزب العدالة الحاكم بأصوات كافية في انتخابات 2002 ليودع شركاءه في الائتلاف، اتخذ طريقاً جديداً يتسم بالجرأة في السياسة الخارجية للبلاد تعتمد على تعدد المحاور، غير أنه أثار ومازال يثير القلق في الغرب من أن حزب العدالة ذا الجذور الإسلامية قد يدفع تركيا إلى اتجاه لا تؤيده أوروبا و واشنطن، مما يترتب عليه وضع عراقيل في طريق انضمامها للاتحاد الأوروبي برغم محاولاتها الحثيثة لتطبيق معايير الاتحاد ومعها تراجعت أهمية ترشيح أنقرة لعضوية الاتحاد وتحت حكم أردوغان¹ .

ودفعت تلك التطورات أردوغان في حديثه قبل يوم واحد من احتفالات التوسع الأوروبي في دبلن في الأول من مايو إلى القول: بأن أوروبا ليست الخيار الوحيد المتاح أمام تركيا ، فيما يشير بوضوح إلى أن لتركيا خيارات أخرى أهمها بطبيعة الحال عودتها إلى عمقها الجغرافي الحضاري ، ممثلاً في المنطقة العربية بصفة خاصة ، والشرق الأوسط بشكل عام² .

كما شكلت تطورات البيئة الإقليمية وبعض أوجه "القصور" في أداء الأطراف الإقليمية الأخرى مصدراً مهماً لزيادة بروز الدور التركي كوسيط في المسارات المختلفة للصراع ، فعلى سبيل المثال تشير التحليلات إلى أن أحد العوامل الأساسية التي دفعت سوريا إلى تفضيل التدخل التركي في مفاوضاتها مع إسرائيل هو توتر علاقات سوريا مع بعض الدول العربية الفاعلة ، وهو ما ظهر بشكل خاص في أعقاب القمة العربية في دمشق في مارس 2008 وهو ما جعل لجوء سوريا لطلب التدخل المصري مثلاً أقل احتمالاً³ .

- نبيل عز الدين جميل عطية ، " عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا والعراق 1990-2007 " ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية ، 2010، ص 111 .

- أسامة عبد العزيز ، " في زيارة اردوغان لدمشق : تركيا تسعى للحفاظ على دور الوسيط " ، جريدة الأهرام ، 24 / 08 / 2009 . 2

- عسيلة صبحي، "المفاوضات السورية - الإسرائيلية: المصالح في مواجهة الثوابت" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 18، 2008، ص 30. 3

كما أن التطورات الإيجابية في العلاقات السورية التركية ساهمت في تقليل المخاوف التركية من التأثيرات السلبية المحتملة لأي تسوية سورية إسرائيلية على قضيتي الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني ، والمطالبة بالإسكندرونة¹ .

وأكد الرئيس التركي السابق ديميريل أن تركيا تتطلع إلى تحقق سلام سوري إسرائيلي رغم خلافات سوريا مع تركيا، لأنها تعتبر سوريا دولة جارة وليست عدوا ، مع التأكيد على أن هذا السلام لن يكون على حساب العلاقات التركية الإسرائيلية ، ولن يخضع من عمقها على جميع الأصعدة الدبلوماسية و التجارية و الاقتصادية والعسكرية و الثقافية ، كما أن العلاقات التركية الإسرائيلية لن تتأثر سلبا بالتحسن في العلاقات السورية التركية بعد اتفاق أضنه² .

ورغم أن السلام في المنطقة قد بات مصلحة تركية إقليمية، فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذه الوساطة و التطلع إلى السلام كخيار استراتيجي يحقق الاستقرار ، والأمن والتنمية في المنطقة، بل يخلق المزيد من الحوافز لإنجاحها وإيصالها إلى بر الأمان ، وهذا ما يقتضي تحليل مواقف الأطراف المختلفة ودوافعها إزاء قبول التدخل التركي وتصوراتها لطبيعة هذا التدخل .

ثانيا: موقف طرفي الصراع العربي والإسرائيلي من الوسيط التركي

أعلنت سوريا وإسرائيل بعد سنوات من توقُّف المفاوضات الرسمية بينهما بشكل مفاجئ عن بدء مفاوضات سلام غير مباشرة بوساطة تركية، و أكد وزير الخارجية السورية أن مفاوضات غير مباشرة بين بلاده وإسرائيل بدأت في تركيا مع وساطة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ، وقال : إن

1 - جلال عبد الله معوض ، دور تركيا الاقليمي في الشرق الأوسط في : وحيد عبد المجيد(محرر) ، موسوعة أحداث القرن العشرين - الجزء الثاني - : العلاقات الدولية ، القاهرة : 1

دار المستقبل ، 2000 ، ص 249-250 وانظر كذلك : حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002 ، ص 330-332 .

2 - جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق الذكر، ص 273 .

المفاوضات تمت بعد أن أبلغ أردوغان الجانب السوري منذ فترة وجيزة بالتزام إسرائيل بالانسحاب التام من هضبة الجولان إلى خط الرابع من يونيو 1967¹.

واللافت للانتباه هنا هو كيف قبل الطرفان الرجوع إلى حلبة المفاوضات بعد فشل جل الجولات التي أقيمت بين الطرف السوري والإسرائيلي وعدم انتهاج سياسة التنازل من قبل الطرفين من قبل ، فما هي يا ترى أسباب وخلفيات رجوع كلا الطرفين إلى الحلبة الدبلوماسية بواسطة تركيا ؟ .

1- أسباب قبول الطرف العربي للتوسط التركي في الصراع العربي الإسرائيلي

إن أحد دوافع الجانب السوري في تشجيع الدور التركي في رعاية المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل هو الرغبة في "تحييد" تركيا كأحد مصادر الضغط على النظام السوري ، وظهر ذلك بوضوح في التصريحات الصادرة عن الرئيس السوري خلال استقباله غل في زيارته الأولى كرئيس للجمهورية إلى دمشق في مايو 2009، حيث ذكر أنه " كانت هناك محاولات لزعة الاستقرار في سوريا ولمحاصرتها، وكانت هناك رغبة لدى البعض في زج تركيا بهدف إضعاف العلاقة السورية التركية" ، لكن كان " الرد التركي" وفقا له " معاكسا ، من خلال المزيد من التنسيق والوعي بأهمية العلاقات بين الدول المتجاورة ، خصوصا الدول المهمة منها ، والتي تلعب دورا فاعلا وأساسيا في القضايا المختلفة"².

وثمة دافع آخر تتضمنه خطابات أطراف الصراع صراحة أو ضمنا ، وهو الاستجابة لتطلعات تركيا لتعزيز مكانتها في المنطقة فمثلا ، أشار الرئيس السوري إلى أن الدور التركي في مفاوضات السلام غير

1- "سوريا وإسرائيل تبدأ مفاوضات غير مباشرة"، صحيفة الأهرام، 22-5-2008.

2- 1-2 لأسد: لا استغناء عن دور أنقرة عندما يتوافر الشريك...، جريدة الحياة ، 16-5-2009.

المباشرة بين سوريا وإسرائيل "جعل منها لاعبا أساسيا في عملية السلام في الشرق الأوسط" بحيث أنها ستصبح لاعبا لا يمكن الاستغناء عنه عندما يكون هناك شريك مستقبلي للسلام¹.

وبالمثل، عبر العديد من المسؤولين الفلسطينيين عن أهمية العلاقات التركية الإسرائيلية في منح تركيا مركزا مميزا كوسيط- مقارنة بالدول العربية القائمة بالوساطة والتدخل- على نحو قد يمكن تركيا من إقناع إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية، وقد أشار السفير الفلسطيني لدى تركيا إلى أن تركيا هي الطرف الوحيد في المنطقة القادر على الضغط على إسرائيل، حيث أشار السفير الفلسطيني في تركيا نبيل معروف إلى امتلاك تركيا قدرات تؤهلها لدور نشط في معالجة القضية الفلسطينية، بالنظر إلى قدراتها المستمدة من "سكانها، وتاريخها، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، واقتربها من عضوية الاتحاد الأوروبي، وعضويتها في الناتو " ، إلا أن معروف يخلص إلى توصيف مختلف للدور التركي يكاد يخرج به من نطاق الوساطة إلى التدخل كطرف ثالث حليف للفلسطينيين، أو كوسيط يركز على آليات "استغلال القوة" باستغلال جميع القدرات التركية للضغط على إسرائيل، وعدم الاكتفاء باستراتيجيات تسهيل الاتصالات أو حتى تحويل هيكل الصراع عبر الآليات الاقتصادية، فوفقا للسفير الفلسطيني فإن قدرات تركيا و مكانتها "كأكبر قوة إقليمية في الشرق الأوسط" تجعلها قادرة على الضغط على إسرائيل وتقديم المزيد لدعم القضية الفلسطينية وتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، وانتقد السفير الفلسطيني ربط المسؤولين الأتراك الدور التركي بدعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث أن "الإسرائيليين لن يدعوا تركيا أبدا للمشاركة في الشرق الأوسط، فهم لن يقبلوا أية جهة غير الولايات المتحدة ، إن تركيا كقوة إقليمية عليها أن تفرض آرائها باستخدام جميع أوراقها و مصادر قوتها"².

1 - نفس المرجع السابق .

2 - "Palestinian Ambassador to Turkey Nabil Maarouf: We are Satisfied With the Political Position of Turkey ", Journal of Turkish Weekly, www.turkishweekly.net, 15-6-2006.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك من يرى أن من بين أسباب قبول التفاوض على مستوى الجانب السوري هو محاولة سوريا الاستفادة من التناقضات القائمة بين طهران وأنقرة في العديد من القضايا طلباً للخُطوة لدى كل منهما، وما بين تل أبيب وواشنطن من أجل خُطوة مماثلة، ويضيف المراقبون أن سوريا تحاول من خلال المفاوضات قطع الطريق على إمكانية تكرار تجربة أوصلو، حيث فوجئ الجميع بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، حتى لا تظل قضية الجولان بمنأى عن الاهتمام الدولي والإقليمي، هذا بالإضافة إلى أن التفاوض حسبما يعتبره البعض رسالة سورية إلى بعض الدول العربية بأن سوريا تملك قرارها السياسي دون تبعية لإيران حتى في أشد المسائل تعقيداً¹.

كما يرى البعض أن سوريا كانت تمر بمرحلة تفوق استراتيجي علي إسرائيل تتيح لها شن هجوم سلام استراتيجي انطلاقاً من عدة حقائق تتمثل في²:

أولاً : تعزيز الموقف الإقليمي لسوريا، خصوصاً بعد إخفاق الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو 2006.

ثانياً: فشل الولايات المتحدة في إضعاف سوريا أو عزلها عن السياسة الإقليمية، وهو ما تجلّى في استنتاجات تقرير (بيكر هاملتون).

ثالثاً: ضعف الحكومة الإسرائيلية برئاسة أولمرت، وتراجع موقفها داخلياً، خصوصاً بعد إخفاقها من الناحيتين السياسية والعسكرية في حربها ضد لبنان في صيف 2006.

رابعاً: اعتراف الولايات المتحدة بفشل مشروعها في المنطقة بأبعاده الأمنية والسياسية.

1- إبراهيم حميدي ، مرجع سابق الذكر .

2- حسن أبو طالب، " اللغز السوري بين الدور التركي و الصدمة الإيرانية"، صحيفة الأهرام، 28-5-2008.

خامساً: تزايد الدور الإيراني في الشرق الأوسط، خصوصاً أن إيران دولة حليفة لسوريا ، ومن الوديهي أن هذا الدور لا يهدد مصالح الولايات المتحدة فحسب ، وإنما يهدد أيضاً مكانة إسرائيل الإقليمية، كما يهدد أمنها واستقرارها ، وعلى ضوء هذه الحقائق، فإن سوريا تريد الاستفادة من هذه المعطيات لتعزيز مكانتها التفاوضية وجلب إسرائيل لعملية السلام بما يساهم في تحسين البيئة الإستراتيجية لسوريا في الشرق الأوسط ، ويعيد لها أراضيها المحتلة.

2- أسباب قبول الطرف الإسرائيلي للتوسط التركي في الصراع العربي الإسرائيلي

ثمة اتجاه يرى أن الموقف الأصلي لإسرائيل منذ بدء عملية السلام توافق إلى حد كبير مع تصورات تركيا لدورها، فتنشيط الدور التركي في عملية السلام واستضافة جولاتها عامة ينسجم مع المطلب الإسرائيلي في الحرص

على أن تجري المفاوضات في الشرق الأوسط ، كدليل على اعتراف الدول العربية والإقليمية بإسرائيل ككيان طبيعي وشرعي في المنطقة ، ولو بحكم الواقع¹ .

و رغم بعض مظاهر التوتر التي شهدتها العلاقات التركية الإسرائيلية بعد وصول حزب العدالة إلى السلطة واحتلال العراق، إلا أن إسرائيل عبرت عن تفضيلها الوساطة التركية على المسار السوري تحديداً، والانطلاق منها للتأثير على المسارات الأخرى بما يخدم المصالح الإسرائيلية، أي استغلال التطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات التركية السورية، من أجل دفع تركيا إلى الضغط على سوريا فيما يخص دعمها لحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، فقد أشار أولمرت أثناء زيارته لتركيا في 14 - 15 فبراير 2007 إلى رغبة إسرائيل في أداء تركيا دور الوسيط بين إسرائيل والدول المسلمة التي ليست

1 - أيمن إبراهيم الدسوقي ، مرجع سابق الذكر ، ص 292-293 .

لها علاقات مع إسرائيل ، مع تأكيده على أهمية دور تركيا في تغيير مواقف القوى الراديكالية في المنطقة ، وذلك في إشارة إلى حماس وحزب الله وسوريا ذاتها ¹ .

و بالمثل، أشار باراك في فبراير 2008 -أثناء زيارته الأولى لأنقرة بعد توليه منصب وزير الدفاع - إلى أن "وساطة تركيا طبيعية لكونها تملك قابلية وقدرة على فهم المنطقة وعلى القيام بدور مؤثر في القضايا الثلاث التي تهدد المنطقة، وهي أسلحة الدمار الشامل، والإسلام الراديكالي والدول المارقة " ² .
و ثمة دافع إسرائيلي آخر، يمكن اعتباره مرتبطا بالسعي للاستفادة من خصوصية الوسيط التركي تحديداً، بالنظر إلى خلافاته السابقة مع الجانب السوري، وكيفية معالجته لها، وفي هذا الإطار، يصبح أحد دوافع إسرائيل هو الرغبة في دور تركي كوسيط نموذج أي المضاهاة بين تركيا وإسرائيل بحيث تساعد تركيا إسرائيل للوصول إلى ذات نمط التسوية المتحققة على المسار التركي السوري، فاتفاقية أضنة التركية السورية لعام 1998 ، والتي شكلت أساسا لبداية التحسن في العلاقات التركية السورية ونزع فتيل الأزمة التي كادت تصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الجانبين ، وتمثل إلى حد كبير نموذجا ترغب إسرائيل في تكراره لإنهاء الدعم السوري حركات المقاومة المسلحة ضدها ³ .

و قد ظهر مفهوم "الوسيط النموذج" بوضوح كذلك فيما يتصل بمعالجة الخلافات الإقليمية الإسرائيلية السورية على غرار المعالجة التركية السورية لمسألة الإسكندرونة /هاتاي ⁴ .

وذلك في الخطاب الذي أرسله المستوطنون الإسرائيليون في الجولان إلى أردوغان، لدى الإعلان عن الدور التركي في الوساطة بين سوريا وإسرائيل، في إبريل 2008 ، ففي هذا الخطاب عارض المستوطنون

1- على جلال معوض ، " الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط 2002-2007" ، مرجع سبق ذكره، ص220

- نفس المرجع السابق ، ص225.

- حامد محمود عيسى ، مرجع سابق الذكر ، ص 329-330 . وانظر كذلك : محمد ضيف الله محمد المطيري ، مشكلتنا الموصل والأسكندرونة والعلاقات العربية التركية ، 3

الفاخرة : الشركة المصرية للطباعة ، 2003 ، ص 140-142 .

- نفس المرجع السابق، ص 95-150 . 4.

أي تسوية تقوم على تنازل إسرائيل عن الجولان كشرط مسبق لمحادثات السلام ، وطالبوا أردوغان بـ"تبني اقتراح شبيه بذلك الذي استخدم في حل النزاع التاريخي التركي السوري حول مقاطعة هاتاي الجنوبية"¹ .

وقد سبقت ذلك مؤشرات أخرى على طرح هذا الدور التركي، ففي يناير 2005 و أثناء عقد مؤتمر مشترك بين وزير الخارجية التركي غل ونظيره الإسرائيلي سيلفان شالوم في القدس، سأل المحلل السياسي للشؤون العربية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي الوزير التركي عما إذا كان "الاعتراف السوري بالسيادة التركية الكاملة على مقاطعة هاتاي يمثل سابقة لحالة مرتفعات الجولان؟" ورغم أن وزير الخارجية التركي أجاب بأن "الحالتين ليستا متشابهتين، لأنه لا يوجد نزاع إقليمي بين تركيا وسوريا، بينما في الحالة الثانية، أقرت الأمم المتحدة بأن الإقليم [أي الجولان] محتل"، إلا أن ذلك لم يمنع العديد من التحليلات إلى الإشارة إلى تعبير وزير الخارجية الإسرائيلي عن إعجابه بهذا السؤال، فضلا عن دلالات هذا السؤال في توضيح التأكيد الإسرائيلي على التشابه بين الخلافات السورية التركية والسورية الإسرائيلية

2 .

وثمة اتجاه آخر ينفي ما قيل تماما، حيث ذهبت بعض التحليلات إلى امتلاك إسرائيل عوامل تدفعها إلى التردد بشأن تنشيط التدخل التركي في الصراع العربي الإسرائيلي، وقد ظهر ذلك بوضوح في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة ورفح في مايو 2004 عندما أعلن رئيس الوزراء التركي في الثاني من يونيو أمام مؤتمر دولي تنظمه الرابطة العالمية للصحف في إسطنبول أن شارون قد دفن عروض تركيا للوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بسياسة الاعتقالات والهجمات التي لم تترك مجالا لجهود السلام التي تبذلها تركيا، وفي منتصف يوليو 2004، وصل إيهود أولمرت - نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون آنذاك - إلى أنقرة في زيارة مؤجلة من شهر مايو، وذلك لاستيعاب الخلافات مع تركيا - لاسيما تلك المتصلة

1 - "Israeli appeal to Erdoğan on Golan handover", *Today's Zamanat*: <http://www.zaman.com,26-4-2008>.

بالتعاون الإسرائيلي مع الأكراد في شمال العراق وكذلك الانتقادات التركية للسياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين - إلا أن أردوغان رفض استقباله متذرعاً بقضاء عطلة قصيرة ، في حين بادر إلى استقبال رئيس الوزراء السوري الذي تزامنت زيارته لأنقرة مع زيارة أولمرت وصرح أردوغان في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره السوري أن الحل العادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو الجلوس على طاولة المفاوضات و هو الشرط الأساسي للسلام في الشرق الأوسط، وهو ما أثار انتقادات من أولمرت الذي صرح قبل مغادرته أنقرة بأنه ليس في استطاعة تركيا أو أية دولة أخرى في هذه المرحلة أن تساهم في رعاية السلام ما بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط، لأن "تل أبيب ليست بصدد التفاوض مع الفلسطينيين، ولا ترى أن خلافها مع سوريا يحتل أولوية في اهتماماتها"¹.

ووفقاً لهذه التحليلات ، قامت نظرة حكومة شارون لتركيا على أنها المنافس الرئيسي لإسرائيل على الدور المركزي في منطقة الشرق الأوسط، إذ لا تخفى إسرائيل مخاوفها من تزايد الدور التركي في المنطقة، وتمتدع بالتالي عن إعطاء أوراق لتركيا بشأن الوساطة مع سوريا أو بشأن تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، بهدف تقويض محاولات تركيا للبحث عن دور لها في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة، وذلك لكي تصبح إسرائيل هي الدولة المحورية والمركزية في أي ترتيبات إقليمية جديدة².

ويكشف العرض السابق أن أطراف الصراع عبروا - بشكل عام - عن توجهات إيجابية نسبياً إزاء فكرة التدخل التركي إجمالاً، لكن الدوافع والأسباب التي قدموها للترحيب بالدور التركي تتجاوز تلك المتصلة مباشرة بقدرات تركيا على التدخل على نحو يكفل معالجة فعالة للصراع ذاته ، كما أن هناك

1 - أحمد دياب ، " تركيا وإسرائيل ... أزمة عابرة أم منافسة قادمة ؟ " ، السياسة الدولية، العدد 158 ، 2004 ، ص 166-167 .

2 - على جلال معوض ، مرجع سابق الذكر ، ص 210 .

اختلافات - تصل إلى حد التناقض أحيانا - بين ما تطرحه هذه الأطراف من توقعات للدور التركي المنتظر كوسيط في الصراع العربي الإسرائيلي¹ .

تنتقل الحسابات الإسرائيلية من قراءة مفادها : أن قدرة سوريا على ضبط الأوضاع في جوارها الإقليمي قد دلت عليها تجارب كثيرة في الماضي، وبالأخص في لبنان، كما أن سوريا وبالرغم من الفوارق التسلحية الكبيرة بينها وبين إسرائيل قد أفلحت في بناء واحدة من أقوى الترسانات الصاروخية في دول الطوق العربية، وهي قادرة على أن تصل أي نقطة داخل إسرائيل، وهذا ما يضمن لدمشق أهمية استثنائية من المنظور الإسرائيلي، و ربما يكون الخلاف في إسرائيل دائرا فقط حول الثمن الذي تستطيع إسرائيل أن تدفعه مقابل السلام مع سوريا، دون أن تتصدع تحالفاتها السياسية الداخلية الهشة، و ليس حول تقويم الدور السوري الحاسم في تثبيت توازنات المنط².

ولقد نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في دورياته تحت إطار (الملخص السياسي) تقريرا يحمل الرقم (2) ، بعنوان : "هل على إسرائيل أن تطلق مفاوضات مع سوريا؟" ، وفي إطار تناوله لمصلحة إسرائيل في التوصل إلى اتفاق مع سوريا، يسوق أنصار هذا الاتجاه بأن لإسرائيل مصلحة حقيقية في ذلك بناءً على الحجج التالية³ :

أن الرئيس السوري يريد بصراحة الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل وهو جاهز لذلك، ووافق بعد مرور مدة من تسلمه السلطة، وهو ليس مقيدا كما كان والده، فالاتفاق مع سوريا سهل نسبياً، فمعظم الأمور تم الاتفاق عليها في الماضي على الورق، والثمن معروف جيداً، وتم ذكره من قبل ثلاثة أو أكثر من رؤساء الوزراء، وهو الانسحاب من كل مرتفعات الجولان حتى خط 4 يونيو 1967، و قد لا تكون سوريا قادرة على الانفصال عن إيران بشكل سريع وكلي، لكن روابطها مع إيران ستكون محدودة، فلن يتم نزع سلاح

- حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره1

www. aarraee.com - مصطفى اللباد، ما هي احتمالات التسوية بين إسرائيل وسوريا، موقع : 2؟

،نقلًا عن موقع الحملة العالمية لمقاومة العدوان، 4-2-2008م www.islamonline.net - علي حسين باكير، كيف تنظر (إسرائيل) إلى المفاوضات مع سوريا؟، موقع: 3

حزب الله، لكن باستطاعة سوريا وقف إمدادات السلاح عنه وقطعها، وهو ما سيضعفه، ويحقق الاستقرار السياسي في لبنان والحصيلة أنه سينخفض الاحتكاك، وسيكون لذلك أهمية كبر، خصوصاً في حال تحوّل إيران إلى دولة نووية ستهجر سوريا الإرهاب، وذلك لعدد من الأسباب الجوهرية، من بينها أن اقتصادها المهترئ سيكون بحاجة إلى مساعدات واستثمارات من الغرب

هذا وقد نشر موقع ستراتفور الاستخباري الأمريكي على موقعه الإلكتروني تحليلاً حمل عنوان "إسرائيل، سوريا: مقايضة مرتفعات الجولان مقابل السلام" ومما جاء فيه¹:

أن إسرائيل لم تعد بحاجة إلى مرتفعات الجولان بسبب فقدانها لقيمتها الإستراتيجية، وأشار التقرير إلى أن إسرائيل استولت على مرتفعات الجولان في حرب 1967، وتبلغ المساحة المتنازع عليها (460) ميلاً مربعاً، وتضمن (جبل حرمون)، الذي يرتفع حوالي (9230) قدماً عن سطح البحر، وبرغم أن العديد من رؤساء الوزراء الإسرائيليين بمن فيهم إيهود باراك وزير الدفاع الحالي، وإسحق رابين وشيمون بيريز، وبن يامين نتتياهو قد طرحوا فكرة التخلّي عن الجولان مقابل السلام مع سوريا، فإن النزاع والخلاف حول المنطقة بقي مستمراً للعديد من الأسباب: تريد إسرائيل أن تضمن أنها لو تخلّت عن الجولان، فإن سوريا لن تقوم بمنعها من الوصول إلى مياه بحيرة طبرية، ونهر الأردن اللذين يمثلان مصدر المياه العذبة الرئيسية لإسرائيل، ويزودانها حالياً بثلاث احتياجاتها من مياه الشرب، وكذلك مشكلة (جبل حرمون) الذي تستخدمه إسرائيل للأغراض العسكرية، فإن الإسرائيليين يتخوفون من أن يتم استخدامه للأغراض العسكرية ضد إسرائيل بعد انسحابها منه، إلا أن إسرائيل في الفترة من عام 1967 وحتى الآن استطاعت الحصول على الكثير من القدرات العسكرية والاستخباراتية، والاستطلاعية، وحالياً لا تحتاج إسرائيل لجبل (حرمون)، كما كانت في الماضي ومن ثم فإن الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان قد يترتب عليه على الأرجح أن تتحول كامل المنطقة إلى منطقة منزوعة السلاح، وتبقى هناك

- بوش، أولمرت، أردوغان، مناورات دبلوماسية في الجولان، العودة إلى (الخيار السوري) ماله وما عليه، موقع: 1

مسألتان مهمتان لاحتمال التخلّي عن الجولان وهما أنه سبق أن استخدم السوريون مرتفعات الجولان لقصف المستوطنات الإسرائيلية قبل عام 1967 ورغم أنه أمر قديم ، فإنه مازال موجعاً في الذاكرة الإسرائيلية، وبالنسبة لسوريا فإن التواءم والتكيف مع وجود دولة يهودية سيؤدي إلى اضطراب داخلي و إلى قطيعة مع إيران .

المطلب الثاني : أبعاد التواجد الإيراني في الصراع العربي الإسرائيلي

يتحدد الدور الإيراني اتجاه القضية الفلسطينية نسبة إلى موقف المؤسسة الدينية الإيرانية من الحركة الصهيونية من قبل نجاح الثورة الإسلامية، ولقد ألقى كتاب على أكبر ولايتي الضوء على جانب من هذا الموقف في كتابه إيران وفلسطين 1897-1937 حيث برز فيه وقوف رجال الدين الإيرانيين ضد عمليات بيع الأراضي الفلسطينية لليهود، كما سجل إرسال متطوعين للجهاد في حرب 1948 ومعارضتهم تقسيم فلسطين¹ .

كما برزت رؤية الخميني الحضارية للقضية الفلسطينية كصراع مصيري لا بد أن ينتهي بتدمير طرف للآخر ورفع مستوى التحدي من المستوى الفكري إلى المستوى الواقعي المعارض الذي يعتبر إسرائيل أداة لتنفيذ المخططات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت إسرائيل بعد 1948 واتساقاً مع منطقه الديني اعتبر الخميني الموقف الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية نابع من التزام تاريخي وعقائدي ، واستطاعت إيران ترجمة خطاباتها الفكرية إلى ثوابت في السياسة الخارجية بعد الثورة² .

أولاً : أهم مظاهر دعم جمهورية إيران الإسلامية للقضية الفلسطينية

- نفين مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 . 1

- نفين مسعد ، المرجع نفسه، ص 38. 2

لقد صرح الإمام الخميني بعد نجاح الثورة بأن كل سياساتنا لا قيمة لها إذا لم تكن لنا يد في القضية

الفلسطينية ، وتتمثل أهم تلك المظاهر انطلاقاً من تلك المقولة في¹ :

1 - تعزيز علاقات الحكومة الإيرانية بمنظمة التحرير الفلسطينية حيث في اللحظة التي كان فيها

الإسرائيليون يغادرون طهران دون رجعة كان على متن طائرة أخرى ياسر عرفات وهو أول

زعيم عربي له وزن يصل إلى طهران بعد نجاح الثورة الإيرانية .

2 - دعم الثورة الإيرانية للحركة الإسلامية في فلسطين وتمثل ذلك في التنسيق الكبير الذي كان

مع حركة الجهاد الإسلامي وكان مؤسس الحركة فتحي الشقاقي من أوائل الرجال الذين آمنوا

بالثورة الإيرانية وأسلوبها وأصدر كتاب بعنوان الخميني الحل الإسلامي البديل.

3 - خسارة إسرائيل لحليفها الإقليمي: حيث كانت إسرائيل أكبر متضرر من انتصار الثورة وسقوط

الشاه وذكر شيمون بيرس زعيم حزب العمل الإسرائيلي أن انتصار الخميني كان من

التطورات الأكثر خطورة والأكثر ألماً التي عرفتتها إسرائيل منذ زمن بعيد، أما اقتصادياً فقد

خسرت أكبر ممول لها بالبترول حيث كانت تحصل على ثلثي النفط من إيران، بينما أمنياً

خسرت التعاون العسكري الذي كان قائماً بينهما خاصة في حقل التجسس والتدريب.

ثانياً : خلفيات البحث عن شركاء في القضية الفلسطينية

إن كون حماس والجهاد الإسلامي تنظيمين مسلحين على خط المواجهة مع إسرائيل منح إيران

فرصة ممارسة النفوذ في الساحة السياسية وفي مواجهة ما سمي في السابق محور الاعتدال ، من دون

التورط في الدخول مباشرة على خط المواجهة معه ، فإذا كانت الأدبيات الإيرانية لم تتفك منذ الثورة

الإسلامية مجد المقاومة وتتحدث عن مواجهة ضرورية مع إسرائيل فإن حسابات البعد الجغرافي تحول

- أحمد حسين ، العلاقات الثورية الإيرانية الفلسطينية 1968-1990 ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، 1990 ، ص 174 .

بالتأكيد بينها وبين مواجهة مفترضة كهذه ولا مفر من رعاية فاعلين آخرين يقومون بهذا الدور كذلك فإن جزءاً من مقاربة إيرانية نحو الغرب يتطلب حفاظ إيران على نفوذها على تنظيمات داخل الأراضي الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي بشكل أساسي) ولا يقلل من هذه الحاجة بأي حال دخول إيران على خط التفاوض والتسوية مع الغرب فيما يخص البرنامج النووي، وتراجع فرص توجيه ضربة عسكرية ضدها، لأن إيران في هذه الحالة ستحتاج إلى جمع أكبر عدد من نقاط القوة بين أيديها، كي تضمن التوصل إلى تسوية بشروط مقبولة لديها¹.

ورغم أن الإخوان المسلمين قد وقفت (قبل ولادة حركة حماس) موقف المشكك والمتهم للثورة الإيرانية وأنصارها بأنها ثورة مذهبية شيعية وصل إلى حد التكفير والرفض، أو كما وصف القيادي الحمساوي أحمد يوسف في كتابه الأخير الأخوان المسلمون والثورة الإسلامية في إيران: كان للضغط السياسي الذي مارسه بعض الأنظمة العربية وخاصة الخليجية على كوادرات القيادة الإخوانية فيها دور كبير ليس في صرفهم عن تأييد الثورة الإسلامية في إيران فقط بل توظيفهم في ذلك الضخ الإعلامي المعادي لإيران، الأمر الذي نجح في تشكيل الصورة العدائية للشيعية (المجوس) الذين يلعبون الصحابة ويكفرونهم².

إلا أن حماس سرعان ما عادت عن موقفها العدائي اتجاه إيران لتصبح إيران الحليف والصديق لحركة حماس في فلسطين، وبدأت مرحلة مد الجسور والتقارب تشتد بعيد اتفاق أوسلو ليتصاعد مع انتفاضة الأقصى وصولاً إلى تبني إيران الكامل لحكومة حماس في قطاع غزة وذلك بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006 وبعد الحسم الذي أقدمت عليه في قطاع غزة³.

1- أحمد المنيسي، إيران والقضية الفلسطينية... تحولات الأيديولوجيا والسياسة، مجلة القدس، العدد 42، 2002، ص 1.56

2- أنور أبو طه، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين: جدل الأيديولوجيا والمصالح، ملفات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 204

3- أنور أبو طه، مرجع سبق ذكره، ص 3.05

ومع الاحتجاجات التي مست المنطقة العربية وقبيل سقوط نظام الرئيس المصري محمد مرسي تبنت الحركة قدرا من البراغماتية السياسية دفعتها في النهاية إلى التخلي عن سياسة إمساك العصا من المنتصف لتبتعد عن الفلك الإيراني وتصطف إلى جوار مصر - قطر آنذاك وتتخلى عن النظام السوري ، الأمر الذي أوصل العلاقة بينها وبين طهران إلى مرحلة التجمد وتردد أن طهران أوقفت الدعم الرسمي الذي تتلقاه الحركة ، والمقدر بنحو 150 مليون دولار سنويا¹ .

أما بالنسبة للجهاد فهي الشريك الاستراتيجي لإيران على عكس حركة حماس، حيث تكشف أدبيات الجهاد الإسلامي عن أوجه التلاقي مع الفكر الثوري الإيراني، إذ جاء على لسان الأمين العام للحركة الجهاد رمضان شلح خلال محاضرة له في الثمانينات أن الشيعة جزء من المسلمين وأن تكفيرهم داخل الحركة الإسلامية موقف طارئ يهدف منه الغرب إلى التفرقة بين المسلمين، وأنه لا يجوز التفرقة بين المسلم السني والمسلم الشيعي، أكثر من ذلك أن الثورة الإسلامية الإيرانية ألهمت مؤسس حركة الجهاد الإسلامي الدكتور فتحي الشقاقي وألف كتابه "الخميني... الحل الإسلامي والبديل" عام 1979 إعجابا منه بالتجربة وبعد عودته إلى فلسطين أسس حركة الجهاد الإسلامي انطلاقا من تجربة الثورة الإيرانية ، كل هذا يؤكد على الروابط العلمية والإيديولوجية القوية بين إيران وحركة الجهاد الإسلامي² .

لكن يجب التأكيد هنا إلى أن القضية المذهبية والبعد الديني بشكل عام يجري التعامل معهما بقدر كبير من المرونة والبراغماتية ، فإيران تطور علاقاتها مع دول فيها مشكلات مع أقليتها الإسلامية كالهند رغم مشكلة كاشمير، أرمينيا غير المسلمة ضد أذربيجان المسلمة الشيعية والصين رغم المشكلات مع الأقلية المسلمة الإيغور في المقاطعات الغربية ومع ماليزيا رغم أن القانون الماليزي لا يعتبر المذهب

1 - أحمد توبة، السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي 2000-2009، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية، 2012، ص 1 .280

2- أحمد توبة، مرجع سبق ذكره، ص 2.279

الشيعة مذهباً مسموحاً به....، وهو ما يبين أن المحدد الديني ليس بالضرورة محددًا حتمياً للسياسة الخارجية إلا في بعض الحالات الحادة والتي يصعب تجاوزها كما هو الحال في القضية الفلسطينية¹.

لكن ثمة عدة عوامل حالت دون أن يكون الدور الإيراني في دعم القضية فعلاً موازياً للشعارات التي تبناها النظام الإيراني اتجاه القضية الفلسطينية، وهذه مفارقة أخرى في الموقف الإيراني، وتتمثل هذه العوامل في التصادم الذي حدث بين الدول العربية وإيران استناداً إلى الأسباب التالية²:

- 1- سياسات إيران الهادفة إلى تصدير الثورة إلى الدول العربية خاصة المجاورة لها .
- 2- استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى .
- 3- طبيعة العلاقات الوثيقة بين معظم الدول العربية والو م أ التي ناصبت الثورة العداء منذ وقوعها .
- 4- حرب الخليج الأولى وقيام الدول العربية بدعم العراق في هذه الحرب والذي كان أكثر مرارة هو دعم منظمة التحرير الفلسطينية للعراق .
- 5- انخراط العرب في مسلسل التسوية السلمية مع إسرائيل بعقد مصر معاهدة السلام معها في 1979.

ثالثاً : مآرب إيران من التواجد في الصراع العربي الإسرائيلي :

ستحاول هذه الجزئية الإجابة عن الإشكالية المطروحة دوماً حول الدوافع الحقيقية وراء سياسة إيران تجاه القضية الفلسطينية سواء في عهد الشاه أو ما بعد الثورة الخمينية، وإذا ما كانت هذه الدوافع تقوم على المقاربات الأيديولوجية كما صاغها الإمام الخميني، أم على الحسابات السياسية والاعتبارات الجيوستراتيجية كما كانت في عهد الشاه.

¹ - وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 268-269.

² - محمد أحمد أبو سعد، السياسة الإيرانية اتجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012، ص 2.

أثناء فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي شهدت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية نمواً وتطوراً كبيراً على مختلف المستويات من التجارية والسياسية والأمنية والإعلامية والزراعية و العمرانية، وصلت إلى درجة تشكيل حلف مشترك بينهما وذلك في الفترة ما بين 1958 إلى 1970، وفيها كان يشد كل طرف أزر الآخر في كل ما يتعرض له على الصعيدين الداخلي الشعبي أو الخارجي الدولي، وهذا ما يفسر طبيعة الزيارات السرية التي كان يقوم بها مبعوثون ومدربون وخبراء إسرائيليون إلى إيران للإشراف على إنشاء الجهاز الأمني "السافاك"، وعلى وضع الخطط والبرامج لإقامة مشاريع اقتصادية وتجارية تعود بالمصالح المشتركة بين إسرائيل والأسرة الشاهنشاهية¹.

فلقد شكلت القضية ومنذ نشأتها فرصة إستراتيجية لإيران أكثر من كونها تهديداً ، ففي عهد الشاه تم استثمار العلاقة مع إسرائيل من أجل تعزيز العلاقة مع الولايات المتحدة لأهميتها في سياسة الردع الإيرانية في وجه التمدد السوفيتي، بالإضافة لكون الصراع العربي - الإسرائيلي قد منح الشاه هامشاً من المناورة لتعزيز مكانة إيران الإقليمية من خلال اللعب على توازنات القوة بين العرب وإسرائيل، حيث كان واضحاً أن الحسابات السياسية، والتنافس الجيوسياسي كانا الدافع الرئيسي خلف سياسة الشاه تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي الأمر الذي أوجد حال من التناقض والتناغم بين السلوك السياسي لإيران وعقيدتها السياسية².

وبعد انتصار الثورة الإسلامية توحد الموقفان الشعبي والرسمي من القضية الفلسطينية فأصبحتا يشكلان موقفاً موحداً عكس ما كان عليه الوضع في فترة الشاه ، واتخذت حكومة إيران الإسلامية موقفاً

- أمين مصطفى، إيران وفلسطين بين عهدين، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1996، ص 1.13

- للإضافة أنظر كذلك كتاب: بلال وليد حمدي، دور إيران في القضية الفلسطينية بين الدوافع والنتائج، ب د ن ، ص 2.64

حاسما من هذه القضية وطريقة حلها والتأكيد على سلامة أرض الإسلام من أي عدوان وأن عودة الحق إلى أصحابه أمر واجب لا مناص من تحقيقه، وتضمن الدستور الإيراني مبدأ نصره المستضعفين¹.

و أعلن الإمام الخميني أن يوم ٢٠ رمضان من كل عام هو يوم القدس، وجعله الإمام الخميني يوما عالميا، واختار له الجمعة الأخيرة من شهر رمضان من كل عام، ويرفع الإيرانيون اللافتات في المظاهرات التي تنظم في هذا اليوم، وهي اللافتات المكتوب عليها الموت لأمريكا - الموت لإسرائيل²، كما أصدر الأمام الخميني أوامره في ٢٠ نوفمبر 1980 بتشكيل جيش المستضعفين وهو الجيش الذي عرف باسم: جيش العشرين مليون، وأعلن في هذا الوقت أن من أهداف تكوين هذا الجيش تحرير القدس، وربما يكون هذا المشروع قد أجهض بسبب الحرب الإيرانية العراقية التي بدأت عام 1980 واستمرت ثمانية أعوام، اقترح آية الله حسين منتظري في عام 1984، فكرة إنشاء جامعة خاصة للفلسطينيين في إيران يتلقون فيها التعليم العالي مجانا لكن الفكرة لم تنفذ³.

لقد اعتبر الثوريون الإيرانيون أن فلسطين قضية إسلامية، وعلى كل فرد مسلم أن يسهم بدوره في تحريرها من الاحتلال الصهيوني هذا بالإضافة إلى أن الثوريين الإيرانيين اعتبروا أنفسهم يشتركون في ذات المصير مع الثوريين الفلسطينيين، فليس العقيدة الدينية وحدها هي التي شكلت المنظور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية بعد الثورة بل كانت الحماسة الثورية أيضا مع ذلك، لم تلغ هذه التحولات الأيديولوجية الحسابات السياسية والجيوستراتيجية للزعماء الجدد لإيران، فقد بقي التحرك في ظل نظام دولي قائم على التنافس من أجل تعزيز القوة والمحافظة على البقاء يدفع هؤلاء القادة للاستمرار بأخذ الحسابات السياسية والجيوستراتيجية بالحسبان لاسيما في ظل التحديات الكبيرة التي واجهتها الثورة، الأمر

1- آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، بيروت: دار المعرفة، 1999، ص 1.221

2- خالد هنتهت، موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010، ص 2.52

3- يحي عباس، موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية، مجلة شؤون شرق أوسط، العدد 10، 2004، ص 3.64

الذي جعل التحول الأيديولوجي مقتصرًا إلى حد كبير على مستويي التصور والخطاب، أما السلوك السياسي فقد بقي خاضعًا للاعتبارات السياسية و المصلحية إلى حد كبير¹.

بعد الثورة، وجدت إيران نفسها في مواجهة الكثير من التحديات الخارجية التي هددت بشكل كبير بقاء نظامها الثوري؛ منها على سبيل المثال: الحرب المدمرة مع العراق، وسياسة الاحتواء والعزل من قبل الولايات المتحدة، والعقوبات الدولية، والتهديد العسكري بضرب المواقع النووية الإيرانية، فكان الاهتمام الرئيسي لإيران المحافظة على بقاء نظامها الثوري وتعزيز أمنها القومي...، وأدرجت القضية الفلسطينية لما تحمله من بعد رمزي في المستوى الثاني من سياسة النظام الإيراني، حيث استخدمها كأداة إستراتيجية في تحقيق أهدافها القومية فقد كانت القضية الفلسطينية العمود الفقري للدعاية الإيرانية ضد المحور العربي الداعم لصدام حسين أثناء الحرب الإيرانية - العراقية، بالإضافة لأهميتها الوظيفية في كسر حالة العزلة التي فرضت على إيران مع انطلاق العملية السلمية بداية التسعينات من خلال دعم ما عرف بـ، "محور المقاومة"، وصولاً لاتخاذها ورقة للمساومات مع الغرب في أي تسويات في المنطقة².

كما أن النطاق الجغرافي لمناطق السلطة الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) يمثلان أهمية بالغة في إستراتيجية إيران المعروفة وهي اعتماد على الدفاع من الأطراف لإرباك القوى المعادية من خارج جغرافيتها كما حصل في الجنوب اللبناني³.

وفي حرب غزة الأخيرة قل الوهج الإيراني نتيجة عدم قدرة طهران على تقديم مساندة فعلية للمقاومة في قطاع غزة وتحلى حليفها العربي الرئيسي حزب الله بضبط النفس ، عندما رفض المرشد الأعلى على

1 - نبيل عودة، إيران والقضية الفلسطينية، موقع نون بوست، تاريخ الدخول 2016/10/12، 1

<http://www.noonpost.org/content/11310>

2 - المرجع نفسه-

3 - عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 3.378

خامنئي طلب شبان إيرانيين التوجه إلى قطاع غزة لمساندة المقاومة وكان ذلك أمرا طبيعيا ليس فقط بسبب الصعوبات اللوجستكية التي تحول دون تقديم مساندة عملية للمقاومة في غزة ، ولكن أيضا لأن إيران تتأهب لاحتمال بدء مرحلة جديدة في ظل اتجاه أدارة باراك أوباما إلى الحوار معها ¹ .

ويمكن تقييم الدور الإيراني في حرب غزة من خلال ما يلي ² :

- 1 - إن المشروع الاستراتيجي الإيراني قد كشف عن وجهه الحقيقي خلال هذه الأزمة خاصة سعيه لامتلاك التأثير القوي في الملف الفلسطيني ووضع المزيد من العراقيل أمام جهود التسوية حتى تصبح إيران الممر الحتمي لأية جهود أمريكية للتسوية .
- 2 - إن من مصلحة إيران أن يتواصل الصراع العربي الإسرائيلي حتى يتاح لها المزيد من الاختراق للموقف العربي وفرض الهيمنة وان المصالح الذاتية لإيران هي التي تعلق موقفها في هذا الملف والتي تسعى لأن يكون ورقة للمساومة في النهاية ، تسمح بتفاوض أكثر ايجابية مع الإدارة الأمريكية .
- 3 - إن الحديث عن الدعم الإيراني لحماس يرتبط بكون حركة حماس حركة مقاومة إسلامية يحتاج إلى فصل ومراجعة إذ أن دعم حركات التحرر في العالم بغض النظر عن الدين في مواجهة قوى الاستكبار هو هدف استراتيجي إيراني حسب نص الدستور .

وأخيرا يمكن القول أن القضية الفلسطينية ضاعت بين دفتار القوتين الإقليميتين ولم يستخرج ملفها إلا من أجل البحث عن مصالح وأرباح تجنى من خلالها ، كما أن البحث عن المكانة الإقليمية وتضارب

1- وحيد عبد المجيد ، التفاعلات العربية الإقليمية اتجاه الحرب على غزة ، سياسة دولية ، العدد 172 ، 2009 ، ص 81 .

2- محمد مجاهد الزيات ، الموقفين الإيراني والتركي من الحرب على غزة ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد 44 ، 2009 ، ص 36-37 .

المشاريع زاد من تعقيد المشهد بدل البحث عن حل يدعي كل طرف أنه يسعى له وهو بذلك يوظف وسائل غير شرعية ومحاولة استمالة الرأي العام بشعارات زائفة .

المبحث الثاني: أثر التنافس التركي الإيراني على الحراك العربي

مما لا شك فيه إن الحراك العربي الذي شهدته بعض الدول العربية نهاية 2010 وبداية 2011 كان وليدة تفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة ، شهدت تفاقم الكثير من الأزمات والكثير من إخفاقات النظم الحاكمة ولكن إلى جانب هذه الحقيقة تكمن حقيقة أخرى هي أن أطرافا إقليمية وأخرى دولية إن لم تكن طرفا مباشرا في تفجير بعض تلك الثورات والانتفاضات فإنها كانت طرفا مباشرا في تفجير مجرى تطور ذلك الحراك سواء باتجاه الاحتواء وضبط المسار أو حتى منع التطور، أو باتجاه تفعيل التطورات والوصول بها على النحو الذي آلت إليه¹ .

لقد جاء الحراك العربي في لحظة ضعف عام في النظام العربي الذي نهشته خلافات أفقية وعمودية، وهو ما كان يتيح للقوى الإقليمية أن تمارس سياسات تأثيرية أو وصائية مباشرة وغير مباشرة في أوضاع أثناء الحراك وفي المرحلة الانتقالية ، ومن جملة الوحدات العربية التي تأثرت بالتنافس التركي الإيراني والتي سيتم دراستها والتركيز عليها هي سوريا ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا سوريا ؟

- للإضافة في هذا السياق يمكن العودة إلى: محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، مركز الروابط 1

للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول 2016/10/12

<http://rawabetcenter.com/archives/3105>

تعد سوريا رمانة الميزان الاستراتيجي العربي لموقعها الجغرافي المتميز ولرفعها لواء المقاومة ضد المشروع الإسرائيلي، كما تمثل سوريا المدخل الأمريكي لتفجير التوازنات في المنطقة¹. إذ تمثل الثورة السورية تطورا مفصليا يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط².

كما لم يحدث أن تدافعت الأحداث بين كل من تركيا وإيران بهذه السرعة وبهذا التناقض في الاتجاهات التي تجري هذه الأيام بسبب تداعيات الثورة السورية، لذا كان من بين التداعيات التي ترتبت على الحراك العربي تزايد مساحة الخلافات بين إيران وتركيا بعد عقود نجحت خلالها الدولتان في تأسيس شراكة إستراتيجية قوية فقد أحدث الخلاف حول التعامل مع الأزمة السورية شرخا عميقا في العلاقات بينهما، وسيما بعد مطالبة تركيا الرئيس السوري بالتحني، ومشاركتها في الضغوط الغربية المفروضة عليه في هذا الإطار فضلا عن أن ثمة قلقا إيرانيا تجاه الجهود الحثيثة التي تبذلها تركيا بهدف التحول إلى رقم مهم في عملية إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط³.

وفي المقابل ألفت إيران بكل ثقلها في سوريا، معتبرة سوريا خطها الدفاعي الأول وأن خسارتها ستكلفها الكثير مما جمعته حتى الآن، ومن الأمور التي أدت إلى زيادة التوتر الإيراني التركي وموافقة تركيا على نصب أجزاء من الدرع الصاروخي لحلف الناتو والشروع في تشغيلها في 2012، بهدف رصد الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى التي قد يتم إطلاقها من الشرق الأوسط وتحديدا إيران⁴.

وإضافة لذلك، وبالنسبة لإيران، فلقد سمح الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام 2001 وبعدها للعراق في عام 2003 في بروز المشروع الإيراني في المنطقة العربية بشكل أقوى وأبرز، وقد أدت سوريا ضمن

1 - احمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012، ص 60.

2 - نورهان الشيخ، الخوف من التغيير ومحددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، السياسة الدولية، العدد 190، ص 87.

3 - محمد عباس ناجي، الربيع العربي وإيران في شرق أوسط جديد، كراسات إستراتيجية، العدد 226، 2011، ص 05.

4 - عبد الحليم المحجوب، المسألة السورية والمحاور الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 190، ص 92.

هذا المشروع دورا لا يمكن الاستهانة به وهو دور ليس طارئاً عليها أو ضمن سياق تكتيكي ظرفي بل هو امتداد للسياسة المتبعة في هذا الخصوص منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 ثم الحرب العراقية الإيرانية ، مروراً بالأحداث الرئيسية كافة حتى يومنا هذا ، وفي المقابل أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في 2002 إلى تحول شامل في سياسة تركيا الخارجية وقد شمل هذا التحول بطبيعة الحال سياساتها إزاء المنطقة العربية وكانت سوريا في قلب هذا التحول إذ ازداد حضورها وأهميتها وبخاصة بعد عام 2006 ما أعطى دفعة قوية للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي¹ .

في هذا الإطار تحتل سوريا بموقعها الجيو استراتيجي في منطقة الهلال الخصيب أهمية كبرى واستثنائية خاصة بالنسبة إلى المشروعين الإيراني والتركي كما رأينا سابقاً في الفصل الثالث ، فعدد قليل من الدول يتمتع بأبواب جغرافية مفتوحة على أبعاد جيوسياسية متباعدة لكن متفاعلة ، بالإضافة إلى أنها تعد عقدة موصلات وتقاطع نفوذ في منطقة الهلال الخصيب شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ، فضلاً عن موقعها كجبهة متقدمة مع إسرائيل وهو ما أعطاها أهمية كبرى وقد سمح لها ذلك كله بأن تمارس دوراً مهماً في منطقة الهلال الخصيب² .

إذن تعتبر سوريا أحد المفاتيح الجوهرية لكلا المشروعين في المنطقة ونافذة تعبر من خلالها تصور وفلسفة المشروعين، كما أن الأزمة السورية هي الوحيدة بمضمونها وأحداثها لها القدرة على تحويل التنافس إلى مرحلة أخطر وهي الصراع انطلاقاً من الأبعاد السياسية والجيوستراتيجية والأمنية، ولتعمق أكثر في حيثيات الأزمة وتداعيات التنافس عليها سنتطرق إلى أثر المواقف كلا البلدين من الأزمة لنعرف حجم اختلاف المصالح بينهما وإدراك حجم التنافس وأثره في تعقيد الملف السوري .

1- علي حسن باكير ، مرجع سبق ذكره، ص 1.05

2- المرجع نفسه، ص 2.06

المطلب الأول : الموقف التركي من الأزمة السورية

وجدت تركيا في الحراك العربي فرصة للانتقال من أن تكون مجرد شريك للاعبين إقليميين آخرين مثل إيران في تزعم المنطقة وتنتقل لتكون اللاعب الإقليمي الأوحد، وهذا كان يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني تحديداً ومن معه، وقد مثل وصول رياح التغيير العربية إلى سوريا فرصة تاريخية لتركيا وفقاً لحساباتها لكي تنتقل إلى مرحلة العمل على تعزيز نفوذها وكسر التوازن الإقليمي مع إيران وحلفائها¹ ، من خلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى وهو إيران عبر ضرب إحدى الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني ، وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب ، والتطلع إلى أن يكون وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا كما في سائر البلدان العربية ركيزة جديدة لمضاعفة هدفها في تسيد المنطقة² .

فعندما وصل الحراك العربي إلى سوريا ، لم تتردد تركيا في التعاطي مع سوريا بطريقة وصائية مفاجئة ، وفتح مدرسة يومية في تلقين الدروس للقيادة السورية في ما يجب أن تفعله وبأية طريقة، وأعلنت تركيا على لسان أردوغان من على باب البيت الأبيض في سبتمبر 2011 قطع كل العلاقات مع دمشق داعية الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي وفارضة عقوبات اقتصادية ومهددة بتدخل عسكري لغايات إنسانية .

- محمد نور الدين ، تركيا والمنطقة العربية ، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر دور وتأثير القوى الإقليمية غير العربية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ، القاهرة ، 2012 ، ص 25 1

0. - احمد يوسف ونفين مسعد ، حالة الأمة العربية 2011-2012 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012 ، ص 66 2

ويمكن إجمال المواقف التركية عندما بدأت الاضطرابات في سورية إلى الآتي¹ :

1- تركيا مع التغيير والإصلاح اللذين ترى أنهما حتميين، وهي تعتبر ما يجري في سوريا حركة شعبية لا مؤامرة تستهدف الموقع والدور السوري في مواجهة إسرائيل، ودعم حركات المقاومة والتحالف مع إيران ومعارضة سياسات الهيمنة والتدخلات الخارجية ، لاسيما التدخل الأمريكي .

2- دعت النظام السوري إلى التعامل بسلمية مع المتظاهرين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمفكرين وإلغاء حالة الطوارئ وإقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي .

3- رأت تركيا أن من الأفضل أن يكون التغيير بقيادة الرئيس بشار الأسد ، كون هذا وحده يمنع الانفجار الكبير و يحقق الاستقرار² .

4- شهدت هذه المرحلة تحولا في الموقف التركي ليس من ناحية المعادلة المعتمدة منذ البداية و المتمثلة في حث الأسد على الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة بإجراء تغييرات جذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على وجه السرعة لتجاوز الأزمة الداخلية ، وإنما في وسائل دفعه لتحقيق هذه التغييرات ، وقد جاء التحول في الموقف التركي في هذه المرحلة عبر عدد من المؤشرات كتسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية الداخلية والخارجية وفرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن والتحذير من التداعيات الكارثية للاستمرار في السياسة القمعية ،

1- مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

2- انظر : تركيا تقلب الصفحة مع سوريا : قطعنا الاتصالات وسنفرض عقوبات ، صحيفة الحياة ، 2011/09/22 .

إلى جانب استضافة تركيا لمؤتمر الجمعيات الأهلية السورية وعدد من الناشطين السوريين ، كما ظهر بشكل واضح الانتقاد العلني والواضح لسياسة القتل التي يعتمدها النظام السوري وللروايات التي يقدمها عن الأحداث التي تجري ومفادها أن مسلحين وعصابات تواجه المتظاهرين والجيش¹ .

ولتفسير الموقف الحاد لتركيا اتجاه الأزمة السورية يمكن تقديم المبررات التالية²:

1- خشية تركيا من تفاقم الوضع في سوريا وتحوله إلى حرب أهلية ومذهبية وإثنية وهو ما يفتح باب جهنم على تركيا، لذلك سعت في البداية إلى نزع فتيل الانفجار الكبير في سوريا من خلال الإصلاح بقيادة الأسد ، كضمانة لاستمرار الاستقرار ومنعا للتأثير في الوضع في تركيا زمن هذه الزاوية اعتبرت تركيا أن تكرار مواقفها وتحذيراتها وامتلاءاتها بل حتى استضافتها المعارضة السورية يأتیان من باب الضغوط على النظام السوري كي يشرع في إجراء إصلاحات جديّة وذلك قبل أن يعلن اردوغان أن صبره قد نفذ .

2- سعت تركيا أن تكون الطرف الوحيد في المنطقة ومن دون شركاء وذلك من خلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى أي إيران عبر ضرب إحدى الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني أي سوريا وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب .

3- كما أن تركيا لا تزال جزءا عضويا من التحالف الغربي وتلتزم بسياساته في المنطقة خصوصا بعد انصياعها للضغوط الأمريكية منذ ضربة أسطول الحرية التركي عام 2010 ومن أبرز خطوات الالتزام

- على حسن باكير ، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية : الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية ، النوحة : المركز العربي للأبحاث ، 2011 ، ص 13 .

- احمد يوسف أحمد ونفین مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

التركي بالتحالف الغربي مطالبته بنصب رادارات الدرع الصاروخية الأطلسية على أراضيها لمواجهة الصواريخ الروسية والإيرانية حسب ما جاء على لسان أمين عام الناتو أندريس فوغ راسموسين .

دوافع وخلفيات التدخل التركي العسكري في الأزمة السورية :

وأخيرا يمكن إجمال خلفيات التدخل التركي في سورية عسكريا بمجموعة عوامل بعضها مرتبط

بالوضع الداخلي السياسي والأمني وبعضها مرتبط بالوضع الإقليمي والدولي وتتمثل في¹ :

1- السيطرة على الجيش: حيث اتسمت السياسة التركية اتجاه سورية منذ بداية الأزمة بالتردد وغياب الحزم ويتضح بجلاء أن هذا التردد كان مرتبطا إلى حد كبير بموقف المؤسسة العسكرية والعلاقة معها، وتلقى مشاركة قادة الجيشين الثاني والثالث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكومة العدالة والتنمية في منتصف جويلية وهما المسئولان عن حماية الحدود الجنوبية والشرقية مع كل من سوريا والعراق وحتى إيران، بعض الضوء على خلفيات إجماع الحكومة التركية عن التدخل عسكريا في سوريا كما بات واضحا أن الجيش كان يقاوم خلال الفترة الماضية كل طلبات الحكومة بالتدخل في الصراع السوري كما بذريعة أنه لا يستطيع فعل ذلك من دون دعم أمريكي أو غطاء من الناتو وهو أمر غدا فعلا غير ممكن بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا في سبتمبر 2015² .

2- تنامي التهديدات الأمنية القادمة من سوريا واستثمار حكومة العدالة و التنمية الاستياء الشعبي من هذه التهديدات من تنظيم الدولة وحزب العمال الكردستاني والقيام بعملية عسكرية تؤدي إلى وقف حملة التفجيرات التي يتعرض لها الداخل التركي انطلاقا من الأراضي السورية .

- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه ، الدوحة : مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016 ، ص05 .

- انظر للإضافة : ابراهيم كالين المستشار السياسي لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ، الديمقراطية والعالم العربي ، جريدة زمان التركية ، 2011/05/18 .

3- ضعف الموقف الأمريكي : حيث أدى غياب الحزم في موقف إدارة أوباما ، إلى أن تطلق تركيا يدها في مناطق غرب الفرات بهدف مواجهة تنظيم الدولة والأكراد .

4- التقارب الروسي التركي حيث ومع توجه الرئيس التركي إلى إنهاء القطيعة مع روسيا خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة تمكن من تحييد الموقف الروسي في الصراع مع الأكراد حيث كانوا يلقون دعماً من قبل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وفور وصول أردوغان إلى بيترسبورغ استقبلت موسكو الرئيس التركي بإغلاق مكتب التمثيل التابع للحزب الاتحاد الديمقراطي.

المطلب الثاني : الموقف الإيراني من الأزمة السورية

اتسم الموقف الإيراني الرسمي حيال الأزمة في سوريا بالانحياز الكامل للنظام السوري منذ اندلاع الحراك الاحتجاجي الشعبي فيها، حيث تبني الساسة الإيرانيون خطاباً داعماً للنظام في نهجه وسياساته الداخلية والخارجية، ونظروا إلى الأزمة بوصفها نتاج "مؤامرة خارجية"، هدفها النيل من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأميركية والصهيونية، ولم يخفوا وقوفهم القوي إلى جانبه بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية، بل تبنا وجهة نظره وطريقة تعامله مع الأوضاع الدامية والمتفاقمة في البلاد¹.

وجاء أول تعليق رسمي علة الأحداث على لسان سفير إيران في دمشق السيد أحمد الموسوي خلال مؤتمر الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا ، واعتبر أن هناك مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية عام 2009 في إشارة إلى الحركة الخضراء بعد

- عمر كوش، النظام الإيراني والأزمة السورية، الجزيرة نت، تاريخ الدخول 10/09/2016.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/5/25>.

الانتخابات الرئاسية الإيرانية ، وأن المتظاهرون عملاء للخارج ويتلقون أوامره من الأعداء للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة¹ .

وأعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله على الخميني صراحة في الخطاب الذي ألقاه في ذكرى رحيل الخميني في جوان 2011 في تبريره ازدواجية الموقف الإيراني من الثورات ومعاداة الثورة السورية أن هذا مخطط صهيوني قائلاً : نؤيد الحركات الشعبية لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني وإذا كانت هناك حركة أو ثورة بتحريك من أمريكا أو الصهاينة لإسقاط نظام أو بلد فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات وكذلك وصف الحرس الثوري الانتفاضة السورية بأنها مؤامرة خارجية وكرر ذلك رئيس البرلمان الإيراني ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي² .

في الشهور الستة الأولى من عام 2013 كان التركيز الإيراني هو الدفاع عن النظام السوري والحيلولة دون سقوطه أمام الدعم العربي والإقليمي والدولي المكثف لتنظيمات المعارضة , ومنع ما يخطط من تدخل عسكري أمريكي لإسقاط النظام تحت ذريعة استخدامه أسلحة كيميائية محرمة ضد المعارضة ولكون ذلك يعد تجاوزاً للخط الأحمر الذي سبق أن حدده الرئيس أوباما للنظام في سورية وهو (الامتناع الكامل عن استخدام أسلحة دمار شامل ضد المعارضة وبالذات الأسلحة الكيميائية) . ولمنع هذا العدوان عملت الحكومة الإيرانية باتجاهين³ :

الاتجاه الأول. إظهار أكبر قدر من التشدد والتهديد لمنع العدوان الذي كان يدبر ضد النظام السوري من جانب واشنطن وبضغوط من دول عربية خليجية ، وبخاصة السعودية وقطر إضافة على تركيا ، ناهيك

- لمزيد من التفاصيل عن الحركة الخضراء وصراعها مع النظام ، انظر : على حسن باكير وآخرون ، إيران : المحافظون - الحركة الخضراء والثورات العربية ، دبي : مركز المسبار 1

للدراست والبحوث ، مايو 2011 .

- انظر الإمام الخميني في ذكرى الإمام الخميني : الثورات القائمة ستنتصر ... فلسطين ستعود ، موقع المنار التابعة لحزب الله في لبنان 2

- مجموعة باحثين ، تحرير : على الدين هلال ، حال الأمة العربية 2013/2014 مراجعات ما بعد التغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014 ، ص 98 . 3

بالحفز الإسرائيلي لتدمير القدرات العسكرية الإستراتيجية السورية ، وبخاصة ترسانة الأسلحة الكيميائية والقدرات الصاروخية والصناعة العسكرية ، من هنا جاء تحذير الرئيس أحمدى نجاد فى 28 أبريل 2013 من أن انتصار المعارضة فى سورية سيجلب موجة من عدم الاستقرار تمثل تهديدا للمنطقة برمتها .

الاتجاه الثانى : دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى نزع فتيل المواجهة فى سورية ، وبخاصة ما عرف بالمبادرة الرباعية التى طرحها الرئيس المصرى السابق محمد مرسى فى مؤتمر منظمة التعاون الإسلامى بالسعودية والتى شملت مصر والسعودية كطرفين عربيين وإيران وتركيا كطرفين إقليميين ولكن الخلافات السعودية الإيرانية حالت دون تفعيل هذه المبادرة ، ورغم ذلك ظلت إيران تراهن على إنجاز جهود إقليمية مشتركة لنزع فتيل المواجهة الدولية فى سورية .

وبالرغم من التصريحات الخجولة لبعض المسؤولين حول الإصلاح واحترام مطالب الشعب السورى، فإن ساسة إيران لم يعطوا الجانب الإنسانى والأخلاقى أى اهتمام يُذكر، بالرغم من سقوط آلاف الضحايا المدنيين، فضلاً عن الجرحى والمعتقلين والمفقودين والنازحين، مع علمهم بأن الحراك الاحتجاجى السلمى أعلن منذ انطلاقته رغبة الشباب السورى فى نيل الحرية واسترجاع الكرامة، والتطلع إلى دولة مدنية تعددية، تقوم على المواطنة والعدالة الاجتماعية¹.

دوافع تبنى إيران للموقف الداعم لسوريا²:

- عمر كوش، مرجع سبق ذكره.1

- على حسن باكير ، الثورة السورية فى المعادلة الإيرانية التركية ، الدوحة : المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 08 .2

1- نظام الأسد حليف استراتيجي تاريخيا: لا تقف حدود العلاقات التي تربط النظام السوري بدمشق مع نظام الجمهورية الإسلامية في طهران عند حدود التميز فحسب ، بل تمتد لتصبح استثناء من ناحية الحلف الذي يربط الطرفين ، فهو الحلف الأطول مدة والأكثر ثباتا في الشرق الأوسط على مدى أكثر من ثلاثة عقود في منطقة شهدت تقلب التحالفات وتغير العلاقات، وعدم استقرارها بين الدول طوال تلك الفترة. لقد قدم نظام الأسد خدمات جليلة للنظام الإيراني ولاسيما في الحرب الإيرانية العراقية وفي حين كان العرب يحرصون على اتخاذ موقف موحد من طهران في تلك الفترة ، كانت دمشق من أبرز البلدان العربية التي وقفت إلى جانب النظام الإيراني، فعملت على شق الصف في الجامعة العربية ، ونزعت عن الحرب صفة المواجهة الفارسية العربية التي كان النظام العراقي يركز عليها في عملية التعبئة ، وقامت بتدريب العديد من قوات إيران . وأمنت فيما بعد طريقا لطهران لاخترق الساحة العربية وأوصلت الحرس الثوري إلى قلب لبنان وعززت من موقعها هناك عبر دعم حزب الله ، لقد عززت هذه السياسات المشتركة أواصر التحالف بين البلدين الذي ازدادت عروته وثوقا مع الوقت ، ولاسيما في ظل سعي إيران لتوسيع إطار نفوذها في الساحة العربية ، لينتقل من مرتبة الحلف الاستراتيجي إلى مرتبة المصير الموحد ، ومن الطبيعي بالنسبة إلى طهران أن تقف في هذا الظرف إلى جانب حليفها.

2- مخاوف متعلقة بحسابات داخلية: تتصل بإمكانية انتقال الثورة السورية إلى إيران حيث انفرد النظام السوري بالمقارنة مع مختلف الدول العربية باعتماد التكتيك الإيراني في قمع المظاهرات ، ولقد لاحظت طهران أن تحركات المعارضة أو السلطة في الحالة السورية كانت شبيهة جدا بالحالة الإيرانية، وتكمن هنا أسباب تخوف النظام الإيراني من أن نجاح الحالة الشعبية السورية في إشغال إستراتيجية النظام في المواجهة ، قد يحفز الحركة الخضراء في إيران من جديد على خوض مواجهة مماثلة مع النظام ، إذ تسود المعارضة الإيرانية حالة ترقب إزاء الوضع السوري ، وقد أعلنت الحركة الخضراء وكوادرها عن دعم التحركات الشعبية السورية ضد النظام السوري حليف النظام الإيراني في أكثر من مناسبة كما أنشأت

مجموعة دعم في الفضاء الإلكتروني فيسبوك وحسابات التويتر وأصدر مجلس التنسيق لدرّب الأمل الأخضر أعلى هيئة لصنع القرار في الحركة الخضراء الإيرانية بيانا عبر فيه عن دعم الثورة السورية وطالب النظام الإيراني بوقف دعم ديكتاتورية نظيره السوري .

3- مخاوف من تبعات السقوط : حيث إن النظام الإيراني خائف من انهيار مشروعه الإقليمي بأكمله وهو ما يعني ضياع جهد أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار السياسي والمالي والأيدولوجي والطائفي في المنطقة العربية، إضافة إلى إمكانية أن يصل الزلزال الجيوبوليتيكي إلى طهران نفسها ليسقط النظام نفسه أو يعزله إقليميا في أحسن الأحوال ، إذ سقط النظام السوري فسيكون هناك زلزال جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق ويقلصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى ويمتد من فلسطين مرورا بلبنان إلى العراق وقد يطال إيران نفسها، ففقدان نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة ، وجاء التعبير عن هذا الخوف برد متعاضد لإيران ومحورها الذي يضم الحكومة العراقية وبعض الأحزاب والحركات والمرجعيات التابعة والمالية للنظام الإيراني في سوريا ولبنان والعراق والبحرين وقد بلغ الموقف ذروته في الدفاع المستميت عن النظام السوري وتخزين الانتفاضة السورية والثوار ووصفهم بالعملاء والخونة والعصابات والتكفيريين .

4- وعلى الصعيد العسكري تعتمد إيران إستراتيجية المواجهة غير المتوازنة كما تدافع عن نفسها خارج حدودها عبر حزام من الدول والأذرع الإقليمية يوصلها إلى البحر المتوسط ، وقد اكتسب هذا الحزام الذي تعتبر منزلة سورية فيه كالقلب من الجسد أهمية كبرى بالنسبة إلى إيران بعد سقوط العراق عام 2003 وحتى اليوم¹ .

- على حسن باكير ، الأبعاد الجيوسياسية للأزمة السورية مرجع شيق ذكره ، ص 1.13

5- أما على الصعيد الاقتصادي فتتمتع سوريا بأهمية جيو استراتيجية بالنسبة لأمن الطاقة في إيران ، إذ يمثل مشروع خط الغاز الإسلامي أحد أكبر مشروعات إيران الإستراتيجية لتصدير الغاز من العراق وسوريا ولبنان ليمتد في المستقبل إلى القارة الأوربية كما ظن تخطط طهران ، ففي جويلية 2010 عقدت إيران مفاوضات أولية مع كل من العراق وسوريا لمناقشة المشروع وفي جويلية 2011 توصلت الدول الثلاث لاتفاق ما لتنفيذ المشروع بتكلفة 10 مليار دولار وفي مارس 2013 توصلت جميع الأطراف لاتفاق نهائي ، وترتبطا عليه ، فمشروع الخط الإسلامي لا يجعل من بقاء النظام السوري (حتى لو تمت التضحية ببشار الأسد والقادة العسكريين والأمنيين) خيارا مهما بل ضرورة حتمية بالنسبة للجمهورية الإسلامية، لتأمين مشروعها الاستراتيجي، ليس من أجل استمرار المشروع في سوريا فحسب بل لضمان استمرار دور حزب الله السياسي والأمني في لبنان على المدى البعيد أيضا، ولمد الخط إلى أوروبا مستقبلا، لذا فإن أمن إيران الاقتصادي وأمن الطاقة المهدد يجعل من أمن الطاقة في سوريا لدى صناع القرار الإيرانيين مسألة أمن قومي من الدرجة الأولى¹ .

6- منذ قيام الثورة السورية في مارس عام 2011 وتصاعد حدة الاقتتال بين الجيش السوري الحر والجيش النظامي، وسيادة حالة الاحتراب الداخلي بدأ إنتاج سوريا من النفط في انخفاض، وقد بلغ إنتاج سوريا من النفط قبل اندلاع الثورة نحو 400 ألف برميل يوميا، وانخفض مع اندلاع الثورة وتحديدا في الربع الأول من العام 2011 إلى نحو 383 ألف برميل يوميا وانحدر الإنتاج في العام 2012 إلى أقل من 150 ألف برميل يوميا وسجل العام 2013 انهيار الإنتاج النفطي للبلاد ليسجل نحو 28 ألف برميل يوميا ، كما أن أغلب الحقول النفطية في سوريا وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش (انظر الخريطة رقم 17)، وفي المقابل بدأ النظام في استيراد النفط الإيراني وقدمت إيران تسهيلات كبيرة للجانب السوري ، وفي المقابل عقد الجانبان اتفاقية مهمة يحق لإيران بموجبها الاستحواذ على حصص ضخمة من الاستثمارات

- تامر بدوي ، ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو استراتيجيا ؟ ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 15 ، سبتمبر 2013 ، ص 25 .1

والمشروعات السورية في المستقبل¹، وهو ما يعنى أن الدور الإيراني يتجاوز تأسيس وتدريب الميليشيات العسكرية ودعم الجيش النظامي السوري وتعزيز الأجهزة الأمنية إلى لعب أدوار أكبر في قطاعات الاقتصاد السوري، ووفقا لهذه الاتفاقيات وفي حال توصل النظام والمعارضة السورية لاتفاق سياسي للتسوية سيكون لإيران النفوذ الواضح والحقيقي لسوريا ما يتيح لها الضغط على أي حكومة انتقالية .

7- تتنافس كل من إيران وتركيا على تسوية ملف أكراد سوريا بالشكل الذي يتوافق مع مصالحهم الإقليمية ، حيث تسعى كل من طهران وأنقرة إلى احتواء هؤلاء الأكراد المنقسمين على أنفسهم لكن من جهة أخرى يوفر انقسام الأكراد السوريين توازنا للقوى على الأرض يتيح للإدارتين حفظ تأثيرهم على شركائهم، فمنذ بداية الحراك السوري رغبت طهران على الأقل تحييد الأكراد السوريين عن الصراع الداخلي وبقائهم خارج إطار اللعبة لصالح النظام السوري ، وبانسحاب الجيش النظامي من أربعة مدن كردية سورية ، في جويلية 2012 وحلول قوات الحماية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الكردي مكانها (اللاعب الأقوى في كردستان سوريا، والمرتبط بحزب العمال الكردستاني العراقي) استطاع الأسد إسكات الفصيل الأقوى في الساحة الكردية ، و توجيه ضربة للإدارة التركية وجذب الفصيل الكردي الأقوى إلى طهران . في المقابل واجهت طهران عقبة الدور الذي يلعبه رئيس إقليم كردستان العراق مسود البرزاني (بدعم تركي) لاحتواء أكراد سوريا، حيث بدأت جهود كردستان العراق الاتحادية في اكتوبر 2011 بتأسيس المجلس الوطني الكردستاني بمشاركة 15 فصيل كردي مع غياب حزب الاتحاد الديمقراطي² .

1 - النفط السوري يمول تنظيم الدولة الإسلامية ، الجزيرة نت ، 2014/04/18 ، الموقع : 1

<http://www.aljazeera.net/news>.

2 - ريناد منصور ، دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي ، مركز الجزيرة للدراسات 2013/11/23 ، 2

<http://studies.aljazeera.net/ar>.

وباختصار تحقق العلاقة مع سوريا في الإطار الجيوبوليتيكي الأهداف الرئيسية الثلاثة للمشروع الإيراني

والتي تتضمن التوسع الإقليمي وقيادة العالم الإسلامي وحماية أمن إيران والمفارقة أن العلاقة الإيرانية السورية في هذا الإطار لا تستند إلى عوامل داخلية نهائيا بل إن المنطق يقول إذا ما قسنا هذه العوامل فمن المفترض بالبلدين أن يكونا على طرفي نقيض وليس في حلف ، فالأول قومي فارسي والثاني قومي عربي والأول نظام إسلامي والثاني نظام علماني والأول في دولية تمثل النقل الشيعي والثاني في دولة تمثل النقل السني في منطقة الهلال الخصيب¹.

المبحث الثالث : مستقبل التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

يعد بناء السيناريوهات تقنية مهمة من تقنيات الدراسات المستقبلية ، وهذه التقنية لها أهمية كبيرة في التنبؤ بمستقبل الظواهر المختلفة ، ورسم الملامح المستقبلية المحتملة لها ، وتتبع سيرها بأسلوب علمي منظم ، وتقتضي هذه التقنية معرفة المسار التاريخي للظاهرة من أجل الوقوف على اتجاهها العام ، ومعرفة العوامل التي أسهمت في تشكيلها ، كي يتمكن الباحث من بناء افتراضات مترابطة للصورة

- على حسن باكير ، مرجع سبق ذكره 1

المستقبلية التي ستأخذها الظاهرة بناء على ما توفر لديه من معطيات عنها في الماضي والحاضر ، و التي تمكنه من فهم حركتها وتوقع شكلها المستقبلي¹.

و إذا كانت عملية الاستشراف² ، بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضوراً بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ومن ثم ، فإن الحديث عن مستقبل التنافس التركي الإيراني يبقى مرهونة بطبيعة التحولات التي ستشهدتها المنطقة وما تترتب عليها من آثار تنعكس على طبيعة التنافس التركي الإيراني خلال السنوات اللاحقة . وهنا يمكن طرح عدة سيناريوهات لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الدور التركي والإيراني في المنطقة .

فقد جاءت الثورات العربية لتضع تحت الاختبار الجدي واحدة من أكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث والتي مثلتها العمق الإستراتيجي لحزب العدالة والتنمية بكل عناوينها المثيرة والجذابة، ولتشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية. فقد كان واضحاً أن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن بالتالي مستعدة لها ولكيفية التعاطي معها في البداية على الأقل، فاتسم أداء الدبلوماسية التركية بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادئ وباتت ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في أكثر من ملف .ولكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسات أكثر وضوحاً، طرحت علامات استفهام كبيرة وتساؤلات عما إذا كانت السياسة الخارجية التركية أمام منعطف جديد عنوانه الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سادت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002³ .

- للإضافة حول الدراسات المستقبلية وكيفية بناء السيناريوهات يمكن الرجوع إلى : وليد عيد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مركز العلمي للدراسات السياسية ، 2007.

- الاستشراف هو ثمرة لثورة حقيقية للفكر ما دام أن فلسفة يعترم الإنسان فيها أن يكون فاعلاً أو حتى سيداً قد حلت محل الفلسفات القديمة التي تقوم أساساً على فكرة وجود نظام ذاتي التنظيم (أو ينظمه الله) والتي كانت تستند وفق منطق خاص بها (راجع موضوع الطبيعة الجيدة) والتي لم يكن الإنسان فيها سوى رعية. هوغ دوجوفيل، الاستشراف والسياسة، مجلة الاستشراف للدراسات المستقبلية، الدوحة، 2016، ص 14.

- إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 46، 2010، ص 3.03.

كما فرض الحراك العربي بدائل ضيقة أمام إيران دفعتها إلى تبني سياسات متناقضة إزاءها ، ففي الوقت الذي دعمت فيه الحراك العربي والاحتجاجات التي شهدتها دول مثل تونس و مصر والبحرين واعتبرتها مستوحاة من الثورة الإسلامية ، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها شأن داخلي وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق بعدما أصدر وكيل الخميني في العراق فتوى تحريم التظاهر .

وبناء على ذلك يمكن بناء سيناريوهين مهمين يمثلان أحد التحولات التي تطرأ على مسألة التنافس ، حيث يمكن أن يتحول التنافس إلى إطار تعاوني وهو أحد السيناريوهات التي لها مجموعة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لتبرير هذا السيناريو تتمثل في : دور المؤشر الاقتصادي ، ودور مؤشر الأمني وبالأخص موضوع الأكراد ، هذين البعدين قد يساهمان في بناء سيناريو تعاوني بين الطرفين وخلق حالة من التوازن والاستقرار النسبي للأمن الإقليمي في المنطقة كما سيتم التطرق له . أما السيناريو الثاني ويتمثل في تحول موضوع التنافس إلى إطار أخطر وهو الصراع وقد يكون أحد أهم المؤشرات التي تدفع لذلك هي الأزمة السورية .

المطلب الأول : مؤشرات بناء سيناريو تعاوني بين تركيا و إيران

ثمة ملفات عدة توتر العلاقات بين تركيا وإيران ، وخصوصا في السنوات الأخيرة في مقدمتها التنافس على النفوذ في الإقليم ، واختلاف المواقف إزاء الثورة السورية، ودعم إيران للسياسات الطائفية في العراق، وسياسة تفريغ المناطق السكنية في سوريا، ودعمها عدداً من الميلشيات فضلا عن التنافس على مسارات نقل الطاقة في البلدين، والتنافس التقليدي في آسيا الوسطى، وتناقض موقفيهما في ملف إقليم ناغورنو كاراباخ¹ .

العراق يبحث تصدير النفط عبر إيران"، الجزيرة نت، تاريخ الدخول: 20 أوت 2017 -1

<https://goo.gl/J7oryX>

على الرغم من ذلك اعتمد الطرفان سياسة التواصل وعدم الاصطدام المباشر ، وذلك حفاظاً على المصالح الاقتصادية البينية وخوفاً من عواقب الصدام والشحن المذهبي، لذا لم تنقطع الزيارات المتبادلة، والتصريحات الايجابية والتعاون الاقتصادي بين الطرفين حتى في أوج التوتر بينهما¹ .

بيد أن عدداً من التطورات الإقليمية مؤخراً يدفع الطرفين إلى مستوى أعلى من التنسيق والتعاون

أهمها²:

الاقتصاد حاضر ويقوة رغم الأزمة السورية"، العربي الجديد، تاريخ الدخول: 20 أوت 2017: تركيا وإيران" - 1

<https://goo.gl/r1gmwS>

فبراير 2017، تاريخ الدخول: 20 أوت 2017 DW.17، " - أنظر كل من : صحف: ترامب يعتزم تشكيل حلف عربي ضد إيران بمشاركة إسرائيل2

<https://goo.gl/MTUWbG>

البنتاغون: نشر تركيا مواقع قواتنا في سوريا يعرضها للخطر"، تاريخ الدخول: 20 أوت 2017

<https://goo.gl/Xxc4wT>

واشنطن تفرض عقوبات جديدة على إيران"، RTعربي، تاريخ الدخول: 20 أوت 2017

<https://goo.gl/STHZvd>

1- الأزمة الخليجية التي تنذر بتبدل محتمل للتحالفات والاصطفافات في المنطقة، وقد اتخذ إزاءها الجانبان موقفًا مشابهًا داعمًا للتهدئة والحلول الدبلوماسية و رافضا للخيارات الخشنة ، لاسيما أنها تزامنت مع سياق مفترض لتأسيس تحالف شرق أوسطي لمواجهة طهران و "الإرهاب" .

2- الأزمة المستمرة بين أنقرة وواشنطن على خلفية عدم تسليم فتح الله كولن لها، وتزايد الدعم المقدم لحزب الاتحاد الديمقراطي وأذرعها العسكرية في سوريا، وقد وصل التوتر بينهما مستوى غير مسبوق بعد نشر وكالة الأناضول الرسمية خريطة لعشر قواعد عسكرية أمريكية في شمال سوريا وهذا الافتراق في الأولويات والمصالح مع الولايات المتحدة يدفع تركيا إلى التنسيق والتعاون أكثر فأكثر مع روسيا، وبدرجة أقل مع إيران .

3- الأزمة المتجددة بين طهران وواشنطن إثر التجارب الصاروخية الإيرانية، وعودة الإدارة الأميركية الجديدة لسياسة العقوبات .

4- هدوء المواجهات العسكرية في سوريا بين النظام والمعارضة، واتفاق مختلف الأطراف على الحل السياسي عبر التفاوض، الأمر الذي يخفض من مستوى التناقضات في المواقف والمصالح بين تركيا من جهة وروسيا وإيران من جهة أخرى، و لا شك أن استمرار مسار آستانا والنجاح النسبي لاتفاق مناطق خفض التصعيد يصبان في هذا المسار، وهو ما يستوجب التنسيق لتجنب الصدام بالحد الأدنى.

5- المشاكل الحدودية التي تتطلب مستوى متقدم من التعاون والتنسيق وذلك لأبعادها الأمنية والاقتصادية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتهريب اللاجئين .

6- اتجاه بوصلة تركيا مؤخرا نحو الشرق (روسيا والصين والهند وإيران) ، وذلك سعياً للتوازن والمرونة في سياستها الخارجية المعتمدة منذ عشرات السنين على الغرب حصراً، وفي هذا الإطار ثمة أهمية توليها

أنقرة للعلاقات مع طهران من أجل استقرار المنطقة ، إضافة إلى موقف الأخيرة ليلة الانقلاب الفاشل قبل عام ، وما تركه من أثر إيجابي لدى أنقرة¹.

7- الملف الكردي في الإقليم باعتباره مصدر قلق كبير ومشارك بين البلدين ، إذ تعتبر تركيا أي كيان سياسي لأكراد سوريا إرهابا لتقسيمها، وكياناً يمكن أن يتحول إلى منصة إطلاق عمليات لحزب العمال الكردستاني ضدها، فضلاً عن انعكاساته السلبية على عملية التسوية مع أكراد الداخل والمجمدة منذ صيف ، وبشكل مشابه ولكن أقل حدة، تنظر أنقرة إلى استفتاء إقليم كردستان العراق - على الرغم من علاقتها الجيدة مع رئيسه مسعود البارزاني- نظرة مشتركة مع طهران بسبب حساسية الملف الكردي في داخلها أيضا ، فضلاً عن توجسها من الخطط الأميركية المتعلقة بأكراد سورياً على صعيد ملفها الكردي الداخلي كما على صعيد الأزمة السورية².

أولاً : المؤشر الاقتصادي في العلاقات التركية الإيرانية

يجب الإشارة أولاً إلى أنه على صعيد المصالح المشتركة يستند التصور التركي للعلاقة مع إيران على حزمة ركائز أبرزها توازن القوى القائم بين الطرفين طيلة قرون، وبناء على هذا التوازن حرص الطرفان على تحالف الانزلاق إلى دائرة مفرغة من صراعات مذهبية وجيوستراتيجية تعصر قوتها وتستنفيذ مواردها لمصلحة أطراف دولية وإقليمية أخرى، والذي يعضده تطلع كل طرف لتعظيم مغانمه من علاقة التفاهم الاضطراري الممتدة مع الآخر وسط أجواء إقليمية ودولية بالغة التعقيد، اهتزت خلالها ثقة الدولتين في حلفائهما الغربيين وأصدقائهما الشرق أوسطيين، خصوصاً بعد أن أطمأحت الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ما

1. داود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 389 - أحمد1

عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يناير 2016، تاريخ الدخول: 20 أوت 2017 - الحاج، سعيد، 2

تمخض عنه من سياسات أمريكية حيال المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية اللثام عن مدى ضبابية النوايا الأمريكية حيال كل من أنقرة وطهران مقارنة بتل أبيب¹.

وانطلاقاً من تلك الرؤية البراغماتية جاء البعد الاقتصادي ليلملم الوضع لصالح بناء سيناريو تعاوني ، حيث تعتبر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كل من إيران وتركيا من أهم العلاقات وأكثرها نمواً في منطقة الشرق الأوسط فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا في سبتمبر عام 2010 بنسبة أكثر من 82% مقارنة بنفس الشهر في سنة 2009 ليصل إلى 110 ألف دولار بارتفاع كبير عن شهر سبتمبر عام 2008 والذي بلغ معدل التبادل التجاري بينهما إلى 460 مليون و 394 ألف دولار، كما حققت الصادرات التركية إلى إيران زيادة بنسبة 56% في عام 2010 عن عام 2009 لتصل إلى 228 مليون و 611 ألف بعد أن كانت 146 مليون و 526 ألف دولار وفي المقابل سجلت الصادرات الإيرانية إلى تركيا زيادة بنسبة 145% في عام 2010 عن عام 2009 لتصل إلى 729 مليون و 249 ألف دولار بعد أن كانت 313 مليون و 828 ألف دولار²، كذلك يجب الإشارة إلى النمو الاقتصادي للدولتين ودوره في صياغة القوة الإقليمية التي تطمح إليها كل من إيران وتركيا³.

ولقد صرح أردوغان أثناء زيارته لطهران في يناير 2014 أن بلاده تهدف لوصول التبادل التجاري إلى 30 مليار دولار في عام 2015⁴.

يُذكر أن وزارة الاقتصاد التركية حددت قطاعات يتوقع زيادة تصدير منتجاتها لإيران، وهي السياحة والطاقة والبنوك و البتر وكيميائيات والاتصالات وقطاعات السيارات والنقل. كما أضافت الوزارة أن هناك

1- باكينام الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2- احمد كامل البحيري ، الاقتصاد الإيراني خلال عام 2010 ، مختارات إيرانية ، العدد 122، سبتمبر 2011، ص 116 .

3- علي جلال معوض ، مرجع سبق ذكره، ص 363 .

4- الرئيس الإيراني يستقبل اردوغان ، جريدة الرياض ، العدد 16656 ، 30 يناير 2014 .

فرصا للجانب التركي لبناء المطارات والطرق السريعة والفنادق بإيران إلى جانب الشحن البحري ، ووفقا لأرقام نفس الوزارة، يوجد حوالي مائة شركة تركية نشيطة في طهران، إضافة إلى 38 شركة استثمارية بمنطقة تبريز، وتعتبر تلك الشركات الأجنبية الوحيدة العاملة بقطاع الاستثمارات بإيران¹.

كما أن التعاون التركي الإيراني في مجال الطاقة بدأ منذ منتصف تسعينات القرن العشرين ، لكن تفعيل هذا التعاون تم فيعهد حكومة حزب العدالة والتنمية ، ففي 13 يوليو 2007 وقع وزير الطاقة التركي حلمي غولر مع وزير النفط الإيراني كاظم وزيرى هامانه أثناء زيارة الأخير لأنقرة ، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الطاقة تتيح لتركيا المشاركة المباشرة في تطوير مشروع الغاز الطبيعي في حقل فارس الجنوبي الإيراني بدون الاشتراك في المناقصات ، وفي المقابل يتعين على تركيا بيع الغاز الذي تستخرجه من هذه المنطقة إلى إيران، كما تنص الاتفاقية على أن تصدر إيران و تركمانستان 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا إلى أوروبا عن طريق تركيا ابتداء من عام 2008².

وفي هذا السياق، صرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي حلمي غولر قائلا : إن مفاوضات بلاده مع إيران أثمرت وتم توقيع مذكرة تفاهم مهمة مع وزير النفط الإيراني كاظم وزيرى هامانه في أنقرة وأوضح أن مذكرة التفاهم ستمكن تركيا من نقل الغاز الإيراني إلى أوروبا من خلال خط أنابيب يربط بين البلدين إضافة إلى نقل الغاز من تركمانستان إلى دول الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أن تركيا نفذت وتنفذ عددا من المشروعات المهمة التي تعمل على توفير إمدادات الطاقة بشكل آمن مثل خط أنابيب باكو

1 - وسيلة بن صالح ، تركيا وإيران.. تحالف اقتصادي رغم "العاصفة" ، موقع الجزيرة نت ، 2015/04/16 ،

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>.

- تركيا وإيران تتسكان بالتعاون في مجال الطاقة ، إذاعة الصين الدولية ، القسم العربي ، 2007/11/21 ، 2 ،

<http://arabic.cri.cn/189/2007/11/21/84@86880.htm>

تبلسي جيهان ومشروع شاه دنيز الذي يمتد إلى اليونان ومنها إلى ايطاليا إضافة إلى مشروع نابوكو لنقل الغاز إلى دول شرق أوروبا وأضاف أن المذكرة ستنجح لتركيا أيضا إدارة بعض الحقول في جنوب إيران¹ .

يبقى الغاز الطبيعي هو السلعة الرئيسة للتجارة بين البلدين. إذ تشتري تركيا 10مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني كل عام، فضلاً عن إحياء مشروع نقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا من خلال مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول. والذي سيمر عبر تركيا وينتهي عام 2018 بقدرة سنوية أولية تصل نحو16مليار متر مكعب يمكن أن تتضاعف خلال سنوات ، كما لا يمكن تحييد النفط الخام عن أسرار الاقتصاد بين البلدين، إذ كانت تركيا تستورد نحو 51 % من حاجتها من النفط الخام من إيران، التي تمتلك 10% من احتياطات النفط العالمية، قبل أن تتراجع نسبة النفط المستورد من إيران إلى نحو 28% بعد الفتره السياسي ودخول النفط العراقي إلى خط الواردات التركية² .

وبناء على ما تقدم نجد أن العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران تستمد نشاطها وحيويتها من الجانب الاقتصادي ومعدل التبادل التجاري ، الذي يمثل مصدرا للاتفاق والتقارب كما يساعد في تقليل حدة التنافس بين الدولتين في الأمور السياسية والثقافية ، ولا يمكن إغفال أن كلا من الدولتين تسعيان للعب دور إقليمي مميز في المنطقة وطرح نفسها كقوة إقليمية ومن أهم مقومات هذه القوة الإقليمية كما رأينا سابقا القدرات الاقتصادية ، وبالتالي تركز كل دولة على تحسين وضعها الاقتصادي والتفوق على الأخرى بل جعل نفسها الأقوى اقتصاديا في الإقليم .

1 - أحمد ياسين، " مذكرة تفاهم تركية-إيرانية توجه ضربة مزدوجة لموسكو وواشنطن"، صحيفة الوطن ، 2008/07/16 ،

- <http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=2481&id=14156>

2 - عدنان عبد الرازق ، تركيا وإيران: الاقتصاد حاضر وبقوة رغم الأزمة السورية ، جريدة العربي الجديد ، 2016/01/15 ،

<https://www.alaraby.co.uk/economy> .

ثانيا : المؤشر الأمني في العلاقات التركية الإيرانية

إن تشابه مخاوف الدولتين زاد من جهودهما و أدى بالتالي إلى إبرامهما معاهدات السيطرة على أراضيها الحدودية الكردية ، فقد أقلق إيران عام 1920 ما يجري من تطورات في المناطق الكردية من أراضي الدولة العثمانية المجاورة وكانت تراقب تحركات الكرد بصفة خاصة .

ففي الوقت الذي ترسخ أنقرة وطهران لتأييد أمريكا و أوروبا لمسألة قيام كيان ذي حكم ذاتي أو فيدرالي في كردستان العراق ، تتفق العاصمتان ضمنا على أنه ليس من مصلحتهما أن تتبثق دولة كردية مستقلة من مثل هذا الكيان ، ومنذ عام 1993 فصاعدا وجدنا الأتراك والإيرانيين فضلا عن سوريا والعراق لا يريدون رؤية ولادة دولة كردية في كردستان العراق ولا يرغبون أن يروا المنطقة مستقرة وخالية من تدخلاتهم ، فيعمدون في ما بينهم إلى توقيع سلسلة من البروتوكولات الأمنية لقطع الطريق أمام محاولة كهذه¹.

ولقد بدأ تنسيق التعاون الأمني بين تركيا وإيران منذ تأسيس لجنة الأمن العليا التركية الإيرانية عام 1998، إلا أن تفعيل هذه اللجنة لم يبدأ على أرض الواقع إلا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتحديدًا بعد بروز حزب الحرية الكردستاني في إيران عام 2004 بوصفه شقيقًا لحزب العمال الكردستاني في تركيا ، وعلى الرغم من التباين بين الحزبين على المستوى التنظيمي، إلا أن مقرات التدريب الرئيسية للمنظمتين موجودة في جبال قنديل في شمال العراق، يتعاونان لوجستيا، ويعترفان بولائهما لمؤسس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان .ومنذ ظهور حزب الحرية الكردستاني عقدت لجنة الأمن العليا التركية

- مايكل كونتر ، دولة كردية فعلية في كردستان العراق ، مجلة العالم الثالث ، العدد 02 ، 1994 ، ص 195 .1

الإيرانية اجتماعات عدة كان آخرها في أبريل عام 2008 في أنقرة، حيث طغت على جدول أعمال المحادثات الثنائية بشأن التعاون في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات ضد حزب العمال الكردستاني وحزب الحرية الكردستاني¹.

كما توصلت طهران وأنقرة منتصف عام 2002 إلى اتفاق بشأن مكافحة الجريمة وتهريب المخدرات ومكافحة الهجرة غير شرعية وضبط الأمن على الحدود الإيرانية التركية، وجاء ذلك في أعقاب توجيه قوات الأمن و الجيش الإيراني ضربات إلى عناصر تابعة لحزب العمال الكردستاني التركي، خلال مواجهات مسلحة عند الحدود المشتركة داخل إقليم كردستان العراق، أسفرت حسبما أعلنت طهران به عن مصرع جنديين إيرانيين وعشرة من عناصر حزب العمال، وذلك في وقت خاضت فيه قوات الأمن التركية اشتباكات متفرقة مع عناصر من حزب العمال الذي يشن عمليات مسلحة في مناطق جنوب شرق تركيا².

وشهد عام 2008 الحدث الأبرز في مجال التعاون الأمني بين تركيا و إيران عندما وقع الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد مع نظيره التركي عبد الله غول أثناء زيارة الأول لأنقرة في منتصف آب عام 2008 على اتفاقية الأمن الشاملة التي تضمنت التعاون في المجالات الأمنية و الاقتصادية والثقافية والسياحية وغيره . وفي هذا السياق صرح وزير الداخلية التركي بشير أتالاي قائلاً: لقد تم التحضير منذ فترة طويلة لاتفاقية الأمن الشاملة ، ومن خلالها سيكون تعاوناً كاملاً بين البلدين في المجالات المختلفة وأهمها مجال تبادل المعلومات بجميع أنواعها بما فيها الإستخباراتية . وقد شملت اتفاقية الأمن الشاملة العديد من الاتفاقيات و هي : اتفاقية التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب ، و اتفاقية التعاون الاقتصادي ، اتفاقية التعاون في مجال البيئة والنقل وبرنامج عملي للتعاون المتبادل في

- عمر تشينار ، سياسات تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية والعثمانية الجديدة ، مجلة مركز الشرق الأوسط ، العدد 10 ، 2008 ، ص 25 . 1

- محمد عز العرب ، العلاقات التركية الإيرانية وانعكاساتها على المنطقة ، مختارات إيرانية ، العدد 51 ، 2004 ، ص 16 . 2

مجال السياحة ، والتعاون في مجال الأرشيف والمكتبات الوطنية ، ومن ناحية أخرى فقد تم الإعلان بأن يكون عام 2009 العام الثقافي المشترك للبلدين ¹.

المطلب الثاني : مؤشرات بناء سيناريو صراعي في العلاقات التركية الإيرانية

يبدو من السياق أن المحاور التي تستند إليها العلاقات التركية الإيرانية في المرحلة الراهنة تجعلها أقرب إلى التنافس على الهيمنة الإقليمية منها إلى التعاون وأن العلاقات مرشحة لدخول مرحلة الصراع مع مرور الوقت ، حيث تعاني تلك العلاقات حاليا من أوجه اختلاف متعددة اتجاه مجموعة من القضايا والرؤى ومنها :

أولا : البرنامج النووي الإيراني

يعد البرنامج النووي من القضايا التي شهدت اختلافا كبيرا في وجهات النظر بين القوتين الإقليميتين إيران وتركيا ، فتركيا تعارض انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يتعارض مع سياسات كل من إسرائيل وإيران على حد سواء ، لأنه في حالة نجاح إيران في حيازة السلاح النووي سيؤدي ذلك إلى اختلال في ميزان القوة العسكرية الذي يميل لصالح تركيا العضو في الحلف الأطنطي ، إلا أنها في الوقت نفسه تعارض السياسة الغربية والأمريكية في التعامل مع إشكالية البرنامج النووي الإيراني التي تنتهج العقوبات وسيلة أساسية ، حيث حاولت تركيا التوسط بين الطرفين الغربي والإيراني في هذا الشأن إلا أن محاولتها باءت بالفشل ، فلم يعد الاتفاق النووي الثلاثي الذي وقعته إيران وتركيا والبرازيل في مايو 2010 بشأن تبادل الوقود النووي مع مجموعة فيينا - الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا - فعالا² ، كما أن تركيا لا تزال حريصة على رفض المشاركة في العقوبات التي تفرض على طهران أيا كان نوعها وتبلور موقفها هذا في معارضتها لقرار مجلس الأمن رقم 1929/جوان 2010 الخاص بتوسيع

¹ - برهان كورأغلو ، تداعيات زيارة الرئيس الإيراني أحمد نجاد الأولى لتركيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2008/09/02 ، متاح في الموقع :

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/upload/6/1220646147.pdf>

² - أمل حمادة ، الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية ، مختارات إيرانية ، العدد 39 ، أكتوبر 2003 ، ص ص 77-79

العقوبات ، حيث قامت بضبط شحنات أسلحة إيرانية كانت في طريقها لسوريا ناهيك عن قيامها بفرض إجراءات تفتيش صارمة على أكثر من طائرة إيرانية تحت الغرض نفسه ، تركيا بذلك تستهدف وضع خطوات إيران النووية تحت الملاحظة عبر الزج بنفسها كراعي أطلنطي لتسوية نووية تضمن لها حماية مصالحها وأمنها القومي وتوازن القوى الإقليمي مع إيران¹ .

1- الموقف التركي من الملف النووي الإيراني :

انطلاقاً من تلك الرؤية البراغماتية جاء الموقف الرسمي التركي من البرنامج النووي الإيراني، حيث لم يشاطر أنقرة باقي دول الجوار الإقليمي أو المجتمع الدولي المخاوف من طموحات ونوايا إيران كما لم تتخبط في الحملة الضارية ضد البرنامج ، حيث أعاد أردوغان إبان زيارته لتهران في 2009 التأكيد على موقف بلاده الثابت في هذا المضمار والمتمثل في احترامها لحق إيران في حيازة برنامج نووي سلمي ، ورفض معالجة الأزمة النووية من خلال القوة العسكرية .

ولقد أكد ذلك التعليق الأولي من الجهات الرسمية بعد اتفاق الإطار النووي الإيراني والذي أعلن في

02 ابريل 2015 في مدينة لوزان السويسرية ، حيث بعد ساعات قليلة صرح وزير الخارجية تشاوش اوغلو : نحن في تركيا مسرورون بأن المفاوضات قد انتهت بتفاهم سياسي ، ونحن سعداء بأن نرى أن هناك إجماعاً على الإطار العام للاتفاق ، ونأمل أن يتوصلوا إلى اتفاق نهائي .

و تتمثل أهم الدوافع التي ساهمت في بناء موقف إيجابي اتجاه الملف النووي الإيراني في² :

1- انتقاء خطر التهديد النووي الإيراني والخيار العسكري : فلطالما كان احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل مصدر قلق بالنسبة إلى تركيا خلال السنوات الماضية ، لكن أنقرة حاولت التعامل مع الموضوع بروية ومن دون توتر أو انفعال على الرغم من إدراك الجانب التركي أن امتلاك النظام الإيراني

1 - Marker Esayan, Iran pulls the PKK card , Today Zaman , 16 august 2011 .

2- علي حسن باكير ، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 ، ص 08 .

للسلاح النووي سينعكس بشكل سلبي بالضرورة على أمن تركيا وعلى التوازن الراسخ منذ عقود في ميزان القوى

- 2- التأكيد على حق تخصيب اليورانيوم محليا : حيث أحد أهم أسباب عدم معارضة تركيا لحق إيران في التخصيب ذاتيا ، وهو الطموح الذي تسعى له تركيا إذ يرى الجانب التركي انه من الممكن أن يكون في هذا الموقع نفسه في المستقبل خاصة أن أنقرة تمتلك خططا نووية طموحة ، حيث تم انطلاق أعمال التشييد والبناء للمفاعل النووي الأول في البلاد ضمن مشروع يهدف إلى بناء أربعة مفاعلات في منطقة أكويو وحدها بمدينة مرسين بتكلفة حوالي 20 مليار دولار و بقدره 1200 ميغا واط للمفاعل الواحد .
- 3- تحسين العلاقات التركية الأمريكية : وهناك من يرى أن الاتفاق قد يؤدي إلى تحسين العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إذ لطالما شهدت هذه العلاقات حالة من المد والجزر في السنوات القليلة الماضية ، وشهدت مشاكل ناجمة عن مواقف مختلفة أو متضاربة من حالات بعينها أو بسبب موقف إحدى الدولتين من دولة ثالثة كالموقف الأمريكي إلى جانب إسرائيل إبان الاعتداء على أسطول الحرية أو الموقف التركي إلى جانب إيران إبان فرض العقوبات على الأخيرة عام 2010 بسبب برنامجها النووي
- 4- منافع اقتصادية متعددة : ففي حال رفع العقوبات فعلا فسيتمتع العالم إلى إيران كالطوفان كما تقول ويندي شيرمان مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية وكبيرة المفاوضين في الملف الإيراني، إذ من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إعطاء دفعة غير مسبوقه من الزخم للاقتصاد الإيراني، وبالتالي من بين أهم الدول التي ستستفيد من ذلك تركيا بحكم جوارها الإقليمي لإيران وعلاقتها المتشابكة معها .

2- التداعيات السلبية للملف النووي الإيراني على تركيا

غير أن مثل هذا الموقف التركي الفريد حيال طهران وبرنامجها النووي لم يكن ليسد الطريق أمام بروز الاعتبارات الأمنية التي فرضت نفسها بقوة على صانع القرار التركي ، على نحو بدت ملامحه جلية في اندلاع جدل سياسي واستراتيجي داخل الأوساط السياسية والأمنية التركية بشأن سبل التعاطي مع

الطموحات النووية الإيرانية وما قد يتمخض عنها من تهديدات ومخاطر محتملة على الأمن القومي التركي على أكثر من صعيد¹ .

1- زيادة التوتر و التنافس الجيوبوليتيكي : إن الانطباع العام السائد لدى الجانب التركي هو أن الاتفاق قد يعطي إيران دفعة إقليمية ويعزز من اندفاعها الجيوسياسي، كما سيقوي العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين إيران والغرب عموما مما قد يحقق لها أفضلية إقليمية .

2- تراجع قدرة تركيا على الضغط والمناورة : و إذا ما صح السيناريو القائل ان إيران ستواصل اندفاعها وتوسعها الإقليمي، فهذا سيتطلب حتما مواقف أكثر حدة ووضوح في وجه إيران ، لكن الاعتماد الشديد والزائد عن اللزوم على مصادر الطاقة الإيرانية والحجم التجاري قد يؤدي في المحصلة حينها إلى ضعاف قدرة انقرة على التعبير عن موقفها السياسي بشكل صدامي وهو ما يعني تقليص قدرتها على المناورة² .

4- تفويض أمن الطاقة : صحيح ان رفع العقوبات على إيران سيؤدي إلى تحرير قطاع الطاقة لديها، وتصدير المزيد من النفط والغاز بما يؤمن لتركيا النفط والغاز بأسعار رخيصة ، وصحيح أن موقع إيران حينها قد يؤثر على دور روسيا ، ويقلص من حصتها المصدرة إلى المستهلكين في تركيا وأوروبا ويساعد تركيا على أن تستفيد من التنافس بين الطرفين على تصدير المزيد من موارد الطاقة لكن استيراد تركيا للمزيد من النفط والغاز الإيراني لا يساعد على إنجاح سياسة تنويع واردات الطاقة، وقد يقوض من امن الطاقة التركي خاصة إذا فشلت أنقرة في الخروج من دائرة الاعتماد على إيران وروسيا ، وكذلك في إطلاق برنامجها النووي للطاقة السلمية وهو البرنامج الذي فشلت في إطلاقه مرارا وتكرارا منذ السبعينات لأسباب مالية في الغالب .

- بشير عبد الفتاح ، تركيا والأزمة النووية الإيرانية ، السياسة الدولية ، العدد 184 ، 2010 ، ص 23 .

- علي حسن باكير ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

3- تآكل التوازن الاستراتيجي في ميزان القوى على المستوى النظام الشرق أوسطي لصالح إيران ، ودخول المنطقة في سيناريو الحروب النووية بين الدول التي تمتلك السلاح النووي كإسرائيل خصوصا إذا سلمنا أنها العدو رقم واحد في خطابات صناع القرار الإيرانيين .

لقد ظهرت دراسات إستراتيجية وتقارير أمنية لمراكز بحثية وخبراء استراتيجيين أترك تحذر من مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي على الأمن القومي التركي وتطالب الحكومة باتخاذ إجراءات مماثلة تصل لمستوى تدشين برنامج نووي تركي متطور وامن يضمن تحقيق توازن الرعب النووي مع إيران ، لاسيما وان تعويل أنقرة على عضوية الناتو أو المظلة النووية الأمريكية لم يعد من وجهة نظر أصحاب هذا الرأي أمرا مجديا بسبب اهتزاز ثقة الأتراك في الغرب على خلفية مواقف ومناسبات سابقة اضطرت خلالها تركيا للاستقواء به و لم تكن استجابة على المستوى المتوقع الذي يمكن التعويل عليه.

ثانيا : الدرع الصاروخية

وافقت تركيا مؤخرا على نشر رادار للإنذار المبكر في إطار درع صاروخية أطلسية في أراضيها، وهو ما استثار حفيظة إيران المستهدفة بهذه الدرع التي تهدد أمنها القومي ، والسؤال الآن هل سيؤدي نشر درع الحلف الأطلسي في تركيا إلى مزيد من الاحتقان في العلاقات المتوترة حاليا بينهما ؟ إذا كانت موافقة تركيا على نشر الدرع الذي يستهدف كل من إيران وروسيا كانت قد تمت في قمة الأطلنطي في لشبونة نوفمبر 2010 مع ربط التطبيق على أرض الواقع بشروط معينة ، فإن تفعيل تلك الموافقة بقرار نشر الدرع في الأراضي التركية في سبتمبر 2011 ، جاء في إطار مقايضة سياسية طرفها تركيا والطرف الآخر إسرائيل والولايات المتحدة ، فالأولى لكي تتحاشى إلى حد كبير رد الفعل الأوربي على تداعيات موقفها المتصاعد في مواجهة إسرائيل قامت بالموافقة على نشر الدرع شريطة ألا يكون هناك نصا على استهداف أية دولة في المنطقة الخاصة بإيران ، وذلك مقابل حصول تركيا على دور أكثر نفوذا وتأثيرا في العالمين الإسلامي والعربي بموافقة أمريكية وأوروبية وهو ما انعكس بوضوح في

الموقف التركي من الأزمة السورية الحالية ، بمعنى الموازنة بين موقفها السياسي الذي يظهر العداء لإسرائيل وهو الدور الذي يمنحها وزنا ونفوذاً إقليمياً وبين تهديّة القوى الغربية التي ترى تصعيداً في العلاقات غير مرغوب فيه بين الجانبين الإسرائيلي والتركي¹ .

إن كلا الدولتين تتبادلان انتزاع أوراق الآخر الإقليمية، إيران تكسب بتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية على سبيل المثال وتركيا تكسب باعتبارها كابح للمطامع الإيرانية الإقليمية عبر لعبها دور الموازن الإقليمي المتنافس إلى حد كبير عن كونه متعاون، وإن كان يبدو أن تركيا في الوقت الحالي وفي المدى القريب هي الطرف الذي بدأ في انتزاع مرتكزات الهيمنة الإقليمية من إيران على اثر الضربات التي بات يتلقاها الحليف الاستراتيجي السوري ، إلا أن مآل هذا الحليف بالسقوط أو النجاة والبقاء سيكون هو المحدد الرئيسي لنمط توازنات العلاقة بين القوتين الإقليميتين إيران وتركيا خلال الفترة القادمة .

خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع

قام هذا الفصل بعرض أثر التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط وكانت خلفية بناءه هو التطرق لأهم المحطات والأزمات التي مرت بها المنطقة انطلاقاً من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الحراك العربي ، حيث تعتبر هتين المحطتين ترمومتر المنطقة ، فسخونة المنطقة وبرودتها يكمن جوهرها من هذين المحركين مع التركيز على أثر التنافس على هذين المحركين ، كما تم اختتام هذا الفصل ببناء

- محمد السعيد إدريس ، إيران وإسرائيل ورياح الثورة العربية ، مختارات إيرانية ، العدد 128 ، مارس 2011 ، ص ص 4-7 .1

سيناريوهين يمكن أن يشهده التفاعل التنافسي بين البلدين في المنطقة والمتمثل في سيناريو تعاوني و

سيناريو صراعي . وتم استنتاج مجموعة من الأفكار تمثلت في :

1- يمكن القول أن التنافس التركي الإيراني ترك تداعيات وخيمة على الداخل الفلسطيني تمثل في زيادة الفجوة بين الفصائل الفلسطينية من جهة ومن جهة أخرى توظيف القضية الفلسطينية للمصالح القطرية دون البحث عن حلول جذرية للآزمة ، فكثرت الشعارات والتنديبات دون الوصول إلى حل يرضي على الأقل الضمير العربي .

2- أما على مستوى تداعيات هذا التنافس على الحراك العربي فكانت مخزية ، بل كانت أحد الأسباب التي زادت في ارتباك المشهد على مستوى العديد من الدول العربية إن لم نقل أنها كانت لها مساهمة متأصلة في المشهد (سوريا أنموذجا) .

3- وأخيرا يمكن إعطاء صورة مستقبلية للتنافس التركي الإيراني انطلاقا من مجموعة معطيات موجودة على أرض الواقع تتمثل في إمكانية تحويل التنافس إلى إطار تعاوني يكون البعد الاقتصادي والأمني جوهره ، أما السيناريو الثاني فيتمثل في تعقد المشهد على مستوى الأزمة السورية والذي يمكن أن يحول التنافس إلى صراع حقيقي، كما أن نجاح الملف النووي الإيراني والموقف الايجابي التركي منه يدعو للريبة والشك على اعتبار أن هذا الأخير يسعى للوصول إلى سلاح نووي مما قد يدخل المنطقة في حرب نووية .

الخاتمة :

سعت هذه الدراسة إلى تتبع و التعرف على التنافس التركي الإيراني في الفترة الممتدة ما بين 2002

إلى 2015 ، وقد توصل الباحث بصفة عامة إلى أن العلاقات التركية الإيرانية لم تتسم بالديمومة

والاستقرار ولم تسر على وتيرة واحدة ، حيث شهدت هذه العلاقات فترات من التقارب كنتيجة تفاهم واتفاق

حول بعض القضايا الإقليمية وفترات من التباعد نتيجة تباين المصالح الوطنية ، فكانت جوهر التنافس التركي الإيراني .

وتمثلت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة في :

على المستوى النظري :

1- تعتبر دراسة النظم الإقليمية مستوى تحليلي متوسطي بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول القومية وباعتبارها نظاما فرعية للنظام الدولي ، وأنها لم تلقى اهتماما كبيرا طيلة عقدي السبعينات والثمانينات ، حيث ركز منظرو العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة أساسية ، وتعاملوا مع الإقليمية ، كما يقول كانتوري وشبيغل كجزء من دراسة المناطق دون مقارنة بعضها ببعض الآخر .

2- كما يعتبر مفهوم القوى الإقليمية من المفاهيم التي لم تستخدم في نطاق واسع إلا بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك في مطلع التسعينات من القرن العشرين ، مع التركيز على أهم التفاعلات الناتجة عن احتكاك القوى الإقليمية والمتمثلة في التنافس .

3- كما حاولت هذه الدراسة الكشف عن مصادر القوة الإقليمية أو بتعبير آخر متى يطلق على دولة ما أنها قوة إقليمية ؟ ، خصوصا أن المصطلح أصبح له رواج كبير في وسائل الإعلام دون معرفة ضوابطه الأكاديمية ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مصادر القوى الإقليمية تتمثل في مصادر صلبة ومصادر ناعمة ، مع الإقرار بصعوبة قياس هذه المصادر

4- ومن بين الجزئيات المهمة التي يري الباحث أنها تستحق الدراسة هي دوافع تنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي ، حيث وبعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة تبين للباحث أن ثمة مجموعة

دوافع لها تأثير في تأجيج التنافس تتمثل في الدوافع السيكولوجية والدوافع السياسية وأخيرا الدوافع الجيوبوليتيكية .

5- وأخيرا توصل الباحث إلى أن الخطر الذي قد ينشأ من جراء تنافس القوى الإقليمية والمتمثل في تهديد الأمن الإقليمي للمنطقة وإخلال التوازن الاستراتيجي للقوى الإقليمية .

على المستوى التطبيقي :

1- ورغم أن العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن العلاقات التركية الإيرانية شهدت تحسنا ملحوظا نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدة الحكم لأن هذا الحزب ذو توجه إسلامي ، يرى الباحث عكس ذلك بل بقي مشهد "الشك والريبة" يكتنف صناع القرار لكلا البلدين .

2- كما كشف الإيقاع التاريخي عن الطابع المحيط بالدور التركي تاريخيا منذ البدايات الأولى للإمبراطورية العثمانية إلى نشأة الجمهورية التركية وصولا إلى حقبة حزب العدالة والتنمية الحالي ، على أن اعتلاء حصان الريادة ولعب دور إقليمي أو حتى دولي له بعد تاريخي وليس وليد فترة معينة، فتركيبة العقلية التركية تعودت أن تكون هي المؤطر انطلاقا من الرصيد التاريخي الذي أتيح لهم من خلال أجدادهم العثمانيين وهو أحد المصادر المهمة للقوى الإقليمية ، إضافة إلى وجود إيديولوجيا تحاول التنظير لها انطلاقا من وجود ترسانة إعلامية وسياسة الخارجية ذات فعالية مشاركة في جل الأزمات ، مع التأكيد على وجود مصادر صلبة لها دور بارز في فرض تصورها على دول الجوار انطلاقا من القوة الاقتصادية إلى القوة العسكرية والموقع الجغرافي المتميز .

3- تظل الملاحظة الجديرة بالاهتمام إلى أن القوة الناعمة لتركيا تصب في رصيد الحكومة الحالية والحزب الحاكم، أكثر من كونها محسوبة لصالح تركيا كدولة ، بل إن جزءا من هذه القوة الناعمة للحكومة

الحالية يرتبط بزيادة النظرة السلبية للمؤسسات الأخرى في الدولة التركية ، وهو ما يطرح التساؤل حول مدى استمرارية القوة الناعمة لتركيا حال تغير حكومة العدالة والتنمية أو فقدانها الأغلبية البرلمانية .

4- كما تأكدنا من فرضية مدى امتلاك إيران لقدرات تؤهلها للعب ادوار إقليمية تجاري فيها القوى الإقليمية الموجود في منطقة الشرق الأوسط وذلك بتتبع مصادر القوة الإيرانية سواء على المستوى الصلب كالقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والموقع الاستراتيجي ، مع التأكيد على القوة الناعمة لإيران وتتمثل في امتلاكها لتصور وخريطة طريق لكيفية تسير المنطقة انطلاقا من الفترة الخمينية إلى اليوم ، وبتوظيف نشاطات ثقافية ودينية لتصدير ها المشروع .

5- يقر الباحث مع العديد من الباحثين إلى أن مسألة قياس مصادر القوة وبالتالي تصنيف الدول من خلالها من أصعب الدراسات المطروحة في النظم الإقليمية خاصة والعلاقات الدولية عامة ، ورغم هذا الإقرار إلا ان الباحث حاول الرجوع إلى تقارير دولية حاولت تصنيف القوى الإقليمية والاعتماد على تقاريرها ، مركزا على جوانب مادية مرئية يمكن من خلالها تصنيف الدول وتتمثل في الجانب الاقتصادي والسياسي .

6- كشف الإيقاع السيكولوجي انطلاقا من ثنائية التجربة التاريخية و مسألة الهوية الوطنية عن تراكم كبير لمحطات دموية مرت بها الإمبراطورية العثمانية و الصفوية ساهمت في بناء ماضي يلفه الحذر والخوف و أثر ولا زال يؤثر على ذهنية صانع القرار وذلك بإدخال الريبة والشك في سلوكه اتجاه الطرف الآخر ، ومما زاد الطين بله موضوع الهوية الوطنية والتناقضات المطروحة على المستوى الداخلي للبلدين أو على مستوى العلاقات فيما بينهما فإذا سلمنا بفرضية أن كلا النموذجين يتبنى هوية معارضة للآخر (العلمانية في النموذج التركي والإسلام في النموذج الإيراني) فسلاحظ أن هامش الحذر والشك يزداد اتساعا .

7- أما الجانب السياسي في دراسة دوافع التنافس التركي الإيراني ، فقد أكد لنا فرضية أثر العوامل الخارجية في زيادة تأجيج التنافس انطلاقاً من العلاقات الشائكة التي تحكم طرفي التنافس مع دول سواء إقليمية أو دولية ، ومن جهة أخرى كشف لنا التحليل السابق عن توظيف هذه العلاقات الشائكة مع قوى إقليمية أو دولية لبناء دور إقليمي في المنطقة انطلاقاً من وجود تصور ومشروع لكلا البلدين في كيفية تسير إدارة المنطقة وهو أحد العوامل التي رسخت التنافس .

8- وجاءت الجزئية الأخيرة لتختتم موضوع الدوافع ، والمتمثلة في الدوافع الجيوبوليتيكية لفهم حمى التنافس ، إن لم نقل أن هذه الجزئية كادت أن تقوم بتحويل "التفاعل التنافسي" إلى "تفاعل صراعي" تمثلت حيثياته في التواجد العسكري سواء المباشر أو غير مباشر لكل من إيران وتركيا في سوريا والعراق ، فالدوافع الجيوبوليتيكية هي الوحيدة القادرة على تفسير تواجد كلا الطرفين في المناطق الذاكرة آنفا ، حيث تنتمي هتين المنطقتين إلى ما يسمى بالمجال الحيوي المشترك لكلا البلدين مما ساهم في تأجيج التنافس .

9- يمكن القول أن التنافس التركي الإيراني ترك تداعيات وخيمة على الداخل الفلسطيني تمثل في زيادة الفجوة بين الفصائل الفلسطينية من جهة ومن جهة أخرى توظيف القضية الفلسطينية للمصالح القطرية دون البحث عن حلول جذرية للازمة ، فكثرت الشعارات والتنديدات دون الوصول إلى حل يرضي على الأقل الضمير العربي .

10- أما على مستوى تداعيات هذا التنافس على الحراك العربي فكانت مخزية ، بل كانت أحد الأسباب التي زادت في ارتباك المشهد على مستوى العديد من الدول العربية إن لم نقل أنها كانت لها مساهمة متأصلة في المشهد (سوريا أنموذجاً) .

11- وأخيراً يمكن إعطاء صورة مستقبلية للتنافس التركي الإيراني انطلاقاً من مجموعة معطيات موجودة على أرض الواقع تتمثل في إمكانية تحويل التنافس إلى إطار تعاوني يكون البعد الاقتصادي والأمني

جوهره ، أما السيناريو الثاني فيتمثل في تعقد المشهد على مستوى الأزمة السورية والذي يمكن أن يحول التنافس إلى صراع حقيقي، كما أن نجاح الملف النووي الإيراني والموقف الايجابي التركي منه يدعو للريبة والشك على اعتبار أن هذا الأخير يسعى للوصول إلى سلاح نووي مما قد يدخل المنطقة في حرب نووية .

وإجمالاً يمكن القول أن مستقبل العلاقات التركية الإيرانية يتوقف إلى حد كبير على شكل وطبيعة المتغيرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة إلى جانب الأنظمة الحاكمة للدولتين وتوجهاتها التي ترى الدراسة أنها تميل نحو الاحتواء وعدم تصعيد القضايا الخلافية لتجنب الصراع ، ولا بد من التأكيد على أن أهم التحديات المستقبلية التي ستشدها العلاقات التركية الإيرانية هي الملف السوري والبرنامج النووي مما يتطلب مزيد من التنسيق المشترك بينهما .

وختاماً ، يجب على العرب أن يدركوا أنه في عالم اليوم ، تلعب المصالح دور المفتاح السحري حيث تحدد أولويات واهتمامات الدول والمجتمعات ، ويفسر ذلك قدرة أوروبا على تناسي قرون من الحروب والكراهية وتخطي التمايزات الدينية والعرقية والثقافية، لتتضوي في اتحادات سياسية واقتصادية وثقافية تنشدها منها مصلحة شعوبها ، وتصلح التجربة الأوروبية كنموذج يحفز أطراف المثلث الإيراني -العربي- التركي لتقديم عوامل الإلتقاء والمصالح المشتركة ، وإبراز مكامن الجذب لدى كل من الأطراف ، كما حاجة الأطراف الأخرى إليه .

فالعرب بتعدادهم البشري الكبير وعمقهم الجغرافي ، وبما يملكون من ثروات متنوعة (في مقدمتها النفط) من جهة ، وتركيا كقوة صناعية ومصدر للمياه من جهة ثانية ، وكذلك إيران بقوتها العسكرية وبترونها ناهيك عن مساحتها الجغرافية ، يشكلون عوامل جذب متبادلة تفرض ضرورة التقارب والتكامل .

و بالتالي يتفق الباحث مع التوصية التي خلص إليها آخرون من ضرورة " أن يكون التقييم العربي للدور التركي والإيراني موضوعيا وعقلانيا ، فلا يرفع سقف التوقعات منه إلى حد الرهان الكامل عليه ، ولا يبخسه حقه فيتجاهله أو يقلل من قدره وقدرته . فهو دور نشط وحيوي ويستحق رهانا موضوعيا مدروسا ، لكنه أيضا دور مشارك وليس أصيلا ، مقيد بعوامل ذاتية ومعطيات خارجية وأدوار ومواقف أطراف أخرى بعضها مبادر ومبادئ ، أما البعض الآخر فحري به الاضطلاع بمسؤولياته أولا قبل الرهان على دور تركي أو الارتهان به

موضوعات مقترحة للبحث

إن البحث العلمي هو عمل لا نهاية له و كلما قام الباحث بالإجابة على أسئلة بحثية معينة،تظهر أسئلة بحثية جديدة . فنتيجة اتساع النطاق الموضوعي للدراسة نسيبا ، فإن زيادة التعمق في الكثير من الأبعاد التي تم تناولها يمكن أن يلقي المزيد من الضوء على السياسة التركية والإيرانية ، كما أن الدراسات المقارنة بين تركيا ودول أخرى في المنطقة وخارجها يمكنها أن تسهم في معالجة الجدالات البحثية النظرية حول العديد من هذه الأبعاد من ناحية أخرى. فإذا كانت هذه الرسالة قدمت الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، فإنها تثير أسئلة جديدة وتطرح موضوعات أخرى للبحث ، مثل :

- أزمت الهوية وتأثيراتها على السياسة الخارجية للدولة .
- أثر التجربة التاريخية في صناعة القرار السياسي .
- المقارنة بين دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط و أدوارها في الدوائر الأخرى في آسيا الوسطى و القوقاز و أوروبا و غيرها .

- مفهوم القوة الناعمة وحدود استدعائها وقدرتها على التأثير في منطقة الشرق الأوسط
تحديداً، انطلاقاً من تعدد تعريفات ومستويات المتعددة هذه القوة ومكوناتها (المادية وغير المادية
، الرسمية وغير الرسمية)، والتميز بين امتلاك قدرات القوة الرخوة وإمكانات تحويلها وتوظيفها
لتحقيق أهداف الدولة، واحتمالات تحقيق النواتج المرغوبة . ومن القضايا المهمة في هذا الصدد
ما يطرحه الخطاب التركي من توظيف "متكامل" لعناصر القوة التركية على نحو لا يستبعد كلية
توظيف الآليات العسكرية في إطار أدوار صراعية لتحقيق المصالح التركية، لكن مع التأكيد على
أهمية الجمع بين القوة الناعمة والقوة العسكرية لتركيا في مزيج متكامل، وهو ما يجعل الأدوار
التركية فعليا أكثر ارتباطاً بمفهوم "القوة الذكية Smart Power" ، وهو أحد المفاهيم التي بدأت
تحظى بالاهتمام مؤخراً على المستويين النظري والتطبيقي.

- المداخل الاقتصادية للسلام ومدى مناسبتها لمعالجة الصراعات في المنطقة ، وهي مسألة طرحت
كأحد الأبعاد الأساسية لتحقيق سيناريو تعاوني بين طرفي التنافس .

أولاً: المصادر

أ- القرآن الكريم

01 - سورة المطففين، الآية : 26.

ب- الدساتير

02- دستور جمهورية إيران الإسلامية، وزارة الإرشاد الإسلامي، ترجمة: لجنة مكلفة من قبل وزارة

الإرشاد الإسلامي ، 1403 هـ .

03- دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، على الموقع :

https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar

ثانيا: القواميس

- 04- أسعد، عسكر موفق وآخرون ، معجم الرافدين ، بغداد : دار الوطنية للتوزيع والإعلام، 1987.
- 05- دار المشرق، المنجد في اللغة والأعلام، بيروت: دار المشرق، الطبعة الحادية والثلاثين، 1991.
- 06- هارون، عبد السلام، المعجم الوسيط ، القاهرة : مطبعة مصر ، 1960 .
- 07- حبيب، كمال و عودي، أحمد ، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005.
- 08- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 1، ط3، بيروت: المؤسسة الوطنية العربية للنشر والدراسات، 1990.
- 09- عطية الله، أحمد ، القاموس السياسي، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968.
- 10 - ربيع، محمد محمود و مقلد ، إسماعيل صبري ، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ب د ن

11- غراهام، ايفانز و جيفري، نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2007.

ثانيا: الكتب

أ- باللغة العربية

- 12- أبو زيد، علاء عبد العزيز، محاضرات في النظرية السياسية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008.
- 13- أبو خزام، إبراهيم، الحروب والتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009.
- 14- أحمد، يوسف، أحمد ومحمد، زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1989.
- 15- أحمد، يوسف، ونفين، مسعد، حالة الأمة العربية 2011-2012، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 16- إحسان اوغلي، اكمل الدين، العلاقات التركية العربية من منظور تركي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
- 17- أومالي، اونال، السياسة التركية اتجاه الأردن والعراق، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015.
- 18- أمين، مصطفى، إيران وفلسطين بين عهدين، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1996.
- 19- أليسون، ج ك بيلز، أندروكوتي، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مركز الوحدة العربية معهد استكهولم لأبحاث السلام، 2006.
- 20- —، —، عالم من الخطر، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، لبنان: مركز الوحدة العربية، 2007.
- 21- أمل، حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

- 22- أماني، محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007.
- 23- أغلو، أحمد داود ، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
- 24- بيبير، رينوفان وجان باتيست وودزيل ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، بيروت : منشورات عويدات ، ط2 ، 1982 .
- 25- بيرش، بيربيروجلة، اضطراب في الشرق الأوسط والحرب وعدم الاستقرار ، ترجمة: فخري لبيب ، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2002 .
- 26- باكير ، على حسين وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، لبنان: دار العلوم للناشرين، 2009.
- 27- _____، _____ وآخرون ، إيران : المحافظون -الحركة الخضراء والثورات العربية ، دبي : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، مايو 2011 .
- 28- _____، _____ ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 .
- 29- _____، _____ ، الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الإيرانية والتركية اتجاه سوريا ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.
- 30- _____، _____ ، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية : الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ، 2011 .
- 31- براون، كارل، السياسة الدولية والشرق الأوسط: قواعد قديمة ولعبة خطيرة ، ترجمة: عبد الهادي حسين جواد بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1987.

- 32- برناد، لويس، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة: قاسم عبده قاسم ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
- 33- برنار، أوركاد، جغرافية إيران السياسية، ترجمة: فاطمة على خوجة، بيروت: جروس بارس ناشرون، 2012.
- 34- بلال، وليد حمدي ، دور إيران في القضية الفلسطينية بين الدوافع والنتائج ، ب د ن .
- 35- البزاز، حسن ، إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، 2001.
- 36- البدور، بكر محمد رشيد ، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، 2016 .
- 37- جاد الله، محمود، إدارة الأزمات، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
- 38- جندلي، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
- 39- جويستان، فاييس، ترجمة: قاسم مقداد ، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الحروب عن بُعد ، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2001 .
- 40- الجميل، سيار ، العثمة الجديدة والقطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأترك ، الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 .
- 41- —، —، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، بيروت ، 1989.
- 42- الجوهري، يسرى ، جغرافيا دول الخليج العربي و المشرق الإسلامي ، الإسكندرية:مؤسسة الجامعة، 2001.

43- دانيال، فلمس، الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد ، في محمد عبد العاطي (محررا) ، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية ، بيروت : الدار العربية للعلوم، 2010.

44- دورتي، جيمس، ترجمة: وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، كاظمة لنشر والتوزيع .

45- دفيد، جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة ، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 1999.

46- دونالد، ولبر، ترجمة: عبد المنعم محمد حسين، إيران ماضيها وحاضرها ، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1985.

47- درويش، على إبراهيم، السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013 .

48- الديب، محمد محمود، الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1989.

49- هانس، مورغانو، السياسة بين الأمم، ترجمة: خيري حماد، بيروت: الدار القومية للنشر، 1964.

50- هارون، على أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003 .

51- الهيتي، صبري فارس، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012.

52- الهرمزي، سيف، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

53- وليد، عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010 .

- 54- وزارة التخطيط، دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، بغداد: معهد القومي للتخطيط، 1988.
- 55- وجيه، كوثراني، الفتيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية- القاجارية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 56- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه ، الدوحة : مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 57- زهران، جمال على، تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 1995.
- 58- الزعبي، موسى، الجيوسياسية والعلاقات الدولية أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 2004.
- 59- الزوكة، محمد خميس، آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991.
- 60- حميد، محمد طالب، العلاقات الإيرانية الأمريكية، ألمانيا: المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2009.
- 61- حامد، محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002 .
- 62- حسين، توفيق، النظام العالمي الجديد ك قضايا وتساؤلات، القاهرة: مركز بن خلدون، 1992.
- 63- حتي، ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 .
- 64- حسنين، جودة جودة ، على أحمد هارون ، جغرافية الدول الإسلامية ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1999 .
- 65- حسين، الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، بغداد: المطبعة العربية، 2003.

- 66- حسن، ندا حسين ، الأهمية الإستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 2000.
- 67- حسن، مجيد الديجلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، بيروت: دار الأضواء، 1999.
- 68- الحديثي، هاني إلياس، سياسة باكستان الإقليمية 1971/1994، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 69- حافظ، ياسين، التجربة التاريخية الفيتنامية، دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع ، 1997.
- 70- الحديثي، عباس غالي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004.
- 71- الحسيني، محمد صادق ، القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الإيرانية، ندوة العلاقات العربية الإيرانية: اتجاهات الرهنة وآفاق المستقبل، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ، 2000 .
- 72- طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، الاقتربات، الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع، 2011 .
- 73- طشطوش، هایل عبد المولى، المقدمة في العلاقات الدولية، عمان، 2010.
- 74- الطائي، حنان عبد اللطيف المياح ، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخريج العربي ، عمان: دار مجدلاوي، 2002.
- 75- طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، ط2 ، بيروت: دار النفائس، 2012 .
- 76- يسوف، يامن خالد، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية ، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

- 77- ياسر، عبد الحسين ، السياسة الخارجية الإيرانية، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع ، ط 1 ، 2015.
- 78- كولار، دانيال ، ترجمة: خضر خضر، العلاقات الدولية، بيروت: دار الطليعة للنشر، 1977.
- 79- كاظم، هاشم النعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، بغداد : شركة اياذ للطباعة ، ط 1 ، 1988.
- 80- كسرائي، شاكرا ، اليهود في إيران دراسة تاريخية اجتماعية ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2011.
- 81- كيلي م ، هانوم، ترجمة: خالد بن عبد الرحمن العوضي ، الهوية الاجتماعية ومعرفة الذات وقيادة الآخرين، الرياض: مكتبة العبيكان، 2009.
- 82- كارين، أ. منغست وايفان م . أريغون، ترجمة: حسام الدين خضور ، مبادئ العلاقات الدولية ، دمشق: دار الفرقد، 2013.
- 83- كامل، محمد مصطفى، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، ط 1، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1995 .
- 84- لويد، جونسن، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم ، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.
- 85- معيد، حداد، الجيوبوليتكا وقضايا الهوية والانتماء بين الجغرافية والسياسة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.
- 86- مصطفى، نادية محمود، مدخل منهجي لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي ، القاهرة: المركز العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

87- مارتن، غريفيش وتيري ، أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2001.

88- مصطفى، كامل محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة ، 1995.

89- معوض، علي جلال، العثمانية الجديدة ؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، 2009.

90- _____، _____ ، مراجعة مفهوم القوة الناعمة: خصوصية السياق الشرق أوسطي ، أعمال المؤتمر التركي الأول: الثقافة وسياسات الشرق الأوسط، المجلد الأول، فبراير 2012 .

91- معوض، جلال عبد الله ، صناعة القرار التركي والعلاقات العربية التركية ، القاهرة : مركز دراسات العربية ، 1998 .

92- _____، _____ ، دور تركيا الاقليمي في الشرق الأوسط في : وحيد عبد المجيد(محرر) ، موسوعة أحداث القرن العشرين - الجزء الثاني - : العلاقات الدولية ، القاهرة : دار المستقبل ، 2000.

93- مجاهد، أسامة أحمد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (تحرير)، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية ، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

94- مسعد، نفين عبد المنعم، صناعة القرار السياسي في إيران ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .

95- _____، _____ ، أمن الخليج : دراسة في الإدراك والسياسات ، جامعة القاهرة : مركز البحوث السياسية والإستراتيجية ، 1994.

- 96- محمد، جواد علي ، الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي، بغداد: منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية ،1986 .
- 97- محمود، لقمان عمر، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة :دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق 2003، في كتاب : مجموعة باحثين ، العراق ودول الجوار ، الموصل : مركز الدراسات الإقليمية ، 2007 .
- 98- مطر، جميل و هلال على الدين ، النظام الإقليمي العربي ، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1986 .
- 99- المناع، عباس إسماعيل، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، بيروت: دار النفائس، 2011.
- 100- المحامي، محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت ، 1993 .
- 101- مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين الجدد ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2010.
- 102- المطيري، إيمان ، التطلعات الإيرانية في الخليج العربي، الكويت: مكتبة آفاق، 2011.
- 103- مرشد، أبو بكر ، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي ، القاهرة: دار النشر، 2008.
- 104- المطيري، محمد ضيف الله محمد ، مشكلتنا الموصل والأسكندرونة والعلاقات العربية التركية ، القاهرة : الشركة العصرية للطباعة.
- 105- مجموعة باحثين ، تحرير : على الدين هلال ، حال الأمة العربية 2014/2013 مراجعات ما بعد التغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014.
- 106- ناصف، حتي، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي ، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2011.

- 107- ناي، جوزيف، القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية، القاهرة: العبيكان، 2007 .
- 108- —، —، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مفارقة القوة الأمريكية، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003 .
- 109- ناصر، زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من سدر بلاكبر حتى فلاديمير بوتين، بيروت: الدار العربية ناشرون ،2013.
- 110- نور الدين، محمد ، الحركة الإسلامية في تركيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998 .
- 111- نوار، عبد العزيز ، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية في العهد الصفوي ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1992 .
- 112- النابلسي، احمد، أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير، دمشق: دار الفكر العربي،2007 .
- 113- النعيمي، احمد نوري ، يهود الدونمة ، بيروت: دار البشير ، 1995.
- 114- —، —، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان:المطبعة الوطنية، الطبعة الأولى، 1981.
- 115- سليم، محمد السيد ، مفهوم الدور الإقليمي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس والعشرين ” للبحوث السياسية بعنوان "التطورات المعاصرة في دور مصر الإقليمي" الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ديسمبر سنة 2008.
- 116- سيليريه، الأميرال، ترجمة: أحمد عبد الكريم ، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية ، دمشق: الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.
- 117- سيد رجب، عمر الفاروق، قوة الدولة: دراسة جيواستراتيجية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992 .
- 118- سليمان، احمد السعيد ، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ، القاهرة ، 1972 .

- 119- سعيد، السماك محمد أزهر، الجغرافية السياسية الحديثة، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1993.
- 120- سعد، حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، 2000. السعودي محمد عبد الغني، الجغرافية والمشكلات الدولية، بيروت، 1971.
- 121- السعيد، محمد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
- 122- السيد، سليم محمد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر، ط3، 2008 .
- 123- السبكي، أمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، بيروت: دار المعرفة، 1999.
- 124- السامرائي، خليل إبراهيم، دراسات في تاريخ الفكر العربي، الموصل، 1761 .
- 125- السيد، طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة: دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة : جواد للنشر والتوزيع ، 2001.
- 126- عبد الغفار، محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ج1، 2003.
- 127- عباس، حسين عبد الرازق، الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، بغداد: اسعد، ط1 ، 1976.
- 128- على، وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط والتآمر الأمريكي الصهيوني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.
- 129- عبد المنعم، عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيك والجغرافية السياسية، بغداد: وكالة المطبوعات 2002.

- 130- عبد الله، أمين محمود، في أصول الجغرافية السياسية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1976.
- 131- عاطف، علبى، الجغرافية الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكية ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1989.
- 132- عزيز، قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، بيروت: دار الساقى، 1999.
- 133- عمار، على حسن، الصوفية والسياسة في مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
- 134- العزي، خالد ، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1981.
- 135- علاء، طاهر ، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1998.
- 136- عبد الفتاح، معتز بالله، المسلمون و الديمقراطية : دراسة ميدانية، القاهرة : دار الشروق، 2008.
- 137- عبد الكريم، رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق ، 1988.
- 138- عبد الله، جلال معوض، الإسلام والتعددية في تركيا، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 .
- 139- عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير، الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2012.
- 140- عودة، جهاد و النجار محمد أحمد ، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية ، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017 .

- 141- عصام، السيد عبد الحميد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية ، القاهرة : مركز الدراسات والبحوث الإنسانية ، 2009 .
- 142- فهمي، عبد القادر محمد، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ب د ن .
- 143- فراس، محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة ، الأردن: دار المنهل 2016.
- 144- فؤاد، إبراهيم ، الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي ، بيروت : دار الكنوز الأدبية ، 1998.
- 145- الفرزلي، نقولا ، الصراع العربي الفارسي، باريس: منشورات العالم العربي 2001.
- 146- صالح ،سالم، تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية، القاهرة: هاجر للنشر والتوزيع 2001.
- 147- صبري، مقلد اسماعيل، العلاقات السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1991 .
- 148- الصابوني، محمد علي ، صفوة التفاسير ، ج 3 ، القاهرة : دار الصابوني ، الطبعة التاسعة.
- 149-الصراف، باقر ، الرؤية السياسية الإيرانية على ضوء التراث و التجربة ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.
- 150- قوجيلي، سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن ، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
- 151- قرم، جورج، تاريخ الشرق الأوسط من الأزمنة القديمة إلى اليوم، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012 .

- 152- روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خورى، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1993.
- 153- رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، مصر: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، 3014 .
- 154- رياض، الراووي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوتل، 2006.
- 155- روبرت، دبليو اولسن، ترجمة: عبد الرحمن الجليلي، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الصفوية 1718-1743، الرياض: دار العلوم، 1983 .
- 156- الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.
- 157- الراشدي، أحمد، ناصف حتى، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999.
- 158- شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، د د ن، 1997 .
- 159- شهود، ماجد محمد، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة، دمشق: الأوتل للنشر والتوزيع، 2002.
- 160- شيفر، مايكل، ترجمة: علي حسن باكير، الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2009.
- 161- شريف، إبراهيم، الشرق الأوسط، بغداد: مكتبة دار الجمهورية، 1965.
- 162- الشرقاوي، باكينام، المشهدان التركي والإيراني وأزمة العراق، من كتاب العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، تحرير حسن نافعة ونادية مصطفى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003.

- 163- شوقي، ممدوح ، الأمن القومي والأمن الجماعي، القاهرة : مطابع الهيئة المصرية ، 1995 .
- 164- تايلور، بيتر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، الكويت: المجلس الوطني لثقافة والفنون،2002.
- 165- التركماني، عبد الله، الإسلام والحدائث السياسية في التجربة التركية، في: مجموعة باحثين، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية،الدار البيضاء: مؤسسة كونراد أديناور، 2006 .
- 166- الشرفاوي، باكينام ، الشرق الأوسط الكبير: الرؤى التركية والإيرانية ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.
- 167- الشفيح، أحمد ماحي ، زرادشت و الزرادشتية ، الكويت : حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، 2001.
- 168- الشيبلي، كامل مصطفى، الصلة بين التصوف والتشيع، بيروت: دار الأندلس، 1982.
- 169- التميمي، عبد المالك خلف ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 170- التسخيربي، محمد على، حول الدستور الإيراني ، طهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 2005.
- 171- شوقي، أبو خليل، تشالدران، دمشق: دار الفكر، 2005.
- 172- تريتيا، بارزي، ترجمة : أمين الأيوبي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وغيران والولايات المتحدة ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2008.
- 173- تركمان، عبد الله، التعاضم الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده) ، تونس: نقوش عربية،2010 .

- 174- تيرنر، كولن ، ترجمة: حسين عبد الستار، التشيع والتحول ف العصر الصفوي، بغداد: منشورات الجمل ، 2008.
- 175- خاطر، نصري دباب، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك،الأردن:الجنديريةللنشر والتوزيع، 2010.
- 176- خضر، عطوان ، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان: دار أسامة للنشر ، 2010 .
- 177- الخزرجي، حمد جاسم محمد، مستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإيرانية ، بيروت : مكتبة زين للحقوق الأدبية ، 2013 .
- 178-الخميني، روح الله الموسوي، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)، دمشق: مؤسسة الثقلين، 2009.
- 179- الخوند، مسعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، بيروت ، 1996 ، ج 5 .
- 180- الخزندار، سامي إبراهيم، إدارة الصراع وفض المنازعات إطار نظري ، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014 .
- 181- الظاهر، نعيم، الجغرافيا السياسية المعاصرة، الأردن: البازوري للنشر والتوزيع، 2007.
- 182- غلاب، محمد السيد وآخرون ، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة ، الرياض ، 1979.
- ب- اللغة الأجنبية:

1- bookes

- 183- andrew hurrell ,(2000), paths to power – foreign policy strategies of intermediate states , Washington,DC ; latin American program, Woodrow Wilson international center .
- 184- Bowett. D.w,(1972), the search for peace , London : yale uni press.
- 185-Barbara Ann Kieffer ,(2007), Understanding Iranian Foreign Policy as a Two level , Gaman central , Washingtgon University .

186-David Baldwin,(2005), power and International Relation , in Walter carlsnaes,Thomas Risse and Beth A.Simmons(Eds),Handbook of International Relations,(London,Thousand Oaks,New delhi : sage publication).

187- Fuller Graham E,(2008),The New Turkish Republic : Turkey as a Pivotal State in the Muslim World. Washington, DC: United States Institute of Peace.

188-Jan Smuts,(1918),the league of Nations :a practical suggestion, (London:hordder and Stoughton) .

189-Joseph S.Nye,(2011),The future of power, new York : The perseus Books Group.

190- Heinz Kramer,(2000), Changing Turkey ; The challenge to Europe and the United States, brookings institution Washington DC.

191- Henri Barkey,(2010), Iran and Turkey in : The Iran Primer :power,politics,and U.S.policy,ed.robin Wright (Washington : United States Institute of peace press,).

192-Giovanni Botero,(1956),the reason of state ,New Haven : Yale University Press.

193-Michelle pace,(2006), the politics of regional identity : meddling with mediterranean, london & new york , rontledge.

194-Rasmus Christian Elling,(2013), Minorities in Iran: Nationalism and Ethnicity after Khomeini , New York: Palgrave Macmillan .

195- Soysal,Mutaz,(2004), The Future of Turkish Foreign Policy,In : Lenore G. Martin and Dimitris Keridis (Eds.).The Future of Turkish Foreign Policy, Cambridge ,Massachusetts : The MIT Press .

196-Walter Mttli,(2003), The logic of regional integration-Europe and beyond,cambridge university press.

ثالثاً: الدوريات

أ- باللغة العربية

197- - أبو ليلي، سعاد محمود ، القوى المتوسطة: دور الدول المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 189، يوليو 2012.

- 198- إبراهيم، حبيب ، قوة الدولة وإمكانية قياسها ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 33 ، 2008 .
- 199- أمارتينا، صن، ترجمة: توفيق سحر، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 2008، 352
- 200- أمير، طاهري ، تركيا وحلم العثمانية الجديدة ، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 119 ، 2011.
- 201- أحمد، صافيناز محمد ، إيران وتركيا من ينتزع أوراق الآخر الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد 137، 2011.
- 202- أنور، أبو طه ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين: جدل الايدولوجيا والمصالح، ملفات ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 203- إدريس، محمد السعيد ، إيران وإسرائيل ورياح الثورة العربية ، مختارات إيرانية ، العدد 128 ، مارس 2011 .
- 204- بروكان، سيليفيو ، ترجمة : جمال السيد، تحليل القوة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 31 ، ابريل 1978 .
- 205- بركات، عبد الرازق ، " تركيا و قضايا السلام في الشرق الأوسط، عناصر القدرة - الركائز - التوجه "، شؤون الشرق الأوسط، العدد 12، اكتوبر 2004.
- 206- بنافي، ريناس، التحليل الجيوستراتيجي :دراسة مقارنة بين تركيا وإيران ، مجلة المركز الديمقراطي العربي ، 2010 .
- 207- بدوي، تامر ، ماذا تعني سوريا بالنسبة لايران جيو استراتيجيا ؟ ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 15 ، سبتمبر 2013 .
- 208- البرصان، أحمد سليم ، تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والشرعية ، العدد 3 ، 2006.
- 209- جيمس، وارل، ترجمة محمد العربي، الهوية القومية في إيران، مجلة مرصد، العدد 33، 2016.

- 210- جوهر، اسلام وشادي عبد الوهاب ، سياسة تركيا تجاه المشرق الإسلامي : العراق وسوريا ولبنان ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، مركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد 43 ، جانفي 2009.
- 211- الجمال، أحمد مختار ، المفاوضات وإدارة الأزمات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 16، 2005 .
- 212- الجهماني، يوسف إبراهيم، أتاتورية القرن العشرين ، مجلة سلسلة ملفات تركية ، دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 05 ، 2000 .
- 213- دياب، أحمد ، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، 2007.
- 214- دياب، احمد ، " تركيا وإسرائيل ... أزمة عابرة أم منافسة قادمة ؟ " ، السياسة الدولية، العدد 158 ، 2004.
- 215- الدويكات، قاسم ، العلاقة بين الجغرافيا والاستراتيجيات العسكرية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، العدد 19 ، 1999.
- 216- هلال، على الدين ، "المواجهة العربية - الإسرائيلية بعد مبادرة السلام : من أين وإلى أين ؟" ، السياسة الدولية، العدد 52، ابريل 1978 .
- 217- هيو، سيتي ، إدارة الأزمات ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 79 ، 1996.
- 218- همام، سامح ، فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيران جديد ، مختارات إيرانية ، العدد 68 ، 2006.
- 219- وحيد، براء عبد القادر ، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها على ميزان القوة في الخليج العربي ، جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، العدد 46 .
- 220- وليد، عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القوى الدولية ، السياسة الدولية، القاهرة مركز الأهرام، العدد 126.

- 221- وحيد، عبد المجيد، التفاعلات العربية الإقليمية اتجاه الحرب على غزة ، سياسة دولية ، العدد 172 ، 2009.
- 222- زقاع، عادل ، المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمني وصناعة السياسة العامة ، مجلة دفتر السياسة والقانون، العدد 05، 2011.
- 223- الزواوي، محمد سليمان، ابعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاهه، مجلة قراءات افريقية، العدد 24، 2012.
- 224- زرنوقة، صلاح سالم ، " التعليم الحديث فى تركيا" ، السياسية الدولية، العدد 131 ، يناير 1998.
- 225- الزيات، محمد مجاهد، الموقفين الإيراني والتركي من الحرب على غزة ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد 44 ، 2009.
- 226- الحربي، سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته التهديدية دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 13 ، 2008.
- 227- الحربي، سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.
- 228- حمدان، سوسن صبيح ، أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران في إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية، مجلة ديالى، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46، 2010.
- 229- حسين، الرشيدى ، الشرق الأوسط والنيات الخفية ، التقرير الإستراتيجي السنوي، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية، العدد 02، 2004.
- 230- حسين، أحمد ، العلاقات الثورية الإيرانية الفلسطينية 1968-1990 ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، 1990 ،
- 231- كشك، أشرف محمد ، أمن الخليج بعد حرب العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 155، يناير 2004.

- 232- معلوم، حسين ، الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية ، السياسة الدولية ، العدد 29.
- 233- محروس، صادق ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122، 1995 .
- 234- مصطفى، نادية محمود ، تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية و القيمية : رؤية إسلامية ، مجلة مستقبل الإسلام ، دمشق : دار الفكر، 2004.
- 235- معوض، علي جلال ، العثمانية الجديدة : الدور التركي في الشرق الأوسط ، سلسلة قضايا ، العدد 58 ، 2009 .
- 236- معوض، علي جلال ، صعود وهبوط القوة الناعمة التركية أسس النموذج بين الجذور الشرقية والحدثة الغربية ، مجلة رؤى مصرية، العدد 19، 2016.
- 237- مجموعة باحثين، مركز الخليج للدراسات ، تقرير الحالة الإيرانية ، 2017.
- 238- محمود، لقمان عمر ، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006 ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 08 ، 2007.
- 239- محمود، حنفي عبد العظيم ، العلاقات الأمريكية التركية ، شؤون أوسطية ، العدد 58 ، 2008 .
- 240- مفتي، مالك ، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية ، سلسلة دراسات عالمية ، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 28.
- 241- مصطفى، عبد العزيز مرسي ، العلاقات السورية الإيرانية : نحو مزيد من التحالف ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ع163، 2005.
- 242- مايكل، كونتر ، دولة كردية فعلية في كردستان العراق ، مجلة العالم الثالث ، العدد 02 ، 1994.

- 243- المشاط، عبد المنعم ، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، أكتوبر 2009.
- 244- المصري، نعيم الفيصل ، اثر المسلسلات المدبلجة في القنوات الفضائية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، العدد 2 ، 2013 ص 366 .
- 245- المؤشر العربي لـ205، الدوحة : مركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015.
- 246- المنيسي ، أحمد ، إيران والقضية الفلسطينية... تحولات الأيديولوجيا والسياسة، مجلة القدس ، العدد42، 2002.
- 247- المحجوب، عبد الحليم ، المسألة السورية والمحاور الإقليمية ، السياسة الدولية ، العدد 190 .
- 248- نازلي، معوض أحمد ، تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية- مقارنة تحليلية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت : مجلس النشر العلمي ، العدد 2 ، 1991 .
- 249- نور الدين، محمد، حوار أحمد داوود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 146 ، 2004 .
- 250- —، —، محمود، التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، القاهرة : مركز الدراسات السياسية، العدد62، 2008.
- 251- —، —، "تركيا بين العرب وإسرائيل: عامل التوازن"، مجلة الشؤون العربية ، العدد 142 ، 2010 .
- 252- —، —، تركيا والحرب العراقية ، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 111، 2003 .
- 253- —، —، تركيا والمنطقة العربية ، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر دور وتأثير القوى الإقليمية غير العربية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ، القاهرة ، 2012 .
- 254- النجار، أحمد السيد ، الإمكانيات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، آفاق المستقبل، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد06، 2010.

- 255- ناجي، محمد عباس ، الربيع العربي وإيران في الشرق الأوسط ، كراسات إستراتيجية ، العدد 207 ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، مارس 2012.
- 256- —، — ، الربيع العربي وإيران في شرق أوسط جديد ، كراسات إستراتيجية ، العدد 226 ، 2011.
- 257- سعيد، عبد المنعم ، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995.
- 258- السمان، احمد ، المنظور الإيراني للتحالف التركي الإسرائيلي ، مختارات إيرانية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 23، 2002.
- 259- علوي، مصطفى، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 04 ، ابريل 2005 .
- 260- عزت، السيد احمد ، هل بدأ عصر الهيمنة الأمريكية ، مجلة الوحدة ، العدد 98 ، المجلس القومي للثقافة العربية ، د.ت ، دمشق .
- 261- عبد السلام ، محمد ، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11 ، كراسات إستراتيجية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 167 ، 2003.
- 262- عبد العظيم، خالد ، العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012.
- 263- عبد المؤمن، محمد السعيد ، قراءة في برنامج وزير الثقافة الإيراني ، مختارات إيرانية ، العدد 108 ، 2006.
- 264- عبد المؤمن، محمد السعيد ، قراءة في مناورات الرسول الأعظم الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 119، 2010.

- 265- عطاء، السيد فتوح ، الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 43 ، لندن ، 2005.
- 266- عبد السلام، محمد ، الخيار العسكري في الأزمة النووية الإيرانية ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد 41 ، 2008.
- 267- عطوان، خضر عباس ، سياسة روسيا والاستقرار في النظام الدولي ، مجلة السياسة العربية ، العدد 20 ، 2001 .
- 268- عاطف، معتمد عبد الحميد ، روسيا وإيران ..التفاعل النووي في المساحة الرمادية ، دورة فصلية ، 2006 .
- 269- عبد المؤمن، محمد ال سعيد، هل تورطت إيران في لبنان ، مختارات إيرانية ، العدد 73 ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2006 .
- 270- عبد المؤمن، محمد السعيد ، مؤتمر الصحوة الإسلامية في طهران ، مختارات إيرانية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 129 ، ابريل 2011.
- 271- عبد العزيز، دينا ، التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجها السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، مجلة رؤية تركية ، العدد 02، 2016.
- 272- العموري، احمد سلمان محمد ، العراق في ظل التنافس الإيراني التركي ، مجلة الموصل ، 2009.
- 273- عباس، يحي ، موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية، مجلة شؤون شرق أوسط، العدد 10، 2004.
- 274- عمر، تشبينار ، سياسات تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية والعثمانية الجديدة ، مجلة مركز الشرق الأوسط ، العدد 10 ، 2008.

275- عز العرب، محمد ، العلاقات التركية الإيرانية وانعكاساتها على المنطقة ، مختارات إيرانية ، العدد 51 ، 2004 .

276- عبد الفتاح، بشير ، تركيا والأزمة النووية الإيرانية ، السياسة الدولية ، العدد 184 ، 2010.

277- فهد، مزيان خزار، مستقبل السياسة الإيرانية في الخليج العربي في ظل حكومة خاتمي، مجلة شؤون إيرانية ، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية ، العدد 08، 2000.

278- صباح، محمود محمد الراوي ، مملكة البحرين التسمية و الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 02 ، 2001.

279- صالح، محسن ، " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 " ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 06 ، 2010 .

280- ،،، " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 " ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 2 ، 2006.

281- ،،، " التقرير الاستراتيجي لسنة 2007 "، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 3 ، 2007 .

282- ،،، " التقرير الاستراتيجي لسنة 2008 "، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، العدد 4 ، 2008 .

283- قنديل، احمد ، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية ، السياسة الدولية ، العدد 190 ، أكتوبر 2012.

284- قادري، سيد نعمة الله ، منظمة المؤتمر الإسلامي : آفاق المستقبل والدور الإيراني، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، العدد 43، 2008.

285- الرمضاني، مازن إسماعيل ، مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي، في الأمن والجماهير، العدد 04، جويلية 1981.

286- الروبي، ألاء ، " المصالح المتشاحنة ما بين إسرائيل وتركيا : رؤية إسرائيلية " ، مركز الأهرام لدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 10، أكتوبر 2009.

287- الشيخلي، فاضل عبد القادر احمد ، النظام الشرق أوسطي : قواعد قديمة للعبة جديدة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، ع 30 ، 1996 .

288- شكري، محمود ، العرب وإيران، مختارات إسرائيلية، العدد 163، 2008.

289- الشيخ، نورهان ، الخوف من التغيير ومحددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري ، السياسة الدولية ، العدد 190.

290- تايلور، بيتر وكولن، فلنت ، ترجمة: عبد السلام رضوان ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 282، 2002.

291- الخزندار، سامي إبراهيم ، الصراعات العربية الداخلية : رؤية في الأسباب والدوافع ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد الأول ، 2004 .

292- غازي، موسى، سقوط دولة اليهود 2020 ، الأهرام: دراسات إستراتيجية ، 2012 .

ب- باللغة الأجنبية

2-Periodicals :

293- Alexander L.vuving ,How Soft Power Workers, Paper presented at the panel soft power and smart power , american political science association annual meeting toronto , september ,3,2009.

294- Alon ben Meir , "The Israeli – Syrian Battle for Equitable peace" , Middle East policy , vol . 3 , No 1, 1994.

295- Barry Buzan, "New Patterns of global security", International Affairs (Royal Institute ofInternational Affairs 1944-) ,vol.67.n°3 (jul.1991).

296-Babette Never,Regional power shift and climate knowledge systems : South Africa as a climate power ?, Giga Working papers(Humburg : GIGA German Institute of Global and Area Studies,No.March2010).

- 297- danie Flames, conceptualizing regional power in international relation : lessons from the south african case , GIGA Working papers (hamburg : german institute of global and area studies , No.53 , june 2007).
- 298- Detlef Nolte , How to compare Regional Powers Analytical concepts and Research Topics , paper presented at the ECPR joint sessions of Workshops (Helsinki , May 7-12 , 2007) .
- 299- David W. kearn, The Hard Truth About Soft power, journal of political power, Vol :04, No :1, April 2011.
- 300- Davutoglu, Ahmet, Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007, Insight Turkey , 2008 .
- 301- Davutoglu Ahmed , "Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007". Insight Turkey, (10) , 2008 .
- 302- joseph Nye , Is Military Power Becoming Obsolete , The Korea Times , january 13, 2010 .
- 303- jouseph Nye, power and foreign policy, journal of political power, Vol:45, issue:1, 2011.
- 304- Geun lee, A theory of soft power and Korea's soft power strategy, Korean journal of Defense Analysis, Vol :21, No :02, june 2009.
- 305- Gurkaynak, Esra Cuhadar .Turkey as a Third party in Israeli-Palestinian Conflict: Assessment and Reflections .Perceptions , 12(1), 2007 .
- 306- Maxi schoeman , South Africa as an emerging Middle power , African security review, Vol.9, No3 , 2000.
- 307- Matthew Kroenig and Mellisa MC adam and steven weber , taking soft power seriously, comparative strategy, Vol : 29, 2010.
- 308- Robert Olson, The Kurdesh Quesion and Turkisk-Iranian Relation : from world war to 1998, Kurdesh Studies Series, No 15, 2000.
- 309- Ronald G. Landes , The Use of Role Theory in Political Socialization Research, International Journal of Comparative Sociology , 17, 2001.
- 310- Sternberg, J. Robert & soriano , lowerence. J, "styles of conflict resolution" , journal of personalty & social psychology vol . 47 , oct -dec . 1984.

311- S.Zeydabadi-Nejad, Iranian Intellectuals and contact With West : The case of Iranian Cinema, British Journal of Middle Eastern Studies, Vol.34, No.3, December 2007.

312- Sak, Guven, The Challenge of Developing Private Sector in the Middle East. Istanbul, Economic Policy Research Foundation of Turkey (tepaav), 2008.

313- omar taspinar , the three strategic vision of turkey , us- Europe analysis, No.50, 20011.

رابعاً: الدراسات غير المنشورة

أ- باللغة العربية

314- أيمن إبراهيم الدسوقي ، "السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-1997"، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 .

315- أولفت فرج سيد عبد الشافي، "العوامل المؤثرة في السلوك التفاوضي مع التطبيق على السلوك التفاوضي المصري تجاه إسرائيل نوفمبر 1977 - سبتمبر 1978" ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1999 .

316- إكرام بركان، تحليل الصراعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير ، باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 .

317- أحمد حسنين رعدة محمود ، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008

318- أسعد محمد ناجي عيسى ، " السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية دراسة حالة الأزمة العراقية و القضية الفلسطينية 2003-2006 " ، رسالة ماجستير ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 2007

- 319- أبو سعد محمد أحمد ، السياسة الإيرانية اتجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر - غزة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2012 ، ص 75 .
- 320- أبو القرايا بشير سعيد محمد ، الدور السياسي للمسجد ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1994 .
- 321- بن صايم بونوار ، المشكلة الأمنية في المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015 .
- 322- جندلي خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمني لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 .
- الجمال السيد محمد السيد ، "العلاقات السياسية التركية الإيرانية 1979-2000" ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، قسم الدراسات السياسية ، 2004 .
- 323- جوهر إسلام محمد ، الاستمرارية والتغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجستير ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 .
- 324- جميل عطية نبيل عز الدين ، "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا والعراق 1990-2007" ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2010 .
- 325- الجمل، السيد محمد السيد ، العلاقات السياسية التركية الإيرانية ، مذكرة دكتوراه ، الزقازيق : معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، 2004 .
- 326- دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006 ، رسالة ماجستير، جامعة باتنة : كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية ، 2008 .
- 327- درويش هدى محمود، " علاقة تركيا باليهود و إسرائيل و أثرها على البلاد العربية 1648-1999 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، معهد الدراسات الآسيوية، 1999 .

- 328- دواس دواس، مشروع النظام الإقليمي الشرق أوسطي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية من الشرق الأوسط الجديد إلى الكبير، مذكرة دكتوراه، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009
- 329- هتهت خالد ، موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2010
- 330- ولاء سعيد خطاب ، الدور الإقليمي الإيراني وأثره على الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 .
- 331- الورفلي عادل محمد الأحيمر حمودة ، أثر مخاطر القوى الإقليمية على النظام الإقليمي العربي إسرائيل-إيران-تركيا، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، 2011
- 332- حمدان محمد محمد عبد الله ، " الجماعات اليهودية في تركيا و أثرها على المجتمع التركي " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، معهد البحوث و الدراسات الآسيوية ، 2007 ، ص 152 .
- 333- حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج 1979-2011 دراسة في المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام
- 334- طيبي محمد، الطرف الثالث و تسوية النزاعات الدولية دراسة حالة تركيا ودورها في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1991/2009، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009،
- 335- اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة ماجستير، جامعة بانتة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012
- 336- كشك أشرف محمد عبد الحميد ، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 : دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009 ، ص 54

- 337- محمود محمد صدفة محمد ، دور القوى المتوسطة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة:
البرازيل أنموذجا 2010/2002، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
2015، ص 48.
- 338- المقدم بدر عبد المحسن ، اثر المشروع الشرق أوسطي على التنظيم الإقليمي العربي ، رسالة
ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003
- 339- لبني خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر،
أطروحة دكتوراه، جامعة النهدين: كلية العلوم السياسية، 2009، ص15.
- 340- محمود صافى محمود محمد ، "العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة في العام (1996-2006)
"، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 ، ص 105 .
- 341- مصطفى شفيق مصطفى علام ، قياس القوة الدولية الإيرانية وتواز القوى مع منطقة الخليج العربي
2010/2003 ، رسالة ماجستير ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012 ، ص 100 .
- 342- محمد العربي عويد مرضى، "انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي وأثره في الأمن القومي العربي " ،
رسالة ماجستير ، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، 2007، ص 10.
- 343- محمد عبد الرزاق العوفي، الصراع الصفوي العثماني في عصر الشاه عباس الأول (1587-
1629)، أطروحة دكتوراه، جامعة بنها: كلية الآداب، 2014
- 344- محمد عوض حميدة مصري، العلاقات التركية الأمريكية من 2003 إلى 2010 ، مذكرة
ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013
- 345- نقلي محمد بن عبد الوهاب محمد على ، التنافس الأمريكي الأوربي على المنطقة العربية خلال
الفترة من 1945/2000، أطروحة دكتوراه ، جامعة الخرطوم : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2007.

- 346- سامي السيد أحمد محمد، التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة السودان، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية، 2008
- 347- علايلي حكيم، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 49.
- 348- على مطر ، السياسية الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية 1989-2005 ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 2009.
- 349- عبد العزيز ميرفت ، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في صنع القرار في مصر في الفترة من 1970 إلى 1981 ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 ، ص 30 .
- 350- فخري هاشم خلف الناهي ، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة : كلية الآداب ، 1999
- 351- القحطاني مسفر بن ظافر عائض ، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010، ص 74.
- 352- قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010، ص 111.
- 353- الشرفاوي باكينام ، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي .دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2000.

354- توبة أحمد ، السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي
2009-2000، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية، 2012، ص 280.

ب - باللغة الأجنبية

3- Theses and Dissertations:

355-Anastasai Koutri,(2011), Turkish Foreign Policy and Turkey's Role as Middle power,(Master Thesis, Istanbul : Institute of Social Science),

356-Andrew MorneMarx,(2004),Increasing Soft Power :A case Study of South Africa bid to host the FIFA 2010 World Cup , (Master thesis , University of Stellenbosch).

357- Enno Maessen,(2012), Reassessing Turkish National Memory :The AKP and the Nation , (Master thesis, Utrecht University).

358- Joshua Walker,(2010), Shadows of Empire :How Post- Imperial Successor States Shape Memories,(Doctorate Dissertation, Woodrow Wilson School , Princeton University).

359- Ivana Griacova,(2011), Turkey at the Crossroads : Analysis and Determinants of Turkish Foreign Policy, (Master thesis, Faculty of the Dorothy F.Schmidt College of Arts and Letters, Florida Atlantic University).

360- Turam, Berna.(2001).Between Islam and the State : Politics of Engagement-The Engagements between the Gulen Community and the Secular Turkish State(Doctorate Dissertation, Department of Sociology, McGill University) .

خامسا: مصادر إلكترونية ومواقع إنترنت :

أ- باللغة العربية:

361- جودت هوشيار، جوزيف ناي ونظرية القوة الناعمة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4157، تاريخ

الدخول 2014/10/12، متاح على :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369043>

362- غسان العزي، مستقبل الدول الكبرى والنظام الدولي، بيروت: مجلة الدفاع الوطني، بتاريخ: 13-

10-2012، على الموقع الإلكتروني للمجلة

<https://www.lebarmy.gov>.

363- عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي، تاريخ

الدخول: 2009/08/10، على الموقع :

www.Politics-ar.com

364- موقع الجزيرة ، تاريخ الدخول 2016/08/15.

[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55db14d4-b82e-4666-9b19-](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55db14d4-b82e-4666-9b19-3b54eff01b78)

[3b54eff01b78.](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55db14d4-b82e-4666-9b19-3b54eff01b78)

365- رضوان السيد ، اتجاهات الإسلام التركي ومشكلات الفهم والاستقبال، 2008/08/07، على

الموقع :

<https://www.maghress.com/almassae/125691/>

366- جلال خشاب، السينما قوة ناعمة فاعلة في السياسة الخارجية التركية، موقع إدراك للدراسات

والاستشارات، تاريخ الدخول 2016/10/17 ،

<http://idraksy.net/cinema-soft-power>.

367- من هو مترجم مسلسل "قيامه أرطغرل" الذي جذب الملايين؟ ، وكالة شهاب للأخبار، تاريخ الدخول

2017/03/ 14:

<http://shehab.ps/post/9427>

368- خاص بإحصاءات عن الجانب التركي والإيراني:

<https://www.globalfirepower.com>.

369- خليل مبروك ، مؤشرات تدفع الاقتصاد التركي لمزيد من النمو ، الموقع :

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/14/>

370- مصطفى عبد السلام ، معجزة تركيا الاقتصادية ، موقع :

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/3/31/> .

371- على بكير اكتشاف القوة الناعمة لإيران ، الموقع :

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

372- مبادئ السياسة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة ثقافتنا، العدد 1، 2003، تاريخ الدخول: 2015/12/10.

<http://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=533>

373- فرج الزمان أبو شعير ، السينما الدينية بإيران...الفتوى والعالمية ، الجزيرة ، 2012/12/02 ، متاح على

[http : www.aljazeera.net/news/pages/662ec516](http://www.aljazeera.net/news/pages/662ec516).

374- القوى الإيرانية والفكرية في المجتمع الإيراني، المعهد المصري للدراسات، تاريخ الدخول 2015/06/02:

<http://eipsseg.com>

375- حسام شاكر، القوة الناعمة الإيرانية، تاريخ الدخول 2015/06/02:

<http://alkhaleejonline.net/article>

376- الحسيني في جاكرتا : أن الأسابيع الثقافية تفتح فصلا جديدا من العلاقات بين الدول ، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 2012/03/07،

www.farhang.gov.ir/newsdetail.

377- صالحى يؤكد أن قمة عدم الانحياز في طهران سترتقي بمكانة إيران الدولية ، وكالة ايستا، 2012/05/08، تاريخ الدخول: 2014/09/10:

www.insa.ir/newslg.

378- ما هو حجم القوة العسكرية الإيرانية ، جريدة روسيا اليوم ، موقع :

<https://arabic.rt.com/news/819551>.

379- فواز بن حمد الفوزا، الاقتصاد الإيراني، جريدة العرب الاقتصادية، تاريخ الدخول 2016/06/10.

http://www.aleqt.com/2016/01/12/article_1020995.html

380- شعبان فكري، نشأة العلمانية وقواها في تركيا ، تاريخ الدخول 2016/05/15.

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2883aed0-ddb7-4bd5-9bfc-2210d59cf7ea>

381- شبلي تلحمي، ملخص عن تقرير الرأي العام العربي 2011، تاريخ الدخول 2012/05/01

<https://www.brookings.edu>

382- سعيد عبد المجيد ، تركيا وحرب الإرهاب ..فرصة مواتية لأهداف جاهزة ، موقع إسلام اولين ، 15- 06 - 2001 ، متاح على الرابط :

www.islamonline.net

383- تركيا وروسيا.. علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة،

الجزيرة نت، تاريخ الدخول: 2016/10/23.

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

384- مصطفى اللباد، بين المشاريع الثلاثة : الإيراني، والتركي، والإسرائيلي، الصراع على سوريا،

صحيفة الرأي

www.arraee.com

385- محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي

وتداعيات الثورات العربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول 2016/10/12

<http://rawabetcenter.com/archives/3105>

386- النفط السوري يمول تنظيم الدولة الإسلامية ، الجزيرة نت ، 2014/04/18 ، الموقع :

<http://www.aljazeera.net/news>.

387- ريناد منصور ، دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي ، مركز الجزيرة

للداسات 2013/11/23 ،

<http://studies.aljazeera.net/ar>

388- وسيلة بن صالح ، تركيا وإيران.. تحالف اقتصادي

رغم "العاصفة" ، موقع الجزيرة نت ، 2015/04/16 ،

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>.

389- تركيا وإيران تتمسكان بالتعاون في مجال الطاقة ، إذاعة الصين الدولية ، القسم العربي ،

، 2007/11/21

<http://arabic.cri.cn/189/2007/11/21/84@86880.htm>

390- أحمد ياسين، "مذكرة تفاهم تركية-إيرانية توجه ضربة مزدوجة لموسكو وواشنطن"، صحيفة الوطن

، 2008/07/16 ،

<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=2481&id=14156>

391- عدنان عبد الرازق ، تركيا وإيران: الاقتصاد حاضر

وبقوة رغم الأزمة السورية ، جريدة العربي الجديد ،

، 2016/01/15

<https://www.alaraby.co.uk/economy> .

392- برهان كورأغلو ، تداعيات زيارة الرئيس الإيراني أحمد نجاد الأولى لتركيا ، مركز الجزيرة للدراسات

، 2008/09/02 ، متاح في الموقع :

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/upload/6/1220646147.pdf>

ب - باللغة الأجنبية

4-Websites and other internet sources:

394- WDI-World Development Indicators 2008, World Bank Database , At:
http://esds.mcc.ac.uk/WDS_WB

395- "Palestinian Ambassador to Turkey Nabil Maarouf: We are Satisfied With the Political Position of Turkey ", Journal of Turkish Weekly, www.turkishweekly.net, 15-6-2006.

396- "CHP LEADER BAYKAL: "PROBLEMS CANNOT BE SOLVED WITHOUT RECOGNIZING ISRAEL".(25-4-2006).Turkish Press Review,from:
<http://www.turkishpress.com/news.asp?id=120533>

397-"Opposition leader supports president on Syrian visit".(16-3-2005).Asia Africa Intelligence wire; Regan, Tom.(21-3-2005)."Turkey, US relations hit new rough spot".CSmonitor,from: <http://www.csmonitor.com/2005/0321>

398-Assad: Syria has total confidence in Turkish mediation".(18-5-2009).TZ

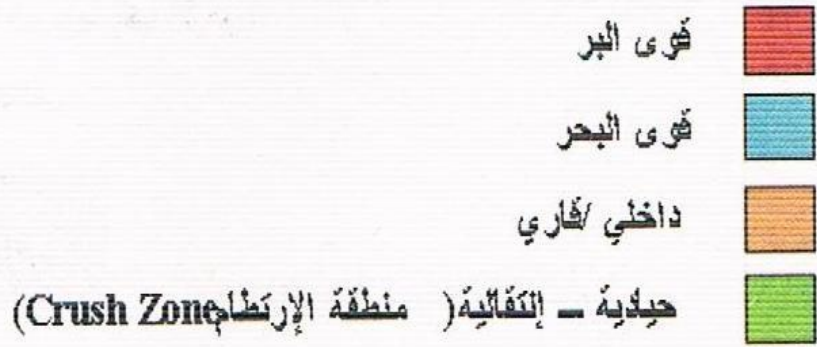
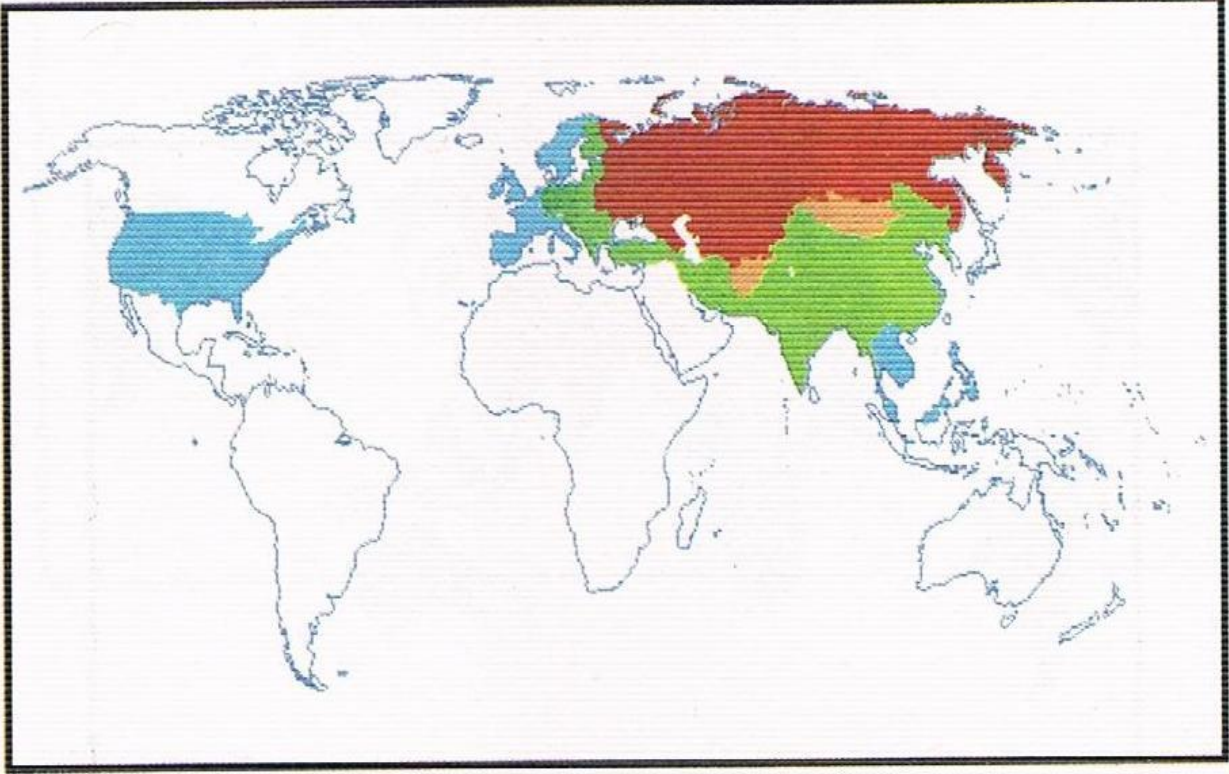
399-Israelis appeal to Erdoğan on Golan handover".(26-4-2008).TZ

400-"AKP second response on Party Closure Case".(16-6-2008). Available at:
<http://www.akparti.org.tr/>

الخريطة رقم 01

نظرية ماهان - القوة الجوية¹

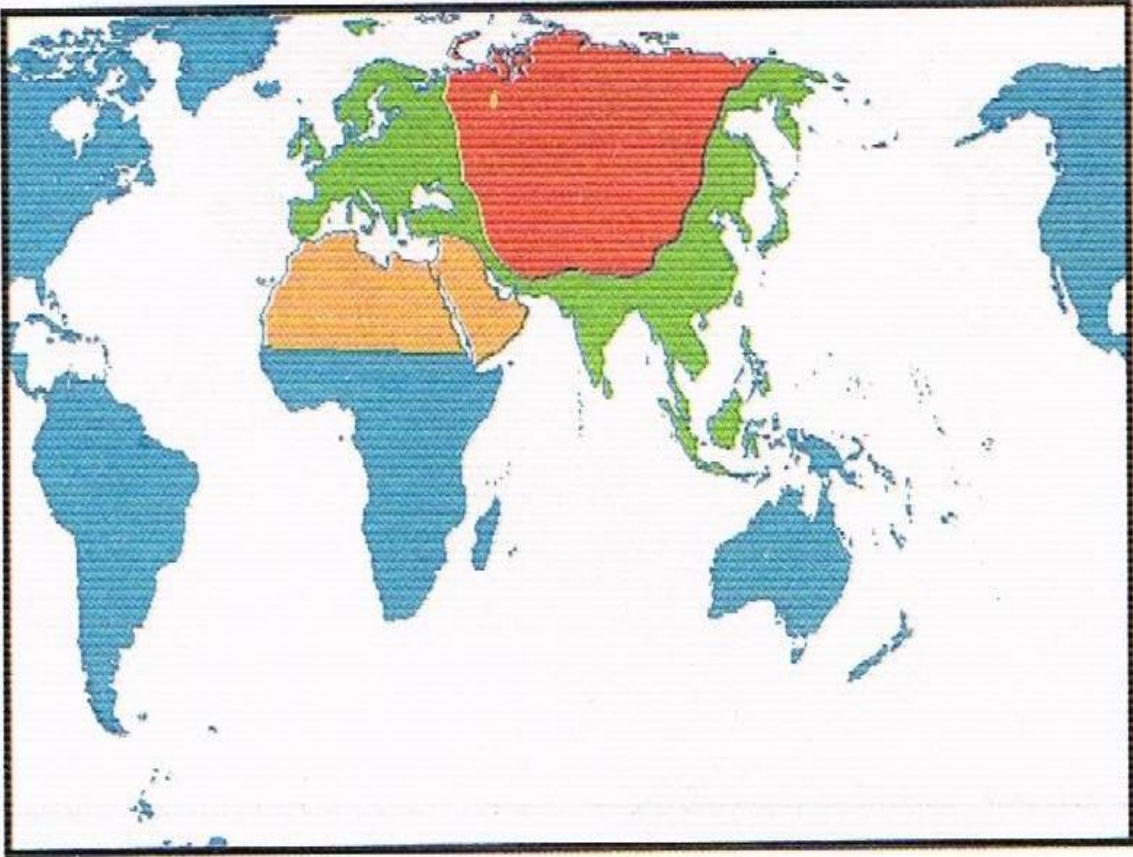
1- نوار محمد ربيع الخيزري، مرجع سبق ذكره، ص 245.



الخريطة رقم 02

نظرية ماكندر - قلب الأرض¹

1- نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سبق ذكره، ص 246.



المنطقة المركزية (قلب الأرض)



الهلال الداخلي



الصحراء



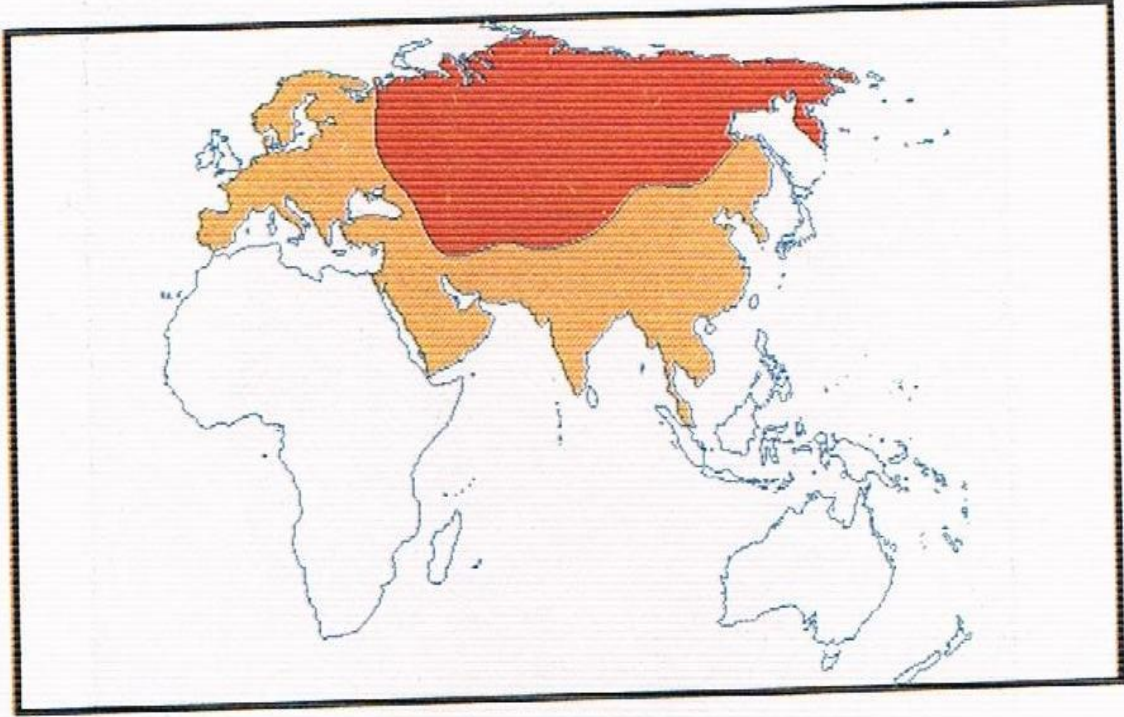
الهلال الخارجي



الخريطة رقم 03

نظرية سبيكمان - الهامش القاري¹

1- نوار محمد ربيع الخيزري، مرجع سبق ذكره، ص 247



قلب الأرض
الهامش القاري

الخريطة رقم 04

خريطة تركيا المستقبلية¹

1- على حسن باكير، مرجع سابق الذكر، ص 18.



الخريطة رقم 05

الموقع الجغرافي لتركيا¹

1- على حسين باكيز وآخرون ، مرجع سابق الذكر، ص 19 .



الخريطة رقم 06

الموقع الجغرافي لإيران¹

1 -http://maulanasonson.blogspot.com/2015/10/blog-post_63.html



الخريطة رقم 07

الموقع البحري الإستراتيجي الإيراني¹

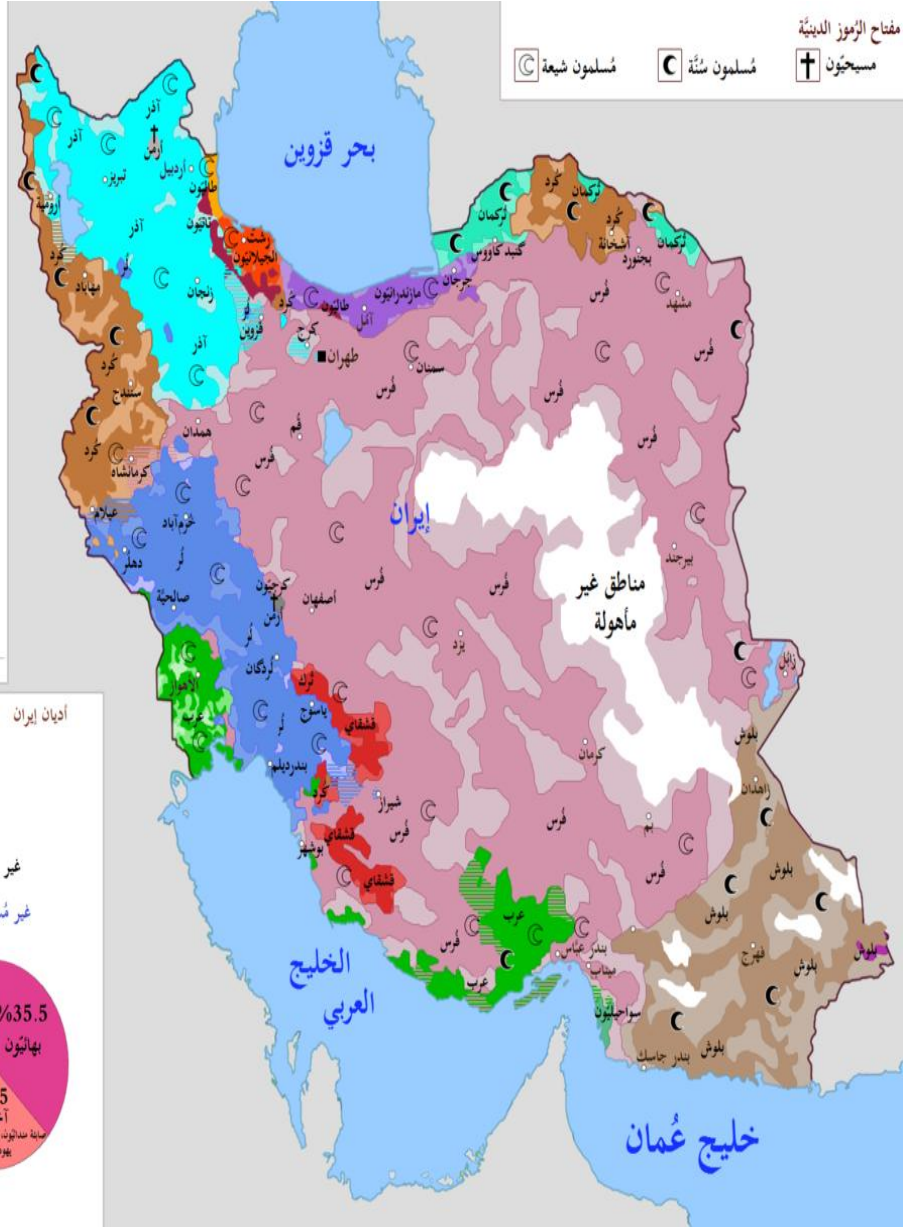
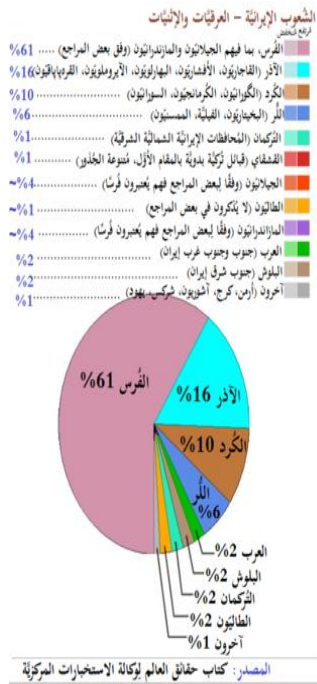
1- عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 122.



الخريطة رقم 08

توزيع الأقليات في إيران¹

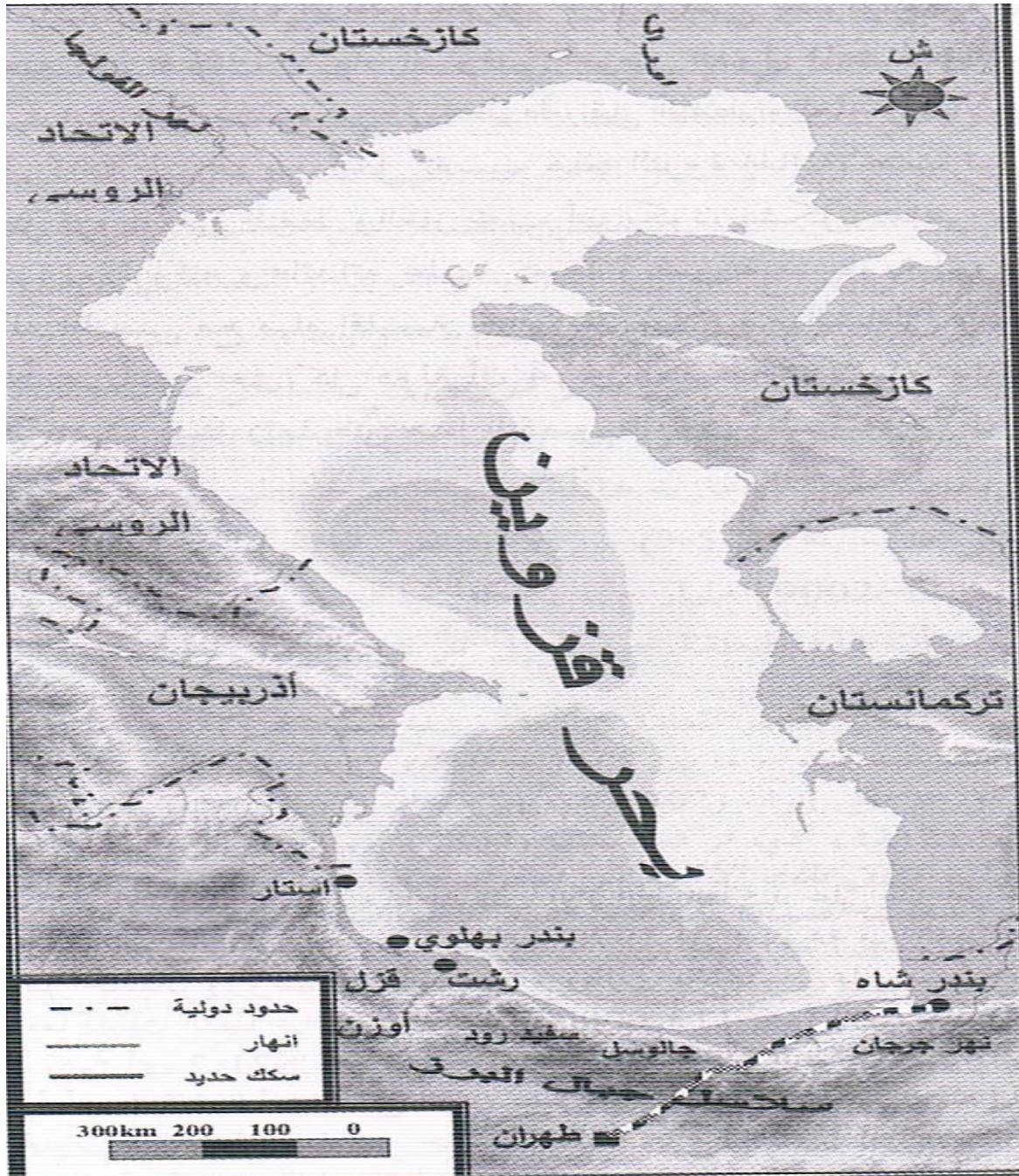
1 - https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/5/5c/Ethnicities_and_religions_in_Iran-ar.png



الخريطة رقم 09

الساحل الإيراني على بحر قزوين¹

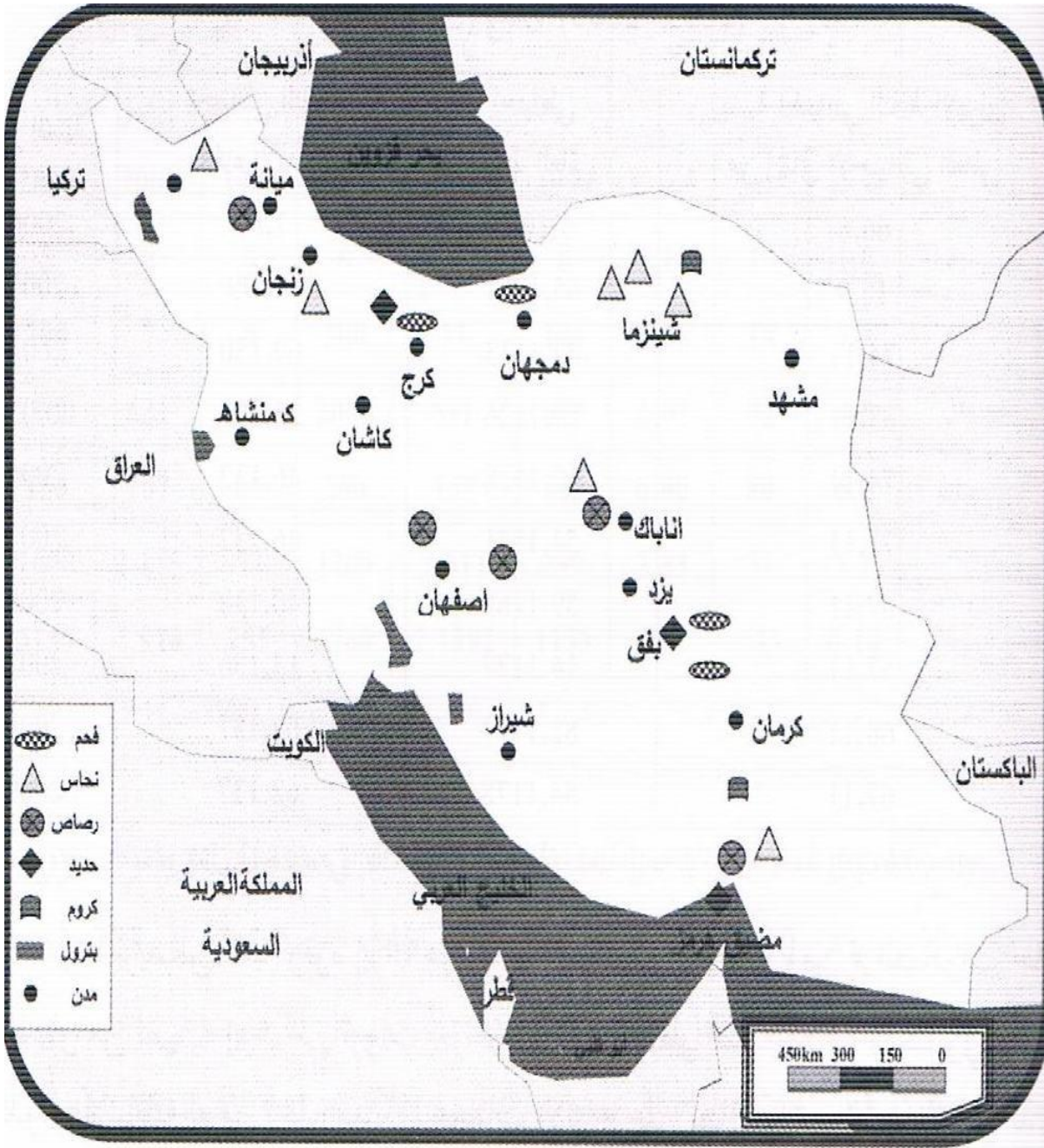
1- عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 120.



الخريطة رقم 10

توزيع الجغرافي للثروات المعدنية في إيران¹

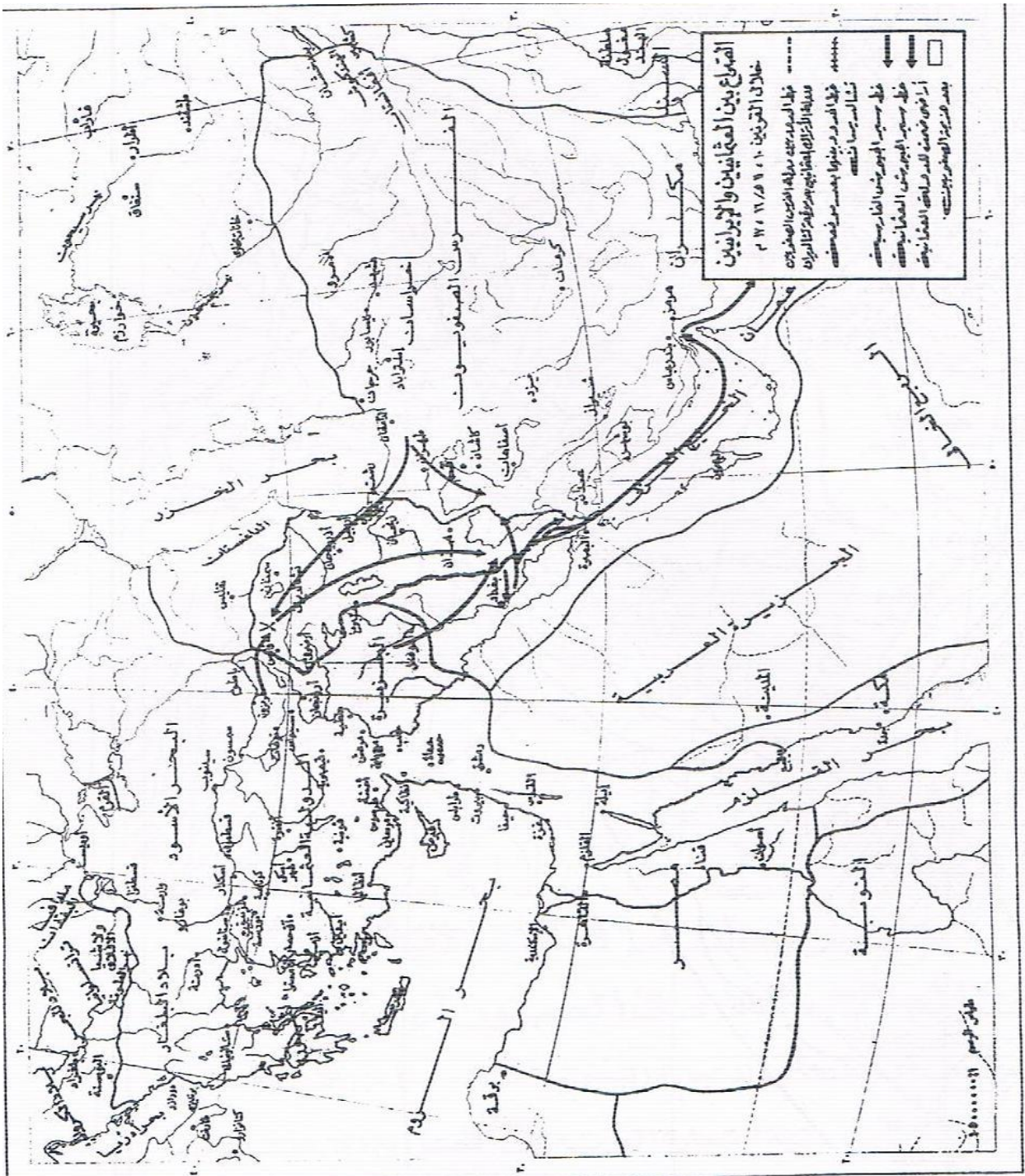
1- عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 179.



الخريطة رقم 11

الصراع بين العثمانيين والصفويين¹

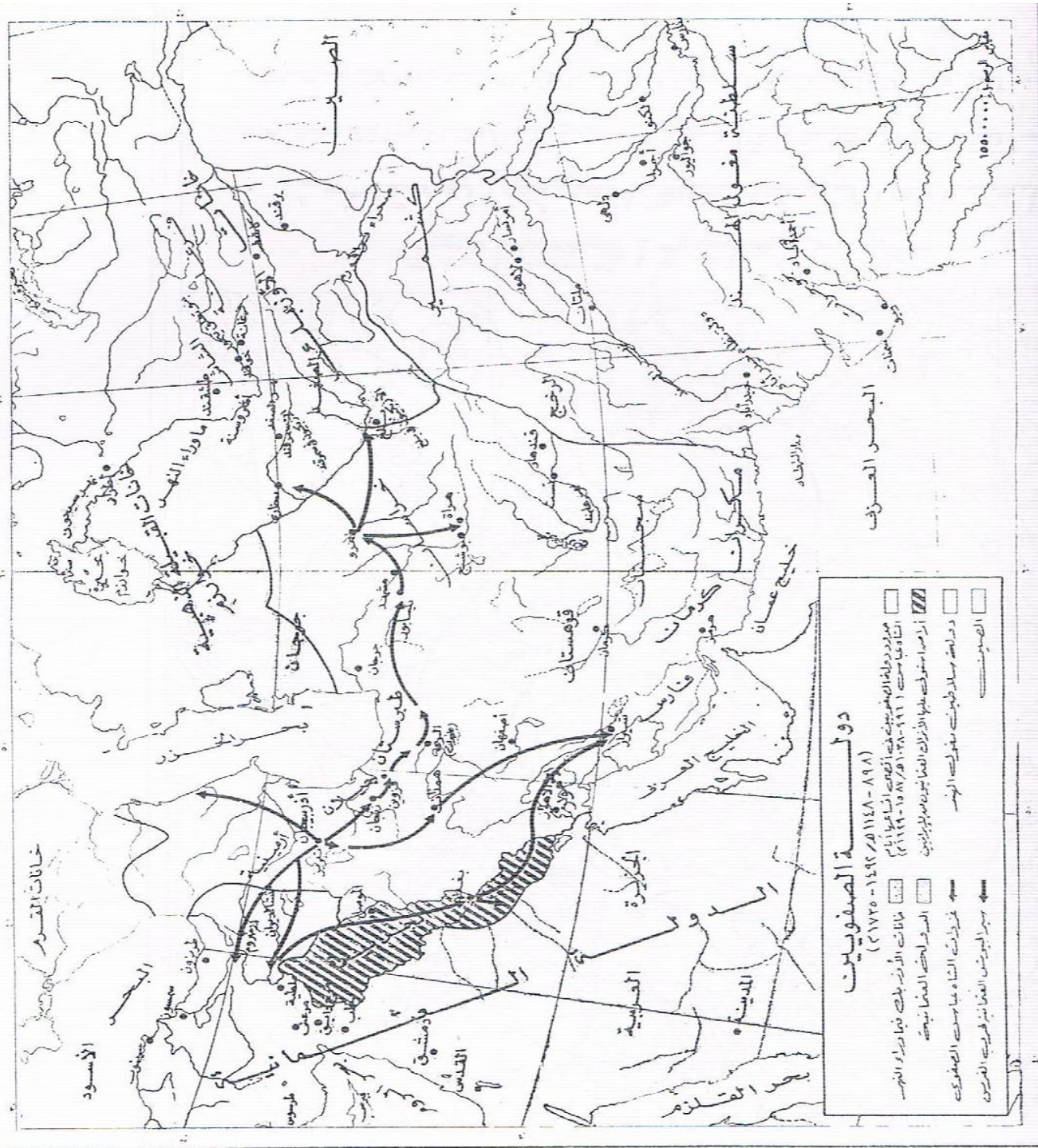
1- عباس إسماعيل الضياغ، مرجع سبق ذكره، ص 335.



الخريطة رقم 12

جغرافية الدولة الصفوية¹

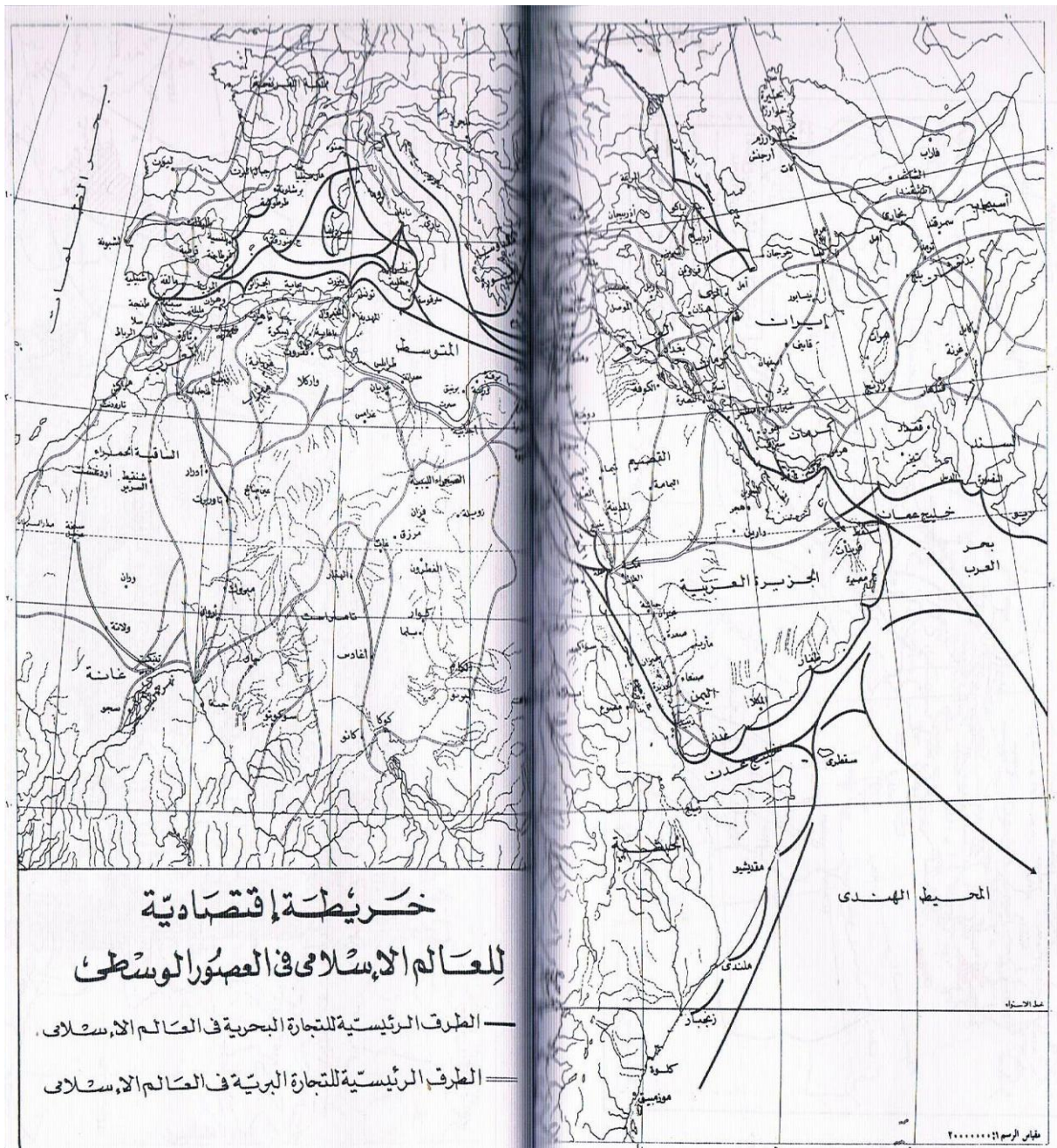
1- عباس إسماعيل الضياغ، مرجع سبق ذكره، ص 339.



الخريطة رقم 13

خريطة اقتصادية للعالم الإسلامي في العصور الوسطى¹

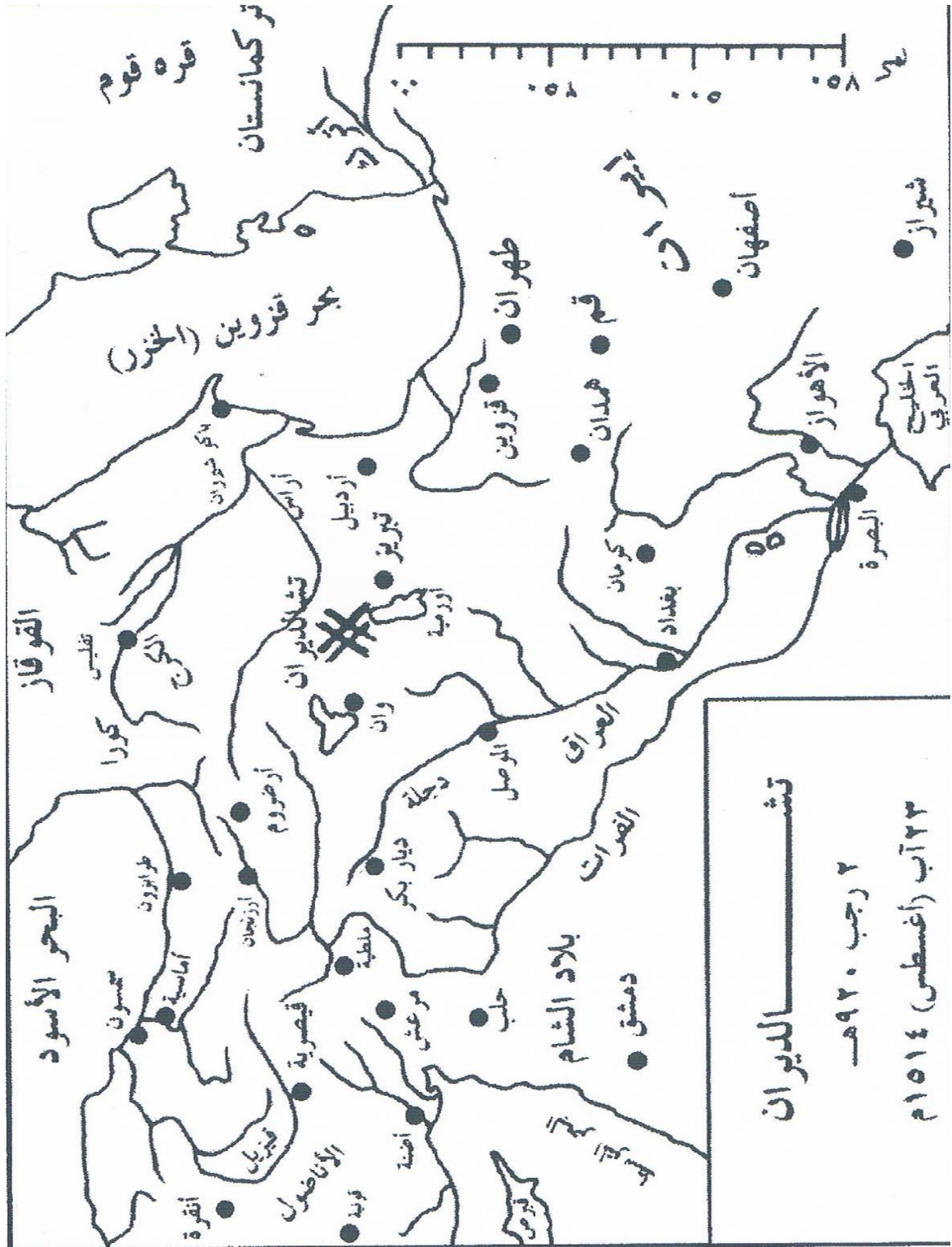
1- عباس إسماعيل الضياغ، مرجع سبق ذكره، ص 336.



الخريطة رقم 14

موقعة معركة تشالدران¹

1- شوقي أبو خليل، مرجع سبق ذكره، ص 58.



الخريطة رقم 15

الإطار الجغرافي للمجال الحيوي الإسرائيلي بحسب تحديد أرييل شارون¹

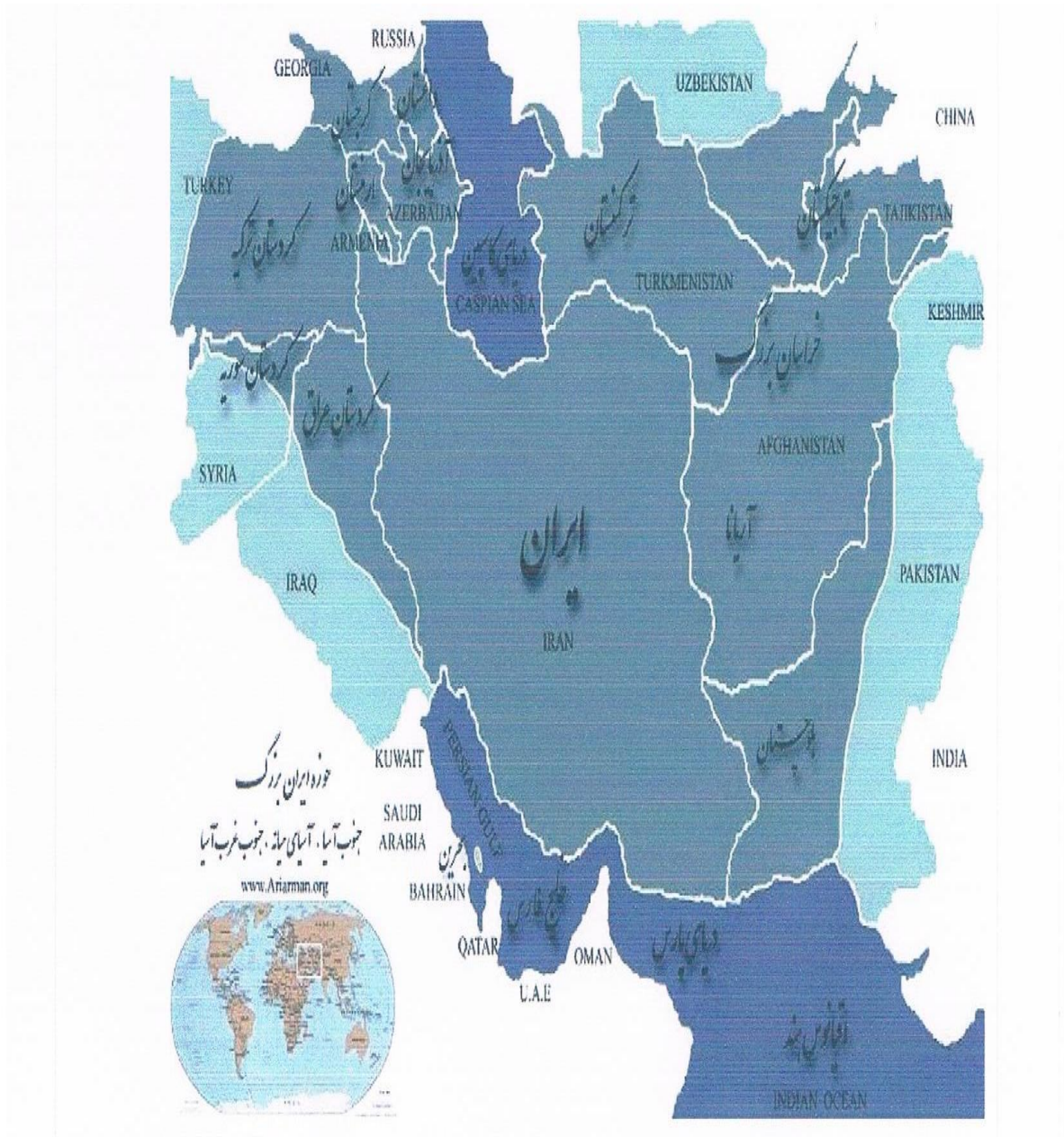
1- عمر حسن كامل، مرجع سبق ذكره، ص 414.



الخريطة رقم 16

خارطة لمشروع "حوزة إيران الحضارية" أو "إيران الكبرى" التي تشمل العنصر الفارسي¹

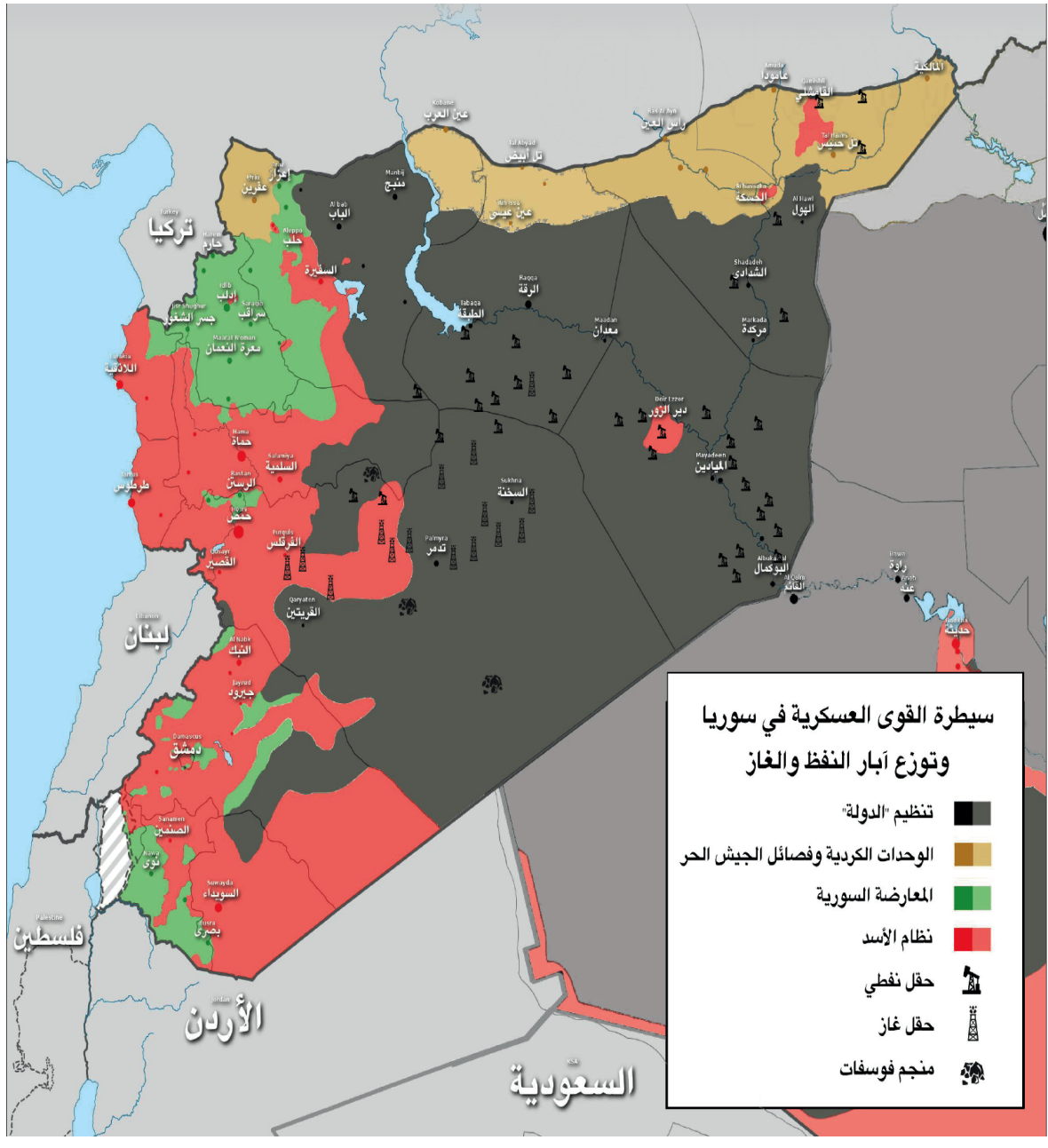
1- علي حسن باكير، مرجع سبق ذكره، ص 06.



الخريطة رقم 17

توزيع آبار النفط والغاز¹

¹ -<http://palmyra-monitor.net/2017/05/07>.



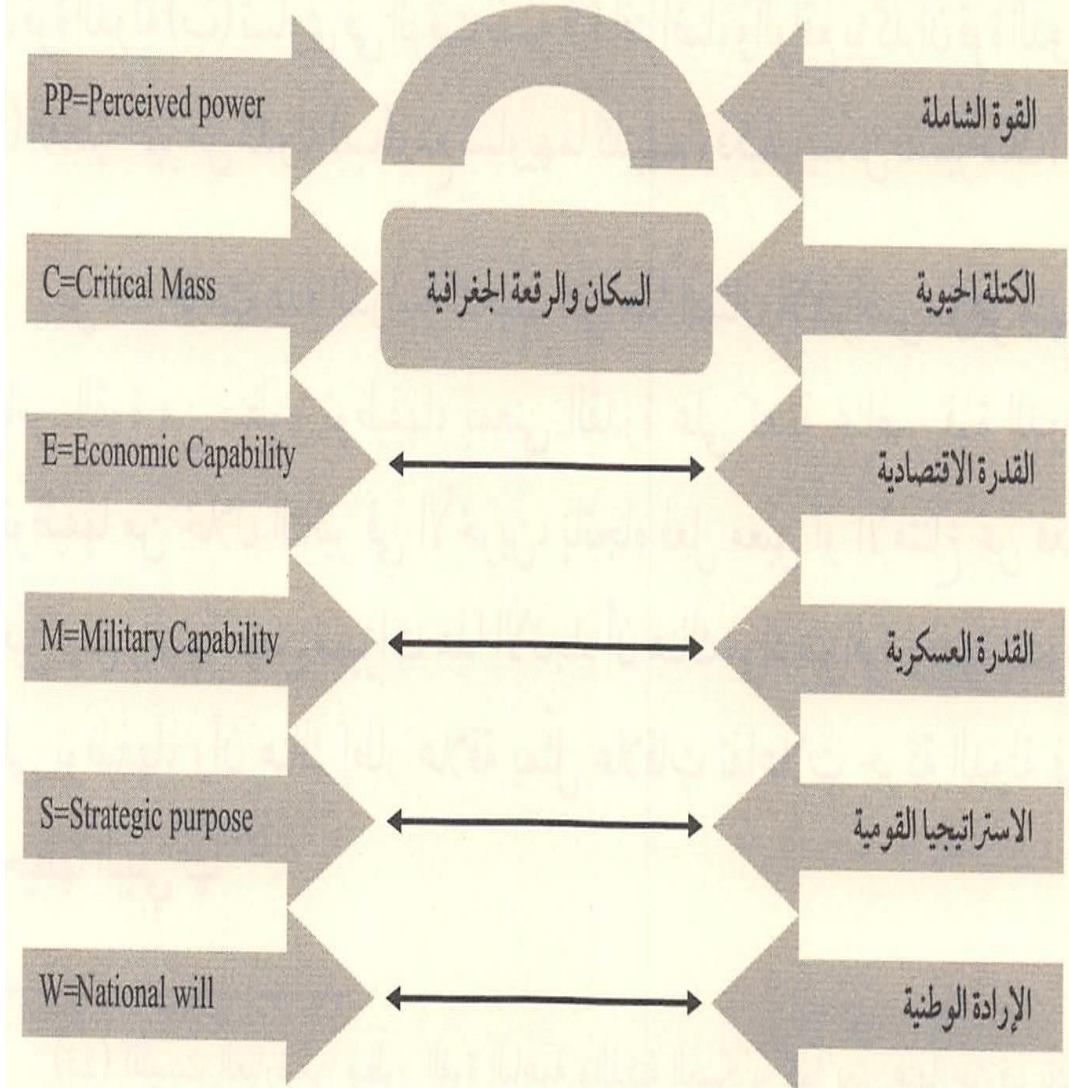
الشكل رقم 01

معادلة حساب القوة الشاملة لكلاين¹ Ray Clin

1- محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص 34.

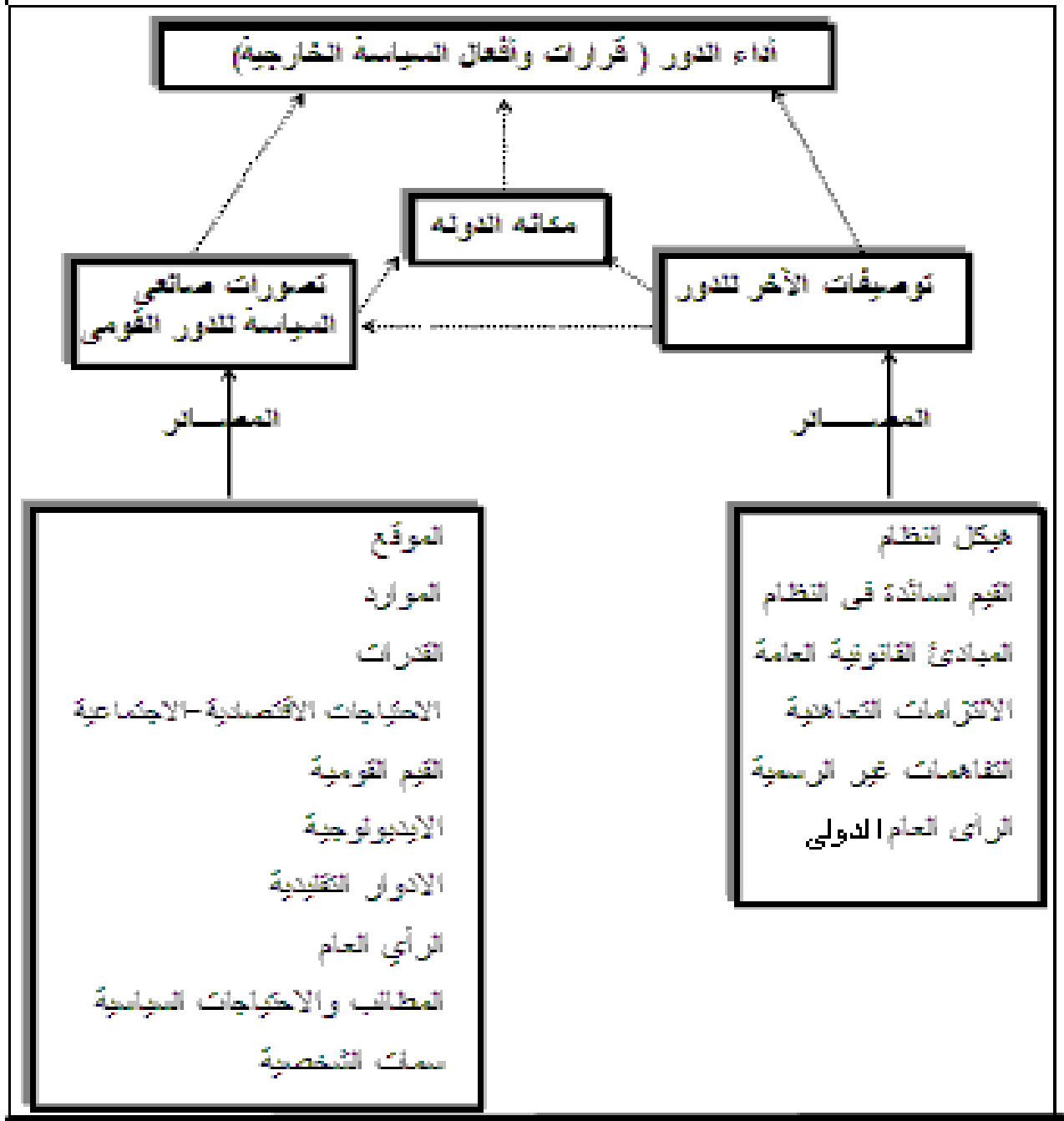
القوة الشاملة = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) × (الاستراتيجية القومية + الإرادة الوطنية)

$$Pp = (C+E+M)*(S+W)$$



الشكل رقم 02

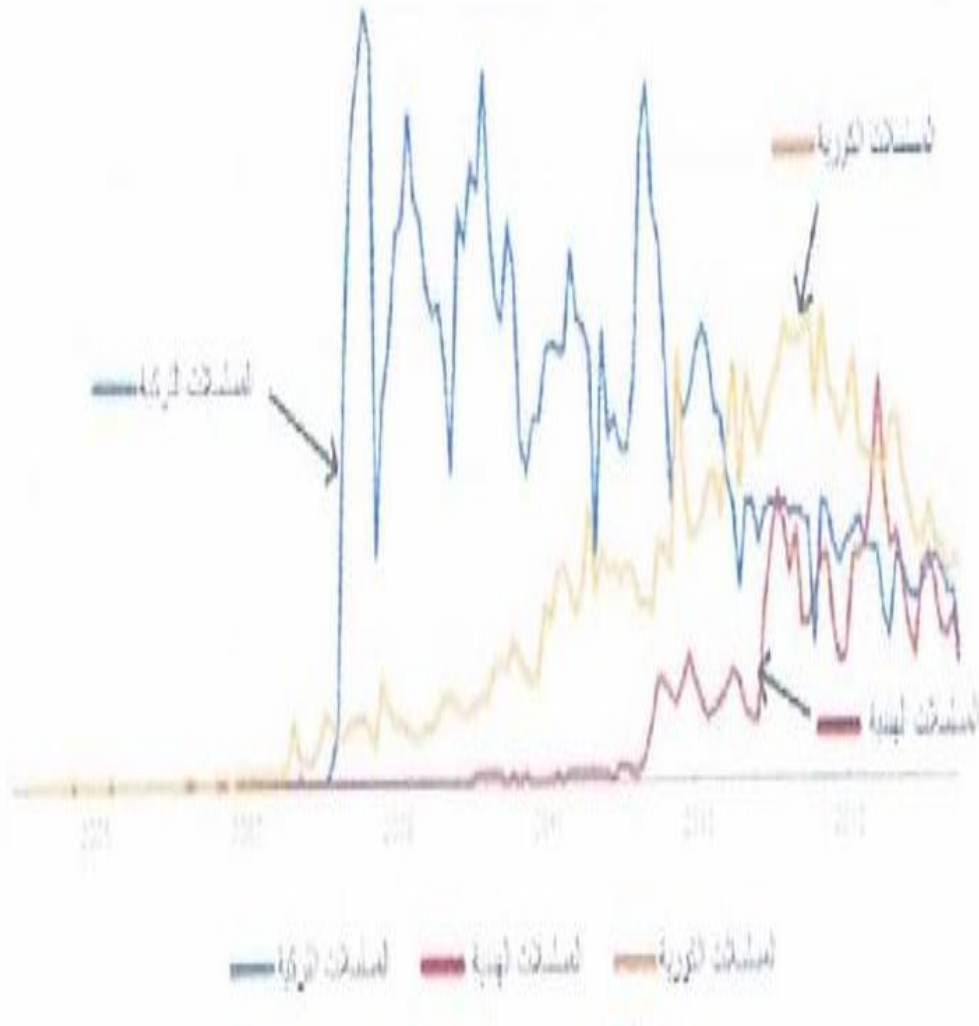
أموذج هولستي Holsti لتوظيف مفاهيم الدور في تحليل السياسة الخارجية¹



1 - Holsti, K.J., National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, *International Studies Quarterly*, 14(3)1970, 233-309.

الشكل رقم 03

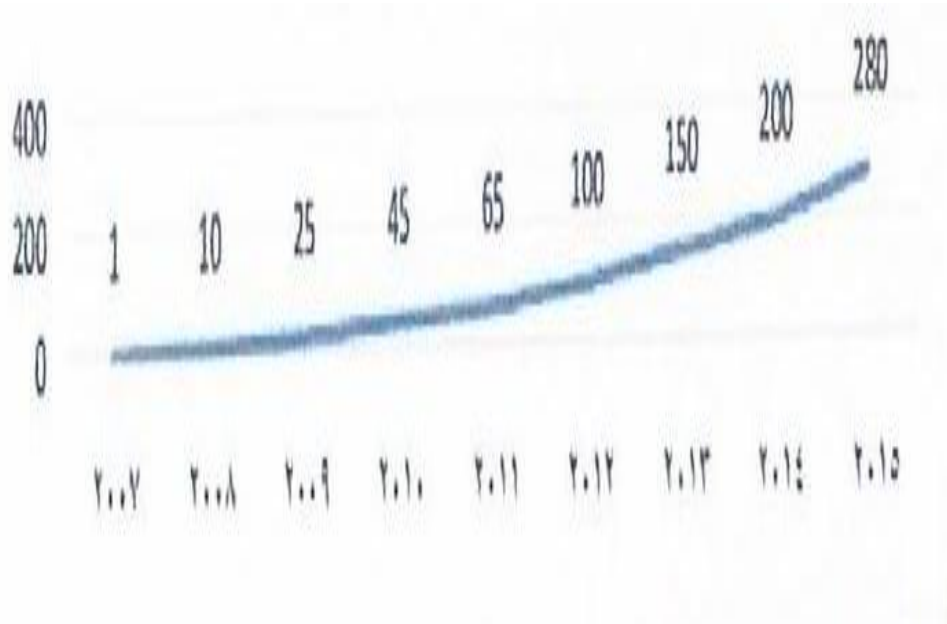
تطور اتجاهات البحث عن المسلسلات التركية مقارنة بالمسلسلات الكورية والهندية 2016/2004¹



الشكل رقم 04

1- علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص 05.

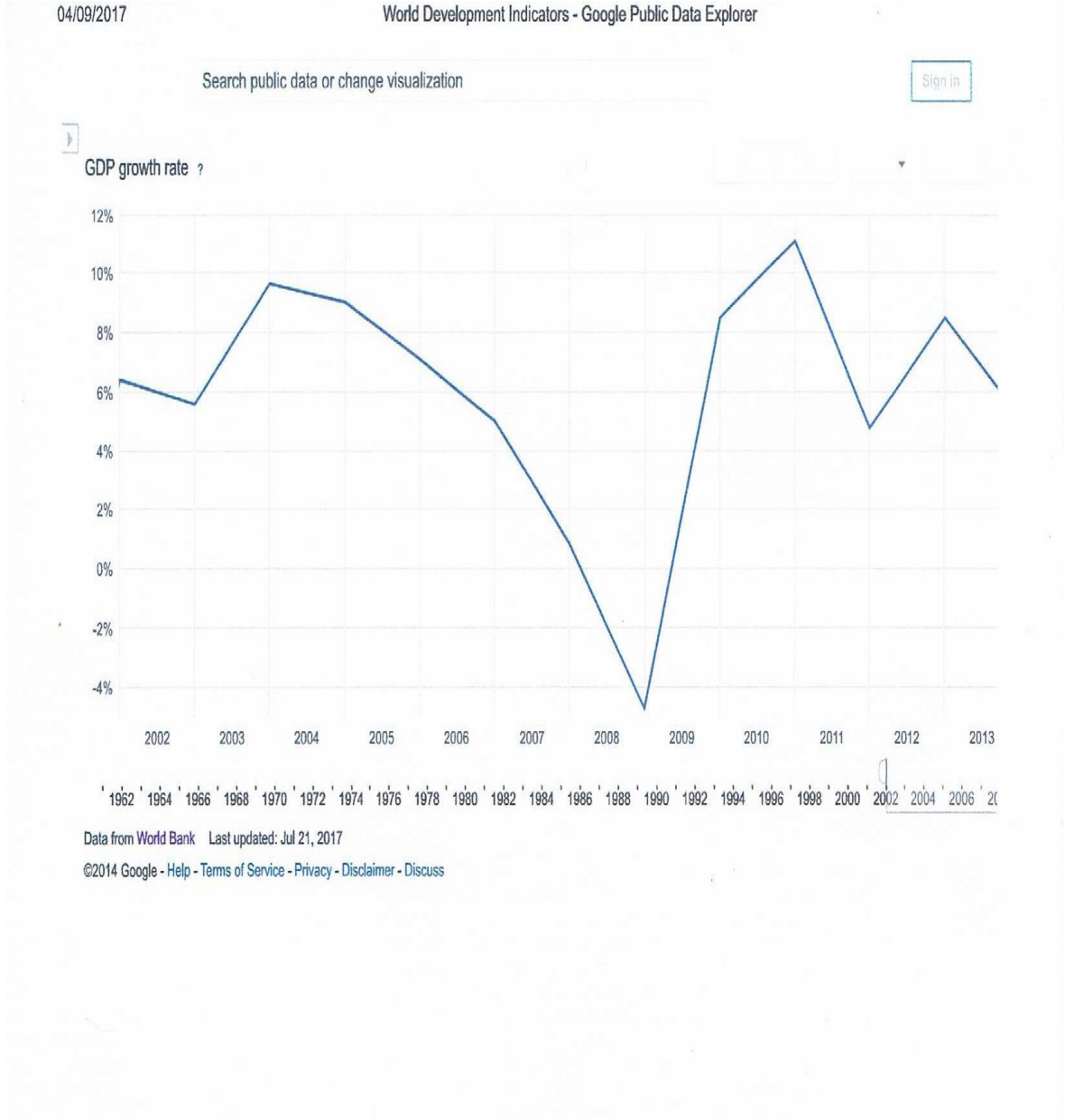
تطور عائدات تصدير الأعمال الدرامية التركية 2015/2007¹



1- علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الشكل رقم 05

النمو الإقتصادي لتركيا 2013/2002¹



1- إحصاءات البنك الدولي للاقتصاد التركي، تاريخ الدخول: 2017/09/04.

الشكل رقم 06

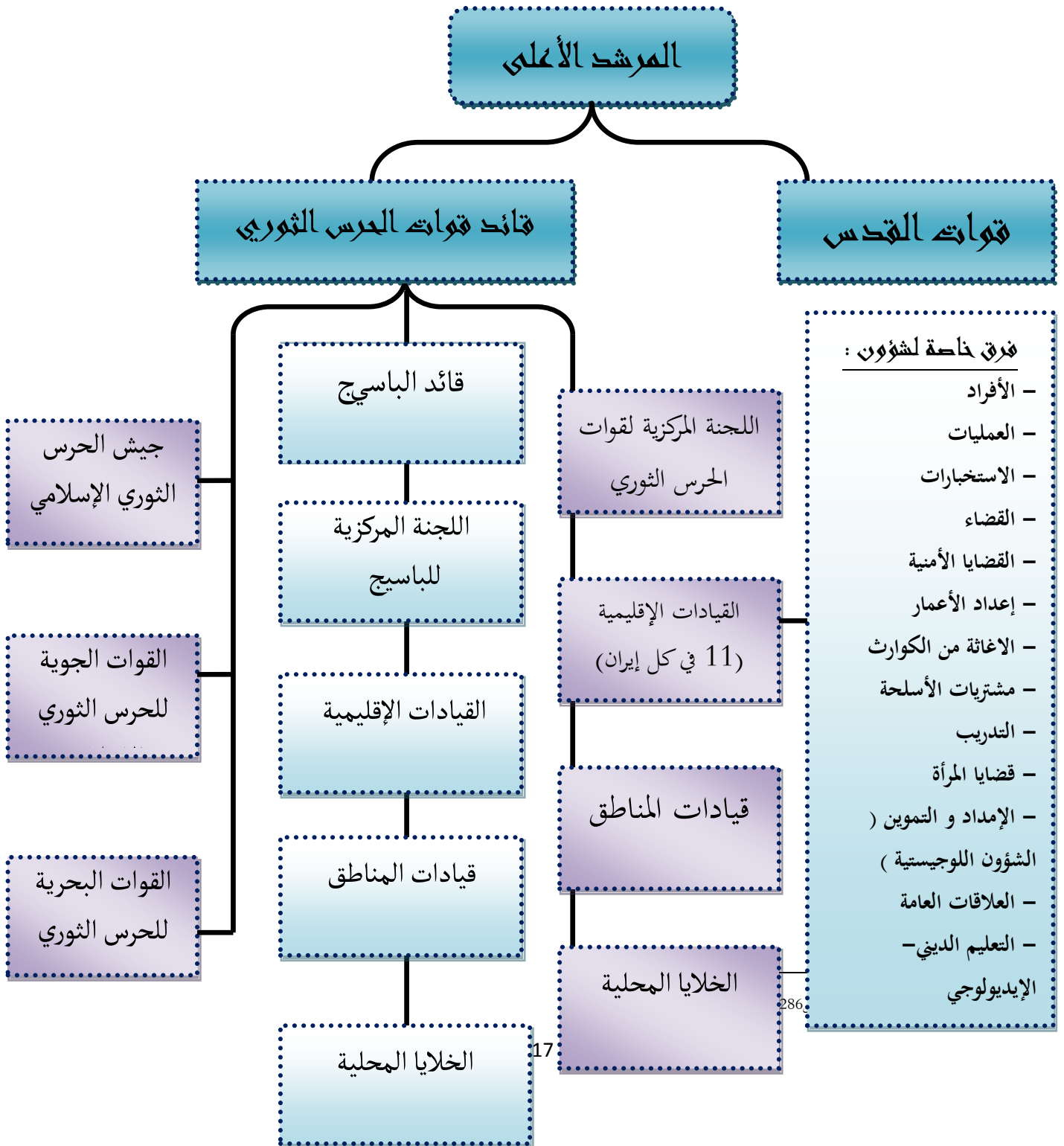
التركيبية الإدارية للقوات المسلحة التركية¹



1- على حسن بكير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الشكل رقم 07

هيكلية الحرس الثوري الإسلامي الإيراني¹



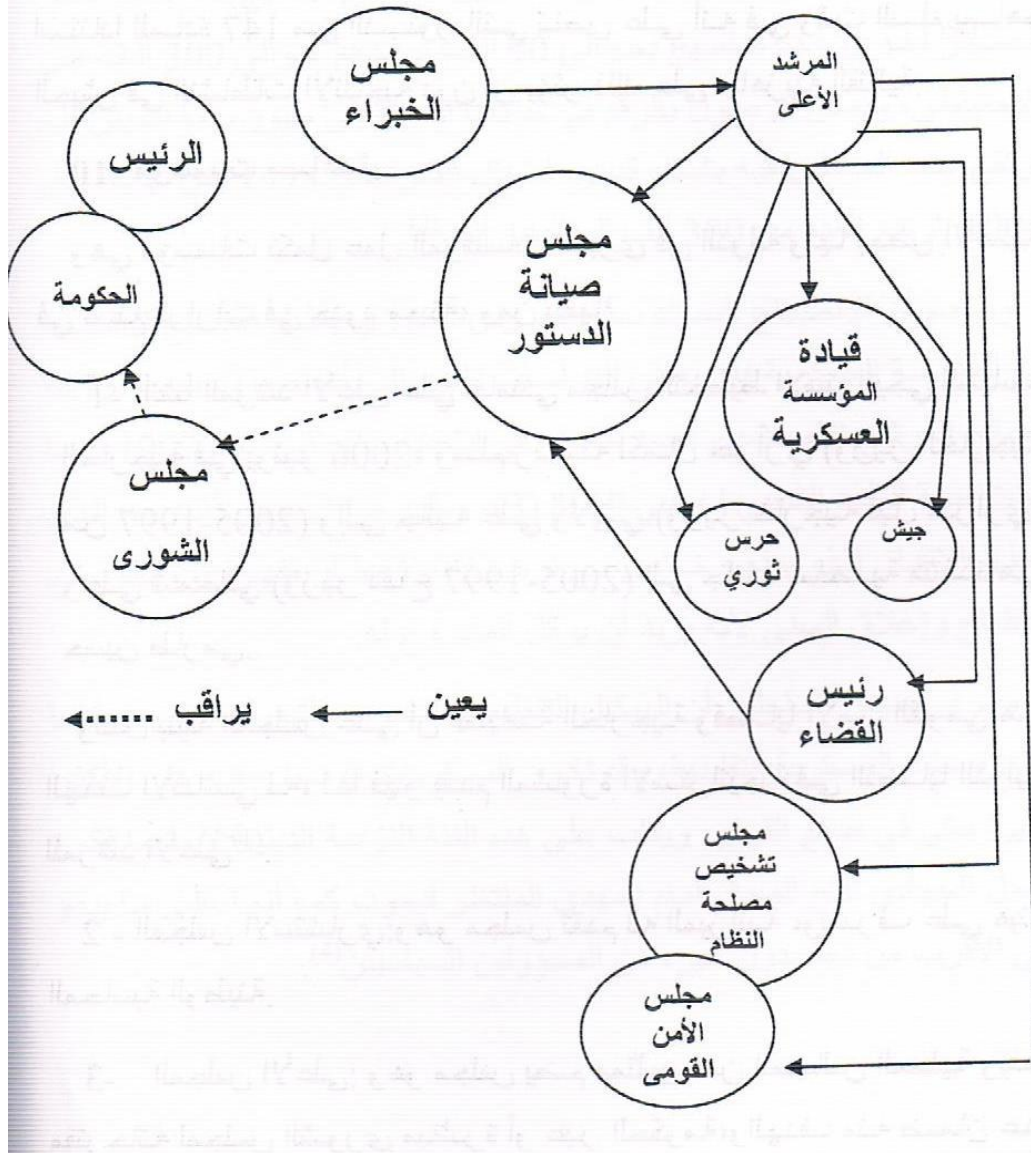
الشكل رقم 08

بنية وعلاقة النظام السياسي الإيراني¹

1- وليد عبد الحفي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

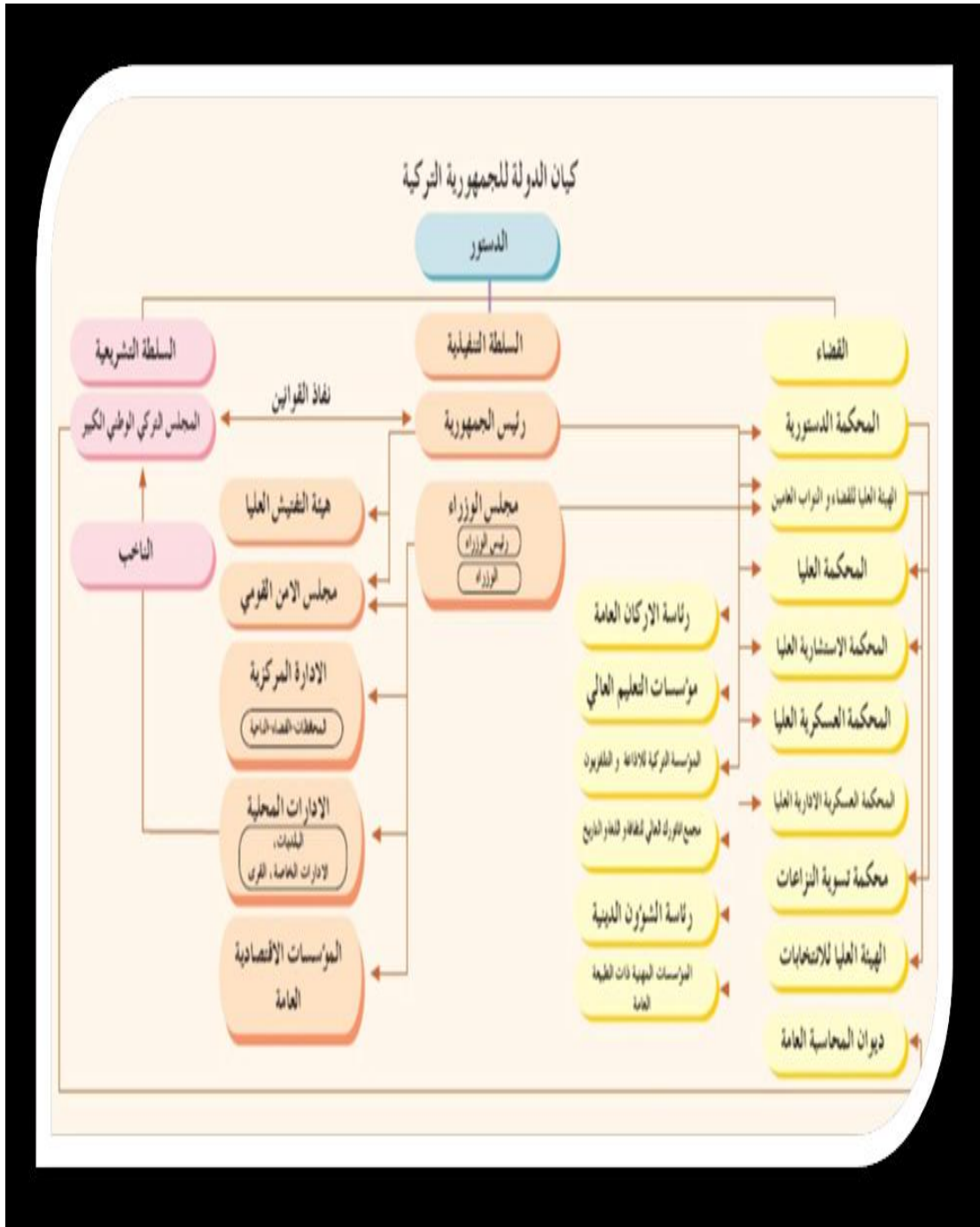
مؤسسات بالانتخاب

مؤسسات بالتعيين



الشكل رقم 09

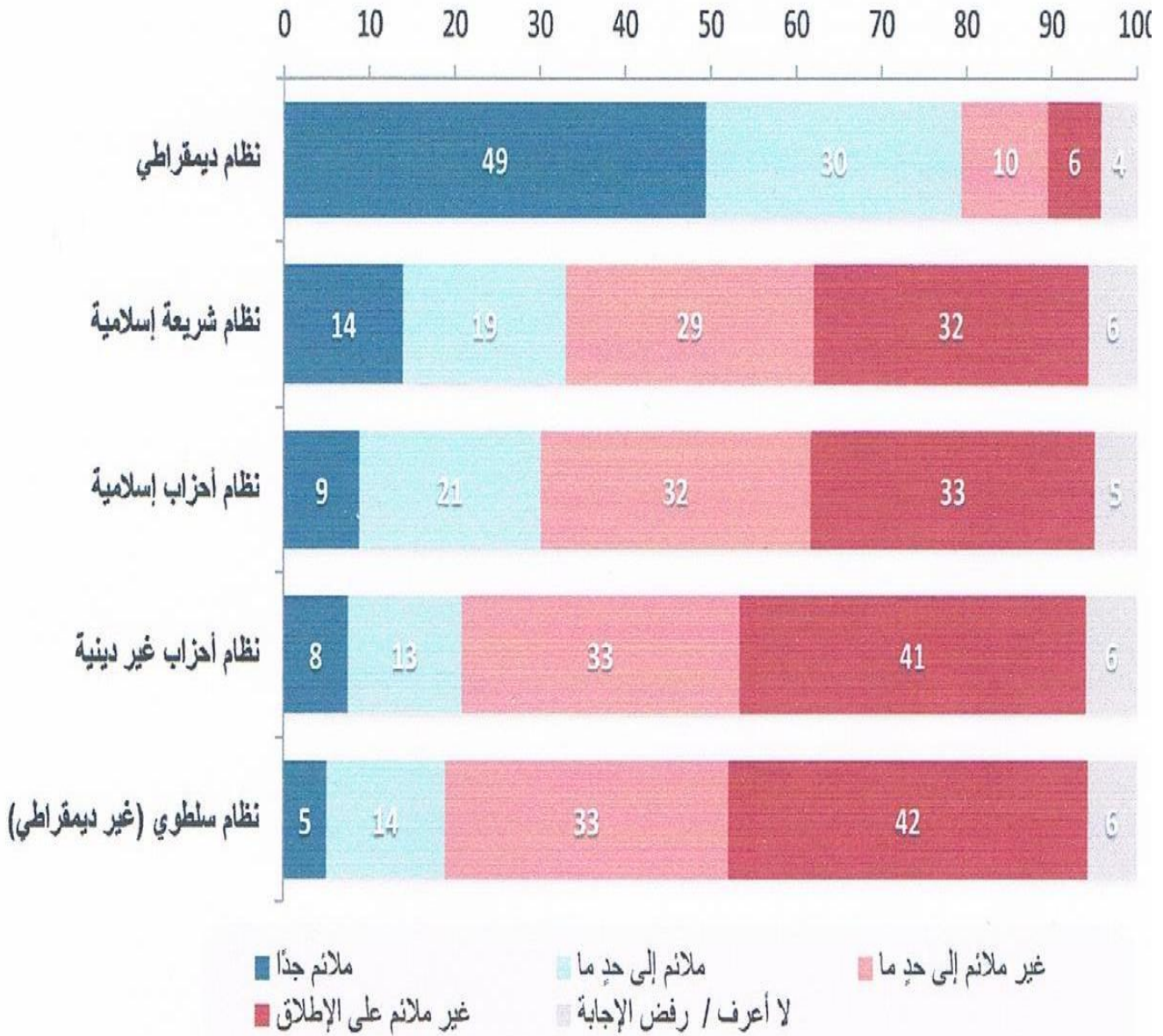
المؤسسات المكونة للدستور¹



1. - على حسين باكير وآخرون ، ، مرجع سابق اكر ، ص 28 .

الشكل رقم 10

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملائمة مجموعة من الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمة حكم لبلدناهم¹



1- المؤشر العربي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 139

الشكل رقم 11

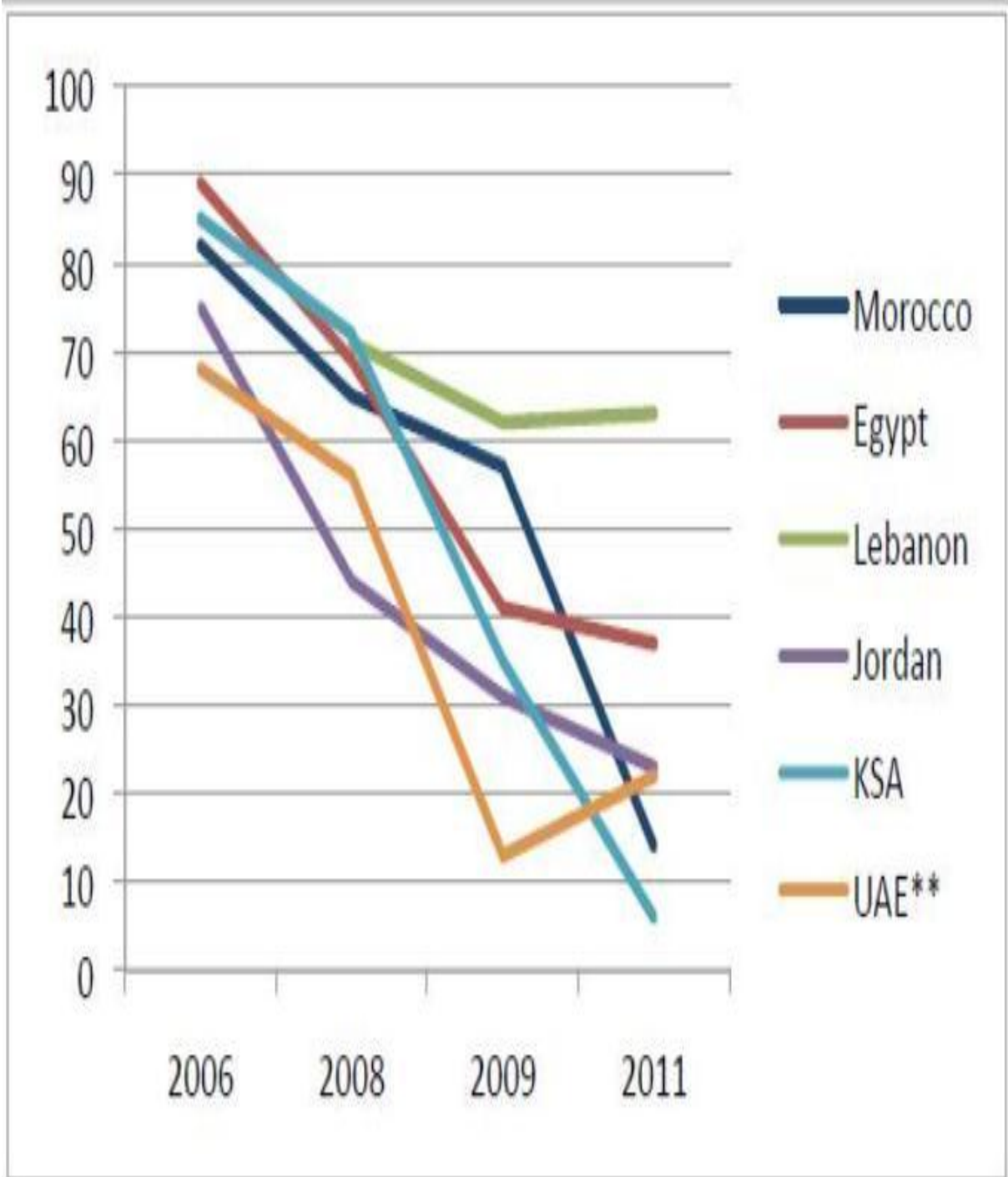
تطور صورة تركيا كأمموزج لدول منطقة الشرق الأوسط 2013/2009¹

2013	2012	2011	2010	2009	
51	53	61	66	61	متوسط إقليمي
42	67	78	-----	58	مصر
21	22	31	75	72	سوريا
74	71	78			تونس
67	71				ليبيا
62		48		62	العراق
70	67				اليمن
72	70	77	77	73	فلسطين
49	53		71	68	لبنان
66			76	59	الأردن
65				55	السعودية
58		53			دول الخليج
44	37	47			إيران

1- علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره

الشكل رقم 12

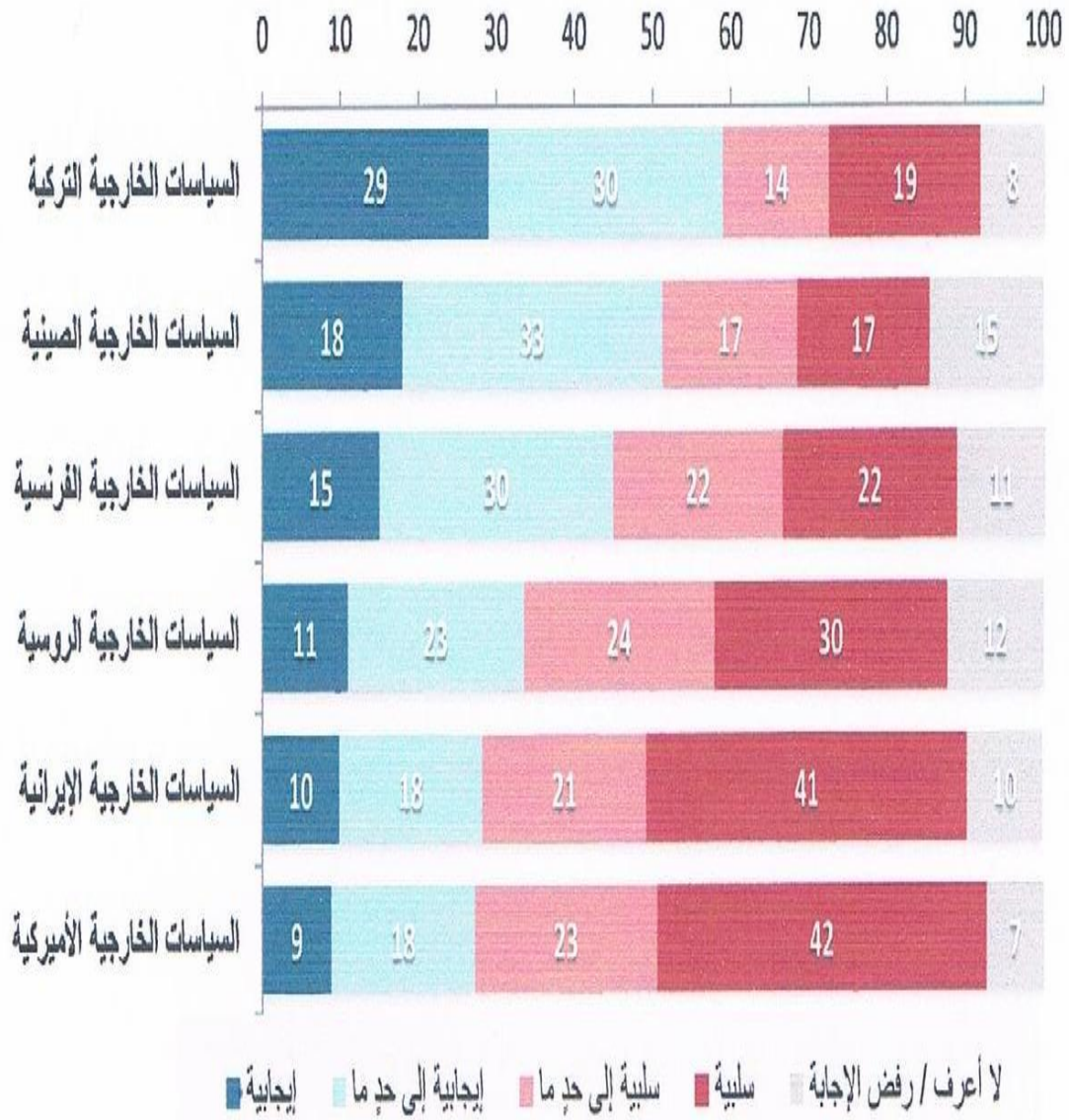
النظرة إلى إيران في العالم العربي.. هبوط دراماتيكي 2006-2011¹



1- على حسن باكور ، اكتشاف القوة الناعمة لإيران، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم 13

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الخارجية لبعض الدول الإقليمية والدول الكبرى¹



1- المؤشر العربي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 276.

الشكل رقم 14

نتائج القوة الدبلوماسية لكل من تركيا وإيران¹

الرقم	العنصر	الدرجة الكبرى	إيران	تركيا
1	التمثيل الدبلوماسي وحجمه	0.4	0.2	0.3
2	عضوية الدول في المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية	0.4	0.2	0.3
3	درجة تأثير العلاقات الدبلوماسية لخدمة مصالح الدولة	0.4	0.2	0.3
4	التعاقدات و التعاهدات الدولية	0.4	0.3	0.4
5	مدي القدرة علي رعاية مصالح الدولة الخارجية	0.4	0.3	0.4
	الجملة	2	1.2	1.7

نتائج القوة الإعلامية لكل من تركيا وإيران

الرقم	العنصر	الدرجة الكبرى	إيران	تركيا
1	أوضاع التكنولوجيا في الإعلامي المرئي والمسموع والمقروء	0,2	0,05	0,1,5
2	القدرة على إدارة وتخطيط الحملات الإعلامية	0,2	0,1,5	0,2
3	حجم الكوادر الإعلامية ومؤهلاتها	0,2	0,1,5	0,1,5
4	درجة الحريات الإعلامية	0,2	0,05	0,1
5	درجة تأثير إعلام الدولة داخلياً وخارجياً	0,2	0,1,5	0,1,5
6	عدد الصحف التي توزع داخلياً وخارجياً	0,2	0,1	0,1,5
7	كفاءة سياسة أمن المعلومات	0,2	0,1	0,1,5
8	عدد مراكز المعلومات بالدولة لكل ألف من السكان	0,2	0,5	0,1
9	عدد الهواتف المحمولة لكل ألف من السكان	0,2	0,1	0,1,5
	الجملة الكلية	2	1,3	1,8

1-ريناس بناي ، مرجع سبق ذكره

الجدول رقم 01

النزوع الجيواستراتيجي للأترك 7000 ق.م/2011¹

الفترة التاريخية	النزوع الجيواستراتيجي
اورال - الناي	7000 ق.م
البروتو-تركية	حوالي 2000-1000 ق.م
تشون-غوي	1766-1122 ق.م
تا-بي	1122-1116 ق.م
به-جي	1116-627 ق.م
كيو-كوي	627-220 ق.م
الكون-المون	220 ق.م-216 م
السيانيون(التابعاج)	394-216 م
الاور(الابار)	522-394 م
كوك ترك(كوك-ترك)	522-745 م
الايوغور	745-940 م
القاراخانيون	940-1040 م
السلاجقة	1040-1300 م
الامبراطورية العثمانية	1300-1923 م
الجمهورية التركية	1923-...

1- بكر محمد رشيد البور، مرجع سبق ذكره، ص45.

الجدول رقم 02

رصد أبعاد الاهتمام العربي بتركيا من خلال عدد نتائج البحث بالألف¹

المقالة	٩
المسلسلات التركية	1233
المسلسلات المصيرية	99
المسلسلات السورية	195
فتح الله حولين	0.2
عمرو خالد	1250
الشيخ القرضاوي	220
الشيخ الشعراوي	317
طيب أردوغان	681
عبد الله جول	34
أحمد داوود أوغلو	1
نجدة سيزار	8
أركان	12
الرئيس مبارك	1161
الرئيس نجاد	561
محمد خاتمي	400
عمرو موسى	357
حسن نصر الله	535
حزب العدالة والتنمية	3.8
حزب الشعب الجمهوري	1
الحزب الوطني بمصر	19

1- علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الجدول رقم 03

مؤشرات الاقتصاد التركي 2011/2002¹

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
GDP (US \$ billions)	232.7	304.6	393.0	484	529.9	655.9	742.1	617.6	735.8	772,3
GDP per capita (US \$)	3,403	4,393	5,595	6,801	7,351	8,984	10,745	8,95	10,067	10,469
GDP growth (%)	6.2	5.3	9.4	8.4	6.9	4.6	0.7	-4.7	9	8.5
Investment (% of GDP)	17.1	17.4	20.7	21.4	22.6	21.8	20.2	17.2	18.9	23.8
Imports (US \$ billions)	51.5	69.3	97.5	116.8	139.6	170.1	201.0	140.9	185.5	240.8
Exports (US \$ billions)	36.1	47.3	63.2	73.5	85.5	107.3	132.0	102.1	113.9	135
FDI (US \$ billions)	1.08	1.75	2.79	8.97	19.26	19.94	16.96	6.86	7.81	16
Fiscal balance (% of GDP)	-11.5	-8.8	-5.22	-1.3	-0.61	-1.62	-1.8	-5.5	-3.6	-1.4

Source: Turkish Statistical Institute Database

1- علي حسن باكير، أمريكا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 03.

الجدول رقم 04

مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية¹

عدد القوات المسلحة	510600
الجيش	402000
البحرية	48600
الجوية	60000
التجهيزات	
دبابات القتال الرئيسية	2405
دبابات الاستطلاع	250
عربات القتال للمشاة	650
ناقلات جنود مصفحة	3643
الطائرات المقاتلة	435
المروحيات	405
الغواصات	13
مدمرات /فرقاطات	24

1- على حسن باكير، نفس المرجع السابق، ص 40-41.

زوارق الاسناد	49
برمائيات	46
قاذفات الصواريخ ارض -ارض	غير متوفر
قاذفات الصواريخ ارض - جوى	1113
مدافع مقطورة	685
مدافع آلية الحركة	868
راجمة صواريخ متعددة الفوهات	84
سلاح مضاد للدبابات	1283
مدافع مضادة للطائرات	1664
مؤشرات	مالية
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	2007
	2006
	08.30
	10.88
الانفاق العسكري(مليون دولار)	2006
	2005
	10301
	11291
نسبة الانفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	2006
	2005
	%2.8
	%2.7

الجدول رقم 05

النزوع الجيواستراتيجي لإيران 3200 ق.م/2008¹

النزوع الجيواستراتيجي	الفترة التاريخية	الكيان السياسي
حول هضبة الجولان	2800-3200 ق م	ما قبل حضارة إيلام
محاذية للشاطئ لشرقي للخليج	2800-550 ق م	إيلام
من كركوك حتى البحر المتوسط وتنافس مع مصر على سوريا	ق 16 - ق 14 ق م	ميتاني
شمال بابل التي سيطروا عليها	1100-1550 ق م	الكاسية
شمال العراق وهزمهم الأشوريون	ق 10 - ق 07 ق م	مملكة ماني
امتدت من الأناضول ومصر إلى غرب آسيا وشمال الهند وآسيا الوسطى	550-330 ق م	الإمبراطورية الأخمينية
أفغانستان والهللال الخصب وأجزاء من تركيا وأرمينيا وتركمنستان وأوزبكستان وطاجكستان	150-330 ق م	الإمبراطورية السلوقية
معظم الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا وعلى طول طريق الحرير	248 ق م - 224 م	الإمبراطورية البارثية
العراق وأفغانستان وباكستان والقوقاز وتركيا وأجزاء من الساحل العربي	224 - 651 م	الإمبراطورية الساسانية
خرسان وأفغانستان	821-873 م	طاهريان

1- وايد عبد الحفي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

طبرستان	928 - 864 م	العلويون
آسيا الوسطى	1003 - 861 م	الصفاريون
بخارى	999 - 875 م	السامانيون
حول بحر قزوين	1034 - 928 م	آل زيار
شمال إيران وحول بحر قزوين ولعراق	1055 - 934 م	البويهيون
أذربيجان وأرمينيا	979 - 942 م	السالار
أفغانستان وباكستان وشمال الهند	1187 - 963 م	الإمبراطورية الغزنوية
أفغانستان والهند وباكستان	1212 - 1194 م	غوري
العراق والهلل الخصب وتركيا وحول بحر قزوين وأفغانستان	1194 - 1037 م	الإمبراطورية السلجوقية
آسيا الوسطى وحول بحر قزوين وأفغانستان	1231 - 1077 م	الخوارزميون
تركيا وحول بحر قزوين وآسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان	1353 - 1256 م	الإلخان
وسط إيران	1393 - 1314 م	المظفريون
بين البحر الأسود و قزوين	1468 - 1407 م	قارا قويون لو
تركيا والقوقاز والعراق	1508 - 1378 م	آق قويون لو
العراق سوريا وتركيا وحول بحر قزوين	1722 - 1501 م	الصفويون
قدموا من أفغانستان ونهبوا مدن إيرانية	1729 - 1722 م	هوتاكي غيلزاي
العراق وبقية المناطق التي امتدت لها الصفوية	1802 - 1736 م	الأفشاريون
جنوب ووسط إيران	1794 - 1750 م	الزنديون
القوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان	1925 - 1781 م	القاجار
العراق وإمارات الخليج العربية	1979 - 1925 م	آل بهلوي

	1979 إلى اليوم	الثورة الإسلامية
--	----------------	------------------

الجدول رقم 06

الخطة الرابعة: الأهداف والأداء 2005-2010¹

1- علي حسن باكير، مرجع سبق ذكره، ص 13

ما تمّ تحقيقه فعليًا		الهدف		1991-2001	
آذار 2010	معدّل 5 سنوات	آذار 2010	معدّل 5 سنوات	المعدّل المسجّل	
	4.3	9.3	8.0	3.9	الناتج المحلي الاجمالي ¹
	2.8		6.6	2.4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
14.6	11.2	8.4	-4.2	4.7	معدّل البطالة ¹
10.8	15.8	8.6	9.9	2.3	التضخم ¹
					الانتاجية ¹ :
...	-1.3	...	1.0	...	- رأس المال
...	0.76	...	3.5	1.3	- العمالة
...	-0.16	...	2.5	...	- مجموع العامل

الملحق رقم 01

القسم الخاص بالسياسة الخارجية في برنامج حزب العدالة والتنمية عام 2002¹
يوفر الموقع الجيوسياسي لتركيا قدرات كامنة لخلق نطاق جاذب للعديد من مشروعات التعاون .
ونتوقف إمكانية تحويل هذه القدرات إلى فعاليات إقليمية وعالمية على التوظيف العقلاني للأبعاد
الجيوسياسية في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية.

¹ "Party Programme", AKP website(English), from: <http://eng.akparti.org.tr/English /partyprogramme.html>

و على الجانب الآخر، فإن الظروف الدينامية التي تولدت مع نهاية الحرب الباردة أتاحت بيئة مناسبة لتطوير سياسة خارجية متعددة البدائل. [وفي هذا السياق] تراجعت على نحو كبير خصوصية التحالفات والتكتلات العسكرية كعناصر حاکمة للعلاقات الدولية ، وأضحت المشروعات التعاونية أداة مشتركة لـ[تطوير] العلاقات بين الدول. وفي هذه البيئة ، يجب على تركيا أن تعيد ترتيب علاقاتها وأن تؤسسها مع مراكز القوى على نحو يحقق تعدد البدائل والمرونة وتعدد المحاور .

ينبغي على حزبنا أن يتبع سياسة خارجية واقعية تستفيد من مركز تركيا التاريخي والجغرافي ، على نحو متحرر من التحيزات المسبقة والهواجس ، وبالاستناد إلى تبادل المصالح . وكما تحترم تركيا التكامل الإقليمي للدول الأخرى وسيادتها ، فإنها [أي تركيا] تعتقد أن من حقها أن تحترم الشعوب الأخرى والهيئات الدولية التكامل الإقليمي لتركيا وسيادتها.

و في مواجهة الحقائق الإقليمية والعالمية المتغيرة ، يؤمن حزبنا بأنه يتعين على تركيا أن تعيد تحديد أولويات سياستها الخارجية ، وأن تحقق التوازن بين هذه الحقائق المتغيرة ومصالحنا الوطنية. و انطلاقا من هذا الوعي، فإن حزبنا سوف :

- يصنع سياسة تركيا الخارجية -انطلاقا من منظور بعيد المدى- على نحو يحقق الانسجام مع البيئتين الإقليمية والعالمية ، اللتين تتشكلان بفعل ديناميات جديدة.
- يؤمن بأن عملية صنع القرارات وتنفيذها في [مجال] السياسة الخارجية [ستظل] غير ملائمة إذا اقتصر على مشاركة الجهاز البيروقراطي وحده . فالحزب على قناعة بأن فاعلية تركيا وقوتها سوف تزداد لدى ضمان مشاركة البرلمان وقطاعات المجتمع الأخرى في مثل هذه القرارات.
- يؤمن بالأهمية القصوى للدراسات الاستراتيجية والسيناريوهات التحليلية والاستشرافات المستقبلية في تطوير وسائل السياسة الخارجية . وهذا السبب ينبغي أن يتعزز التعاون مع مراكز الأبحاث النشطة في مجال السياسة الخارجية سواء كانت تلك الموجودة في الهيئات العامة ، أو مؤسسات السياسة الخارجية ، أو أقسام العلاقات الدولية في الجامعات .

⁹ في إطار هذه الملاحظات يتعين على حزبنا أن يتبع السياسات التالية :

- تركيا هي عنصر للاستقرار في المنطقة التي تتواجد فيها ، وذلك بالنظر إلى ديموقراطية تركيا واقتصادها وتوجهها القائم على احترام حقوق الإنسان . ونتيجة هذه الخصائص، ينبغي لتركيا أن تكون أكثر مبادرة في بؤر الأزمات في المناطق المجاورة لتركيا، وأن تسعى لزيادة إسهاماتها الملموسة في حل هذه الأزمات.

- يتبنى حزبنا الرأي الذي يؤكد على التأثير المهم لبيئة الأمن الإقليمي على التنمية الاقتصادية . ولهذا السبب يجب على تركيا أن تبذل قدرا أكبر من الجهود لتوفير الأمن والاستقرار في الجوار القريب، وأن

- تزيد مساعيها للحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار بالاعتماد على الحوار، وهو ما من شأنه الإسهام في تنمية التعاون الإقليمي.
- تتمتع تركيا بعلاقة وثيقة مع أوروبا جغرافيا وتاريخيا . ولهذا السبب ينبغي أن تستمر العلاقات مع الأمم الأوروبية على قمة قائمة أولويات السياسة الخارجية التركية.
- يجب على تركيا أن تسرع في الوفاء بتعهداتها في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والشروط التي يطلبها الاتحاد من الدول الأخرى المرشحة بالمثل. وبهذا يمكن لتركيا أن تمنع انشغال الأجندة بمشكلات مصطنعة.
- بالتوازي مع إسهامات تركيا داخل الناتو المستمرة حتى الآن ، ينبغي بذل الجهود كي تحتل تركيا المكانة التي تستحقها في العقيدة الأمنية والدفاعية الأوروبية الجديدة التي تم إيجادها في إطار الاستراتيجية الدفاعية الأوروبية الجديدة.
- يجب الحفاظ على التعاون السياسي والاقتصادي المتواصل منذ فترات طويلة بين تركيا والدول الصديقة والحليفة ، مع تكثيف هذا التعاون في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والاستثمارات والتجارة.
- ينبغي الحفاظ على التعاون - ذي الطابع الأمني الغالب- مع الولايات المتحدة مع العمل على مد هذا التعاون إلى مجالات الاقتصاد والاستثمارات والعلوم والتكنولوجيا.
- يجب مواصلة علاقات الصداقة مع روسيا الاتحادية بناء على التعاون لا التنافس في الشرق الأوسط والقوقاز .
- تعزيز العلاقات القائمة على المصالح الاقتصادية المتبادلة مع جارتنا اليونان ، ومن شأن بيئة الأمن التي توفرها هذه العلاقات أن تمهد الأرضية لحل المشكلات السياسية الأكثر تعقيدا.
- تتطرق رؤية الحزب فيما يتعلق بحل القضية القبرصية من عدم إمكانية تجاهل وجود السكان الأتراك على الجزيرة وهويتهم وحقهم في تقرير مصيرهم. ويعتقد الحزب أن الحل في قبرص ينبغي أن يتأسس على اتفاق بين الدولتين الموجودتين على الجزيرة وأن قبول الجزء القبرصي اليوناني في الاتحاد الأوروبي قبل الحل سيزيد من تعقيد المشكلة.
- بالرغم من روابطنا الوثيقة تاريخيا وثقافيا واجتماعيا مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى ، فإن الواقع يشهد بأن تركيا لم تتجح في الوفاء بتوقعات هذه الدول . وسيقوم حزينا بدفع العلاقات مع الجمهوريات التركية إلى أعلى مستوى وبذل الجهود من أجل تحويل المنطقة إلى مجال واسع للتعاون . إن نزيف الدم في الشرق الأوسط هو موضع قلق واهتمام الجمهور التركي ، الذي يرتبط بروابط تاريخية وثقافية وثيقة مع المنطقة ، مثلما يقلق [هذا النزيف] الرأي العام العالمي كله. ويؤمن حزينا بأن

الطريق الوحيد للإيقاف الفوري لتدفق الدماء والدموع -بغض النظر عن تنتمي إليه - هو السلام الدائم. وفي هذا السياق ، يتعين على تركيا أن تستمر في دعم جهود تحقيق السلام .

و يولي حزبنا أهمية خاصة لعلاقات تركيا مع البلاد الإسلامية . لهذا يجب علينا بذل الجهود لزيادة تعاوننا الثنائي مع هذه الدول من ناحية ، ومواصلة مساعي تعزيز مكانة منظمة المؤتمر الإسلامي على الساحة الدولية وتطوير هيكلها على نحو أكثر دينامية وقدرة على اتخاذ المبادرات من ناحية ثانية . ويرتبط بهذا إمكانية زيادة الاهتمام بتطوير عمل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي يرأسها رئيس جمهورية تركيا.

إن نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية قد تسببا في ظهور مجال جديد للتعاون في منطقة البحر الأسود . واستجابة لهذا التطور ، ينبغي تعزيز الجهود بغية تعبئة القدرات الكامنة لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي ، المؤسسة على الزخم السريع والمشاركة الواسعة ، على نحو واعد بإمكانات واسعة للتعاون لدول المنطقة .

و يجب البحث عن إمكانات التعاون في القوقاز ، وتتحية تحيزات فترة الحرب الباردة جانبا. وبناء على ذلك فإن تركيا ستحاول المساهمة في دفع التكامل الاقتصادي لهذه المنطقة ، التي تحوي موارد غنية فوق سطحها وفي أعماقها ، مع الشرق الأوسط والبلقان .

و ينبغي أن يتم التعامل مع علاقات تركيا بالصين والاقتصاديات الديناميكية في جنوب شرق آسيا في إطار متعدد الأبعاد ، مع ضرورة توجيه تركيا عنايتها لتوثيق علاقاتها بهذه الدول.

و سيعمل الحزب على تطوير سياسة تركيا في البلقان أو حتى إعادة صياغة هذه السياسة عند الضرورة ، وذلك على ضوء علاقات تركيا التاريخية والثقافية والاقتصادية مع دول المنطقة.

وسيبدل الحزب جهوده من أجل توفير حماية أفضل لحقوق المواطنين الأتراك في الخارج داخل البلد الذي يعيشون فيه ،وسيلجأ الحزب عند الضرورة إلى أعمال الآليات الموجودة فعلا لإزالة المشكلات التي تواجههم سواء في تركيا أو في هذه البلدان. كما سيقوم الحزب باستحداث آليات جديدة [لهذه الأغراض] إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

الملحق رقم 02

الجزء الخاص بالسياسة الخارجية في خطاب رئيس الوزراء أردوغان أمام البرلمان التركي بتاريخ 18 مارس 2003¹

1- The Program Of The 59th Government By H.E. Prime Minister Recep Tayyip Erdogan presented to the Grand National Assembly on 18 March 2003,Retrieved from : <http://www.byegm.gov.tr/hukumetler/59hukumet/governmentprogramme.htm>

بينما يبدأ كل قرن بتاريخ معلوم ، فإن المؤرخين السياسيين ، بدلا من الاعتماد على التقويم الوتقي كموشر ، يتخذون من أي حدث مهم ينتج منظورا سياسيا جديدا مؤشرا يرتضونه لبدء قرن جديد ، وإزاحة منظور القرن الماضي.

و الحدث الذي دشّن هذا القرن سياسيا هو ، دون شك، التطور الصادم الذي يشار إليه بالحادي عشر من سبتمبر. فهناك قناعة مشتركة بأن هذا الحدث أتاح المجال لمسار يتجه نحو إقامة نظام عالمي جديد. إن النظام العالمي الذي تحول من عالم الثنائية القطبية إلى هيكل الأحادية القطبية في التسعينات بدأ يعاني آلام النظام الصعب لنسق الأحادية القطبية في بداية هذا القرن.

و باعتبارها عنصرا مركزيا في النظام العالمي منذ ميلاده ، فإن تركيا - وبشكل طبيعي- تتأثر بهذا الموقف الجديد. إن المحيط الإقليمي لتركيا هو مجال جيوسياسي عالي الخطورة . ويؤدي هذا من الناحية الفعلية إلى إزالة الفصل بين سياسة تركيا الداخلية وشؤونها الخارجية. فديناميات سياسات تركيا المحلية وشؤونها الخارجية تتفاعل على نحو يفوق العديد من دول العالم الأخرى. السياسة الخارجية التركية تؤثر بشكل مباشر على معيشة شعبنا . وتضمن قوة سياسات تركيا الداخلية وجودتها مصالح بلدنا الإقليمية والعالمية.

و في مواجهة حقائق إقليمية وعالمية متغيرة ، يتعين على تركيا أن تعيد تعريف أولويات سياستها الخارجية ، وأن تشكل توازنا جديدا بين هذه الحقائق ومصالحها الإقليمية .

وفي هذا الإطار ، فإن حكومتنا عازمة على إتباع النهج الواقعي والمنتبصر للسياسة الخارجية الذي اتبعته حكومة العدالة والتنمية الأولى ، وتطويره.

و كتعبير بسيط لكن قوي عن المسيرة التاريخية العظيمة لأمتنا الحبيبة ، فإن حكومتنا :

• سوف تحقق الانسجام بين سياسة تركيا الخارجية وديناميات الظروف الإقليمية والدولية ، متبينة منظورا بعيد المدى

• تركيا هي مصدر للاستقرار في منطقتها . وعلى هذا الأساس ، فإنها [أي تركيا] ستتخذ المزيد من المبادرات في مناطق الأزمات في منطقتها وستحاول أن تقدم إسهامات ملموسة على نحو أكبر في حل هذه الأزمات.

و بطريقة مماثلة ، فإن الاقتراب الذي طوره الحكومة الأولى للعدالة والتنمية تجاه الأزمة العراقية نجح في تقديم نموذج جاد للعالم واستحق الثناء والتقدير. ومن الآن فصاعدا ، سيتم إتباع دبلوماسية نشطة لا تكتفي فقط برصد التطورات الإقليمية والقارية المتصلة بمصالح تركيا الوطنية ، وإنما ستعمل أيضا على توجيه هذه التطويرات.

• ستواصل حكومة حزب العدالة والتنمية الثانية التزامها الكامل بالأداء الذي قدمته الحكومة الأولى للحزب في موضوع الأزمة العراقية .

خلال تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، فإن حزينا الذي ساند منهج الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب العالمي، كان الحزب الوحيد في تركيا الذي عبر عن الحاجة إلى إنشاء أسس مشتركة لمكافحة الإرهاب العالمي. وتملك الحكومات التي أسسها حزينا هذا الفهم. من ناحية أخرى ، فإننا نعتقد بأن الخلط الذي طفا على سطح قضية الحرب ضد الإرهاب والأساليب الخاطئة التي تم إتباعها تثير القلق.

• في هذا الإطار ، ستبذل جهود نشطة لتخفيف التوترات بين الأديان والثقافات التي أخذت في التصاعد بعد أحداث 11 سبتمبر. وفي هذا السياق ، سيتم توظيف خلفيتنا التاريخية الغنية في استيعاب التعددية الثقافية والحوار .

• و في مواجهة المشكلة التي صدمت الديناميات السياسية العالمية وقدمت للمنظمات الدولية حالة جديدة لإدارة الأزمات تتمحور حول العراق ، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى ، وانطلاقا من مسؤوليتها كجزء من المجتمع الدولي ، أنتجت سياسة فعالة من خلال الموازنة والدمج بين المخاطر الأمنية التي تثيرها خبرة التواجد في نطاق جغرافي شديد الخصوصية. وستمارس الحكومة الثانية للحزب نفس التقدير السياسي.

• إن حكومتنا تفضل إنهاء حالة عدم اليقين المتعلقة بجارتنا العراق. ونأمل في تسوية قضية العراق بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة. ومع ذلك ، فإن الفجوة بين الإطار العام للقضية والمشكلة كما تواجهها تركيا آخذة في الاتساع. وفي حالة أن الموقف من شأنه تهديد مصالحنا السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فإن حكومتنا ستتخذ قرارات سريعة تتناسب على أفضل نحو ممكن مع الظروف الخاصة لدولتنا بغية التمسك بالحفاظ على دولتنا وصالح شعبنا. وتولي حكومتنا أهمية قصوى للحفاظ على التكامل الإقليمي للعراق ووحدته السياسية.

إننا نؤمن بأن الموارد الطبيعية للعراق هي حق للشعب العراقي بكامله. إن رغبتنا هي أن يعيش التركمان والعرب والأكراد ، كعناصر أساسية للعراق، في سلام .انهيار التكامل الإقليمي للعراق من شأنه أن يغير التوازن بأكمله في منطقة الشرق الأوسط .إن حكومتنا تفضل تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من قبل الحكومة العراقية ، ووجود عراق نزعته عنه أسلحة الدمار الشامل و[يتعايش] في سلام مع جيرانه ، ويأخذ مكانه داخل المجتمع الدولي. وتواصل حكومتنا اعتقادها بأن القضية العراقية تعالج بالأساليب السلمية.

• لقد أضافت الأزمة العراقية أجندة جديدة للعلاقات التركية الأمريكية ، وهي علاقات ذات تاريخ الطويل وقامت دائما على الاحترام المتبادل ، وسيتم مواصلتها بأكثر الطرق ديناميكية. ومن الطبيعي أن دولتنا والولايات المتحدة تملك كل منهما إدراكا وتوجها مختلفا إزاء الأزمة العراقية. فكل دولة بالطبع تقيم كل موقف وفقا لموقفها السياسي . وبالرغم من بعض الخلافات حول الأجندة الحالية للأزمة العراقية ، فإن

الحقيقة الاستراتيجية والسياسية الأساسية هي التحالف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتولي حكومتنا أهمية للوصول إلى سياسة تتلاءم مع أهمية التحالف مع الولايات المتحدة ووظيفته. فحكومتنا راغبة في تطوير العلاقات القائمة مع الولايات المتحدة والتعاون معها بما يحقق النفع والمصلحة للشعبين على نحو يشكل احد أبعاد الاستقرار الإقليمي.

- إن تركيا عضو في منظومة القيم الأوروبية. وستواصل العلاقات مع الدول الأوروبية أهميتها ضمن القضايا ذات الأهمية القصوى على أجندة السياسة الخارجية التركية.
- إن أحد أول أهداف حكومتنا هو عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي . وفي أعقاب نجاحنا في الانتخابات العامة في الثالث من نوفمبر ، اتبعنا سياسة فعالة فيما يتصل بعلاقتنا مع الاتحاد الأوروبي. إن فترة حكومة حزب العدالة والتنمية هي التي شهدت تحديد تاريخ للتفاوض حول فتح مفاوضات العضوية في 2004.

حكومتنا عازمة على الوفاء بمعايير كوبنهاجن بكاملها . إن شغل تركيا مكانها الصحيح في عائلة الاتحاد الأوروبي في أقصر وقت ممكن لن يحقق فقط النفع للطرفين ولكنه سيولد ، دون شك ، نواتج إيجابية للسلام والاستقرار والأمن خارج القارة الأوروبية.

- في هذا الإطار ، سيتم تعزيز قوانين التوائم التي تبناها المجلس الوطني التركي الكبير ، وسيتم تحسين تشريعاتنا المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية ككل . وبالإضافة إلى ذلك ، سيتم بذل المزيد من العناية لتدريب المسؤولين ولضمان ظهور هذه الإصلاحات بشكل كامل في التطبيق الفعلي.
- بالتوازي مع الإسهام الذي تقدمه تركيا في إطار الناتو، أخذت تركيا مكانتها المستحقة في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية خلال فترة الحكومة الأولى لحزب العدالة والتنمية. وتتمثل إحدى أولويات حكومتنا في مواصلة تحسين قدرات قواتنا المسلحة - التي تؤدي دورا مهما جدا في ردع جميع أنواع التهديدات المحتملة وتحقيق السلام والاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي - هذه القدرات المطلوبة لمواصلة أنشطة هذه القوات في المنظمات الدولية مثل الناتو والأمم المتحدة.

- في هذا السياق ، أود التنبيه إلى حساسيتنا إزاء مفهوم الأمن. فالحفاظ على الأمن هو الهدف الأساسي غير القابل للتنازل عنه بالنسبة لأية دولة. وبالنظر إلى موقع تركيا لجغرافي والتطورات في المنطقة ، فإن حكومتنا ستصبح أكثر حساسية إزاء قضايا الأمن والدفاع. ولن تتهرب الحكومة من أية تضحيات مطلوبة للحفاظ على أمننا ودفاعنا.

- في إطار علاقات حسن الجوار ، سوف نواصل علاقتنا التعاونية مع الاتحاد الروسي على نحو لا يضر بمصالح الدول في آسيا الوسطى والقوقاز التي تربطنا بها صلة الثقافة. وستعزز حكومتنا حرص المنظور الأوراسي الذي يضع في أولوياته تعظيم العلاقات مع الاتحاد الروسي.

• لحكومة عازمة على بناء العلاقات مع جارتنا اليونان لا على أساس العداء بل التناقص الذي سيشكل حافزا لمنفعة الدولتين.

سنعمل على مواصلة وتعزيز علاقاتنا مع اليونان على أساس المصالح الاقتصادية المتبادلة ، وهو ما سيسهم في خلق مناخ من الثقة ، يمثل قاعدة مهياً لتسوية القضايا السياسية الأكثر تعقيدا.

• تؤمن حكومتنا بضرورة إيجاد حل لمشكلة قبرص. ولا يسمح لهذا الحل بأن يقوم على مبادرة تهدد مستقبل الوجود التركي على الجزيرة.

ونواصل مراعاتنا للحيلولة دون تحول النقطة التي تم الوصول إليها في هيج إلى جمود المفاوضات ، والبحث عن قنوات اتصالية جديدة ونماذج للحل. وندعو جميع المراكز السياسية ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي واليونان، إلى إبداء الاستعداد لحل المشكلة والحوار والسلام الدائم. وفي هذا الإطار ، فإن حكومتنا مهتمة بتأكيد الأمين العام للأمم المتحدة بأن خطته ما زالت مطروحة ، وأنه سيساعد العملية حال رغبة الأطراف ، وكذلك [تهتم حكومتنا بـ] تصريح رئيس قبرص التركية السيد دنكاش الذي يناشد الجانب القبرصي اليوناني بالتفاوض.

• و على الرغم من الأواصر التاريخية والثقافية والاجتماعية مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى ، فإن الواقع يشهد بعدم تمكن تركيا من تحقيق التوقعات المنشودة في علاقاتها بهذه البلدان. وستسعى حكومتنا لبذل الجهود للتقدم بعلاقاتنا مع الجمهوريات التركية نحو نقطة أبعد ، وبالتالي تحويل الإقليم إلى نطاق واسع للتعاون.

• و مثلما هو الحال بالنسبة للرأي العام العالمي في بقية العالم ،تؤدي الإراقة المستمرة للدماء في منطقة الشرق الأوسط إلى مشاعر القلق والإحباط بين الشعب التركي ، الذي تربطه علاقات ثقافية وتاريخية وثيقة بالمنطقة.

و تعتقد حكومتنا بأن السلام الدائم هو السبيل الوحيد للوقف الفوري لإراقة الدماء والدموع من أي طرف بغض النظر عن ماهيته، أو دينه أو عرقه.ستواصل تركيا دعم جهود إقامة سلام في فلسطين بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة وعلى نحو ينهي المعانات المستمرة للشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار ، تؤيد الحكومة خريطة الطريق والرؤية التي ذكرها الرئيس جورج بوش في خطابه في 14 مارس.

ستحظى تركيا بالفرصة للمشاركة في جهود خلق السلام من خلال الحفاظ على علاقاتها الجيدة مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

• سيتم دفع عملية تطوير سياستنا البلقانية بما يتفق مع علاقاتنا التاريخية والثقافية والاقتصادية مع دول المنطقة ، مع إمكانية إعادة صياغة هذه السياسة عند الضرورة. ومن أجل تقليل التوتر في المنطقة وخلق بيئة سلمية ، سيتم تطوير مشروعات تعاونية ،اقتصادية بالأساس، لبناء مجالات للمصلحة المتبادلة.

- تولى حكومتنا أهمية خاصة لعلاقات تركيا مع العالم الإسلامي . فمن ناحية سنبدل جهودنا لزيادة التعاون مع هذه الدول . ومن ناحية أخرى سنبدل جهودنا لتزويد منظمة المؤتمر الإسلامي بهيكل أكثر ديناميكية يمكنها من اكتساب مكانة أكثر احتراماً ، وامتلاك القدرة على المبادرة على الساحة الدولية. وفي هذا السياق ، ستعمل الحكومة على تعزيز جهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في المنظمة ، والتي يرأسها الرئيس التركي.
- ستبذل الحكومة جهودها من أجل تنشيط القدرات الكامنة لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي ، والتي نشأت بمساهمة تركية كبيرة. وتتسم المنظمة بالطابع الواعد لقدراتها الكامنة من حيث فتح إمكانات جديدة للتعاون بين دول المنطقة.
- سنعمل على تطوير علاقاتنا باليابان وجمهورية الصين الشعبية، وهي علاقات قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون البناء في نفس الاتجاه. وفي الواقع ، فإن اليابان أعلنت عام 2003 ك"عام تركيا".
- ستتواصل الجهود لتطوير سياسة المحور الأوراسي بالإضافة إلى الأبعاد الأوروبية والأطلسية التقليدية في سياستنا الخارجية. في هذا السياق ، سيتم تعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي.
- التنسيق على نحو رشيد ومنظم بين المنظمات الدولية التي تتمتع تركيا بعضويتها والمبادرات الإقليمية الاقتصادية والتعاونية مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي.
- تنحية انعكاسات الحرب الباردة من منطقة القوقاز ، للبحث عن فرص التعاون ، مع بذل الجهود للإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي للمنطقة ، التي تملك موارد طبيعية ثرية، وربطها مع الشرق الأوسط والبلقان.
- سيتم بذل الجهود من أجل حماية أفضل للحقوق المحلية للمواطنين الأتراك المقيمين في الخارج. وسينم استخدام الآليات القائمة على نحو أكثر فاعلية لإزالة المشكلات التي تواجههم سواء في دول الإقامة أو في تركيا.

الملحق رقم 03

النص الكامل للاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي¹

تأكيدا على أهمية تنمية علاقات التعاون و الصداقة الموجودة بين البلدين ، وإيماننا بالتعاون في مجال التدريب العسكري المفيد لصالح البلدين ، وأن هذا النوع من التعاون سيساهم في تنمية العلاقات بين الطرفين ، توصل الطرفان إلى إبرام الاتفاقية المتعلقة بما هو مذكور أدناه :

الغرض: إن الغرض من هذه الاتفاقية هو تحقيق التعاون في مجال التدريب العسكري بين البلدين .

المضمون : تتضمن هذه الاتفاقية مبادئ وإجراءات كل ما يتعلق بالتعاون ومراكز التدريب ووحداته والأفراد الذين سيتلقون التدريب ومفردات التدريب والعاملين في مجال الاتفاقية ومسؤوليات كل طرف من الطرفين .

تعريفات : الدولة المرسله هي الدولة المرسله للأفراد الذين سيتلقون ، والدولة المستقبلة هي الدولة التي ستستقبل الأفراد موضع التدريب .

الجهة المسؤولة :

1 - عبد السلام عبد الرحمن عبد الدائم ، مرجع سابق الذكر، ص 200-204 .

- فى تركيا : الجهة المسؤولة هى رئاسة الأركان ، أما الطرف الإسرائيلى المسؤول فهو سفارة إسرائيل فى أنقرة .

ب - فى إسرائيل : الجهة المسؤولة هى وزارة الدفاع الإسرائيلىة ، والطرف التركى المسؤول هو سفارة تركيا فى تل أبيب .

- قائد المجموعة أو الفريق .يكون على مسؤولية أقدم أفراد التدريب بحسب قوانين الدولة المرسله .

- وحدة الاستضافة . هى الوحدة العسكرية التى يقيم فيها أفراد التدريب الزائرين .

- وحدة التبادل هى الوحدة التى ترسلها الدولة المرسله إلى الدولة المستضيفة بهدف تنفيذ هذه الاتفاقية .

مفردات التدريب :

1 - يحتوى التعاون فى مجال التدريب على المذكور أدناه :

أ - تحقيق التعاون فى مجال الخبرات العملية على أساس التبادل وعلى مستويات مختلفة .

ب - القيام بزيارات متبادلة لمراكز القيادة والوحدات و الأكاديميات العسكرية .

ج - تنفيذ المناورات والتدريب .

د - إرسال مراقبين بهدف مشاهدة وحضور المناورات .

هـ - تبادل الأفراد بهدف توفير المعلومات والخبرات والتجارب فى المجالين الثقافى والاجتماعى ،

خصوصا التاريخ العسكرى والمتاحف العسكرية و الأرشيف العسكرى .

و - تبادل زيارات سفن الأسطول بين موانئ البلدين .

ز - القيام بزيارات متبادلة وعمل جولات للمجموعات الفنية والفرق الرياضية العسكرية .

ح - التعاون فى مجال الاستديوهات واستخدامها بالإضافة إلى الصور والأفلام العسكرية .

2 - سيتم تحقيق التنسيق والاتفاق على الترتيبات المفصلة والخاصة بتحقيق الأنشطة .

التدريبات الخاصة بفعاليات التدريب :

أ - موضوع التدريب .

ب - مبادئ وأسس التدريب .

ج - فترة التدريب وتاريخ استكماله .

د - الأسس التى يتم على أساسها اختيار الأفراد الموفدين .

هـ - اللغة المستخدمة فى التدريب .

و - أسلوب ومقدار المدفوعات التي يتم دفعها من قبل الدولة المرسله والخاصة بالتدريب والنشاطات الأخرى .

ز - النقاط الأخرى التي قد تكون ضرورية .

ح - الشكل التنظيمي للأنشطة الثقافية والاجتماعية .

ط - الأسلوب الذي سيتم به إنهاء تلك الأنشطة .

3 - سيتم إبلاغ الدولة المستضيفة بتفاصيل ومعلومات عن الوحدة التي سيقم فيها أفراد الوفود وأفراد الوفد و التدريب .

4 - سيبدل إبلاغ الطرفان قصارى جهدهما لزيادة الزيارات لسفن الأسطول وطائرات القوات الجوية لكلا الدولتين .

5 - سيقوم الطرفان بزيادة الأنشطة الرياضية بين القوات المسلحة لكلا البلدين .

6 - سيتم تبادل الزيارات للتدريب والقيام به بشكل دورى بين تركيا وإسرائيل .

لوازم التعاون فى مجال التدريب العسكري :

1. سيتم استخدام لغة الدولة المستضيفة فى التدريب ، وفى حال طلب الدولة المرسله ، بالنسبة لبرامج التدريب التى تستمر لفترة تقل عن عام ، فإنها أى الدولة المرسله لها الحق فى استخدام مترجمين ، وفى هذه الحالة ستقوم الدولة المرسله بإرسال عدد كاف من المترجمين عسكريين ومدنيين ، وستقوم الدولة المستضيفة بالمساعدة فى هذا السياق حسب الطلب ، وستقوم الدولة المرسله بدفع مصاريف المترجمين .
2. سيقوم الطرفان بتقرير تفاصيل التعاون فى مجال التقنية على مستوى أدنى وكيفية تنفيذها لمثل هذا المعنى ، وسينسق ممثلو الطرفين نشاطات فى إطار الاتفاقية ، وسيقومون بالاجتماع وسيتم اتخاذ القرارات ومناقشة متطلبات التدريب والدعم والترتيبات الأمنية فى مثل هذه الاجتماعات .
3. وسيتم الاستمرار فى التعاون فى ضوء هذه الاتفاقية وسيتم التعامل مع الأوضاع والشروط و الظروف المعينة كل على حدة ، بحيث يتم تناول كل موضوع بشكل منفصل مع مناقشة مضمون وتفصيل نشاطات التدريب والجوانب الفنية لها فى اجتماعات التطبيق .
4. يؤخذ فى الاعتبار تأثير التعاون على مصالح احتياجات الدولتين .

التطبيقات العملية والالتزامات المترتبة على التعاون :

1. ستقوم الدولة المستضيفة بتأمين المهمات والأدوات والخدمات المتعلقة بالتدريب ، والتي ينبغى توافرها وذلك خلال فترة التدريب .

2. إذا تطلب الأمر يمكن عمل تنظيم للتطبيق من أجل تنظيم نشاطات التدريب التي

تتضمن الموضوعات التالية :

أ - موضوع التدريب .

ب - مبادئ وأسس التدريب.

ج - فترة التدريب وبدايتها ونهايتها .

د - اللغة المستخدمة أثناء التدريب .

هـ - الشروط الأولية الخاصة بأفراد بعثة التدريب .

و - المسائل الأخرى المطلوب مراعاتها للتدريب .

3 - إذا تم إعداد خطة سنوية خاصة بتطبيق الاتفاقية ، سيتم مراعاة المذكور أدناه لكل نشاط :

أ - طبيعة التدريب ومسماه ومكان إجرائه .

ب - تاريخ بداية ونهاية كل نشاط .

ج - الشروط الأولية لنقل أفراد البعثة ومستوى التدريب .

د - عدد الأفراد المشتركين في البعثة.

هـ - المسائل المالية :

أولا : هل سيكون التدريب مجانيا ام لا ؟ وفى هذه الحالة كيف سيكون نظام الدفع .؟

ثانيا: الالتزامات ومصاريف الطرفين .

و- إذا تطلب الأمر تأمين تدريب إضافى بعد إتمام الخطة السنوية سيتم حل هذه المسألة بالتشاور حولها .

4 - تؤخذ فى الاعتبار إعتبار إمكانات الدولة المستضيفة واحتياجاتها عند تحديد المنح المعطاة من طرف الدولة المرسله لأفراد بعثة التدريب.

5 - سيتم تحديد برنامج التدريب وموضوعاته عن طريق وحدة إقامة البعثة والجهة التى ستقوم بالتدريب .

6 - سيتم تحديد أفراد البعثة بالتنسيق بين الدولة المرسله والدولة المستضيفة.

7 - سيتم تأمين الفصول ودرجات التقويم وشهادات التدريب والوثائق الأخرى بواسطة الدولة المستضيفة .

الأمن وسرية معلومات المستضيف :

- 1 - ستكون هذه الاتفاقية نابعة ومحكومة بأحكام اتفاقية الأمن وسرية الوثائق الموقعة في 31 مارس 1994 بين الطرفين ، وكذلك تخضع لأحكامها كل معلومة أو ملحق خاص بهذه الاتفاقية .
- 2 - سيلتزم أفراد البعثة بمبدأ سرية المعلومات خلال تدريبهم وسيلتزمون كذلك بقوانين المحافظة على سرية وأمن الوثائق المطبقة في الدولة المستضيفة.
- 3 - سيلتزم أفراد البعثة بنظم الأمن المحددة في الدولة المستضيفة.
- 4 - سيلتزم أفراد البعثة بسرية المعلومات المصنفة أثناء وبعد انتهاء مدة التدريب.
- 5 - كما يتم عمل أي اتصال ضروري أو غير ضروري بين أفراد البعثة ووسائل الإعلام ، ولن يقوم أفراد البعثة بعمل أي اتصال من هذا النوع .
- 6 - ستكون وحدة إقامة البعثة مسؤولة عن سلامة أفراد البعثة المقيمين فيها.
- 7 - لن يقوم الطرفان بالتأثير في بنود الاتفاقية هذه أو تغييرها نتيجة التزامها باتفاقيات أخرى .

الأحوال الطارئة والقيود المفروضة على البعثة :

- 1 - عام : في حال تعرضت الدولة المضيفة وتورطت في اشتباكات مسلحة مع طرف ثالث لن يشترك أفراد البعثة الضيوف في الاشتباكات ولن يتم إجبارهم على ذلك .
- 2 - للتذكير وعمل مايلزم :

أ- إذا رأت الدولة المرسله ضرورة لسحب بعثتها فلها ذلك في الوقت

الذي تراه مناسباً ، وستقوم الدولة المستضيفة باتخاذ تدابير تسهيل

سفر أفراد البعثة إلى بلدهم .

ب- في حالة الحرب والاشتباكات المسلحة والاضطرابات الداخلية

والأزمات الدولية ، يستطيع أفراد البعثة مغادرة الدولة المستضيفة

بناء على طلب الدولة المرسله.

المسائل المالية :

- 1 - عام : سيتم تحديد التزامات الطرفين بخصوص هذه الاتفاقية عن طريق تنظيمات التطبيق

2 - المدفوعات والمصاريف :

أ - ستحدد الشروط الخاصة بالمسائل المالية بواسطة نظم

التطبيق ، ومبدئياً يلتزم كل طرف بالمصاريف المالية الخاصة به .

ب - ستؤمن الدولة المستضيفة مكاناً للمعيشة والغذاء مجاناً

لأفراد البعثة.

3 - سيقوم أفراد البعثة بدفع ديون خاصة مترتبة عليهم .

4 - الضرائب :

أ - سيلتزم أفراد البعثة بكل أنواع الضرائب المفروضة من قبل

الدولة المستضيفة

ب - ستقوم الدولة المستضيفة بتقديم إعفاء جمركي للتجهيزات

والأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لإتمام عملية التدريب بكميات

معقولة.

ج - سيتم اتخاذ إجراءات لعدم استخدام الإعفاء الجمركي بشكل

سيئ .

د - مبدئياً ستقوم الأطراف بتحمل دفع المصاريف لوحدة

الإعاشة الخاصة بأفراد البعثة ، بما في ذلك الرواتب والحقوق

الاجتماعية ومصاريف الانتقال .

تغيير بنود الاتفاقية :

إذا تطلب الأمر تغيير الاتفاقية أو إعادة النظر فيها من أحد الأطراف فإنه ينبغي إجراء ذلك خطياً .

فى هذه الحالة ستنبدأ خلال 30 يوما مناقشة المواد المطلوب تغييرها من قبل الطرفين ، وإذا لم يتم اتخاذ قرار خلال 45 يوما يستطيع الطرف طالب فسخ الاتفاقية إنهاء الاتفاقية خلال 30 يوما بكتاب خطى ، وعليه سيتم الخضوع للمادة 20 الخاصة بتغيير الاتفاقية .

مدة الاتفاقية وانتهائها :

1 - مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات ، ويقوم الطرف الراغب فى عدم التجديد بإبلاغ الطرف الآخر كتابة قبل إنهاء الاتفاقية ب90 يوما ، وفى هذه الحالة تستمر الاتفاقية عاما آخر .

2 - إذا رأى أحد الأطراف عدم التزام الطرف الآخر بأحكام الاتفاقية فله أن يطلب الاجتماع كتابة ، ويتم التعقيب على هذه المذكرة خلال 30 يوما ، وعليه يبدأ الاجتماع خلال المدة نفسها ، وإذا لم يتم التوصل إلى حل أو نتيجة يكون من ح الطرفين إعلان التفاقية غير سارية بمذكرة .

المسؤوليات :

1 - سيلتزم الطرفان بالأحكام المذكورة أدناه فيما يتعلق بمسؤوليات كل طرف عن أفراد الطرف الآخر والعاملين لدى كل منهما وعدم إتلاف المعدات أو فقدانها ، خصوصا المعدات والأجهزة الخاصة بالقوات المسلحة لكلا البلدين :

أ - إذا حدث التلف أو الضياع أثناء إعفاء أحدهما أفراد البعثة رسميا

من مهامه .

ب - إذا حدث ذلك أثناء استخدام الطائرة أو السفينة أو المركبة فى

مهمة رسمية .

2 - لن يرفع الطرفان دعاوى قضائية أحدهما ضد الآخر فى حال حدوث وفاة أو إصابة أثناء القيام بمهمة رسمية .

3 - سيدافع الطرفان عن منتسبيهما من أفراد البعثة ضد أية عمليات تستهدفهم من طرف ثالث أثناء القيام بالنشاطات السابقة الذكر .

La rivalité turco-iranienne au Moyen-Orient 2002-2015

Résumé :

Cette étude vise à analyser la rivalité turco-iranienne dans la région du Moyen-Orient de la période entre l'analyse 2002-2015, en capitalisant sur la capacité d'analyse des études et des concepts régionaux en tant que concept de puissance régionale et les sources de la force pour imposer son hégémonie sur ses propres domaines vitaux, a également abordé le chercheur aux motifs de rivalité turco-iranienne dans la région du Moyen-Orient, Bastntaq motivations psychologiques de l'impact de l'expérience historique et des identités contradictoires, a également été soumis à des motifs politiques à la concurrence, et détecter les motivations géopolitiques de l'analyse de la carte iranienne de la présence turque dans la région et Clarifiez les points d'intersection dans les domaines vitaux des deux pays, puis vérifié l'hypothèse de l'impact de la rivalité turco-iranienne au Moyen-Orient, et il garde la trace de la présence des deux parties dans le conflit israélo-arabe et l'impact sur la cause palestinienne, alors c'est l'impact de la concurrence sur le Printemps arabe.

Mots clés :

Pouvoirs régionaux, concurrence, champ vital, Moyen-Orient, Turquie et Iran, sources de force, Puissance douce, force solide, géopolitique.

Turkish-Iranian rivalry in the Middle East 2002-2015

Abstract :

the following study aims to analyze the Turkish-Iranian rivalry in the Middle East region from the period between the 2002-2015 analysis, capitalizing on the analytical capacity of studies and regional concepts as a concept of regional power and the sources of force to impose his hegemony over his own home ranges, also addressed the researcher on the grounds of Turkish-Iranian rivalry in the Middle East region, Bastntaq psychological motivations of the impact of historical experience and identities contradictory, has also been subjected to political motives to competition, and detect the geopolitical motivations of the analysis of the Iranian map of the Turkish presence in the region and Clarify the points of intersection in the vital areas of the two countries, then verified the hypothesis of the impact of the Turkish-Iranian rivalry in the Middle East, and it keeps track of the presence of both parties in the Israeli conflict Arab and the impact on the Palestinian cause, then it is the impact of competition on the Arab Spring.

Key words :

Regional powers, competition, vital field, Middle East, Turkey and Iran, sources of strength, Soft power, strong force, geopolitics

التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

2015-2002

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط من الفترة الممتدة ما بين 2002-2015، وذلك باستفادة من القدرات التحليلية للدراسات الإقليمية ومفاهيمها كمفهوم القوة الإقليمية ومصادر القوة لفرض هيمنتها على المجالات الحيوية الخاصة بها، كما تطرق الباحث إلى دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وذلك باستنتاج الدوافع السيكولوجية المتمثلة في أثر التجربة التاريخية وتضارب الهويات، كما تم التعرض للدوافع السياسية للتنافس، ثم الكشف عن الدوافع الجيوبوليتكية انطلاقاً من تحليل خريطة التواجد التركي الإيراني في المنطقة و توضيح نقاط التقاطع في المجالات الحيوي لكلا البلدين، بعد ذلك تم التحقق من فرضية أثر التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بتتبع تواجد كلا الطرفين في الصراع العربي الإسرائيلي وأثر ذلك على القضية الفلسطينية، ثم أثر هذا التنافس على الحراك العربي، لنُختم الدراسة بدراسة مستقبلية عن التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

الكلمات المفتاحية:

القوى الإقليمية، التنافس، المجال الحيوي، الشرق الأوسط، تركيا وإيران، مصادر القوة، القوة الناعمة، القوة الصلبة، الجيوبوليتيك

قائمة محتويات الرسالة

01.....	المقدمة :
26.....	<u>الفصل الأول</u> : الإطار النظري للتنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي
27.....	المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي
60.....	المبحث الثاني : مصادر بناء القوة الإقليمية
77.....	المبحث الثالث : دوافع تنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي
107.....	المبحث الرابع : أثر تنافس القوى الإقليمية في مجالها الحيوي
125.....	<u>الفصل الثاني</u> : مصادر القوى الإقليمية في مجالها الحيوي
126.....	المبحث الأول : مصادر القوة الإقليمية لتركيا
159.....	المبحث الثاني : مصادر القوة الإقليمية لإيران
191.....	المبحث الثالث : تقييم مصادر القوة الإقليمية لتركيا وإيران
215.....	<u>الفصل الثالث</u> : دوافع التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
216.....	المبحث الأول: الدوافع السيكولوجية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
248.....	المبحث الثاني : الدوافع السياسية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
278.....	المبحث الثالث : الدوافع الجيوبوليتيكية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
299.....	<u>الفصل الرابع</u> : أثر التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
300.....	المبحث الأول : أثر التنافس التركي الإيراني في الصراع العربي الإسرائيلي
329.....	المبحث الثاني : أثر التنافس التركي الإيراني في الحراك العربي
344.....	المبحث الثالث : مستقبل التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
362.....	الخاتمة
370.....	قائمة المراجع
413.....	الملاحق